

الفتح السراج

لمختصر الشريعة

الشيخ الكبير والخطيب الفاضل
مكي بن عبد الرحمن بن عبد الله الشافعي
القرطبي

تحقيق
السيد عبد الطيف الحسني الكوهكري

بمقام
السيد محمود الرحمن



Suyūri, al-Miqdād ibn 'Abd Allāh

al-Tanqīh al-rā'ī

lil-Mukhtaṣar al-Sharā'i

من مخطوطات

مكتبة آية الله المرعشي العامية

الشفيع السرايع

لمختصر الشرايع

الفقيه الكبير والحكم المصون

جمال الدين مقداد بن عبد الله الشيرازي

الوفاء سنة ٨٢٦ هـ

(الجزء الثاني)

باهتمام

السيد محمود المرعشي

تحقيق

السيد عبد اللطيف الحسيني الكوه كرمي

BP

156

589

1983

V.2

C.1

016822200

كتاب : التفهيم الرائع لمختصر الشرائع
تأليف : الفاضل المقداد بن هبة الله اليهودي
نشر : مكتبة آية الله المرعشي
طبع : مطبعة الخيام - قم
العدد : (٢٠٠٠)
التاريخ : ١٤٠٤ هـ
الطبعة : الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب التجارة ، وفيه فصول :

الفصل الاول : فيما يكتسب به

كتاب التجارة ، وفيه فصول : الفصل الاول فيما يكتسب به

قد تقدم تعريف التجارة^(١) وأنها عقد معاوضة مالية محضة للاكتساب . وقبل
هي انتقال عين مملوكة من شخص الى آخر بموضع مقدر على جهة التراضي
للاكتساب .

فعلى التعريف الاول يكون بين البيع والتجارة عموم من وجه ، يجتمعان
في البيع للاعيان المقصود بها التكسب ، ويصدق البيع بدونها كما في تملك
أعيان القنية ، ويصدق التجارة بدون البيع كما في التكسب بالمنافع .

وعلى الثاني يكون بينهما عموم مطلق ، فان البيع أعم من أن يقصد به
التكسب أو القنية أو الصدقة أو الأكل وغير ذلك . والتجارة هو الاول لاغير .
والاكتساب اما أن يكون من جهة البائع والمشتري أو من جهة أحدهما ،
فان كان الاول كان مال تجارة من الطرفين ، ويستحب فيه الزكاة ويثبت فيه أحكام

(١) راجع اول باب الزكاة : وهو ان المراد به ما ملك بمقد معاوضة مالية للاكتساب
عند التملك .

والمحرم منه انواع:

مال التجارة . وإن كان الثاني كان مال تجارة بالنسبة الى أحدهما دون الآخر .
ثم التكسب فيه فضل كثير ، قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : الكاذب على
عباله كالمجاهد في سبيل الله^(١) . وغير ذلك من الأخبار .

قوله : والمحرم منه انواع

اعلم أن التجارة تنقسم بانقسام الاحكام الخمسة :

« ١ » الواجب ، وهو ما اضطر الانسان اليه في معاشه ، فانه خلق لا كغيره
من الحيوانات بل يقتر الى المأكل والملبس والسكن ، فاذا لم يحصل الا
بالمعاوضة وجب حصولها بالمعقود الشرعية واذا غلب على ظنه البقاء مدة متطاولة
وعلم عدم تسكته من التجارة وقتاً آخر وجب عليه التجارة في هذا الوقت لتحصيل
ما يحتاج اليه في تلك المدة .

ولا يجوز له ترك السعي اعتماداً على التوكل ، ولا سؤال الخلق مع تسكته
من السعي ، لأن الصدقة الواجبة تحرم عليه والمنذوية تكره .
ولولم يتمكن من السعي وجب السؤال ولم يجز الائتال .

« ٢ » المندوب ، وهو ما لم يضطر اليه بل قصد التوسعة على العيال أو اعانة
ذوي الحاجة ، وعلم أو ظن عدم حصول هذين الا بالسعي ، فانه يستحب له حينئذ .

« ٣ » المباح ، وهو ما لم يضطر اليه ولا قصد به التوسعة والاعانة بل مجرد
التزيد في المال ولم يشمل على جهة من جهات القبح ، فان ذلك يكون مباحاً .

« ٤ » المكروه ، وهو ما اشتمل على نهى الشرع عنه نهى تنزيه وسيأتي .

« ٥ » المحرم ، وهو ما نهى الشارع عنه مانعاً من نقضه ، وذلك اما لا يبيته
أي وجوده - كالبيع من المعتكف والبيع بعد النداء للجمعة ، أو لغايته كالتجارة

(١) الكافي ٨٨/٥ ، الوسائل ٤٣/١٢ .

(الاول) الاعيان النجسة ، كالمخمر ، والانبذة والفقاع ،
والميتة ، والدم ، والارواث ، والايوال مما لا يؤكل لحمة .
وقيل بالمنع من الايوال مما لا يؤكل لحمة ، وقيل بالمنع من
الايوال الا ايوال الابل ، والخنزير والكلاب عدا كلب الصيد .

لنكسب ما يشرب به الخمر أو يقارف^(١) به المعاصي ، أولموضوعه كالتجارة في
الاعيان المحرمة وما لا يتفقع به وما هو مشتمل على نوع من الضرر ، وغير ذلك .
ولم يذكر المصنف القسمين الأولين هنا : أما الأول فللقدمة في باب الجمعة
والاعتكاف ، وأما الثاني فاعتماداً على ما تقرر في الأصول من تحريم الوسائل
بتحريم المقاصد ، واقتصر على الثالث .

قوله : الاول الاعيان النجسة كالمخمر والانبذة

انما حرم بيعها لأنها محرمة الانتفاع وكل محرمة الانتفاع لا يصح بيعه : أما
الصفري فاجماعية ، وأما الكري فلقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم « لعن
الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فباعوها »^(٢) ، علل استحقاق اللعنة ببيع المحرم
فيتعدى الى كل محرم الانتفاع به ، ولما رواه ابن عباس عن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم : ان الله اذا حرم شيئاً حرم ثمنه^(٣) .

قول : وقيل بالمنع من الايوال الا ايوال الابل

هذا قول الشيخ رحمه الله ، وعلل ذلك باستحبابها وعدم الانتفاع بها بخلاف

(١) قرأ لاهله من باب ضرب واقترب : وهو ما استفتت من مال حلال او حرام .
(٢) سنن ابن ماجه ٢/٧٣٢ ، سنن الترمذى ٣/٥٩١ وفيهما : قال الله اليهود ان الله
حرم عليهم الشحوم فأجملوه ثم باعوه فأكلا ثمنه ، وسنن البيهقي ١٣/٦ ، كنز العمال ٨٠/٤ .
(٣) الخلاف ١/٢٢٥ ط طهران ١٣٧٠ ، كنز العمال ٨٠/٤ .

وفى كلب الماشية والحائط والزرع قولان ،

أبوال الأبل ، فانه ورد الاذن بالانتفاع بها ، كما روي أن أهل عرنة شكوا الى النبي « ص » الجوع والمرض فمنحهم ابلا وقال : « كلوا من ألبانها واستشفوا بأبوالها ، فأخذوها وهربوا ، فطلبهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأخذهم ومثل بهم ^(١) .

وقال المرتضى وابن ادریس بجواز بيع أبوال ما يؤكل لحمه ، لانها أعيان طاهرة يتنعق بها انتفاعاً محلاً فجاز بيعها ، أما الطهارة فلا جماع الأصحاب وأما الانتفاع فلانه التقدير ، وأما جواز البيع حيثئذ فلا مانع ليس الا النجاسة وعدم الانتفاع والقرض عندهما .

وهل حكم العذرات حكم الابوال ؟ الحق أنه لا فرق بينهما ، لما علقنا به . وهو مذهب الشيخ في الخلاف وابن ادریس والعلامة في المختلف . ومنع المفيد وسلا ربيع العذرة والابوال كلها الابول الأبل ، لرواية يعقوب بن شعيب عن الصادق عليه السلام أنه قال : ثمن العذرة من السحت ^(٢) . أجاب الشيخ بحملها على عذرة الانسان لنجاستها ، لما رواه محمد بن مضارب عن الصادق عليه السلام قال : لا بأس ببيع العذرة ^(٣) .

قوله : وفى كلب الماشية والحائط والزرع قولان

منع الشيخان من بيع هذه الثلاثة ، وتبعهما القاضي ، لما رواه الوليد

(١) سنن ابن ماجه ١١٥٨/٢ ، سنن الترمذى ٢٨١/٤ وفيهما : ان انساناً من عربنة قدموا المدينة فاجتروها ، فبعثهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فبى ابل الصدقة وقال : اشربوا من أبوالها وألبانها . اللفظ للترمذى .

(٢) التهذيب ٣٧٢/٦ ، الاستبصار ٥٦/٣ ، الوسائل ١٢٦/١٢ .

(٣) التهذيب ٣٧٢/٦ ، الاستبصار ٥٦/٣ ، الوسائل ١٢٦/١٢ .

والمائعات النجسة عدا الدهن لفائدة الاستصباح .

العماري قال : سألت الصادق عليه السلام عن ثمن الكلب الذي لا يصيد . فقال :
سحت^(١) . ومثله رواه المكوني^(٢) .

وأجيب بضعف السند وعدم عموم لفظ « الكلب » فيهما ، فيحمل على
كلب الهراش .

والحق جواز بيعها كما هو مذهب ابن الجنيد وابن ادريس وابن حمزة ،
واختاره العلامة لأن العلة المبيحة لبيع كلب الصيد هي الانتفاع المحلل ، وهو
حاصل هنا عملاً بالمقتضي وانتفاء المانع ، ولاصالة الإباحة ، ولأن لها ديات
مقدرة شرعاً .

ويجوز اجارتها باتفاق الشيخ أيضاً فيجوز البيع لعدم القارق . وأيضاً قال
الشيخ في المبسوط : وروي جواز بيع كلب الماشية والحائط . ومثله لا يرسل
الاعن نقة .

قوله : والمائعات النجسة عدا الدهن لفائدة الاستصباح

المائعات التي عرض لها النجاسة اما أن يكون دهنأ أو غيره ، والاول يجوز
بيعه لفائدة الاستصباح به تحت السماء ، والثاني اما أن يكون قابلاً للتطهير أولاً
والاول يجوز بيعه أيضاً ، والثاني لا يجوز .

نعم يشترط في جواز البيع في الاولين الاعلام للمشتري بذلك ، ومع عدم
اعلامه يكون قد فعل حراماً والعقد صحيح ويملك البائع الثمن .

(١) الكافي ١٢٧/٥ ، التهذيب ٣٦٧/٦ ، الوسائل ٨٣/١٢ وفي الأخير : محمد بن
الحسن عن احمد بن ابي عبدالله عن محمد بن علي عن عبد الرحمن بن القاسم عن القاسم
ابن الوليد عن الوليد العمري قال : سألت . . . وليس في الوليد العمري ، في التهذيب .
(٢) الكافي ١٢٦/٥ .

ولا يباع ولا يستصيح بما يذاب من شعوم الميتة وألبانها .
(الثاني) الآلات المحرمة كالعود والطبل والزمر وهياكل
العبادة المبتدعة ، كالصنم والصليب ، وآلات القمار ، كالنرد
والشطرنج .

(الثالث) ما يقصد به المساعدة على المحرم كبيع السلاح
لاعداء الدين في حال الحرب ، وقيل مطلقاً ،

وإذا عرف المشتري ذلك فيما بعد كان له الفسخ مع عدم التصرف ، ومع
التصرف يكون له الأرض .

بقي هنا سؤال ، وهو أن دخان الاعيان النجسة عندنا طاهر فأى فائدة لاشتراط
تحت السماء ؟ جواب ذلك تعبد شرعي لا غير .

قوله : كبيع السلاح لاعداء الدين في حال الحرب وقيل مطلقاً

الاول قول ابن ادريس ، واختاره العلامة ، لرواية ابي بكر الحضرمي عن
الصادق عليه السلام وقد سأله حكم السراج عما يحمل الى الشام من السروج
والآلنها . فقال : لا بأس ، أنتم اليوم بمنزلة أصحاب رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم ، انكم في هدنة فاذا كانت الميمنة حرم عليكم أن تحملوا السلاح
اليهم^(١) .

ومثله في رواية هند السراج عن الباقر عليه السلام التي يقول فيها : احمل
اليهم ، فان الله يدفع بهم عدونا وعدوكم - يعني الروم - فاذا كان الحرب
بيننا فمن حمل الى عدونا سلاحاً يستعينون به علينا فهو مشرك^(٢) .

(١) التهذيب ٣٥٤/٦ ، الكافي ١١٢/٥ ، الاستبصار ٥٧/٣ ، الوسائل ٦٩/١٢ .

(٢) التهذيب ٣٥٤/٦ ، الكافي ١١٢/٥ ، الاستبصار ٥٧/٣ ، الوسائل ٦٩/١٢ .

واجارة المساكن والحمولات للمحرمات . وبيع العنب ليعمل
خمرآ ، والحشب ليعمل صمآ ، ويكره بيعه ممن يعمله .
(الرابع) ما لا يتنعم به كالمسوح ، برة كانت كالدب والقرد
أو بحرية كالجرى والسلاحف وكذا الصقار والطافى .

وفل لشبهه ونفى وسار بالثاني ، وحمل الشبح الرويه لاولى على
ما اذ علم أنهم يستعملونها في قتل الكدر كما دلت عليه الروايه الثانيه
وفيه نظر ، لان القدر غير مذكور في لاولى وثابته دلت على الحور عد
القيد ولم يدل على التحريم عند عدمه الا بدليل لحطاب ، وهو ضعف

قوله :

(الاولى) عند الذين نعم من أن يكونوا مشركين أو بعد ، من أعم من ذلك
فلودعه على طاع الطريق وشبههم حرم أيضا ، لان العلة قصد الأعداء على الحرام
وهو موجود .

(الثانية) لاند في التحريم من قصد المساعده ، فتو لم يكن ثم قصد كان
مكروها . وكذا لكلام في بيع العنب ليعمل خمرآ والحشب ليعمل صمآ وآله فهو
أوغير ذلك مما يقصد به الحرام .

ويكره الامع القصد اذا كان مشري ممن نظر ستعمده في الحرام
(الثالثة) لوناغ الاشياء المذكورة مع القصد قد قلنا بالحرمة ونسوت الاثم
لكن هل يكون العقد صحيحاً ويملك لدفع الثمن أم لا ؟ فيه نظر ، الاصح صحة
العقد وتملك الثمن ونسوت الاثم .

قوله : ما لا يتنفع به

ولا بأس بسباع الطير والهر والفهد .

وفي بقية السباع قولان . أشبههما الجواز .

كل واحد من لآعيان المبيعه لآيحوا ما أن لا يكون فيه بيع بوجه من الوحود أو يكون ، فإن كان الأول فلا يحور بيعه كالحافس والديدان ، وإن كان الثاني فمأب يكون كل مافعه محلله أو كل مافعه محرمة أو يكون بعضها محلا والبعض الآخر محرما .

والأول يحور بعه اجماعا ، والثاني لا يحور اجماعا وألحق بمفهوم لمافع والثالث إما أن بعدم أن المقصود منه في نظر عقل المعاش والمعاوضة هو المافع المحللة فمحور [سأ] كالغيب أو لمحارم المحرمة ولا يحور كالحمر لا للاستحلال وإن لم يعلم شيء من ذلك أشكل الأمر وتوقف العقبة حتى يظهر له وجه يعمل عليه

قوله : ولا بأس بسباع الطير والهر والفهد ، وفي بقية السباع قولان أشبههما الجواز .

يريد في السبع ماعدا الثلاثة المذكورة ، فقال لمعد والشبح في النهاية وسلا وس حسد بالحرث ، أما لحريم اللحم أو عدم الانتفاع أو الحاسة . والكل ضعيف .

وقال الشبح في لمسوط بالحرث بشرط الظهارة حال الحياة وإمكان الانتفاع وتامه من ادريس والمصنف وعلامة . وهو الحق ، وعموم « وأحل الله البيع » ولو حود المقضي وهو انظاهرة والانتفاع لانه العرض ، وانفاء المانع فانه ليس إلا لحاسة وعدم الانتفاع والعرض خلاف ذلك ، فإنا بما جوزنا بيعها على تقدير الانتفاع بشيء من أعينها حدها أو عظمها أو سحمها المداو وبعض الأمراض .

(الخامس) الاعمال المحرمة . كعمل الصور المجسمة ،
والقضاء عدا المعيبة لزف العرايس ، اذا لم تعن بالباطل ولم تدخل
عليها الرحال ، والتوحي بالباطل . أما بالحق فحايير .

قوله : كعمل الصور المجسمة

تحريمه بشرط : أحدهما أن يكون محسناً . فلو كان غير محسّم كالنفوش
على الحدود ، وساط فلأناس ، وبانيهما أن يكون صورة لذي روح - أي لحيوان
من الحيوانات - فلو كان صورة بحلة أو شجرة لم يحرم . هذا قول لشخص
ورأي المتأخرين .

وحدد القاضي التحريم في غير المجسم . والنقي حرم التماثيل وأطلق ،
ودوى أبو بصير عن الصادق عليه السلام . لأناس ساجد لها . ويفترش وبوطاً
المنكره منها ما نصت منها على الحائط والسرير^١ وسأله عن الوسائد فيها التماثيل
فقال : اتق عليها شيئاً اذا صليت^٢ .

قوله : عدا المعيبة لزف العرايس - الخ

لمراد بالعداء ما سمي في العرف عداً . وقيل هو مذهب صوب لتشمل على
لجميع مع الاطراب . والاول أولى .
وأما استثناء المعيبة للعريس فهو مذهب الشيعين ، وكرهه لقاضي وحرمة اس
ادريس والعلامة في تذكرته ، لعموم الهي عن الغناء .
قال الشهيد : الاباحة اصح صريحاً وأخص دلالة ، وهي رواية أبي بصير عن
صادق عليه السلام^٣ .

(١) التهذيب ٦/٣٨١ ، الوسائل ١٢/٢٢٠ .

(٢) راجع الوسائل ٣/٣١٧ الباب ٤٥ من بواب لباس المصلي

(٣) التهذيب ٦/٣٥٧ . لكافي ١٥/١٢٠ . استصار ٣/٦٢ ، الوسائل ٢/٨٤

وهجاء المؤمنين، وحفظ كتب الصلال ونسخها لغير النقص،
وتعلم السحر والكهانة والقيافة والشعبذة والقمار والعش بما يحصى،
وتدليس الماشطة، ولا بأس بكسها مع عدمه

والأحوط قول من أدرسى . ونقولنا بقول الشيخين فهو مشروط بالشروطين
المدكورين .

قوله : وحفظ كتب الصلال ونسخها لغير النقص

كتب الصلال أهم من أن يكون من أجل لمسوحه والمحرقة كالنوراة والأجيل
ومن أجل المتقدمة على هذه الملأ الشريعة كمداهب الحكماء وغيرهم ، أو من
الدخ في هذه الملأ ككذب أهل الحلاف . فإن كتبه ذلك كله وحفظه واعتقده
محرمه اللهم إلا قصد لنقص والمعارضة أو للاحتجاج به على الخصم أو للتنقذ
لكون مسحوراً مذهب أهل الحلاف في كعبة تعد بهم .

قوله : وتعلم السحر والكهانة والقيافة والشعبذة والقمار

أما السحر فهو كلام يتكلم به الساحر أو يكتبه أوقية أو يعمل شيئاً يؤثر في بدن
المسحور أو قلبه أو عقله من غير مباشرة .

وعرفه بمصهم بأنه علم يستعمله حصول ملكة بعدسة يستند بها على أفعال
عربية وسباب جمعة وهو يوجه على وجه يدخل فيه علم لظلمات والبرمجات
وعبرها . وديث بأن تعال هو استحدث الحورق أو مسحور لتأثيرات المعنوية
وهو لسحر ، أو بالأسعده بطلكت فقط وهو دعوة الكواكب ، أو على سبيل
بمريح القوى السماوية بالقوى الأرضية وهو لظلمات ، أو على سبيل الاستعانة
بالأرواح الساذجة وهو العرائن . والكل حرام في شريعة الإسلام ومسحله كافر .

وأما الكهنة فالمشهور أن لكاهن هو الذي له رثي^١ أي صاحب من الجن -
يأتيه بالأحبار بالمعيات ، كما كان لمعروس لحي^٢ رثي من الجن ، وهو أول من
بحر الحائر وصيب السوء وعبر دين اسماعيل عليه السلام .
وعند الحكماء ان من العوس ما عوى على الاطلاع على مسكوب من الامور ،
فان كانت حيرة فاصبه فقلت عوس الاساء والاولاء ، وكانت شريفة فهي عوس
الكهنة .

وأما القياقة فهي العرس لان حق الاساء بالاداء بسبب اتفاقهم في صفة من
النصاع ، وهو حرم عبدا . وقال بعض أهل السنة بخوارده ، لان لسي صلى الله عليه
وآله وسلم سئل عن شخص اس من هو ؟ فقال اس فلان . قالوا يدنف كان في
ذلك السرمان ، فقال كف قال السي صلى الله عليه وآله ، فقال له وقالوا له
ذلك ، فخرج السي «ص» فقالوا : لو كان حراماً لآب أعجبه . فلما حارأ أن يكون
فرحه من حيث ظهور صدقه لامن جهة القائف .

وهو لحمله العاقبة حرم ، سواء استعمل في الحق لاسباب أو وقع لآثار

١) الرثي المسمى يره (الاساء) وقيل حتى يعرض الرجل يرمي كفه به وهو
وهو عويل أو عوى . حتى به لانه يرمي بصيغته ، أو هو من ابرئ من قوبهم « فلان رثي
قومه » اذا كان صاحب رأيهم

٢) في بعض نسخ «عبر دين» في السان اول من بحر الحائر وحمي لحي
وعبر دين اسماعيل عمرو بن يحيى بن قحطه من حذيت ولبخر الش و بحيرة ، انشاء
دا ولدت حمة «بص فكان آخرها ذكرأ بحرو «ديا اى سفود وركب فلا يسمي احد
وقال لمرء البحيرة هي امه لسانه ، وقيل «سائة هي «سائة» ولدت عشرة بص وكهني
«سائة» فلم ترك ولم يشرب لها الاولاد أو الصنف حتى يموت . ودا مات كني
الرجال والشاء جميعا ويحوت ان ينتها الأخيرة قسمي البحيرة . وهي بمنزلة امها هي
أنها سائة .

وتزيين الرجل بما يحرم عليه .

وعبر ذلك . وكل ما كسب منها حرام أيضاً . وأما الشعثة فهي حركت سريعة جداً بحيث يحس على الحس الفرق بين الشيء وشبهه لسرعه لا انتقال من الشيء إلى شبهه . وكذا يحرم صبغه السيمياء^(١) ، وظاهرها تصرف في الخيال ، وكذلك رعل الكسماء^(٢) ، ومصبغها على وجه يطلب الاحساس نحو صبها وبصدها خاصة أخرى حقيقية غير مسعد وقوعه وحواره عملاً وشرعاً والله أعلم .

وأما العذر فهو ~~عقب~~ بالرد والشرطيح والاربعه عشر ، وهي المسمى بالبقير^(٣) والفارة حتى لمب لصب بالجوهر والنقص والحنتم والحطة ، وكل ما يؤخذ بسبب ذلك حرام .

قوله : وتزيين الرجل بما يحرم عليه

(١) قد يسمى هذا لاسم على ما هو غير المحسوس من سحر وهو المشهور . وخاصة حدث مثلاً حاليه في الحول وجودها في الحس ويطلق على إيجاد صورة في الحس ، بحيث يظهر بعض الصور في حذر لها ، وتكون سريعة لسرعه نحو حذر الهوا ، ولا محل لحفظ ما حصل من الصورة في زمان طويل بطولته . فيكون سريع لقول وسريع الزوال

و ما كسبه أحدث تلك الصور وعقلها فمخرجي لا اطلاع عنه إلا لأنه من هو فقط عبراني معرب أصله « سيميه » أي اسم الله

(٢) وهو غم يعرف به صرق سلب الحو من من الحوهر لمعدنية وحب خاصة حديدية أيها قال لقصدي في شرح لأمه لمحم وهذه اللفظة معربة من اللفظ العبراني واصله « كيميه » معناه انه من الله .

(٣) البقير يضم الباء وفتح القاف والراء وسكون الياء : لمة الميان ، وهي كومة من تراب وجوئها مخلوط . تأتي إلى موضع قد حثبه لهم فيه شيء فيضربون بأيديهم بالأحجر يفتتونه .

وزحرفة المساجد والمصاحف ، ومعوثة الظالم ، وأجرة الزانية .
(السادس) الأجرة على القدر الواجب من تغسيل الأموات
وتكفينهم وحملهم ودفنهم ، والرشاقى المحكم ، والأجرة على الصلاة
بالتاس ، والقضاء .

ولا بأس بالرزق من بيت المال ، وكذا على الأذان
ولا بأس بالأجرة على عقد النكاح .

والمكروه : أما لأقصائه إلى المحرم عائلاً كالصرف وبيع

دينه كالحرير السخص وذهب كثيره وطلبه حتى حره للبحري ، وكذا
تربيس المرأة بما يحرم عليها كاتحاد لمطقة والسف له ولا ذري لم أهمل
المصنف ذلك ؟ .

قوله : والأجرة على القدر الواجب

احترار من انقدر المدبوس من هذه الاشياء ، فانه يحوز أحد الأجرة عليه
كما لو استؤجر في العمل على العمليات المدبوسه وفي تدوين على عميق القبر
رائداً على الروح وفي الحمل إلى أحد من طاهر يمكن فيه تدوين أما نحن
الكفن والكفور والماء فليس بحرام .

قوله : وكذا على الأذان

عطف القضاء في تحريم الأجرة على فعله وحوار الرزق من بيت المال .

قوله : ولا بأس بالأجرة على عقد النكاح

وكذا غيره من العقود ، بأن يكون لعائده وكذا عن أحد المتعاقدين
أما يعلم المصلحة وماؤها على استعانة فلا يحوز أحد الأجرة عليه نعم
يحوز أحد الأجرة على الخطبة والخطبة في الأملك .

قوله : والمكروه - النج

الاكفن، والطعام، والرقيق، والصباغة، والذباحة، وبيع ما يكن
من السلاح لاهل الكفر، كالحصين والدرع.
واما نصيبته كالحياكة والحمامة اذا شرط الاحرة، وضراب
الفحل.

ولا بأس بالمختانة وخفض الجوارى
واما لنطرق الشبهة، ككسب الصبيان ومن لا يحسب المحارم.
ومن المكروه الاجرة على تعليم القرآن ونسخه، وكسب القابلة
مع الشرط ولا بأس به لو تجرد.

الصانع نفسه لا يكون مكروهه اذا لم يقصد بها الوحوش أو الدب،
كحصيل لقوت أو التوسعة على لعمال، فان دلت بحرحتها عن الكراهة، نعم
د صغيرا لي يحصل لقوت أو التوسعة ونعازي صبيان أحدهما من المكروهات
والأخرى ليست منها كره له احسار الأولى، وأما اذا لم يحصل إلا الأولى فان
الكراهة تزول حيث د.

قوله: ككسب الصبيان - الخ

فان الصبي د عرف روع فله عنه حار أن يجترى على ما ليس له فأحده
قد حل نفسه على كسبه من هذه الجهة نعم لا يجوز شراءه للحر عبيد،
بل الكراهة مع الشراء من وليه.

قوله ومن المكروه الاحرة على تعليم القرآن ونسخه
نعم ان د ومن المكروه ولم يعطه على ما تقدم لان هذين ليسا داخلين في
الاصناف الثلاثة المتقدمه بل هما مكروهان برأسهما، وأما كره أحد الآخره عليهما

لأيهما عادة فلا ينبغي أن يؤخذ عليهما مع ديبوي بل يوقع على سبيل الإحلاص
لله تعالى .

واعلم أن ما ذكرناه من الكراهة قول الشيخ في النهاية و تقصي و ابن
أدريس ، لأنه يجوز أن يحمل القرآن مهراً أحداً فمحور أحسن الأحرار عليه .
ويؤيده ما رواه الفصل من أبي قره قال : كنت للصادق عليه السلام : أن
هؤلاء يقولون أن كسب المعلم سحت . فقال كذبوا أعداء الله ، أروا أن لا يعلموا
القرآن ، ولو أن المعلم أعطاه رجل دبة ولده لكان للمعلم مباحاً^١ .

وقال الشيخ في الاستبصار : يحرم مع الشرط وبكره مدونه . وأطلق التقي
تحريم الأجر على تلقين القرآن وتعليم المعارف والشرائع وكيفية المعاديات
والعبود ، محتجاً برواية ريد من علي عن أبيه عن آتانه من علي عليهم صلوات
الله وسلامه أنه أتاه رجل فقال : «بي أحبك في الله . فقال : ولكنني أتعصك فيه .
فقال : ولم ؟ قال : لأنك تنهي علي ، لأدان وعلى تعليم القرآن أحراً^٢ . وحمل
الشيخ التهي على الشرط كما قلناه عنه .

والحق المتصبل ، وهو أن يعلم القرآن منه واجب ومنه مندوب ، والواجب
منه ما هو واجب على الأعباء^٣ عيباً وهو نجه كتاب ، ومنه واجب على الأعبان
حجيراً وهو سورة نصح بها الصلاة وما يدل على التوحيد ، ومنه واجب على
الكفاية عيباً عدد كثير لا يحري أن من منه وهو القرآن كله حقيقاً للمعجز تواتراً ،
ومنه واجب على الكفاية على كل واحد وهو القرآن أيضاً بعد حفظ المعجزة
كيلاً يقل ذلك العدد ، ومنه واجب على الكفاية عيباً وهو ما يتعلق بالاحتشاد في
الاحكام الشرعية ، ومنه واجب على الكفاية محسراً وهو ما اد انفق آيات في الدلالة

(١) لكافي ١٢١/٥ ، تهذيب ٦٤/٦ ، الاستبصار ٦٥/٣ ، الوسائل ١١٢/١٢

(٢) التهذيب ٣٧٦/٦ ، الاستبصار ٦٥/٣

(٣) في بعض النسخ : ما هو واجب عيباً .

ولا بأس بأجرة تعليم الحكم والاداب .
وقد بكره الاكتساب بأشياء أخر تأتي ان شاء الله تعالى .
مسائل ست :

الاولى : لا يؤخذ ، بشر في الاعراس الا ما يعلم معه الاباحة .
الثانية : لا بأس ببيع عظام القيل وانخاد الامشاط منها .
الثالثة : يجوز ان يشتري من السلطان ما يأخذه باسم المقاسمة
واسم الزكاة من ثمرة وحب ونعم وان لم يكن مستحقاً له .

على حكم شرعي . والمدوب ما عدا ذلك .
اذا عرفت هذا فالمعلم لقرآن كان معلماً لشيء من الاقسام الواجبة عيباً
فاما مع تعيين التعليم عليه بان لا يوجد غيره ممن يقوم بذلك ، فهذا لا يجوز له
أخذ الاجرة على ذلك لتعظيم ، لانه مؤول لمرص عليه ، وان لم يكن حار لكن
على كراهية ، وعليه يعمل ماورد من النبي ، أي على الواجب .
قوله : يجوز ان يشتري من السلطان ما يأخذه باسم المقاسمة واسم
الزكاة من ثمرة وحب ونعم وان لم يكن مستحقاً له

أفعال سلطان الحور كلها عندما فاسده ولايجوز ان يعاها الا في صورتين :
احدهما المقاسمة ، وثابتهما الزكاة .

ثما المقاسمة فهو ان يأخذ من الغلات باسم المقاسمة عن الارض ومن
الاموال باسم الحراج عن حق الارض ، وأما الزكاة فهو ان يأخذ من الانعام
والغلات والذهب وانعصه باسم الزكاة . فعولنا باسم المقاسمة واسم الحراج
واسم الزكاة معناه ان يأخذ ما لو كان الامام العادل طاهراً لاحده من غير ياديه ،

أما الزكاة فهي أمور مضبوطة في كتب الفقه.

وأما المقاسمة والحراج فإن علم لها بقدير في نظر الشرع وكتب الفقه وذلك هو لمسح ، والأفما يتراضى عليه السطان في ذلك البرمان وملاك الارصين ، فإن أحد الحائر رتاده عن ذلك كله حرم ذلك لرائد بعبه التنبير والاحرام الكل وإنما لما يجوز الشراء من الحائر مع كونه غير مستحق للبص الوارد عنهم عليهم السلام بذلك والاحماع وإن لم يعلم مسنده ، ويمكن أن يكون مسنده أن ما بأحد الحائر حق لائمه العدل وقد أدبوا لنسبهم في شراء ذلك ، فيكون تصرف الحائر كتصرف الفصولي إذا انضم به أدن المالك .

قواليد :

(الاولى) لا فرق في حوار الشراء بين هص الحائر لها أو وكيله أو عدم القص ولو أحاله بها وفن الثلاثة أو وكله في مصها أو مانعها وهي في يد المالك أو في ذمه حار لسول ، لأن دليل الإباحة شامل لهذه الصور كلها .

(الثانية) لا يجب رد معاقبة وشهها على لملك ، بل يحرم عليه معها إذا اسقلت إلى الغير ، ولا يمسع نظم المالك من الشراء .

(الثالثة) كما يجوز الشراء بجور مسائل المعاصات والهبة والصدقة والوقف مع صدور ذلك كله من الحائر ، ولا يجوز تناول غير ذلك .

(الرابعة) حوار الظلم والعميل من فله يجوز قولها والتصرف فيها الآن يعلم الظلم بعبه فلا يجوز أحده . فإن اس رريس ، ويسعي احراج حمصها والصدقة على احو به منها وإظهار أن مرده لاستحاب في لصدقه

(الخامسة) ترك أحد الحائرة من الظلم فصل . وكذا لو ترك معاملته أيضاً ولا يكون ما سده من الاموال محرماً بمجرد طمسه ، لحوار أن تملك شيت لأعلى

الرابعة : لو دفع اليه مالا ليصرفه في المحاويج وكان منهم فلا يأخذ منه الا باذنه على الاصح .

جهة الظلم ، ولا يحرم حينئذ معاملته لقول الصادق عليه السلام : كل شيء فيه حلال وحرام وهو حلال حتى تعرف الحرام بعينه . نعم يكره ذلك مع الاختيار ، أما حال الضرورة فجائز . ولا يعارض الاول أحد الحسين عليهما السلام جوائز معاوبه لعمه الله ، لأن ذلك حقهم بالأصالة .

قوله : لو دفع اليه مالا ليصرفه في المحاويج وكان منهم فلا يأخذ منه الا باذنه على الاصح

للشيخ ما قولان ولا ين ادريس قولان وللمصنف قولان : أما الشيخ فأجار في النهاية ومع في الموطأ ، وأما إسن إدريس فأجار في باب المكاسب ومع في باب الركاة ، وأما المصنف فمعع مع وأجار في الشرائع .

دليل المعع رواية عبد الرحمن بن الحجاج قال : سأته عن رجل أعطاه رجلاً مالا يقسمه في محاويج أو مساكن وهو محتاج أنأخذ منه لعمه ولا يعلمه ؟ قال : لا يأخذ منه شيئاً حتى يأذن له صاحبها^١ . وحمل الشيخ ذلك على الكراهية لدليل الأباحة ، وهو أصالة الحوار للغة المذكورة في المارة ، وهو كونه للمفقر . ولرواية أخرى صحيحة .

(١) تهذيب ٧/٢٢٦/٧٩٩ ، تنقيح ٣/٢١٦ ، المحرر ٢/٢٨٢ ، الوسائل ١٦/٩٥٥

(٢) لكافي ٣/٥٥٥ ، التهذيب ٤/١٠٤ ، الوسائل ٦/٢٠٠ ، والحديث هكذا :

قال سألت به الحسن عليه السلام عن الرجل يعطي الرجل لدرهم يقسمها ويضعها في مواضعها وهو ممنوع له الصدقة قال : لا بأس أن يأخذ لعمه كما يعطي غيره قال ولا يجوز له أن يأخذ إذا أمره أن يضعها في مواضع مساة الأباذه .

ولو أعطى عياله جاز اذا كانوا بالصفة ، ولو عيس له لم يتجاوز .
الحامسة : جوائز الظالم محرمة ان علمت بعينها ، والا فهي
حلال .

السادسة : الولاية من العادل جائزة ، وربما وجبت ، وعن
الجائر محرمة الا مع الخوف .

نعم لو تبقت التخلص من المآثم والنمك من الامر بالمعروف
والنهي عن المنكر استجبت .

ولو أكره لا مع ذلك أجب دفعاً لمضرر ، وبعد أمره ولو
كان محرماً ، الا في قتل المسلم .

ولبعض الفصلاء ما تفصيل ، وهو أنه اذا أعطاه وقل هو لفقراء مثلاً وكان
الأحد فقيراً حار له أن يأخذ منه ، وإن قال أعطاه لفقراء : فلا يحلوا اما أن يعلم
المعطي فقر الأحد أولاً ، فان كان الأول لم يحل له أن يأخذ منه ، لان المالك لو أراد
ذلك لحصصه بالذكر ، وإن كان الثاني جزله أن يأخذ على كرهه ، بشرط أن
لا يتخصص بزيادة في الكمية أو الوصف .

وبه نظر ، لان قوله « لان المالك لو أراد ذلك لحصصه بالذكر » مسموع
لجوار أن يريد ولا يحصصه بالذكر ، لجوار أن يعلم منه ترفعاً عن القول فلا
يحصصه بالأحد ويجعل قوله « عطاه للفقراء » قريبة على جوار أحده منه بل على
كونه كله له لا بد لدفع هذا الاحتمال من دليل .

ومنهم من فصل غير ذلك فقال : اذا قال : صرفه في الفقراء أو ضمه أو فرقه فيهم
جار أن يأخذ منه ، واذا قال ادفع هذا الى الفقراء لم يسع له الاخذ . هرق بين

الفصل الثاني

(في البيع وآدابه)

أما البيع - فهو الإيجاب والقبول اللذان ينتقل بهما العين المملوكة من مالك إلى غيره بعوض مقدر ، وله شروط :

الاول : يشترط في المتعاقدين كمال العقل والاختيار ، وأن يكون النافع مالكا أو ولأيا كالأب والجد للأب والحاكم وأمينه والوصى ، أو وكيله .

« إلى الفراء » « وه في الفراء » معنى يكون مهم ودلى لا يكون . قال . وذلك معلوم يدلل المفهوم .

وفيه أيضاً نظر ، لأن المفهم السلم لا يكاد يفرق بين المدين بدخوله وفي أحدهما وخروجه عن الأخرى ، خصوصاً على الفتوى ، لحوار تولي طرفي الفحص . ولا حوط عدم حوار أحده مع شئنا إلا مع قرينة حاله أو مقابلة تبين ذلك .

قوله : أما البيع فهو الإيجاب والقبول اللذان ينتقل بهما العين المملوكة من مالك إلى غيره بعوض مقدر

للاصحاب في تعريف البيع عبارات لا نخلو من نظر .

(لاول) قول شيخ في المصنوع انه انتقال عين مصنوعة من شخص إلى

غيره بعوض مقدر على وجه التراضي .

وفيه نظر ، لان الانتقال ثمره السع لاعمه . وذلك لان البيع عقد لمعطي
 لا انتقال معوي . وتنبع اس ادريس الشيع في هذا التعريف
 (الثاني) قول اس حمزه انه عقد يدل على انتقال عين أو ما هو في حكمها
 من شخص الى غيره بمعرض مقدر على جهة التراخي
 وفيه أيضاً نظره لانتقاضه بالهبة المعوضة .
 (الثالث) قول المصنف في الشرائع^١ أنه اللفظ الدال على نقل الملك
 بمعرض معلوم .

وفيه نظر من وجوه :

الاول . ان قولك « بعت » أو « اشتريت » احذر لا تشاء بدخل في الحد
 دون المحدود .

الثاني : انه عرمانع لدخول الاحارة ، لانه أيضاً لفظ دال على نقل الملك
 بمعرض ، فان الملك أعم من أن يكون عيناً أو متعة .

الثالث ان العلم بقدر الموضع شرط للبيع . وشرط لشيء غير داخل في
 حقيقته بل خارج ، ولا يكون له دخل في معرفه ماهية السع .

وان سلمنا ذلك لكن لعين أيضاً يشترط فيها المعلوماتية وكان مسعي ذكر
 معلوماتها بل ذكر باقي شرائط البيع من كمال المتعاقدين وغير ذلك والالزم
 التخصيص من غير مخصص .

(ارابع) قول المصنف ما وقد تقدم . فالإيجاب والفعل حسن للفقود
 كلها وهو حسن قريب أحسن من قوله في لشرائع أنه اللفظ لانه حسن بعيد .
 وقوله « ينقل بهما العين » فصل بجرح به لاحارة . فان عقد الإيجاب وقول

(١) الشرائع ١/٤٤ قال فيه : هو اللفظ الدال على نقل الملك من ذلك الى آخر
 بمعرض معلوم .

يستقل بهما المنفعة لالعين .

وقوله « عوض مفدر » يحرج به الهبة ، فانها ايجاب وقبول يستقل بهما العين ولكن لا بعوض .

وبه نظر ، لانه غير جامع لمعروف بيع الوكيل والولي وبهما عبر مالكيين ولو قال من مالك أو حكمه لدخل أمثل ذلك فالاولى أن يقال انه الايجاب والقول الصادران من كلل المدان على نقل الحق المعاومة بعوض معلوم على جهة التراخي ، وأردنا بالكامل لحسن الشامل للواحد واكثر لدخول فيه من يتولى طرفي العقد ولا يرد البيع الضمني كقولك « اعنق عدك عني وعلي دينار » فيقول « عدي حر » لانه بيع معاراً لا حقيقة . وكذا بيع الحاكم عن المماطل والمملى فانه لأرضاء فيه لأن رضا الحاكم قائم مقامه .

وهنا فوائد :

(الاولى) يشترط الاتيان بهما لفظاً بصيغة الماضي لانه اشاء والماضي أقرب شهاه ، فيقول البائع « بعت » أو « شريت » أو « ملكت » ، ويقول المشتري « فلت » أو « ابعث » أو « اشريت » أو « شريت » أو « بعتك » . ولا يعقدان بلفظ الامر ولا المستقل لما قلناه .

(الثانية) قيل لا يشترط بهما الترتيب ، وهو قول القاضي ، واحتاره الشهيد . كما في النكاح وعصمة المرح أقوى من عصمة المال فيحورهما بطريق أولى . والاولى خلافه ، لاصاله بقاء الملك ولم يثبت دليل رواه مع تقدم القول مع الاجماع على حصوله مع تأخره ، فيكون أولى . وفرق بينه وبين النكاح ، فان حياة المرأة يمنع من تقدم قبولها .

(الثالثة) يشترط فيهما التطابق زماناً ومعنى . أما الاول فان لا يتأخر القول بحيث لا يعد جواباً ، ولا يصير تحلل آت وتفسر أو سعال ، وأما الثاني فتعاقب مدلولهما

ولو باع الفصولي فقولان ، أشبههما وقوفه على الاجازة .
ولو باع مالا يملكه مالك كالحرة ، وفضلات الاسان ، والخنافس
والديدان لم ينعقد .

ولو جمع بين ما يملك وما لا يملك في عقد واحد كعنده وعبد
غيره صح في عده . ووقف الاخر على الاجازة .

فلو قال « بعتك بالثمن » فقال « اشتريت بخمسمائة » أو بعهدها أو بخمسمائة لم
يصح ، وكذا لو قال « بعتكما العبدان بالثمن » فبطل واحداهما بخمسمائة ،
لان الايجاب لم يقع للقابل الاعلى نصف العدة فصية للاشاعة .
(الراصة) لا يكتفي بمحرد الرضا في حصول ملك بدو بهما في الجليل والحقير
لحصر اشارة اسباب الملك في العقود ، فالمعاطاة بعد اباحة لا غير ، نعم لو ذهبت
احدى العينين أو انتقلت عنه ملكت الاخرى .

قوله : ولو باع الفصولي فقولان أشبههما وقوفه على الاجازة
هذا قول الشيخين واس الحبيب وبس حمزة لرواه عروه البارقي ان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم أعطاه ديناراً يشري به شاه فاشترى به شاتين ثم باع
احدهما بدينار في الطريق . قال : فأثبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالدينار
والشاة فأحرته ، فبطل - بارك الله في صفقة بيمالك - ولان المفتضي لصحة البيع
وقوفه عن أهله في محله وقد حصل . والمعارض ليس الا عدم الاذن وقد انتهى
لان الاذن قد حصل بعد البيع واشترط كونه قبل البيع مبرور .

وقال الشيخ في المسوطة والخلاف وحناره ابن ادریس وشيخنا المعيد
بطل ان لم يحصل اذن سابق ، لرواية حكيم بن حزام عن النبي صلى الله عليه

(١) المستدرك للتوري ٤٦٢/٢ ، سنن الترمذي ٥٥٩/٣ .

وآله وسلم أنه يبيع ما ليس عنده^١ .

ولما رواه عمر بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله
وسمى أنه قال : لا تطلق لا فيما تملك ولا عتق إلا فيما تملك ولا يبيع لا فيما
تملك^٢ .

وبجواب عن الأول أن النبي في المعاملات لا يستلزم إمساد، وحيث يشد بكون
بيع المصنوع صحيحاً وإن كان مهياً عنه كالبيع بعد الداء . أو يحمل على من
باع سلعه غيره لنفسه لا للمالك ثم يمضي إلى المالك فيشتريها منه .

وعن الثاني أن النبي إذا دخل على حفيضة أريد به بيع صفة من صفاتها ،
فيكون المراد بقوله صلى الله عليه وآله وسلم « لا يبيع إلا فيما تملك » لا لزوم
للبيع إلا فيما تملك ، والألزم بطلان بيع الوكيل والولي والوصي ، فيكون
المراد لا يبيع إلا في ما هو ملك أو كالمالك بسبب الإذن وقد حصل .

فروع : على القول بالصحة مع الإجازة :

(الاول) لا يشترط في الصحة حصول المجز في الحال لحجر المارقي ، فانه
أعلم النبي « من » بعد وصوله إليه ، ولا يشترط كون المجبر حائراً التصرف حين
العقد ، فيصح إجاره لنفسه والمجبر بعد الكمال ، وكذا يقول فيمن باع ملك
غيره ثم انتقل إليه فأجار .

(الثاني) هل الإجارة حرة المملك أو كاشفة عن الملك حال العقد ؟ الأصح
الثاني والألزم وقوع البيع بالكسبة وترتب المساء ، فعلى الأول يكون للبائع
وعلى الثاني يكون للمشتري ، وهو الأصح .

(١) أخرجه في أسد لقابة ٤١/٢ ، لوسائل ٢٦٦/١٢ ، من أبي ماجه ٧٣٧/١ .

الترمذي ٥٢٤/٣

(٢) سنن أبي داود ٢٥٨/٢ ، كنز العمال ٦٤١/٩ .

أما لو باع العبد والحر ، أو الشاة والخيرير مسح فيما يملك
وبطل في الآخر . ويقومان ثم يقوم أحدهما ويسقط من الثمن ما
قابل الفاسد .

(الثالث) لا يشترط العودية في الاجارة ، لما قلنا في خبر لدرقي فله الاجارة
مالم يرد أولا . ولا يكفي فيها المكوث ولو كان حاصرا ، بل لابد من لفظ يدل
عليها ، لانها كالبيع في استقرار الملك .

(الرابع) لو قص الفصولي ثمن قال الشيع وفع للمالك عند الاجارة ، واشترط
العلامة اجارة القصر . وهو حسن ان كان الثمن في يد المالك ، أما لو كان البيع بالعين
الحاضرة فأجارة البيع اجارة القصر .

(الخامس) لا فرق بين كون الفصولي عاصبا أو غيره في توفيق بيده على
الاجارة ، فلو كان عاصبا وبيع بالعين الحاضرة وقصر النافع فأجار المالك صدرت
يده يد أمانة .

قوله : ويقومان ثم يقوم أحدهما ويسقط من الثمن ما قابل الفاسد
بيان لماله أن النافع باع لحر واحد في صفقة واحدة مثلا بأربعين ثم
علم المشتري أن أحدهما حرو وبعه فاسد ولم يصح لبيع فكيف يسرد ما قابل
الفاسد ، فطريقه أن يقوم مائة ثم يقوم كل واحد منهما على امره كما تقول
فيمنهما مائة أحسنون ثم يقوم لحر ثلاثين والعدد عشرون ، فمئة العشرين لى الخمسين
فانها خمسان ، ومئة الثلاثين فيها ثلاثة أحسان ، فعلم أن حملي الثمن الذي
وقع عليه العقد - وهو أربعون - في مقابلة العدد وهو ستة عشر ، وثلاثة أحسانه
- وهو أربعة وعشرون - في مقابلة الحر .

وأما فنقرا الى تقويمها مرة ثانية لانه لو سي على التعويم الاول ثم قوم
الحر على الأفراد أمكن ان يكون بالثمن كله ، فلا يكون شيء في مقابلة العدد

الثاني : الكيل أو الوزن أو العدد .

قلو بيع ما يكال أو يوزن أو يعد لا كذلك بطل .

ولو تعدر الوزن أو العدد اعتبر مكيال واحد بحسابه .

ولا يكفي مشاهدة الصرة ولا المكيال المجهول .

ويجوز اشباع جره مشاع بالنسبة من معلوم وان اختلفت اجزائه .

الثالث : لاتباع العين الحاضرة الامع المشاهدة أو الوصف .

ولو كان المراد طعمها أو ريحها فلا بد من اختبارها اذالم يفسد به .

ولو بيع ولما يختار فقولان ، اشهما : الجواز ، وله الخيار لو

خرج معبأ ، ويتعين الارش بعد الاحداث فيه .

وهو باطل . وكذا الكلام في عبده وعبده غيره .

قوله : وان اختلفت اجزائه

مختلف الآخر . هو ما لا ساري حرؤه كنه في الحد والاسم ومتفقها ما يساوي

حرؤه كله في الحد والاسم . مثال الاول الثوب وانعد والهرس ، ومثال الثاني

كالسمن والعل والعصاة والذهب .

قوله : ولو بيع ولما يختار فقولان اشهما الجواز

ما مراد طعمه وريحه ولم يكن اختياره مؤدياً الى اسده هل يصح بيعه من

غير اختيار ولا وصف بانه على أن الاصل الصحة أولاً ؟ ذهب النقي والقاضي

وسلار الى أنه لا يصح ، لانه مجهول فهو مع غرر وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع

الغرر^(١) . وذهب المصنف والعلامة والمتأخرون الى الصحة ، لانه معلوم الوصف من

(١) الترمذي ٥٣٢/٣ ، ابن ماجه ٧٣٩/٢ ، ابوداود ٢٥٤/٣ ، الوسائل ٣٣٠/١٢

ولو أدى اختباره الى افساده كالجوز والبطيخ جاز شراؤه .
ويثبت الارش لوخرج معيماً لا الرد ، ويرجع بالثمن ان لم يكن
لمكسوره قيمة .

وكذا يجوز بيع المسك في فأره وان لم يفتق .

حيث الصورة النوعية لانها حلة في ترتيب الآثار المختصة بذلك النوع ، والعلم
بالعلة - أي الطبيعة النوعية - يستلزم العلم بالمعلول وهو الصفة المقصودة من
تلك الطبيعة ، والاصل عدم سبب خارجي مويل لحكم الطبيعة ، فلاعرر حينئذ
فان حرج معاً تعبر المشتري بين الرد وبين لامسك مع الارش
قال الشيخان اذا بيع من غير اختيار كان عر صحيح والشافعيون فيه بالخير
ان تراصيا لم يكن به بأس .

وفي كلامهما نظر ، لان عدم الصحة مع ثبوت الحذر مما لا يحتمل ، لانه
لا حيار في البيع الفاسد اجماعاً ، وبصاً مع الصحة لأوجه لحذر الدرع فيه .
قال بعض من ناسع الشرح في البطلان أنه قد روى الشيخ في التهذيب
في باب الزيادات عن محمد بن العيص قال : سألت الصادق عليه السلام عن
رجل يشري ما يداق أندوفه قل أن يسريه؟ قال : نعم فليدقه ولا يدوم ما لا يشري^(١)
ان الامر بالدوق يقتضي البطلان مع عدمه .

وفي قوله نظر ، لانا نسمع دلالتها على محل الرراع وهو لبطلان مع عدم
الدوق ، والامر به لا يصح اشراطه . لحوار أن يكون على سبيل الارشاد الى
مصلحته واحتياطه في شراؤه .

(١) التهذيب ٢/ ٢٣٠ .

ولا يجوز بيع سمك الاجام لجهالته ولو ضم اليه القصب على
الاصح ، وكذا اللبن في الصرع ولو ضم اليه ما يحتلب منه ، وكذا
اصواف الغنم مع ما في بطونها ، وكذا كل واحد منها منفرداً ، وكذا
ما يلقح المحل ، وكذا ما يصرب الصياد بشبكته .

قوله : ولا يجوز بيع سمك الاجام لجهالته وان ضم اليه القصب على
الاصح ، وكذا اللبن في الصرع ولو ضم اليه ما يحتلب (١) منه وكذا اصواف
الغنم مع ما في بطونها

قال الشيخ ولفظي وان حمرة المحلول اذا ضم الى معلوم كالامثلة
المذكورة بحور بيمه ، ومسددهم رويات بعضها مقطوعة وبعض عن سماعة
وهو راسي ، مع مخالفة لجميع للاصول ، فلا اعتماد عليها . فذلك قال
على الاصح ، وهذا مذهب اس ادريس والعلامة وعليه الفتوى .

قوله : وكذا كل واحد منهما منفرداً

يريد به لقصب وحده والسمك وحده والى في الصرع وحده وما حلب
وحده ولاصواف على الظهور وحدها وما في البطون وحده ، لا يصح بيع شيء
من ذلك للجهالة .

وفي اطلاقه نظر ، فان القصب مع مشاهدته والصور على الظاهر مع
مشاهدته يسمع عدم حوار بينهما ، والالما حار بيع الثمرة عن الشجرة . والارام
باطل اجماعاً فكذا الملزوم ، والملازمة ظاهرة .

وهذا مذهب المقيد واحد قولي اس ادريس واستحسبه المصنف في الكتب
وتابع المصنف هنا وفي الشرائع الشيخ واتباعه في عدم الجوار ، وهو عجيب

(١) في المختصر التابع ط بهدر و يحتلب .

(٢) راجع ، الوسائل (المواضع : ١٠ - ١٢) من ايراد عقد البيع وشروطه .

الرابع : تقدير الثمن وجنسه .

فلو اشترى بحكم أحدهما فالبيع باطل ، وبضمن المشتري تلف المبيع مع قبضه ونقصانه ، وكذا في كل ابتياع فاسد .

من الشيخ مع تحويره البيع مع الضميمة الى السلم وما في الطون .

قوله : فلو اشترى بحكم أحدهما فالبيع باطل

شراؤه بحكم أحدهما هو تعويض تقدير الثمن الى الدئع خاصة أو المشتري خاصة بل والى ثالث . وعلى التقدير يكون ثمن مجهولاً حال العقد ، فيدخل تحت العرر ، وقد تقدم أنه صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن العرر^١ .

وقد اس لحد^٢ لو قال ساعرا بعت مع جهالة المشتري صح ويكون للمشتري الخيار ، وفي رواية رفاع^٣ حوار تحكيم للمشتري للمره القيمة . وجوز المرتضى كون مال السلم متهماً ون لم يكن معلوماً ، وجوز اس الجيد أيضاً بيع الصرة مع المشاهدة حراًفاً ثمن جراف مع مفاثر الجنس . ومال في السوط الى صحة بيع الجراف ، وفي صححة الحلبي كراهه بيع الجراف^٤ ، والفتوى على خلاف ذلك كله .

قوله : وبضمن المشتري تلف المبيع مع قبضه ونقصانه وكذا في كل ابتياع فاسد .

لما من فساد البيع مع جهالة الثمن أشار الى حكم المبيع الفاسد على

(١) راجع ص ٢٨ من هذا الجزء .

(٢) فانه قال : لو وقع البيع على مقدار معلوم بينهما و ثمن مجهول لأحدهما جاز اذا لم يكن يراه كالمشتري ، الخيار اذا علم وذلك كقول لرحل يبيع كراماً بسعر ما يبيع ، فأما اذا جهلاً جميعاً قدر ثمن وقت العقد لم يجر وكان البيع منسحباً

(٣) التهذيب ٦٩/٧ ، الكافي ٢٠٩/٥ ، الفقيه ٧٦/٣ . ليرشاش ٢٧١/١٢

(٤) التهذيب ٣٩/٧ ، الكافي ١٧٩/٥ .

ويرد عليه ما زاد بفعله كتعليم الصنعة والصنغ على الاشبه ، واذا أطلق النقد انصرف الى نقد البلد ، وان عين نقداً لزم .

وحه كلي فقال : اذا تلف المبيع أو نقص بعد قص المشتري له بالنقد الفاسد يكون مضموناً عليه .

واختلف في قدر المضمون ، فقال المعيد في المقعة والشيخ في النهاية قيمته يوم البيع الا أن يحكم على نفسه بالاكتر فيجب أو يكون النائع حاكماً فيحكم بالاقل فيتبع . واحتاره الشاميان وقال ابن ادريس عليه الاعلى من يوم القبض الى يوم التلف .

والحق أنه ان كان مثلاً صممه بمثله ، وان كان قيماً بقيمته يوم تله ، لان ذلك هو وقت نفعه بدمته . والاصل براءة الدمة من الرائد .

ويتنبى أن يقرأ قول المصنف « ونقصانه » بالنصب ليكون عطفاً على تلف المبيع لا بالجر عطفاً على قصه ، فانه غلط .

هذا ، وأما منافعه فهي مضمونة مع التعويذ ، خلافاً لآمن حمزة محتجاً بأن الحراج بالصمان ونقص المصنف مع صمانه عطفاً ، وأما مع القوات فوجهان من أصانته البراءة ومن أنها منافع عن مضمونة فنقص

قوله : ويرد عليه ما زاد بفعله كتعليم الصنعة والصنغ على الاشبه

هذا حكم آخر للمصنف الفاسد وهو متعلق ببراءته في يد المشتري .

واختلف في ثلث الرائدة مع حصولها بفعل المشتري وجهله بالفاسد ، فقال الشيخ في المسوط لا ترد مطلقاً بل يكون للنائع لانيها بما ملكه ، وقال في النهاية والمعد في المقعة برد عليه مطلقاً لانيها أثر فعله غير مترع بها فيكون له .

وفصل ابن ادريس فقال ان كانت الرائدة عيباً كالصنغ رد عليه ان أمكن فصله ، والا كان شريكاً بالنسبة من قيمته ، وان كانت صفة كتعليم الصنعة فلا برد

ولو اختلفا في قدر الثمن فالقول قول المائع مع يمينه ، ان كان
المبيع قائماً ، وقول المشتري مع يمينه ان كان تالفاً .

من يكون مائعاً لمعين فتكون للمائع

والحق ما حاربه المصنف ، وهو ارد عليه . وأما ما لا يكون فعليه فانه للمائع
وان كان مفصلاً ، لانه بناءً عليه من غير منازعة أحد فتكون له

قوله : ولو اختلفا في قدر الثمن فالقول قول المائع مع يمينه ان كان
المبيع قائماً وقول المشتري مع يمينه ان كان تالفاً
للاصحاب هنا أقوال ثلاثة :

(لاول) مذكوره المصنف من التعيين ، وهو قول الشيخ في الهدية والمبسوط
والعلاف . وتبعه القاضي

ومستنده رواية محمد بن احمد بن مني بنصر عن بعض أصحابه عن الصادق
عليه السلام في الرجل يبيع لشيء ، ويقول المشتري هو بكذا وكذا بأقل مما
قال المائع ؟ قال : القول قول المائع مع يمينه اذا كان الشيء قائماً بعبه .

وهو يدل بالمعهوم على أن القول قول المشتري مع التلف
وهذا نظر . أما فلا دلالة على قول المشتري بدليل الحطاب وليس
بحجة . وأما ثانياً فتصح لها الأصول المعروفة ، وهو كون البسه على المدعي
و ليمين على من أنكروا ، وحسب حكم المائع به مع كونه مدعياً

(الثاني) قول ابن رشد ان القول قول من كاتب في يده ، وهذا ابن ادراس
عن النقي عليه و حاربه . دلالة أنه اذا كانت السلعة في المائع والمشتري يدعي
سراعه بدلت الثمن والمائع ذكر سبحانه بذلك ، والقول قوله وان كاتب

ويوضع لظروف السمن والتمر ما هو معتاد لا ما يزيد .

الخامس : القدرة على تسليبه :

فلو باع الابق منفرداً لم يصح . ويصح لو ضم اليه شيئاً .

فالقول قول مدعي الصحة . أو قال بعثك بصره . فقال بل بمكوك^(١) .

(الرابع) لو قال بعثك بمال في دمك فقال بل بمال في دمة ريد . فالقول قول الدائع لاصالة ثبوت الشئ في دمة المشتري . وباحتمال التحالف لتباير الشئ بالمحل ، والاول أقوى .

قوله : ولو باع الابق منفرداً لم يصح ويصح لو ضم اليه شيئاً

بيع الابق مع الضميمة يصح اجماعاً ، ولا معها فاما أن يقدر المشتري على تحصيله أولاً ، والثاني لا يصح الا معها أنص . واختلف في الاول ، وهو ما اذا قدر المشتري على تحصيله ، فقل المربى يصح من غير ضميمة واختاره العلامة وهو حسن لكونه عيأً مملوكة معلومة يمكن قبضها فيصح بيعها لعموم لا وأجل الله البيع .

ومع الشيخ من ذلك الا معها مسداً في الموضعين الى رواية سماعة قال سأله عن رجل يشري العبد وهو آبق من أهله فقال : لا يصلح إلا أن يشتري معه شيئاً آخر ، فيقول اشترى منك هذا الشئ وعدك بكذا وكذا ، فان لم يقدر

(١) لمكوك - بفتح الميم وضم الكاف اسدده مكيل معروف لاهل العراق ، والجمع مكايك ومما كنى على البدل كراهية التصيب وهو صاع ونصف ، وهو ثلاث كلحات والكيلجة من وسعة اثمان من ، وليس رحلان ، ولرطل اثنا عشر أوقية ، والاقية اسدس وثلاث اثنار والاسنار اربعة مثاقيل ونصف ، والمثاقيل درهم وثلاثة اسدس درهم . ولدرهم ستة دويي والداق قيراطان ، والقيراط طويجان ، والصوح حتان ، واحدة سدس ثمن درهم وهو جزء من ثمانية وأربعين جزءاً من درهم

على العبد كان ثمة الذي نقد في الشيء^١ وهذا أعم من أن يكون مقدوراً على قبضه أولاً .

وهذه الرواية وإن كانت ضعيفة ، أما أولاً فسماعة ، وأما ثانياً فلعدم تعيين الممضون فيها ، وأما ثالثاً فلكونها محلولة للنظر من حيث أن حوار هذه المسألة مع كون الثمن في مقابلة الضميمة ومسح مع المجهول مصمماً إلى معلوم ولا يكون الثمن في مقابلة المعلوم مثلاً باحتمال ، وذلك لأن الجهل ببعض المبيع كما يستلزم الجهل بكيفية تعدد التسليم في بعض المسح يستلزم تعدد تسليم كله من حيث الكل ، لكنها مؤيدة بالعمل من الأصحاب حتى أنه إجماع مهم

فوائد :

(الأولى) لأخبار للمشري مع العلم بانه . أما مع عدم علمه فله الخيار . ولا يكون الثمن في مقابلة الضميمة حينئذ .

(الثانية) لو حمل لعبد الآنق ثماً هل يصح وبغتر لى لضميمة أم لا؟ يحتمل الطلاق ، لانه خلاف النص والطر ويحمل الضعة ، وهو الأقرب ، ولا تغاير من العوضين إلا باعتبار عارض وعلى هذا يجوز أن يكون أحد الابنين ثماً والآخر مثماً مع الضميمة إلى كل منهما

(الثالثة) بشرط في الضميمة شرائط صحة اسع فيها من الملكية والمعلومية ومقدورية التسليم ، فلا يصح كونها آمناً آخر .

(رابعة) لو تعددت العبد كعب ضميمته واحده ثماً كانت مؤتمداً .

(خامسة) لأنق مدوم آمناً ليس مبيعاً في الضميمة والآخر مسح لكنه مشروط

(١) الكافي ٢٠٩/٥ . التهذيب ١٢٤/٧ . لفظ للكافي . وفي التهذيب ذيله هكذا

كلن الذي نقده فيما اشترى منه ، الروائل ٢٦٣/١٢

وأما الآداب : فالمستحب الثقة به والنسوية بين المتساعين
والإقالة لمن استقال . والشهادتان ، والتكبير عند الابتداء ، وإن
يأخذ لنفسه ناقصاً ويعطى راجحاً .

والمكره مدح البائع ، ودم المشتري ، والحلف ، والبيع
في موضع يسترفيه العيب . والربح على المؤمن الأعم الضرورة وعلى
من بعده بالاحسان ، واليوم ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس ،
ودخول السوق أولاً ، ومبايعة الأدبين ودوى العاهات والاكتراد ،
والتعرض للكيل أو الوزر إذا لم يحسن ، والاستحطاط بعد الصفقة ،

الملكية للمشتري ، كمن اشترى العامل وشرط الحمل له ، فإن الحمل ليس
مبيعاً ولا حراً مبيع . أما أنه ليس مبيعاً ، مراد بظاهره . وما أنه ليس حراً مبيع
فلا به ليس له شيء من الثمن ، فلو تلف قبل قطعه لم ينقص شيء من الثمن .
(السادسة) لو ظهر في الصميمة عيب لم يقطع لاجل الأرض كل الثمن على
هذه الصميمة ولا اعتبار بالابق .

(السابعة) لو كان في الأبق عيب لم يعلم به المشتري لم يكن له به أرض
ولارد ، ولا ينقص شيء من الثمن بسببه عيبه .

(الثامنة) إذا ردت لصميمة عيب أو خيار معها الأبق ، ولو كان لبيع فاسداً
من أصله تبعها الأبق أيضاً .

(التاسعة) لا يبرء للأبق حكم الله إذا عصب عاصب أو حتى عنه حاك .
فإن الأرض أو القيمة للمشتري ، فلو لم يتمكن المشتري من أحد الحايه لم ينقص
من الثمن شيء . ولو يتمكن المشتري من استعفاء ذلك صار حراً من المبيع .
وكذا إذا حاده لعد وتمكن منه ، فإنه يصير حراً من المبيع ويكون له قسط من

والزيادة وقت النداء . ودخوله في سوم أخيه ،

اثمن لزوال العلة التي هي العجز عن قبضه .

قوله : ودخوله في سوم أخيه

الدخول في السوم اما بأن يرعب الشئ في نفس أعلى يبدله له ، أو يرعب المشتري في سلعة أخوه من المسومة بذلك الثمن أو مثلها بأنقص منه . كلاهما مهني عنه .

وهل دلت على سبيل التحريم أو الكراهية ؟ قال في المصوغ بالاول . لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : لا يسوم الرجل على سوم أخيه . وهذا حريص به المهني ، كموله صلى الله عليه وآله وسلم : لا تنكح المرأة عني وعنهما ولا على خاتنها^(١) . والمهني للتحريم .

وقال المصنف والعلامة بالثاني . لأصالة الحوار والمهني المذكور محمول على الكراهة .

وهنا فوائد :

(الاولى) العقد الواقع غيب سوم صحيح وان قلنا بالتحريم . ويحصل الملك به ، لأن النهي خارج عن المعاملة .

(الثانية) الدخول في السوم لا يحصن بالبيع بل هو مهني عنه فسي سائر المعاوضات والعقود ولو كانت جائزة ، كالمصارفة بالسدس وقد نقر الثلث من العامل وبالعكس من المالك

(الثالثة) قد يتصور الدخول في السوم وان لم يكن معاوضة كالعارية المطلقة فبقول « أعربي وأهلها صامن » أو ألدانه من غير رهن يطلها مع بدل الرهن .

(١) ابن حاجة ٧٣٤/٢ ، الوسائل ٣٣٨/١٦ .

(٢) ابن حاجة ٦٦١/١ ، الترمذي ٤٣٢/٣ ، ابوداود ٢٢٤/٢ .

وأن يتوكل الحاضر للبادي ، وقيل يحرم . وتلقى الركبان ، وحده
أربعة فراسخ فما دون ، وبثت الخيار ان ثبت الغبن ،

قوله : وأن يتوكل الحاضر للبادي وقيل يحرم (١)

التوكل المذكور مهي عنه ، سواء كان لبيع أو اشتري . ويحمل أيضاً دحوله
في سائر العقود كما قلنا في الأول لعمه المسجدة في الكل ، وعموم « دعوا الناس
بفعلاتهم يردق الله بعضهم من بعض » .

إذا تقرر هذا فالشع في المصوغ والحلاف قتل بالتحريم ، بقوله صلى
الله عليه وآله وسلم لا يتوكل حاضر لباد^١ . والمصنف والعلامة على الكراهية
والترديد كما تقدم .

قوله : وتلقى الركبان وحده أربعة فراسخ فما دون ، وبثت الخياران
ثبت الغبن

فوالله :

(الأولى) التلقي المذكور مكروه مع النصد لاما وقع اتفاقاً .

(١) قال في المسالك : المراد بالبادي الغريب الحالب للبد ، اعم من كونه من الدابة
أو فريسة ، ومما أن يحمل لبني أو قروي ماله إلى ماله فبأيته للبد ويعود : ما أيته
لك بأعلا ما تبيته به وقيل ان يعرفه السر ويقول : يا ايح لك واكون مساراً ، وقد
ورد انتهى به أيضاً ، قل صلى الله عليه وآله وسلم لا يبيع حاضر لباد دعوا الناس يرتفق
بعضهم من بعض .

(٢) لكافي ١٦٨/٥ ، التهذيب ١٥٨/٧ ، الوسائل ٣٢٧/١٢ .

(٣) لكافي ١٦٨/٥ ، التهذيب ١٥٨/٧ ، الوسائل ٣٢٧/١٢ ، ولفظ الحديث في
هذه الأصول : لا يبيع حاضر لبادي وأيضاً ذكره الترمذي ٥٢٥/٣ بهذا اللفظ . وفي الحلاف
لا يجوز ان يبيع حاضر لباد سواء كان بالبدس حاجة إلى ما معهم أو لم يكن لهم حاجة فان
حالف اثم ، ديننا عموم الحر في الهوى عن ذلك من قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يبيع
حاضر لباد .

والريادة في السلعة مواطأة للبائع . وهو النجش

(الثانية) الكراهة شاملة للبائع والمشتري لعموم العلة . وهو علة البادي عن أحوال البلد وأسعاره .

(الثالثة) يثبت الخيار مع الفتن الفاحش لا بدونه .

(الرابعة) احلف في هذا الجاهل هو على العور أم لا ؟ قل العلامة بالاول حذراً من الاصرار المضي لوتصرف العاين ، وقال اشيع بالكافي لكن حده ثلاثة أيام حملاً على الحيوان واحداً لمصيف في الشرائع ولعبد بقاؤه الى حين اسقاطه لانه حق مملك فلا يسقط بالتأخير كغيره من الحقوق كحبار لعيب ، وهو قوي .

(الخامسة) قول لمصيف في شرائع « ولأنك للذبح لجبار الا أن يست العس » بمطلي اختصاصه « ذابح » وهو غير سديد ، بل هو شامل له وللمسري كما قلناه ، وعبارته هنا شاملة ، فهي أسد .

قوله : والريادة في السلعة مواطأة للبائع وهو النجش

النجش لغة الاستدر للمحالة^١ ، ومنه نجس الصيد اذا استدر له ليحمله فكان الناجش يسر ليخدع المشتري « عرته » بالريادة واحصائه عدم رعيته .

وشرعاً قال المصنف هنا أنه أراده في السلعة مواطأة للبائع ، وقل في شرائع ، هو أن يريد الريادة من واطأة للبائع ، ولاشك أن بينهما فرقاً ، وهو أنه على العدة الاولى صفة للمدرو هو لموطي للبائع ، وعلى الثانية موصفة للمدور وغير المواطي ولاشك أن المصادر الى الفهم هو الاول لانه مكروه ، ولاشئ من فعل المدور ، مكروه ، بسح أنه لاشئ من فعله نجش وهو المطلوب .

(١) حمله يحمله حده . حتى ادب لصيد تعمي به ، فهو حاس وحول وحائله محاسبة . حادده

والاحتكار - وهو حبس الاقوات ، وقيل يحرم .
واما يكون في الحنطة والشعير ، والتمر والربيب . والسمن
وقيل : وفي الملح ، وتنحقق الكراهية اذا استبقاه لزيادة الثمن ،
ولم يوجد بائع غيره .

وقيل : ان تستبقه في الرخص أربعين يوماً ، وفي العلاء ثلاثة .
ويجبر المحتكر على البيع وهل يسعر عليه ؟ الاصح : لا .

فبارته هنا أسد .

هذا ، والكلام في الكراهية ونوت الخيار وفورينه أو عدمها كالسلفي .
ثم يحمل هنا عدي أيضاً عدم احصاء من الحش - سبع ، بل تشمل الاحرة
والمرارة والمساواة وما يشبهها .

قوله : الاحتكار وهو حبس الاقوات وقيل يحرم
الى آخر الفصل .

الاحتكار لغة قال الجوهري : احتكار الطعام هو جمعه وحسه بمرص به ، لهلاء
وهو الحكرة بالصم .

اذا عرفت هذا فهنا مسائل :

(الأولى) عرّفه المصنف هذا بأنه حبس الاقوات ، والمراد ما غوت هام
يكون معصوداً ، معدية ، وأما ما لا يكون معصوداً فهو فاكهه أو حديدات
ثم المعصود بالتعدية به عداً هو هذه الحمصة ، عني الحنطة والشعير وتمر
والربيب والسمن ، وما شابه من اريت والشرح . ونصف الشيخ في المعصوط
الملح ، وكان المصنف يستصعبه لعدم معنى القوية فيه أولاً ولعدم الوقوف عني
دليل ثانياً .

(الثانية) المحس المدكور هل هو حرام أو مكروه ؟ قال الشيخان بالثاني ،
للأصل ، ولعدم «الناس مسيطرون على أموالهم» ، ولقول الصادق عليه السلام
بكره أن يحتكر الطعام ويترك الناس ليس لهم طعام^٢ .

وقال ابن بابويه محمد بالاول ، واختاره العلامة لقوله صلى الله عليه وآله
وسلم لا يحتكر الطعام إلا حاطي^٣ ، وقول الصادق عليه السلام : المحتكر ملعون^٤
وللاصرار بالناس المهي عن بقوله «ص» : لا صرر ولا صرار في الاسلام^٥ .
وهو أقوى .

ويجاب عن الاول بأن الأصل يحرح عنه بالدليل وقد بساه ، وعن الثاني
بأن الحاصل تقدم وهو دليل ، وعن الثالث بالحمل على التحريم جمعاً بين الأدلة
وللتفني القولان .

(الثالثة) يشترط في التحريم أو الكراهية أمران : «١» كون الاستيفاء للزيادة
في الثمن لا قصد القوت أو الرزق أو غير ذلك «٢» أن لا يوجد بادل ، ولو وجد
زال التحريم أو الكراهية . نعم بكره لكونه طعاماً يطلب في بيعة الغلاء عالياً .
وقال الشيخ حذاق الاستفاء في الغلاء ثلاثة أيام وفي ثلث حصص أو يوماً ، والمعتمد
ما قلناه .

(الرابعة) لا يعلم خلافاً في حبر المحتكر على البيع ، وهو دليل على تحريمه
نعم مع الجبر هل يسع عليه ؟ فيه أقوال :

«١» قول الشيخ نعمه مطلقاً ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : السر

(١) بحار ٢٧٢/٢ العوالي ٢٥٧/١ .

(٢) الكافي ١٦٥/٥ ، تهذيب ١٦٠/٧ ، الوسائل ٣١٣/١٢ ، الاستبصار ١١٥/٣ .

(٣) الوسائل ٣١٢/١٢ ، تهذيب ١٥٩/٧ ، الاستبصار ١١٤/٣ ، ابن ماجه ٧٧٨/٧ .

(٤) الكافي ١٦٥/٥ ، التهذيب ١٥٩/٧ ، الاستبصار ١١٤/٣ ، الوسائل ٣١٣/١٢ .

(٥) الوسائل ٣٧٦/١٧ .

الفصل الثالث

(في الخيار والنظر في اقسامه واحكامه)

واقسامه ستة :

(الاول) خيار المجلس ، وهو ثابت للمشتريين في كل مبيع لم يشترط فيه سقوط مالم يمتزقا .

الى الله برعها اذا شاء وبصعها اذا شاء ، ولعموم قوله « ص » . الناس مسلطون على أموالهم ^(١) .

« ٢ » قول المعيد بالسببر والالجار أن يطلب الشطط ^(٢) فتسعي فائده الحبر
« ٣ » قول ابن حمزة ، وهو التسعير ان افرط في طلب الزيادة والاعلا . وهذا قريب لكن مع الافراط يباع عليه .
قوله : في الخيار

الخيار والخبره بمعنى واحد ، وهو المشية في ترجيح الحد الطرفين الحائرين وشرعا هو عاره عن ملث اقرار العقد وان له بعد وقوعه مدة معومة ، وهو قسام :
مها خيار المجلس ، ودليل نونه قوله صلى الله عليه وآله : البعان بالخيار حتى يفترقا ^(٣) ، وفيه فوائد :

« ١ » احصاه بالبيع ، فلا يشت في غيره من العقود .
« ٢ » ثبوته للمتاقدين معا ، أي لكل منهما ذلك .
« ٣ » انه سمي المشتري ببعاً تعليماً للفظ الداع كالعمرين والعمرين ، واسما

(١) التهذيب ١٦١/٧ ، استصار ١٦٤/٣ ، الفقيه ١٦٨/٣ ، الوسائل ٣١٧/١٢
(٢) البطل ٢٧٢/٢ .
(٣) شط في السوم : افرط .
(٤) الكافي ١٧٠/٥ ، الوسائل ٣٤٥/١٢ .

(الثاني) خيار الحيوان ، وهو ثلاثة أيام للمشتري خاصة ، على الاصح .

علب الدئع لانه لاصل في الخيار لعوار بدمه عائلاً .

« ٤ » ماها بمعنى المدة ، أي مدة عدم افتراقهما ، فلا يندر زمان .

« ٥ » الافتراق هـ ليس باللعط كما يقول ابو حنيفة بل بالانكاد ولو بخطوة
وذلك لانه كان الاجتماع على التساوم وانما هو بالانكاد كان الافتراق بالانكاد
أصلاً وأصله من الفرق ، وهو قسم الشعر وابعاد بعضه عن بعض .

« ٦ » هل عدم الافتراق هـ بمعنى السلب أو عدم الملكة ، أي عدم الافتراق
عما من شأنه ، كلاهما محتمل . ويظهر الفائدة في العدم عن اثني كالات والجد
فانه سلب يثبت الخيار ما لم يشترط سقوطه أو يلزم به عهدهما بعد العقد
أو يندرج لمحلل وهو قول الشيخ في المسوط ، وعلى الذي هو عدم الملكة -
لم يثبت لعدم تحقق الافتراق الا بين اثنين .

قوله : خيار الحيوان وهو ثلاثة أيام للمشتري خاصة على الاصح
ها مسائلان :

(لاولى) هل الخيار هـ لكل من المتبايعين أم للمشتري خاصة ؟ المرتضى
على الاول . لرواه محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام . المتبايعان الخيار
ثلاثة أيام في الحيوان وفيما سوى ذلك من بيع حتى يصرقا . والبيعان حقيقة
في الدئع والمشتري كما تقدم فربيه من الغليب ، أولكون كل منهما دناءة .
والشحان وابن الحبيد وسلا والصدوق وابن ادريس على الذي ، لاصالة
لروم البيع حرج المشتري للاجماع عليه فيبقى البائع على الاصل ، ولصحيفة
الحلى عن الصادق عليه السلام : في الحيوان كله شرط ثلاثة أيام للمشتري وهو

بالحيار ان اشترط أولم يشترط^(١).

ان قلت: بقي حيار الناتج مستفاد من الرواية بالمفهوم وليس حجة عدد .
قلت : ليس كذلك ، بل الرواية دلت على العشري ، وأن النسخ لمعني
بالأصل ، وهذا هو المشهور وعليه الفتوى .

وأمر رواه محمد بن مسلم فحسبها العلامة عني كون العوصس حيو بأعمال
بالمقتضي لتوهم للعشري ، وهو عدم حال الحيوان .

(الثاني) وقع الاتفاق عني كون الحذر هنا ثلاثة أيام ، لكن حلف هل
مدأها العقد أوجين الافتراق؟ قل بالنفي والألزم اما اجتماع المثليين أو اجتماع
العتلين على معلول واحد شخصي ، وكلاهما معني بأن الملامه أن مدة حار
المجلس أم أن يكون انشأته فيه حيارين أو واحداً ، وإن كان الأول لزم اجتماع
المثليين ، وإن كان الثاني لزم اجتماع العتليين على المعلول الواحد .

وقيل بالأول . وهو الحق ، لأنه العلة ، فلونأخرعه لأحر المعلول عني عليه .
والجواب عن لأول : لا ما يحذر ثبوت حيارين وبمع كونهما مثليين ، لأن
أحدهما حيار المجلس وهو ثابت للأسابيع والآخر حيار الحيوان وهو ثابت
للمشتري خاصة . أو واحد ولا يلزم ما ذكرتم ، لأن غلل الشرع معوقات لا مؤثرات ،
وتظهر فائدة الخلاف أنه على تقدير كون مدته العقد بكون الحيارين
ثانين ، فلونأعط أحدهما بقدي لآخر ، بخلاف ما لو قلنا بثبوت حيار واحد
وهو حيار المجلس ، أنه لا يلزم من إسقاط أحدهما ، أنه لا يجري ذلك الزمان .
وكذا الكلام في حيار الشرط و خلاف فيه أيضاً ، والحق أيضاً أن مدته
العقد ، لأن إطلاق المدة يقتضي الأصل . وهذا لو أحصر إلى حد التعرق

(١) التهذيب ٢/٢٤١ ، القنبة ٣/١٢٦ ، الرسائل ١٢/٣٤٩ .

(٢) في بعض النسخ : بيان الروم .

ويسقط لو شرط سقوطه ، أو أسقطه المشتري بعد العقد ،
أو تصرف فيه المشتري ، سواء كان تصرفاً لازماً كالبيع أو غير لازم
كالوصية والهبة قبل القبض .

(الثالث) خيار الشرط وهو بحسب ما يشترط .

ولا بد أن تكون مدته مضبوطة .

ولو كانت محتملة لم تجز كقدوم الغزاة وإدراك الثمرات .
ويجوز اشتراط مدة يرد فيها البائع الثمن ويرتجع المبيع .

أرم حهالة المدة . وهذا قول ابن إدريس ، وقول الشيخ في لسوط والحلاف
وابن زهرة مبدؤة الفرق .

قوله : خيار الشرط وهو بحسب ما يشترط

يريد أن خيار الشرط ليس لازماً بالأصل بل هو تابع لإرادة المتبايعين ،
وعده الجملة تشمل مسائل :

(الأولى) أنه يكون لكل من المتبايعين ولا حدهما خاصة

(الثانية) أنه قد لا يكون للمتبايعين بل للأجسي خاصة وله مع أحد المتبايعين
ومعهما معاً .

(الثالثة) أن المدة فيه ليس لها مقدار شرعي بل بحسب اشتراطها لكن مع
الصيط بحيث لا تتحمل زيادة ونقصاناً .

وحالف جماعة من الجمهورها حيث بدوا المدة ثلاثة أيام . لنا على ذلك
كلمة قوله صلى الله عليه وآله وسلم المؤمنين عند شروطهم .

قوله . ويجوز اشتراط مدة يرد فيها البائع الثمن ويرتجع المبيع

عده المصنف توهم لتكرار ، وليس به بل هو إشارة إلى تفصيل خيار الشرط

(١) التهذيب ٢٢٧٧ .

فلو انقضت ولما يرد لزوم البيع .

ولو تلف في المدة تلف من المشتري . وكذا لو حصل له نماء
كان له .

(الرابع) خيار العين . ومع ثبوته وقت العقد بما لا يتغاضى فيه غالباً
وحالة المغبون يثبت له الخيار في المسخ والامضاء .

وذلك لانه تارة يذكر الخيار في مسح العقد خاصة سواء أحصر الثمن أولاً .
وتارة يكون مع شرط احصاء الثمن . وهو هذه المسألة ، فلو لم يحصر الثمن ومسح
لم يكن لنفسه تأثير بل العقد باق على لزمه .

قوله : خيار الغبن - الخ

ها هو اند :

(الاولى) ان هذا النوع من الخيار لم يذكره كثير من المتقدمين بل ذكره
المتأخرون عملاً بقوله صلى الله عليه وآله : لا ضرر ولا ضرار في الاسلام .
وبقوله : قل اذا ابتعت لاحالة^١ .

(الثانية) انه ثابت في كل معاوضة مالية محصة كالبيع والاحارة والمراعة
والمساقاة والصلح وغيرها من المعاولات المالية عملاً بالعلمة .

(الثالثة) انه لا يثبت به أرض ، بل اما الرد أو الالتزام بمقتضى العقد لروايل
الضرر ، ذلك وأعماله لزوم مقتضى العقد وعدم الالتزام بشيء ، ولانه ليس بعيب
والأرض في مقابلة العيب .

(١) الوسائل ١٧/٣٧٦ ، الكافي ٥/٢٩٢

(٢) كتر المسال ١/٦٦ وفيه بيع وقل لاحالة . ٩١ : اذا ابت بايت فقل لاحالة
١٥٥ من بايت من . لاحالة . والاحالة بكسر الحاء . مستحبة . لمعادته . ومن بعده

بالسان ، سنن أبي داود ٣/٢٨٢ ، البخاري يشرح الكرماني ١٠/١٢

(الخامس) من باع ولم يقض الثمن ولا قبض المبيع ولا اشترط التأخير فالبيع لازم ثلاثة أيام . ومع انقضاءها يثبت الخيار للمائع .
فان تلف ، قال المبيع : يتلف في الثلاثة من المشتري ، وبعدها من البائع .

والوجه تنفع من البائع في الحالين لان التقدير أنه لم يقض .
ولو اشترى ما يفسد من يومه ، ففي رواية يلزم البيع الى الليل ،
فان لم يأت بالثمن فلا بيع له .
(السادس) خيار الرؤية :

(الرابعة) انه حل بسقط هذا الخيار بالنسبة أم لا ؟ اختلف مداراة العلامة في ذلك ، وأما المصنف فقال في الشرع لا يسقط ذلك الخيار بالنسبة اذا لم يحرج عن الملك أو يبيع مبيع من رده كالاستيلاء في الإمة والعنف .
وانتفىض هذا بقول . ان كان المبيع هو الناع لم يسقط بصرف المشتري مطلقاً ، لاصالة بناء حقه وعدم بطلانه بتصرف المشتري ، وان كان هو المشتري لم يسقط بصرفه الآن يحرج عن ملكه أو يبيع منه مبيع

قوله : من باع ولم يقض الثمن ولا قبض المبيع ولا اشترط التأخير فالبيع لازم ثلاثة أيام
هنا مسائل :

(الاولى) هذا النوع من الخيار من خواص أصحابنا ، لم يقل به أحد من الجمهور . وشروطه : ثلاثة . « ١ » عدم قبض الثمن ، أي كله ، فلو قبض المصنوع بالحكم كماله لم يقض « ٢ » عدم تقبض المبيع كذلك ، أي كله أيضاً ، فتقبض

وهو يثبت في بيع الأعيان الحاضرة من غير مشاهدة .
ولا يصح حتى يذكر الجنس والوصف .
فإن كان موافقاً لزم ، وإلا كان للمشتري الرد .
وكذا لو لم يره النائم واشترى بالوصف كان الخيار للبائع
لو كان بخلاف الصفة .

وسياتى خيار العيب إن شاء الله تعالى .
وأما الأحكام : فمسائل :

المعص كلابس - ٣٥ - عدم اشتراط سحر في الأمر ، أعني الشئ والمنس
احتراراً من النسيئة والسلف .

(لثانيه) لو تلف لمبيع دما من الثلاثة أو بعدده . فإن كان بعدده . فمن النافع
أجماعاً ، وإن كان الأول فعلى سعيد يكون من المشتري لأنه ملكه وهو حق له
ولأن الناحر لمصنعه . وقد اشبح - وهو خيار المصنف - أنه يكون من
البائع أيضاً ، لقوله صلى الله عليه وآله كل مسحوف قبل فسخه فهو من مال
بائنه ، وهناك ذلك .

(الثالثة) لو كان المسع والحامه مدد لا معنى لثانته أنه مكشوف ، الأصحاب
عبر بالخيار إلى الليل .

وأما المصنف فقل في شرائع أو اشترى ما يقصد من ثوبه هناك جاء
بالمسحوف قبل المسحوف ولا فلاسح له . وهو يدل على عدم ثبوت الخيار . ول الشاهد
وهو حسن لو فقه الرواية عن الصادق عليه السلام : إن جاءه ثمن قيمته وبين
الليل والأفلاسح له . ولتحقق أن اعتماد المسحوف ليس صاعداً بل إلى أن يشرف
على الهلاك .

(الاولى) خيار المجلس ، يختص البيع دون غيره .

(الثانية) التصرف يسقط خيار الشرط .

(الثالثة) الخيار يورث . مشروطاً كان أو لازماً بالأصل .

(الرابعة) المبيع يملك بالعقد ، وقبل : به وبانقضاء الخيار .

ثم ان تسمية هذا خياراً محار من باب تسمية الشيء باسم ما يؤل إليه .

قوله : التصرف يسقط خيار الشرط

هنا فوائد :

(الاولى) يربط بالتصرف هنا ما لم يكن على وجه الاحتار ، كدوق الطعام

وركوب الدابة لدفع الحموح ، وللفل وأمثاله ، فانه غير مسقط للخيار ، بخلاف

التصرف الناقل أو ما يؤذن باستقرار الملك .

(الثانية) به لافرق بين خيار الشرط أو غيره فيما ذكرناه ، فلاحظه جيداً

لتحصيله بخيار الشرط .

(الثالثة) لو كان المحار لهما وتصرف أحدهما سقط حاره خاصة ، ولو كان

بأذن الآخر سقط الحاران .

قوله : المبيع يملك بالعقد ، وقبل : به وبانقضاء الخيار

الاول هو الحق ، وبه قال المحققون من الأصحاب أو حواه :

« ١ » - قوله تعالى « ولا تأكلوا أموالكم سكم بالباطل الآن تكون محارة

عن نهر أصمكم » ، علق إمامنا التصرف بالمحارة على الرأسي أعني البيع ،

فلولم يكن مقيداً للملك لما جاز التعليق عليه .

(١) جمع الفرس بركته بجمع حناجها بالكر وحموحها : استقصى حتى عليه وهو

جموح بالفتح وجامع

(٢) سورة النساء : ٥٩ .

وإذا كان الخيار للمشتري، جاز له التصرف، وإن لم يوجب البيع على نفسه.

« ٢ » - فتنقرر في الأصول أن الصفحة عبارة عن مرتب الاثر، فحال وقوع العقد ان وصف بالصفة ثبت المطلوب وإن لم يوصف فلا حار لثبوته على العقد الصحيح والفرض عدمه.

« ٣ » - إن المقتضي للملك - وهو العقد - موجود، لأنه السبب الشرعي لنقل العين هـ، ولذلك عرفوه بأنه انتقال عين "وملك عس". والدفع مفقود، إذ ليس هـ الاثوث الحار وهو غير ماف للملك كحبار العيب، فيكون الملك حاصلاً وهو المطلوب.

« ٤ » - انه لو لم يسفل "العقد" إلى المشتري لكان موقوفاً، وحينئذ لم يكن فرق بين بيع المالك وبيع الفصولي واستحاله اللزم طاهرة

والثاني قول الشيخ في الخلاف، وخرج بأن بيع مع الحار قاصر عن البيع من غير حبار، ولا تصور ليس لعدم إفاذه الملك، لأنه لو أفاده لما كان قاصراً بل مساوياً. هذا خلاف.

والجواب، أن بيع من كونه الفصور ليس لعدم إفاذه الملك، لحوار أن يكون لعدم اللزوم، وذلك كاف في الفرق.

ثم إن فائدة الخلاف يظهر ما لو وقع الفسخ بعد حدوث البناء، فانه على الملك، العقد يكون للمشتري لكونه حدث على ملكه، وعلى قول الشيخ يكون للنائع لتوقف انتقال الأصل عنه على انقضاء الحبار ولم يحصل.

وعليه في المسوط في ضمان النائع فيكون انقضاء له. وبما لو راد في الشئ أو نقص في مدة الحبار من دون لازم عند الشيخ حتى "نه يلزم النعقة به".

قوله: وإذا كان الخيار للمشتري حار له التصرف وإن لم يوجب البيع على نفسه

(الخامسة) اذا تلف المبيع قبل قبضه ، فهو من مال البائع وكذا بعد قبضه وقبل انقضاء خيار المشتري ، ما لم يفرط ، ولو تلف بعد ذلك كان من المشتري .

(السادسة) لو اشترى ضيعة رأى بعضها ووصف له سائرها كان له الخيار فيها أجمع ، ان لم يكن على الوصف .

الفصل الرابع

(في لواحق البيع وهي خمسة)

(الاول) النقد والنسيئة .

هذا فرع على القول بالملك بالحسد وعدمه ، فانه على الاول يجوز التصرف لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : «ناس مسلطون على أموالهم» . وعلى الثاني لا يجوز الا على تقدير ايجاب البيع على نفسه . ومعنى ايجاب البيع هو الالتزام مقتضى العقد وبيع جميع الحار ، ولما كان مذهب المصنف الملك بالعقد قال بجواز التصرف وان لم يوجب البيع على نفسه .

قوله : الاول النقد والنسيئة

البيع بالنسيئة الى تمجيل الممرو لشمس أربعة أقسام : لانه ١. أن يقع مطلقاً أو بشرط تمجيلهما أولاً والأولان هو بيع النقد ، والثالث اما أن يشترط تأخيرهما ويسمى بيع الكالائي والكالائي هو ما كان له . أو اشترط تأخير التمس وهو بيع النسيئة أو تأخير المشرق وهو بيع السلف فالسلف لصحيح حينئذ ثلاثة نقد ونسيئة وسلف .

(١) الحار ٢/٢٧٢

من ابتاع مطلقاً فالشئ حال ، كما لو شرط تعجيله .
ولو شرط التأجيل مع تعيين المدة صح .
ولو لم يعين بطل . وكذا لو عين أجلاً محتملاً كقولهم العزاة .
وكذا لو قال : بكدا نقداً . وبكدا نسيئة ، وفي رواية : له أقل
الثمانين نسيئة . ولو كان إلى أجلين بطل .
ويصح أن يبتاع ما باعه نسيئة قبل الإحل بزيادة ونقصان بجنس
الذمن غيره . حالاً ومؤحلاً إذا لم يشترط ذلك .

أما تسمية الأولين نقداً فمن قولهم درهم نقد أي وارن جيد ، وأما تسمية
الثاني لأن البائع والمشتري كلاهما بكلاً صاحبه أي بره لاجل ماله عليه^(١)
فيكون اسم فاعل . وفي الكلام حيث اصمار ، أي بيع مال الكالي بمال الكالي
لاستحالة ورود البيع على الدفين . ويحور أن يكون اسم مفعول كالدق ،
وحيث لا اصمار .

وعلى التقديرين هو مجاز من تسمية الشيء باسم ما تؤول اليه ، لأن
حال العقد ليس هناك كالي .

ومهم من فسره ببيع دين الدين^(٢) ، وحيث يكون حقة
وأما النسيئة فمن قولك سألت الشيء نسيئاً : أي أخرته . والسلب بآني .
قوله : وكذا لو قال بكدا نقداً وبكدا نسيئة ، وفي رواية له أقل
الثمانين نسيئة

(١) أي لاجل ماله الذي في ذمته .

(٢) قال أبو عبيد: صورته أن يسم الرجل درهم في مقام لي أجل فاد حل لاجل
يقول الذي عليه الطعام ليس على طعام ولكني بيى ياه اسي اجل فهدد سبه انقلب
إلى نسيئة ، فلو قبض الطعام ثم باعه به أو من غيره لم يكن كاك كالي .

ولو حل فابتاعه من المشتري بغير جنس الثمن أو بجنسه من غير زيادة ولا نقصان صح .

ولو زاد عن الثمن أو نقص فيه روايتان ، أشبههما : الجواز .

هذا عطف على قوله « ولو لم يعين بطل » ، فإن التأخير عرض مقصود فيكون له دخل في الثمن زيادة ونقصاً ، ومع عدم صطاه لا يعلم قدر الثمن فيطل [العدم] وكذا إذا لم يعين لروم النأحر أو عدمه يستمر تجهيل الثمن فيطل بطل ، ولعدم الحرم سح واحد فكان باطلاً كما لو قال « بعثك هذا أو هذا » ، ولأنه صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيعين في بيع^(١) .

وهذا سوى الشيخ في المسوط والماضي وابن حمزة وابن إدريس ، أما لروايه لمشار اليه فهي عن محمد بن قيس عن الأقر عبيد السلام عن علي عليه السلام^(٢) ، ومنها رواية السكوني عن الصادق عن علي عليهما السلام^(٣) .

وعمل بذلك الشرح في الهانة اعتماداً على الروايتين وعلى أنه يجوز أن حطه فارساً قدرهم وروياً قدرهما ، وإن حطه اليوم فكداً وعداً فكداً .

ولجواب ، أما عن الروايتين فصعتهما ، لأن محمد بن قيس مشترك بين الضعيف وغيره ، وهو غير متمسك في الرواية من هو ، والسكوني عامي . وأما عن الاستدلال فلا نه قياس مع أن أصله ممنوع كما يحى ، وإن سلم صحته كان اللازم فيه أهل الاجريين في أجود العملين أو أيدهما أحلا ولا يقولون به .

قوله : ولو زاد عن الثمن أو نقص فيه روايتان أشبههما الجواز

(١) الترمذي ٥٣٢/٣ ، التهذيب ٢٣٠/٧

(٢) التكمي ٢٠٦/٥ ، المقب ١٧٩/٣

(٣) التهذيب ٣٠٠

ولا يجب دفع الثمن قبل حلونه وان طلب . ولو تبرع بالدفع
 لم يجب القبض ، ولو حل فدفع وجب القبض .
 ولو امتنع البائع فهلك من غير تفريط من البادل تلف من البائع .
 وكذا في طرف النائم لو باع مسلماً .

أما رواية السمع عن الحلبي عن الصادق عليه السلام^١ ، وعمل بها الشيخ
 في النهاية . وأما رواية الحوار عن ابن عباس عن عثمان عن عبد من رزاة عن الصادق
 عليه السلام^٢ .

وعمل بها المعيد وابن ادریس والعلامة ، وعليها الفوی ، لأنها وان كانت
 مؤنفة والاولى حسنة ، لكن النظر يؤيدها . لأصله الصحة وقوله صلى الله عليه
 وآله وسلم : الناس مسلطون على أموالهم^٣ . وتحمل الاولى على الكراهية .
قوله : ولو امتنع البائع فهلك من غير تفريط من البادل تلف من البائع
وكذا في طرف البائع لو باع مسلماً

هذا قول الشيخ في النهاية ، وقال في المسوط يجب نسيب الحق في الصور من
 الى الامام ليحفظه لمتحققه مع امتناعه من قصه أو إمرأه ذمه من غيره .
 ويؤيد الاول أصالة براءة الذمة من ذلك الوجوب ، ومن عبه الحق قد قام
 ما وجب عليه وهو التمكين التام ، ويؤيد الثاني كونه ولي من لا ولي له وقتما مقام
 صاحب الحق ، ولا يجب على من عليه انفاء ذلك الحق عنه بل دفعه الى من هو له أو
 الى من يقوم مقامه . فالاولى حينئذ التفصيل ، وهو أنه مع إمكان الحكم ودفعه اليه

(١) التهذيب ٦/٥٦ ، الكافي ٥/١٩٥ ، الوسائل ١٢/٣٩٢ .

(٢) الكافي ٥/١٨٦ ، التهذيب ٧/٣٣ ، الوسائل ١٣/٧١ .

(٣) البحار ٢/٢٧٧ .

ومن اشاع بأجل وباع مرابحة فليخبر المشتري بالأجل .
ولو لم يخبره ، كان للمشتري الرد أو الامساك بالثمن حالا .
وهي رواية : للمشتري من الاجل مثله .

يجب ذلك والافالواجب تمكيه منه لاسلام عدمه اصرار من عليه الحق ، وقال
صلى الله عليه وآله وسلم : لا صرر ولا اصرار في الاسلام وكذا البحث في كل
من عليه حق حال أو عده أمده امسح صاحبها من قصها .

قوله : ومن ابتاع بأجل وباع مرابحة فليخبر المشتري بالأجل ولولم
يخبره كان للمشتري الرد أو الامساك بالثمن حالا وهي رواية للمشتري من
الاجل مثله .

هنا فوائد :

(الاولى) البيع يسمى بالنسيئة الى رأس المال اربعة : لانه لا يعلو اما أن يجر
برأس المال أولاً ، والثاني يسمى مساومة من الاسامة ، وهو إرسال لإرسال
البيع وعدم ذكر رأس ماله ، والاول لا يعلو اما أن يسع بذلك أو زيادة أو بقصة
والاول يسمى توليه ، والثاني مرابحة ، والثالث مواصفة ، ولتسمية ظاهرة .
(الثانية) يجب في كل واحد من الاقسام الثلاثة الاحيرة ذكر رأس المال كما
هو من عبر زيادة ولا بقصة والالكان حديعة واحدة ، ولاجل وان لم يكن جزء من
رأس المال لكنه كالجزء لاختلاف الاعراض باختلافه في زيادة الثمن وبقصته
فيجب ذكره حيث .

(لثالثة) لو باع ما اشتراه بأجل مرابحة ولم يجر المشتري بالأجل كان باعاً
له ، فالمشتري حينئذ الحار بين الفصح واسترجاع الثمن وبين الامساك للمبيع

بجملة الثمن الذي وقع عليه العقد .

أما الأول فلمجانبه المذكورة ، وأما الثاني فإلأنه عقد على مبيع معلوم ثمن معلوم حال العقد مقرون ذلك بالرعا - مهما فيكون صحيحاً ، فبذلك النافع جملة الثمن بذلك واحفاء الاجل لا يوجب أن يكون للمشتري مثله ، غاية ما في الباب يوجب له التحجير كالغيث اذا لم يعلم به . وهذا قول الشيخ في المسروط والخلاف وابن ادريس والعلامة .

(الرابعة) الرواية المشار اليها هي عن هشام بن الحكم عن الصادق عليه السلام^(١) ومثله عن ميربايع الرطبي عن الصادق عليه السلام : اذا عتق مراحقة كان له من النظره مثل ذلك . قال : فاسترحمت وفلت هلكا ، فلما رأى ما شق علي قال : أفلا افتح لك باباً يكون لك حرج منه قل قام عني بكدا وأبيعك مودة كدا ولا نقل بربيع بكدا^(٢) .

وأجاب العلامة بأنها محمولة على ما اذا باعه بمثل ما اشتراه وأحمى عنه السيئة ولم يشترط العقد ، فانه والحال هذه يكون له من الاجل مثل ما كان لبايع . وفيه نظر . أما أولاً فلأن قوله « باعه بمثل ما اشتراه » ان أراد به هكذا وقع العقد من غير تعيين كمية الثمن والعقد باطل ، وان أراد مع تعيين الكمية وام بدع حيولا ولا عذمه فهو المسألة المسحوت عنها ، والرواية تدل على خلافه فلا يكون هي محملاً ، وان كان مع دعوى الحلول ثم يظهر خلافه فيكون له من الاجل مثله امكن أن يكون ذلك محملاً للرواية لكن لا تكون مسألة أخرى غير لمسحوت عنها هي محمل للرواية ، فان المسألة المسحوت عنها شاملة للقسمين ، لاها عذره عن أن يشتري سلعة بأجل ويسع مراحقة ولم يحجر بالاجل وذلك أعم من أن يدعى الحلول

(١) الكافي ٥/٢٠٨ .

(٢) الكافي ٥/١٩٨ ، التهذيب ٧/٥٦ ، الفقيه . انظر روضة المتقين ٧/٨٣

مسألان :

(الاولى) اذا باع مرابحة فلينسب الربح الى السلعة .
ولو نسب الى المال فقولان ، أصحهما : الكراهية .

وعنده ، فمحمل الرواية لا وجود له

وأما ثانياً فلاه لو كان كما قال لما استرجع السائل ولما احتاج الى المخلص
الذي ذكره الامام عليه السلام في الرواية الثانية .

وأما ثانياً فلاه قوله « ولم يشترط النقد » لا معنى له ، اذاطلاق النقد بصرف
الى النقد لا الى السيئ . ولا فرق بين اشتراط النقد وعدمه الا في تسلط المانع
على الفسخ لو شرط النقد ولم يحصل .

واعلم أنه قد يرجح العمل بالرواية بطراً الى وضع المرابحة وحدراً من
اطراحها مع صحتها لكن العمل بها مشكل . أما أولاً فللدليل المذكور أولاً ،
وأما ثانياً فلان الرواية الثانية تضمنت ما لا وجه له ، وهو أنه فرق بين قوله
« أبيعك بزيادة كذا » و « أبيعك مبيع كذا » ولم ير أحداً فرق بينهما .

قوله : اذا باع مرابحة فلينسب الربح الى السلعة ولونسبه الى المال

فقولان أصحهما الكراهية

بأنه الربح الى السلعة هو أن يقول رأس مالي في هذه السلعة كذا وبعك ايأها
بذلك ومبيع كذا ، ونسبه الى المال هو أن يقول: بعك ايأها بكذا ومبيع درهم
في كل عشرة مثلاً .

والاول لاحلاف في صحته . وأما الثاني فقال الشحان في النهاية والمقنة

(الثانية) من اشترى أمتعة صفقة . لم يجوز بيع بعضها مربحة
سواء قومها أو وسط الثمن عليها وباع خيارها .
ولو أخر بذلك جاز لكن يخرج عن وضع المراجعة .

لا يجوز لوابة الحلبي عن الصادق عليه السلام^١ وهي قاصرة عن مرادها ،
وإن سلم فهي محمولة على الكراهية ، لرواية أنان عن محمد عن الصادق
عليه السلام : اني اكره عشرة بأحد عشرة وعشرة باثني عشرة^٢ . وما حكى عن
ابن عباس أنه قال : اكره أبيع ده نازده وده دوازده لانه بيع الاعاحم .
قوله : من اشترى أمتعة صفقة لم يجوز بيع بعضها مربحة سواء قومها
أو وسط الثمن عليها وباع خيارها ، ولواخير بذلك جاز لكن يخرج عن وضع
المراجعة

هنا فوائد :

(الأولى) مراده - نصفه أي في عقد واحد . ويسمى العقد لو أحد صفقة
اعتدرا بما كانوا يصمونه من وضع أحد هما يده في يد صاحبه حالة البيع ،
أو أنه يصفق أحدهما على يد الآخر عند انتهاء العقد .

(الثانية) أما لم يجوز بيع بعضها مربحة لأن المراجعة لابد فيها من إحصاء
رأس المال ، وهو غير حاصل لأنه لم يشتري تلك السلعة وحدها شيء حتى يجزى به
ولم يعلم في ذلك خلافاً إلا من أبي الحيز ، وحيث جوز ذلك إذا كان الأمتعة
لا تفصل بينها . وما ذكره المصنف هو إحصاء رأس دريس والعلامة .

(الثالثة) أنه كما لا يجوز البيع في ذلك مربحة كذلك لا يجوز مو صفه ونوليّه
عملاً بالعلّة .

(١) التهذيب ٥٤/٧ - ٥٥ . الكافي ١٩٧/٥

(٢) الكافي ١٩٧/٥ ، التهذيب ٥٥/٧ .

ولو قوم على الدلال متاعاً ولم يواجهه البيوع وجعل له الزائد
أو شاركه فيه أو جعل لنفسه منه قسطاً وللدلال الزائد، لم يجوز بيع
ذلك مرابحة .

ويجوز لو أخرج بالصورة كما قلناه في الأول، ويكون للدلال
الاجرة .

والعائدة للتاجر ، سواء كان التاجر دعاه أو الدلال ابتدأه .
ومن الاصحاب من فرق .

(الرابع) لو استأجر أمكة صفقة أو نقل بأعمال صفقة وقلنا بجواز الإيجار
بالريضة مطلقاً هل له هذا الإيجار على صفة المرابحة أم لا؟ يحتمل ذلك، والأقوى
عدمه عملاً بالعادة ، سواء قوم أوسط .

(الخامسة) لو باعه عشرة أثواب مثلاً كل ثوب بحمصة مع تساويها أو كل
جيد منها بسعة وكل رديء بحمصة وكأنا معلومين، فالظاهر حواري الأجر حيث
لكن مع الإشارة إلى كل واحد حال البيع لأنه في حكم العقود المتعددة .
وكذا البحث في استيجار الأمكة المتعددة . ويحتمل ضعيفاً عدمه فيهما، والأول
أجود في المسائلتين .

قوله : لو قوم على الدلال متاعاً . إلى قوله : ومن الاصحاب من فرق

ما ذكره المصنف هو قول ابن إدريس ، ونفره : أن يبيع كون الرائد
للدلال لأن مجرد التفويض ليس ببيع ولا إجارة ولا حيلة لجهالة العوض ، بل الزائد
للتاجر لأنه نفس متاعه وعليه أجره المثل للدلال ، لأنه أمره بعمل له أجره بالعادة .
وأما الفارق بين الصورتين فهو الشحان ، فانهما قالوا إن كان التاجر ابتدأ

(الثاني) فيما يدخل في المبيع .

من باع أرضاً لم يدخل نخلها ولا شجرها الا أن يشترط .
وهي رواية: اذا ابتاع الارض محدودها وما أغلق عليه بابها فله
جميع ما فيها .

بالقول مع الدلال وقوم عليه المتاع بقدر وقال ان بعته بزيادة فهي لك وان بعته
بالقدر المبيع فلا شيء . انه يلزم الجرد لك ، ولو باعه بنفسه ارم الدلال النخلة
وان كان الدلال هو الذي ابتاع بالقول لم يلزم له شيء . ويكون الرائد له
واستدلا على الحكم الاول برواية محمد بن مسلم في الصحيح عن الصادق
عليه السلام انه قال في رجل قال لرجل : بيع نوبس عشرة دراهم فما فصل فهو لك
قال : ليس به بأس .^١ ومثله رواية عنه عليه السلام .^٢

وأما الحكم الثاني فلم يحددهما به نصاً ، بل النظر في أحوال اليد . واعتبر
العلامة لهما بأنه في الحكم الاول يحتمل أن يكون على وجه الجماله ، لانه إما
مع من جهالة مال الجماله أو أدى إلى السراع ، وهو ما يمي ، والدلال إذا
راد في الشمس مهماراً كانت زيادة له ، والا فلا شيء له لانهما ترصبا على ذلك
بمخلاف الجماله المجهوله الموصوفه بالتؤدة إلى السراع .

وقبه نظر ، لان مع أن أذاه إلى السراع هو العلة في المبيع ، لحوار أن
يكون حصول الفرار للدلال ، وهو ما يمكن لحوار بوجه قدره أن يرد على ذلك
ولم يحصل فيقع في الفرار المنتهي عنه .

قوله : من باع أرضاً لم يدخل نخلها ولا شجرها الا ان يشترط ، وفي
رواية اذا ابتاع الارض محدودها وما أغلق عليه بابها فله جميع ما فيها

(١) الكافي ١/١٩٥ ، التهذيب ٥٤/٧ .

(٢) التهذيب ٥٤/٧ .

لوعاها أرضاً بها شجر أو نخل فهو على ثلاثة أقسام .
(الاول) أن يقول «عنتك هذه الأرض مكدا» فهذا الكلام ولا خلاف في عدم دخول النخل والشجر .

(الثاني) أن يقول «عنت هذه الأرض حدودها وحقوقها مكدا» فالأصح عدم دخول النخل والشجر ، إذ ليس ذلك من حقوق الأرض ، لعدم دلالة الأرض عليه شيء من الدلالات والحصول مفهومها ولا يمتنع بها بدون ذلك .
حلافاً للشيخ في المسحوط حيث قال بالدخول استدلالاً بالرواية المشار إليها وهي مكانه محمد بن الحسن الصغير عن العسكري عليه السلام^(١) .

وقوله صعب ، لعدم دلالة الرواية على ما ذهب إليه الشيخ ، لأن الإمام عليه السلام وقع بحظه الشريف فيها . إذا امتنع لأرض حدودها وما أعلق عليه بابها فله جميع ما فيها . وهذا حق لدلائلها ومعهومها على أنه إذا لم يذكر وما أعلق عليه فإنها لم يدخل شيء من ذلك ، وهذا المفهوم يؤيده النظر .
واس أدريس تابع الشيخ في قوله ، ورفقوله عليه السلام «وما أعلق عليه بابها» بأنه جميع حقوقها ، وتصديره ممنوع .

(الثالث) أن يقول «عنتها حدودها وحقوقها وما أعلق عليه بابها» ولا كلام حيث أنه في دخول النخل والشجر لدلالة الرواية عليه .
وهنا فوائد :

(الاولى) حق الشيء ما يتوقف عليه مفهومه لغة أو عرفاً أو شرعاً ، أو يتوقف الامتناع به كذلك عليه ، ويقدم الشرح ثم العرف ثم اللغة .
(الثانية) ليس من ادعوا «ما أعلق عليه بابها» ما هو كذلك بالفعل حتى يشترط وجود باب ، بل ما هو عام من ذلك ، أعني ما لو كان له حذار وباب

ولو ابتاع داراً ، دخل الاعلى والاسفل ، الا أن تشهد العادة
للاعلى بالانفراد .

ولو باع نحلاً مؤبراً ، فالثمرة للبائع . الا أن يشترط .

لاغلق عليه .

(الثالثة) ما هو من المنقولات وليس ثابت في الارض ولا متصل بها لا يكون
داخلاً في الارض ، ولو قل « وما أعق عليه ثابته » الامع قضاء العرف به أو وقعت
المساواة عليه أو ما أشبه ذلك .

(الرابعة) قال في المسوط : لو باع أرضاً بها درع نفق عروقه وحرمرة بعد
أخرى ، فإن كان محروراً فهو لمشتري ، وإن لم يكن محروراً وكان طاهراً فالجبر
الاول للبائع والباقي للمشتري . والحق خلافه ، بل الروع كله للبائع وعليه قلعه
لأصالة بقاء الملك وعدم تناول الاسم له .

(الخامسة) قال أيضاً في المسوط أن المحل والتمتع يدخلان في بيع الدار
لأنه من حقوقها ، وليس بشيء لما تقدم .

(السادسة) قال أيضاً تدخل لحوائس المدفونة لآنها محارن كالخراش ، وتدخل
الرحى فوق وأستقل . والكل ممنوع لما تقدم .

(السابعة) ماء البئر يدخل في بيع الدار على الأصح لبيعته لستر النافذة
لدار وتسليمه تسليمها وهو الحصة . وجهالة مقدارها لا يمنع كأس الحدار .

(الثامنة) مع الشيع في المسوط من بيع ماء البئر متريداً ، لأن له مدداً فهو
معه مجهول وبيع الموجود غير سائب لعدم إمكان التسليم لأحداً بالبيع .
وتبعه القاضي ، وجوز العلامة بيع الموجود وتسليمه كتسليم المشاع . وهو
قريب ، لكن الاولى هنا الصلح لا البيع .

قوله : ولو باع نحلاً مؤبراً فالثمرة للبائع

وكذا لو باع شجرة مثمرة أو دابة حاملا على الاظهر .

ولو لم تؤبر المخلة فالظلم للمشتري .

(الثالث) في القبض :

اطلاق العقد يقتضي تسليم المبيع والتمن .

لعدم تناول اسم الحزله . ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم . من باع بحلا

مؤبراً فثمرته للبائع الآن بشرطه المشتري^(١) .

قوله : وكذا لو باع شجرة مثمرة أو دابة حاملا على الاظهر

أما الشجرة فلم يعلم فيها خلافاً ، وأما الدابة فقال الشيخ في السوط والفاصي

في الجواهر بدخول الحمل لأنه حرره منها . وهو مسوع .

وقال في النهاية وابن رهره واحده المصنف والعلامة بعدم الدخول بل هو

سائع ، لعدم دلالة اللفظ عليه بشيء من الدلالات الثلاث . وهو الاظهر .

قوله : اطلاق العقد يقتضي تسليم المبيع والتمن

هنا فوائد :

(الأولى) اطلاق العقد هو عدم تصدده بما يخالف مقصده من شرط أو صفة

أو غير ذلك مما يتعلق به الاعراض من الامور السائغة ، ومراده هنا ما لم يشمل

على اشتراط تأخير لاحد العوضين :

(الثانية) الحق عندما أن اطلاق العقد بالمعنى المذكور يقتضي وجوب

التسليم على كل من البائع والمشتري للبيع والتمن من غير أولويه تقديم ، خلافاً

(١) الترمذي ٥٤٦/٣ ، نسخة ٧٢٥/٢ ، شرح لكرامتي للحارثي ٥٩/١٠ .

التهذيب ٨٧/٢ .

والقبض هو التخلية فيما لا ينقل كالعقار وكذا فيما ينقل .
وقيل : في القماش هو الامساك باليد ، وفي الحيوان هو نقله

لعض الجمهور انه أوجب تسليم المبيع أولاً لمنعق به الثمن .

وليس شيء . ادعى ان يقول يجب تسليم الثمن أولاً ليسحق به المبيع .
هذا والمراد بالثمن قبل هو بعد ان اتفق والا هو ما تقرر بالناء . وقيل هو
ما اتصل بالناء مطلقاً ، وقبل العقد مطلقاً . ومظهر المنة في بيع حيوان بحيوان
أو بيع نقد بحيوان والثاني أقوى . لقولهم في القسم يصح بيع الائمان بالائمان
والأعوص بالأعوص والأعوص بالائمان وبالعكس .

(الثالثة) لو باع الممتنعان في التسليم 'ولأحراراً' . لأن وقت الاتفاقيين
واحد وبه قال ابن ادريس ، وقال الشيخ في الخلاف بحر الناع أولاً وليس شيء .
(الرابعة) لو بيع أحدهما من تسليم ما وجب عليه سلبه مع بذل الآخر كان
عاصياً صاعداً لئامه بأعلى القسم لو تلف لحصول الملك نفس العقد .
(الخامسة) لو اشترط أحدهما تأخير ما عده وجب على الآخر البذل ، ولو
امتنع أحمر ، ولو أحر وتلف والحال عده كان عاصياً

قوله : والقبض هو التخلية فيما لا ينقل كالعقار وكذا فيما ينقل . وقيل
في القماش هو الامساك باليد وفي الحيوان هو نقله
اختلف في حقيقة القبض على قولين :

« ١٥ » - أنه المحلية مطلقاً ، وهو قول الشيخ في المصنوع ، واحتاره المصنف
محتجاً بأنه استعمل في الحلة اجتماعاً مما لا ينقل وبحول يجب أن يكون كذلك
في عره ويكون حقه في المعنى المشترك . ذو استعمال في المصنوع بمعنى

ويجب تسليم المبيع مفرغاً، فلو كان فيه متاع فعلى البائع ازالته .

آخر كان اما حبيقة فيهما فيلزم الاشتراك أو مجازاً في الآخر فيلزم المجاز ، وكلاهما على خلاف الأصل .

٢٢ - أنه التحلية فيما لا ينقل والنقل في الحيوان والامساك في اليد في غيره من المنقولات غير المكيفة والموروثة والكيل أو الورق في المكيل أو الموزون وما في حكمهما . وهو قول الشيخ في الخلاف ، واحتاره العلامة محتجاً بأنه لعله وعرفاً هو الامساك باليد واما نقل إلى التحلية فيما لا ينقل لتعذر ذلك فيه . ولا يلزم من ذلك اطراد في كل المبيعات لعدم اطراد العلة فيها أعني التعذر . وأيضاً كلما كان المعنى عن الموضوع الأصلي أقل كان أولى . وهذا هو الحق وعنه اعتوى ، لوجوب حمل اللفظ على الحقيقة العرفية مع عدم الشرعية . إذا عرفت هذا فالتبعض حكمان :

الاول : روال الصمان عن النافع معه والدخول في صمان المشتري ودركه وهذا في غير المنقول ظاهر . أما المنقول فهل يخرج عن الصمان بالتحلية خاصة أم لا ؟ قال العلامة في انواعه لا لعدم حصول معنى القصص فيه مع دلالة النص على أنه في صمان النافع ، وقال الشيخ الشهيد نعم ، وهو الأقوى .

الثاني : اناحة التصرف بالنفع من المشتري في المبيع مع حصول القبض فانه بدونه مكروه أو حرام على ماسيجي . بيانه آتياً .

قوله : ويجب تسليم المبيع مفرغاً فلو كان فيه متاع فعلى البائع ازالته

يريد بالمفرغ كونه غير مشغول بما يبيع انتفاع المشتري به ، ويختلف ذلك بحسب اختلاف المسامات وبحسب اختلاف الاسعادات . والمرجع في ذلك كله إلى الحكم الشرعي ، لكن لو ساءم النافع غير مفرغ وقصده المشتري وحل في صمانه وحرج عن عهدة النافع وان كان غير منفع به لصديق مسمى القبض

ولا بأس ببيع مالم يقبض، ويكره فيما يكال أو يوزن .
وتنأكد الكراهية في الطعام، وقبل يحرم .
وفي رواية لاتباعه حتى تقبضه، إلا أن توليه .

عليه خلافاً لبعض العامة . نعم له الرام الدائع درالة الشغل على لقور .

قوله : ولا بأس ببيع مالم يقبض ويكره فيما يكال أو يوزن وتنأكد
الكراهية في الطعام ، وقيل يحرم وفي رواية لاتباعه حتى تقبضه إلا أن توليه
هنا فوائد :

(الاولى) لم يسمع خلافاً بين أصحابنا وغيرهم في حواشي الامانات قبل
قبضها لتمام الملك وعدم كونها مضمونة على من هي في يده وكذا المملوك بالارت
الا أن يكون المورث ملكه ، الشراء ولم يقبضه . وكذا لو اشترى من مورثه ثم
مات الدائع قبل قبضه والمشتري وارث لجميع ماله منه أيضاً بحور سمع قبل
قبضه لانه بحكم المقبوض .

(الثانية) لم يسمع خلافاً أيضاً بين أصحابنا في حواشي بيع مامنت لغير بيع
كالصلح وغيره من العقود قبل قبضه .

(لثالثة) ظاهر أصحابنا أيضاً - ويؤكد أن يكون اجماعاً - أن مامنت بالبيع
بحور التصرف فيه ونقله قبل قبضه بماعد البيع من الواقل والتصرفات كالصلح
والاحارة والمرارة والمسافة والكتابة والمسقى والوقف والرهن والاصداق
والنرويج والصدقة والافراض ، الاما مل عن الشيخ في المسوط من مع الاحارة
والكتابة .

(الرابعة) لاحلاف أيضاً عن المكيين والموروث لاحترقه على حال الا
ما قلنا من منع الشيخ من كتابة الصد .

(الخامسة) محل الخلاف اما هولولمكث المكل أو الموروث بالبيع هل له

النصرف فيه مالم يبيع قبل قبضه أم لا ؟ فيه أقوال .

« ١ » - للمفيد والشبغ في المسوط بكره مطلقاً

« ٢ » - للشبغ في المسوط ان كان طعاماً لم يعر به حتى يقبضه لقوله

صلى الله عليه وآله وسلم : من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يقبضه^١ . وللقاضي القولان .

« ٣ » - نقل الشهيد عن كثير من الأصحاب منهم ابن أبي عمير القول

بالتحريم مطلقاً طعاماً وغيره . قال وردت أحاديث في ذلك عامة .

« ٤ » - الرواية المشار إليها ، وهو أنه يحوز تولية لا غيرها من أنواع البيع

هي مرواه معاوية بن وهب عن الصادق عليه السلام قال : سألت عن الرجل يبيع البيع قبل أن يقبضه . فقال . مالم يكن قبيل أو وزن فلا يبعه حتى تكيله أو تزنه إلا أن يوليه الذي قام عليه^٢ . ومثلها رواية مسدورة حارم عنه عليه السلام أيضاً^٣ .

والأولى الكراهية . لاحسانة الحوار ولرواية جميل بن دراج عن الصادق عليه السلام في الرجل يشري الطعام ثم يبعه قبل أن يقبضه . قال : لا بأس^٤ .

بعم الكراهية في الطعام أشد لما ورد من المنع فيه صريحاً . فجمع بين الروايات بشدة الكراهية فيه .

تتمة :

لو باع في موضع المنع وقبله بالتحريم هل يكون البيع صحيحاً أم لا ؟

صرح ابن أبي عمير بالطلاق . قال الشهيد ولو قلنا بالمنع فهو باطل لنحو النهي

عنه لمصلحة لا يسم الانطالة . وقال العلامة في المختلف لا يلزم من النهي الطلاق .

(١) التهذيب ١/٧٢١ ، ابن ماجه ٢/٧٤٩ وفيه : من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يقبضه

(٢) التهذيب ٣٥/٧

(٣) الرسائل ١٢/٣٨٧ ، التهذيب ٣٥/٧

(٤) الكافي ٥/١٧٩ ، التهذيب ٣٦/٧ .

ولو قبض المكيل وادعى نقصانه فإن حضر الاعتبار فالقول
قول البائع مع يمينه .

وان لم يحضره فالقول قوله مع يمينه .
وكذا القول في الموزون والمعدود والمذروع .
(الرابع) في الشروط :

وهو الحق . لماقرر من كون الهبة في المعاملات لا يقتضي ساداً بفسه .

قوله : ولو قبض المكيل وادعى نقصانه - الخ

الفرق بين حضوره وعدم حضوره أنه إذا حضر فالظاهر أنه لا يستوفي المبيع
الأكملاً ، فإذا ادعى نقصانه كان مدعياً خلاف الظاهر ، فيكون القول قول النائع
مع يمينه ، لأنه مدعى عليه الآن يكون له به تشهد بما يوافق دعواه . وإذا لم
يحضر كان النائع مدعياً توفيقه وهو مبكر ، فيكون القول قوله لأنه مدعى عليه .

قوله : الرابع في الشروط - الخ

عقد البيع قابل للشرط لا للتعليق على الشرط : أما الأول فلقوله صلى الله
عليه وآله وسلم : المؤمنين عند شروطهم^١ ، ولأدله وجوب الوفاء بالعهد . وأما
الثاني فلاه يعتمد الرضا ، لقوله والأآن تكون نجارة عن تراص منكم^٢ ، ولأرضها
الامع الحرم ، ولاجرم مع التعليق ، لأنه بمرصه عدم الحصول ، ولو قدر علم
حصوله كالتعلق على الرصف ، بحود أن طلعت الشمس أوجاء الشهر^٣ ، لأن
الاعتبار بحسب الشرط دون أنواعه وأفراده ، فاعتبر المعنى العام دون خصوصيات
الأفراد .

(١) التهذيب ٢٢/٧

(٢) سورة النساء : ٢٩ .

ويصح منها ما كان سائغاً داخلاً تحت القدرة كقسارة الثوب.
ولا يجوز اشتراط غير المقدور ، كبيع الزرع على أن
يصيره سنبلًا .

ولا بأس باشتراط توقيته .

ومع اطلاق الابتاع ، يلزم البائع ابقاؤه الى ادراكه ، وكذا
الثمرة ما لم يشترط الازالة .

إذا تقرر هذا فنقول : الشرطان أن يقتضيه العقد أولاً ، فالاول ذكره تأكيداً
والثاني أن يكون من مصلحة البائع أو المشتري من حيث هما كذلك كشرط
زمن وصين بالدرك واشهاد وحيار رائد فذلك جائزاً ، أولاً يكون من
مصلحتهما من حيث هما كذلك ، فاما أن يكون ماياً لمقتضى العقد لدانه كشرط
أن لا يبيع أولاً يلاً أولاً يقبض المبيع فذلك فاسد ومفسد الاشتراط المتيقن كما يجهى
لحررية ، واما أن لا يكون ماياً بل يتعلق به عرض لهما أو لأحدهما فذلك صحيح
عندنا ، وهو المشار اليه في كلام المصنف .

ومنه يبي حيار المجلس و لحيوان ، فانه عدداً صحيح ، لان لزوم العقد
هو المقصود بالأصل والحيار عارض ، ولذلك فيدأ في المساعي لمقتضى العقد
بقولنا « لدانه » .

وهذا القسم له شروط :

« ١ » - أن يكون داخلاً تحت القدرة ، فلو لم يكن كذلك فسد .

« ٢ » - أن يكون مطلوباً . لانه كالجزء من أحد الموصفين وجهاته يستلزم
جهاتهما فيفسد .

ويصح اشتراط العتق ، والتدبير ، والكتابة .

« ٢٣ » - أن يكون سائماً شرعاً ، فلو منع منه كتاب أو سنة فقد . ثم انه يشترط في لزوم هذا الشرط ذكره في من العقد ما بين الانحاب والقبول ، فلو تقدم أو تأخر فلا اثر له .

قوله : ويصح اشتراط العتق والتدبير والكتابة

لما كان العتق ميسراً [مبنياً] على التعليب - بمعنى تعلق عرض الشارع بحصوله - صح اشتراطه ، ونقصه بريرة كما قبل ، ولعموم « المؤمنون عند شروطهم »^(١) .

ثم هنا فوائد :

(الاولى) هل هذا العتق واجب على المشتري قبله بحيث لو لم يفعل أحمره الحاكم أو غير واجب؟ يحتمل الاول عملاً بالشرط ووجوب الایفاء بمقتضى العقد ويحتمل الثاني . وهو الاصح ، لانه غير واجب عليه بالاصل وإنما فائدة اشتراطه سوغان الفسخ من النافع لو لم يفعل لأوجوبه ، لعموم « الناس مسلطون على أموالهم »^(٢) والغرض أنه ملكه بالعقد .

ويفرع على الاحتمالين أنه حق له على الاول وللنافع على الثاني ، وهو الاصح .

(الثانية) ابقاء العتق ما حق للنافع ، فلو لم يوفيه المشتري تحييراً للنافع ، فإن وجده أحذه والا فإن أنله المشتري أحد قيمته ورد الثمن ، فإن تساوى جنساً تقاضا .

وهل القيمة يوم التلف لأن به يتعين الرجوع اليها ، أو يوم قبضه لانه وقت

(١) التهذيب ٢/٢٢٧ .

(٢) البحار ٢/٢٧٢ .

دخوله في صناديق المشتري. أو الأعلى لأن الرجوع عند المسح في العين ، أوقعتها
شامل لجميع الأحوال التي من حملتها وقت الرأفة ؟ الأصح الأول ،
ثم المقوم هل هو عند واجب العنق أو مجرد ؟ يحتمل الأول لأن التقدير ،
ويحتمل الثاني لأن الشرط لم يحصل فهو كالأشياء كما في الرجوع مع نقائه
ويؤيده عدم نقول بوجوب عقه ، إذ لو رجع بقيمة المشروط لم يعد المسح
عالمياً ، ولو أُلغى غيره رجع بالنفس يوم الأتلاف قطعاً على المتلف ، وبالزيادة^١
لوقلتا به على المشتري .

(الثالثة) هل له الرجوع بما ينصب شرط العنق ولا مسح . قيل نعم ، وحكاية
في المبسوط قولاً .

وفي تصويره وجهان الأول أن يرجع بالتفاوت بين الفينين كائناً ما كان ،
الثاني أن ينظر قيمته لو مسح مطلقاً وليكن مائة وقيمه لو بيع بشرط العنق وليكن
ثمانين بالتفاوت رجع فبراد على ما وقع عليه العقد فرجع على المشتري بقدر
رجع ما وقع عليه العقد . وهو احتياط العلامة في القواعد ، وحمله في التحرير
احتمالاً .

(الرابعة) لو مات المد قبل العنق فبأنح الخيار أيضاً لوجود المقتضي ،
وهو الشرط الذي لم يحصل واستند المسح ، ادليس إلا الموت وليس بمانع
لجوار أن يملك عرصه بموته على ما ذكره فحصل له العوض الرائد على الله تعالى ،
وحينئذ يرد الثمن على المشتري لو كان قد قصه .

(الخامسة) لو نعتب عد المشتري بما يوجب نعتق قبل العنق فكالمكلف عبده
وقدر وتقدم حكمه .

ولو نعتب بما لا يوجه حازه عتاقه لقاء الرق ، ولو تفرق فيه ببيع أو وقف أو هبة

ولو اشترط الا يعتق أولاً بطل الأمانة، قيل يبطل الشرط دون البيع .

أو كونه أوعبرها من الواقع والخيال في الفسخ والامضاء
(السادسة) العلق لودفع كان عن المشتري لالتامع ثبوت ملك المشتري
بالعقد واستثنائه عن البائع، وحيث يكون الولاء للمشتري، لقوله صلى الله عليه
 وآله وسلم : «الولاء لمن اعطني»^١ . ولو شرطه البائع له لم يصح .

قوله : لو شرط ان لا يعتق أو لا يبطأ الأمانة قبل يبطل الشرط دون البيع
إذا قصد الشرط مطلقاً هل يلزم من فساد ما إذا انعقد المصمم له أم لا ؟ قال الشيخ
بالتام، وهو الذي أشار إليه المصنف بقوله «حين» . أما بطلان الشرط فلهما فتنه
الكتاب والسنة ، وأما عدم بطلان العقد ببطلانه فلاصالة الصحة لقوله «أو فوا
بالفقود»^٢ ، ولأن عائشة اشترت بريرة بشرط أن يعتقها، ويكون ولاؤها لمواليها
فأجار النبي صلى الله عليه وآله وسلم البيع وأبطل الشرط^٣ .

وقد العلامة دالول، لأن الشرط له حظ من الثمن كالأجل فإنه يريد ودفع
بجسبه ، فإذا كان فاسداً لاحكم له بطل بآرائه جزء من الثمن غير معلوم ، فيكون
الثنى مجهولاً عن غير ترص ، فبطل البيع . ولأن الرضا بالثمن إنما يحصل
لأجل الشرط ، فإذا بطل بطل الرضا فتكون معارضة عن غير ترص فبطل . ولأن
فرضية الشرط أنه إذا بطل بطل المشروط به والائتم يكن شرطاً .

وأجيب عن حجة الشيخ :

أما عن الأول - فلأن الأصل يعدل عنه الدليل وقد ساء

(١) التلخيص ١٩٧/٦ ، الوسائل ٤٧/١٦ .

(٢) سورة المائدة : ٦ .

(٣) الوسائل ٤٧/١٦ ، ابن ماجه ٨٤٢/٢ .

ولو شرط في الامة الاتباع ولا توهب فالمرؤى : الجواز .
ولو باع أرضاً جر نائاً معينة فنقصت فللمشتري الخيار
بين الفسخ والامضاء بالثمن .

وعن الثاني - بأن العقد الواجب الوفاء هو الصحيح ، ونحن نسمع صحة
هذا العقد ، فيكون التمسك بالاية مصادرة على المطلوب .

وعن الثالث - بأن رواية الحبر غير معلومين ، مع أنه قد روى أخذ عائشة
لريرة على غير ذلك الوجه ، وهو انما كانتا مواليتها فطلت من عائشة الاعانة
على أداء مال الكفانة فالت عائشة : ان أحب أهلك أن أعد لهم ما لهم ويكون
ولاؤك لي فعلت ، فذهبت ريرة اليهم ورجعت وقالت : أبوا إلا أن يكون الولاء
لهم . فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : حذبتها واشترط لي لهم الولاء فاما
الولاء لمن أعتق . وليس في ذلك دلالة على الشراء وقوله صلى الله عليه وآله
« حذبتها » لا يدل على أحدهما بالبيع والكلام فيه .

قلت : وفي الجواب عن حرر ريرة بظرف ، فإن المشهور أنهم باعوها وشرطوا
على عائشة أن تعتقها ويكون ولاؤها لهم لأنهم كانوا كما ذكر في الرواية .

قوله : ولو شرط في الامة ان لا تباع ولا توهب فالمرؤى الجواز

رواه الشيخ في التهذيب عن صفوان بن سنان عن الصادق عليه السلام^(١)

وفي معناه رواية حماد عن الحلبي عنه عليه السلام .

واختار الشيخ في المبسوط بطلان الشرط دون البيع . والعق بطلانها

معاً كما تقدم .

(١) التهذيب ٦٧/٧ ، الكافي ٢١٢/٥ ، الوسائل ٤٣/١٣ .

وفى رواية ، له أن يفسخ أو يمضى البيع بحصتها من الثمن.
وفى الرواية : ان كان للبائع أرض بجانب تلك الأرض لزم
البائع أن يوفيه منها .

قوله : وفى رواية له ان يفسخ أو يمضى البيع بحصتها من الثمن وفى
الرواية ان كان للبائع أرض بجانب تلك الأرض لزم البائع ان يوفيه منها
هذه رواها عمر بن حنظلة عن الصادق عليه السلام^(١) واستصعبها المصنف
بها ، لأن في طرفها داود بن الحصين ، وقال الشيخ انه واهي .
لكن الشيخ عمل بها في النهاية وابن ادریس والمصنف في الشرائع والعلامة
لأن الثمن في مقابلة جملة المبيع ، فاداءات منه جزءاً سقط من الثمن مقابلة ، ولانه
وجده ناقصاً في القدر فكان له أحده بقسطه من الثمن ، كما لو اشترى الفسرة^(٢)
على أنها عشرة فبانت تسعة ، وكالمعيب له امساكه وأحد أرشه . نعم له الخيار لشبه
الصعقة عليه .

وقال الشيخ في المبسوط هو ظاهر احتياط المصنف هناك محير بين الفسخ
أو الاحد بجملة الثمن ، لأن العقد اما وقع على هذه الجملة لمعية فكان صحيحاً ،
ويكون مجموع الثمن في مقابلة مجموع المبيع ، ونقصان الأرض لا يقتضي
نقصان الثمن بل يقتضي خيار المشتري .

وفيه نظر ، لأن قوله ونقصان الأرض لا يقتضي نقصان الثمن « مجموع . وسد
المنع ما ذكرناه من مقابلة الثمن لأجزاء المبيع . نعم الرواية المشار إليها ضعيفة
لمادكرهه أولاً ، ولا ضمانها على عالم يلزم المشتري من وجوب توفية البائع من

(١) التهذيب ١٥٣/٧ ، الفقيه ١٥١/٣ ، الوسائل ٣٩١/١٣ .

(٢) اشترت اشيء . حصة كفرة اى بلاكيل ولا وزن . وجمعها صر ككرف .

ويجوز أن يبيع مختلفين صفقة ، وأن يجمع بين سلف وبيع .

أرض له أخرى يحب تلك الأرض ثانياً ، لعدم تناول العقد لذلك ، فيمكن حملها على مالو كان البيع واقعاً في الدمة لا على العيب ، واللام في الرواية للمهد ، لكن أولها يؤيد بالطر وعمل الأصحاب المذكورين .

فالتدائن :

(الأولى) لو انعكس الحال فإن رادت عن وصف البائع ، قال الشئح في المسوط بحمل المظان ، لأن صحته يستلزم إيجاب النافع على تسليم جملة المبيع لو اصبحت . واللام باطل ، لأن الرائد ملكه ولا إيجاب على تسليم ملكه ، فيبطل الملزوم وهو صحة البيع

ويحتمل محير البائع من اصبحت والاحازرة المبيعة المبيع بالثمن ، لأنه عكس المسألة السابقة ، وهذا الخيار للمشتري فيكون هنا للبائع .

وهذا جبره القاضي وابن حمزة ، وقال ابن إدريس لم ينحصر المشتري لعدم ملكه الرائد فيكون النافع شريكاً والشركة عيب ولم يكن عالماً به حال العقد . والوجه ثبوته لهما : أما المشتري فلما قلناه ، وأما البائع فلأنه لا يجب عليه بدل الرائد محالاً ، فلو بدله بحتمل روال خيار المشتري لعدم العيب وثبوته لاحتشاله على المنة .

(الثانية) لا كلام أن مساوي الأجراء مع الزيادة يرد لها المشتري ، ومع النقصه ينحصر بين الرد والأحد بانقسط . لأن نسبة النقص إلى الأجراء واحد .

قوله : ويجوز أن يبيع مختلفين صفقة وأن يجمع بين سلف وبيع
أما المحتشنان في الصفقة الواحدة فتعني بهما المختلفين في الأحكام كمنه

(١) صفقة على رأسه صفقة من باب ضرب أي ضربته بالبد ، وصفقة له بالبيعة أي ضرب بيدي على يده ، وكاتب العرب داو جب . لبيع ضرب أحدهما يده على يده صاحبه ثم استعملت الصفقة في العقد قليل : بآرك تعني صفقة يملك وتكون للبائع والمشتري

(الخامس) في العيوب :

وضابطها ما كان زائداً عن الخلقة الاصلية أو ناقصاً .

واطلاق العقد يقتضى السلامة .

فلو ظهر عيب سابق تخير المشتري بين الرد والارش ولاخيرة للبايع .

ويسقط السرد بالبراءة من العيب ولو احمالاً ، وبالعلم به قبل العقد ، وبالرضا بعده ، وبحلوث عيب عنده ، وباحداثه في المبيع حدثاً ، كركوب الدابة والتصرف الناقل ولو كان قبل العلم بالعيب .
أما الارش فيسقط بالثلاثة الاول ، دون الاخيرين .

ويجوز بيع المعيب وان لم يذكر عيبه . ودكره مفصلاً أفضل .
ولو ابتاع شئين فصاعداً صفقة فظهر العيب في البعض ، فليس له رد المعيب منفرداً ، وله رد الجميع أو الارش .

ونوب وحيوان وصرة مكبله أو موروته ، وأما السلف والبيع فصورته أن يقول
« بعثك هذا الثوب وكلفه من الحطة الى شهر بعثه »

وكذا يجوز أيضاً أن يجمع بين بيع واجاره ، كأن يسهه هذا الثوب ويؤجره الدارسة بحشرة ، وبين بيع ومهر كأن يسهه هذه الدار وبروحه ابنته أو ابنته ألف ، ويكون العوض في الجميع مفسط على نفس المثل وأجرته ومهره

قوله : فليس له رد المعيب منفرداً وله رد الجميع أو الارش

هذا حكم عام في سائر السبعات متساويها ومختلفها ، وسواء بين في العقد

ولو اشترى اثنان شيئاً صفقة فلهما الرد بالعيب أو الارش .
وليس لاحدهما الانفراد بالرد على الاظهر .
والوطء يمنع رد الامة الا من عيب الحبل ، ويرد معها نصف
عشر قيمتها .

فقط كل واحد من الثمن أولم يبين ، وذلك لان الصفقة واحدة ، فلورد العيب
وحده بحمل ثمن كل واحد منهما وفتح النزاع .

وقال ابن العبد : ان بين في العقد فقط كل واحد من الثمن كان المشتري
محبراً من بدل تلك المعصية نظيرة لها وبين ردها بشها .

ومنه نظر ، لان ما كان فقط كل واحد لا يستلزم تعدد الصفقة ، ومع انحادها
لا ينورع أحدها الثمن على أحدها المبيع وان بينه المانع ما لم يقع عقد مستقل
على تلك العين .

قوله : ولو اشترى اثنان شيئاً صفقة فلهما الرد بالعيب أو الارش وليس
لاحدهما الانفراد بالرد على الاظهر

هذا قول اكثر الاصحاب ، لانه لو حاد لاحدهما الرد لم نعص صفقة
واحدة وهو باطل ، ولانه لو حدث عيب بعد الصفقة مع من الرد ، وانفراد
أحدهما بوجوب الشركة من المانع والمشتري الآخر والشركة عيب فتمنع الرد .
وقال الشيخ قسي : وضع من المسوط والحلاف وحناره القاصي وابن
ادريس : لاحدهما الرد وللآخر الارش ، للمنع من كون الصفقة واحدة بل
متعددة بتعدد القاطنين ، وعيب الشركة حادث بعد الرد لافله ، فلا يكون مانعاً
للرد والا لم تأخر العلة عن معلولها . ويقول صلى الله عليه وآله وسلم : الناس

وهنا مسائل :

(الأولى) التصرية تدليس ، يشت بها خيار الرد ، ويرد معها مثل لبنها أو قيمته مع التعذر . وقبل صاع من بر .

مسلطون على أموالهم^١ ، ولا يجب على أحد إسقاط مصلحته لإيجاد مصلحة غيره ، فكل منهما أن يعرذ وإن استلزم صرد النافع ، لأنه أدخله على نفسه ، لعلمه بأن المشتري إذن وإن لكل منهما أن يعرذ لأن الأعراس مختلفة .

قوله : التصرية تدليس يشت بها خيار الرد ويرد معها مثل لبنها أو قيمته مع التعذر ، وقبل صاع من بر
في هذه المسألة فوائد :

(الأولى) التصرية لغة جمع الماء ، ومنه الصراء اسم لموضع يجتمع فيه الماء ، وصرى الرجل الماء في قار طهره . والمصطراد هي الشاة أو الناقة هي التي تربط أحلامها ثم يترك من لحلب اليوم واليومين والثلاثة حتى يجتمع لبنها فيراء المشتري كثيراً فيرد في نفسها لذلك . وتسمى أيضاً محممة من التحميل وهو الجمع^٢ .

(الثانية) أن هذا الفعل - وهو التصرية - تدليس ، أحداً من الدلس وهو الطلام ، فكان المدلس أنى بالشئ المدلس فيه في طلام . والمراد به هنا انحاء صفة غير مقصودة وإظهار غيرها .

والغيب خروج عن المجرى الطبيعي زيادة أو نقصاً بوقع الفرق بينهما .
(الثالثة) مدة اعتبار التصرية وعدمها ثلاثة أيام ، بمعنى أنه لو نقص في مدة

(١) البحار ٢/ ٢٧٢ .

(٢) حلت الشاة بالشد يد : تركب حلبها حتى حتمع اللب في صرعها فهي محممة .

الثلاثة عن الأول ثبت له الخيار وان صار عادة بعدها ، أما لو لم ينقص في الثلاثة - يسمى أنه حلها وهي مصراة ثم حلها ثانياً فلم ينقص عن الأول ثم حلها ثالثاً كذلك بحيث صار اللين عادة لها لتغير الموضع أول غيره قبل انقضاء الثلاثة - زال خياره لروال الغيب الموجب لفسخ قوله الشيخ في المسوط ، وقوى في الحلالات عدم السقوط عملاً بعموم الأذن في الرد .

(الرابعة) قال الشهيد : لو لم يحلها وعلم كونها مصراة قبل الحل وبعد العقد ثبت له الخيار على الفور ، سواء حلها ثانياً أو من الأول وثالثاً كالأول أولاً وان كان في الثلاثة ، ولا يترتب آخر الثلاثة .

والتحديد بالثلاثة في النص لمصلحة الخوارج أن تحل في اليومين حلماً متساوياً ثم ينقص عنه في الثالث ، فانه ثبت له الخيار .

(الخامسة) ليس له مع ثوب البصرية الامساك وطلب تفاوت الثمن ، لان ذلك من أحكام المعيب لا المدلس . بل اما أن يلتزم بها بحملة الثمن أو يرددها . (السادسة) اللين الموحود حل العقد حره من المبيع بحسب رده معها مع وجوده وعدم نقص صفة فيه ، ومع النقص أرشده ومع عدله مثله ، ومع عدم المثل القيمة وقت التعذر .

أما المحدد في ثلثه قبل الرد فهل يحسب رده مع وجوده وفيته مع فقدده أم لا ؟ اشكال مهي على أن المصح هل هو ربح ينفق من أصله أو من جيبه ، فعلى الأول يردده . وعلى الثاني لا وهو الحق ، لحصول الملك بالعقد فهو حادث على ملكه .

(السابعة) المراد ما يقسمه عد لتعذر هي السوقية كفاقي المعلومات المضمونة . وهو قول المصنف ، اس درس ونقاصي . وقال في النهاية ثلاثة أمداد من طعام ، وقبل صاع من تمر أو كما ورد في النص عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ،

(الثانية) الشيبة ليست عيباً .

نعم لو شرط البكارة فثبت سبق الشيبة كان له الرد .
ولو لم يثبت التقدم فلا رد . لأن ذلك قد يذهب بالتزوة .

وقيل درهم . والمعتمد الأول ، والنص محمول على كون القيمة ذلك .
(الثامنة) ثبوت حكم التصرية في الشاه قطعي ، أما المأقاة والقرة فقد تردد
المصنف فيهما في الشرائع ، وكذا العلامة في أكثر تصانيفه من حيث أصالة لروم
البيع وعدم الجبار خصوصاً مع التصرف ، فلا يثبت إلا في محل الوثوق وهو
الشاة . ومن أن لمقتضي للحدار موقوف في صورة الراع فيتحقق الحكم ،
ولادعاء الشيخ الإجماع عيه ، وهو مذهب ابن الحيد والقاضي وابن إدريس
والعلامة في التحرير ، ولم يذكر المصنف غير الشاة ، وابن الحيد يثبتها في كل حيوان
آدمياً وغيره . قال العلامة بعد برده في مختلف : لم تُف على نص من طرف
الأصحاب في المصراة .

قوله : الشيبة ليست عيباً صالح

لقائل أن بيع كونها لسب عساً لا ينافي حارحة عن الحافاة الطسية بالفساد
وينقص ثمن الحارحة بسبها ، ولا نص على أنها ليست عيباً ، هذا المانع من
جعلها عيباً . نعم روى أحمد بن محمد عن الحسين عن زرعة عن سماعة قال :
سأله عن رجل باع حاربه على أنها بكر فلم يجدوها على ذلك . قال : لا ترد عليه
ولا يثبت عنه شيء لأنه يكون يذهب في حال المرض أو أمر بفسادها .
وهذا لا يدل على عدم كونها عيباً ، لحوار أن يكون عدم الرد سببه عدم

(١) لكافي ٢١٥/٥ به . ولا وجب عليه شيء . التهذيب ٦٥/٧ ، الاستبصار ٨٢/٣
الوسائل ٤١٨/١٢ .

(الثالثة) لا يرد العبد بالاباق الحادث عند المشتري. ويرد
بالسابق .

(الرابعة) لو اشترى أمة لا تحبص في ستة أشهر فصاعداً ومثلها
تحبص ، فله الرد ، لان ذلك لا يكون الا لعارض .

(الخامسة) لا يرد البرر والريت بما يوجد فيه من الثقل المعتاد .
نعم لو خرج عن العادة جاز رده ، اذا لم يعلم .

ثبوت سبقها كما حكى الشيخ في المبسوط بقوله : روى أصحابنا أنه ليس له
خيار وله الارش .

و اختياره القاضي في المهدب يدل على كونه عيباً ، لان الارش لا يكون
الا في العيب .

واعلم أن الشيخ في النهاية قال : لارد فيها ولا أرش ، لانه قد يذهب من
العة . واختاره القاضي في الكامل ، وقال ابن ادريس له الارش ، ثم قوى الخيار
بينه وبين الرد لانه تدليس .

والاولى أنه مع علم السبق بتحضر سهما ان لم تصرف والا فالارش ،
والرواية بالارش نحمل على التصرف . وقول الشيخ في النهاية يحتمل على عدم
ثبوت سبق ، وهذا اختيار العلامة في المختلف .

قوله : لو اشترى أمة لا تحبص في ستة أشهر فصاعداً ومثلها تحبص
فله الرد لان ذلك لا يكون الا لعارض

مد الحكم ذكره الشيخ ، ومثله رواية داودس مرقدا^١ ، ومعه ابن ادريس
وهو خطأ . أما أولا فللرواية المسد كورده ، وأما ثانياً فلما علم من القواعد

(١) الكافي ٢/١٣٠ ، التهذيب ٦/٦٥ ، الوسائل ١٢/٤١٣ .

(السادسة) لو تنازعا في التبري من العيب ولا بينة ، فالقول قول منكره مع يمينه ،

(السابعة) لو ادعى المشتري تقدم العيب ولا بينة ، فالقول قول النائم مع يمينه ما لم يكن لها قرينة حال تشهد لاحدهما .

(الثامنة) يقوم المبيع صحيحاً ومعيباً ، ويرجع المشتري على البائع بنسبة ذلك من الثمن .

الطية أن ذلك مرض فيكون عيباً .

قوله : لو تنازعا في التبري من العيب ولا بينة فالقول قول منكره مع يمينه

الصير في « منكره » عائد الى السري . وذلك هو المشتري لا البائع ، لانه لامصلحة له في انكاره .

وصوره التبري أن يقول « بعثك بالراء ، من العيب ان لا يرمي دركه برد أو أرش » .

وهو قد يكون احتمالاً كقوله « من ثرا العيوب » ، وقد يكون بعبارة كقوله « بالبراءة من عيب كذا وعيب كذا » .

ولا كلام في صحته مع انقضاء . وأما مع الاحتمال فمعه ان يجيد ، لان الاحتمال يستلزم كون المبيع مجهولاً . ضرورة اختلاف ثمن باختلاف العيوب فيبطل البيع ومع العلامة بحاله لحصول المشاهدة . وقول ان الجيد لا يحل من قوة ، لان من العيوب ما لا يعلم ، لمشاهدته بل ، لغيره لكاملة .

قوله : يقوم المبيع صحيحاً ومعيباً ويرجع المشتري على البائع بنسبة ذلك من الثمن

ولو اختلف أهل الخبرة رجع الى القيمة الوسطى .

(التاسعة) لو حدث العيب بعد العقد وقبل القبض ، كان للمشتري الرد .

وفي الارش قولان ، أشبههما الثبوت .

يشير الى معرفة كيفية أحد الارش ، وقال بعض العامة أرش المعاوضة هو نقص قيمة العيب عن الصحيح فأورد عليهم الشيخ : أنه يلزم في بعض الصور أن يكون الارش كل الثمن ، كما لو كانت قيمة المبيع مائة فاشتراه بحمسين ، وإن كانت قيمته صحيحاً مائة ومعباً حمسين فإن النقص حمسون وهو كل الثمن ، فالأولى حينئذ أن يقال : هو جزء من أحد الموضين ، وهو الموضع الصحيح يستتبع اليه كسبة نقص قيمة الموضع الآخر عنه صحيحاً . وكلام المصنف يرجع الى ما قلناه .

قوله : لو حدث العيب بعد العقد وقبل القبض كان للمشتري الرد ، وفي الارش قولان أشبههما الثبوت
القولان للشيخ :

« ١ » - في النهاية ، وقابله النقي ، وهو الخيار بين الرد والامساك مع الارش ، لانه لو تلف حمله المسع قبل النقص كان من ضمان النافع ، فأعاضه وبعض ضمانه أولى بالضمان .

« ٢ » - في المسوط . وهو الخيار بين الرد والامساك من غير أرش ، لإصالة لزوم البيع . وإنما يجبر من الرد والامساك لأمر غير حاصل ها ، وهو دفع الضرر

(١) لهية ٣٩٥ ، قال فيه : ومن اشترى شئاً ولم يقضه ثم حدث فيه عيب كان له رده وإن أراد أخذه وأخذ الارش كان له ذلك

وكذا لو قبض المشتري بعضاً وحدث في الباقي كان الحكم ثابتاً فيما لم يقبض .

الفصل الخامس

(في الربا)

وتحريمه معاوم من الشرع .

حتى ان الدرهم منه أعظم من سبعين زية .

الحاصل بإيجاب القول .

والجواب : بالسمع من كون العلة ما ذكر والا لاكتفى الشارع بأحد الأمرين مطلقاً ، لان الضرر يدفع بأحدهما . لكن ليس كذلك ، بل العلة دفع احتياج المشتري الى السلعة مع بقاء الضرر عنه ، فالحكمة في تحييره أن حاجته ان اشدت الى السلعة أحد الارش والا الرد . وهذه العلة موجودة قبل انفص ، فتخير بين الرد والارش ، وهو المطلوب

قوله : وكذا لو قبض المشتري بعضاً وحدث في الباقي عيب كان الحكم ثابتاً فيما لم يقبض

يريد بالحكم هو الخيار بين الرد والارش ، لكن مع الرد يسرد الجميع وليس له رد المعيب وحده .

قوله : الفصل الخامس في الربا

الربا أصله الريادة ، يقال ربا الشيء يربو : إذاكثر وارتفع مقداره ، وكأنه من الربوة ، وهو ما ارتفع عن وجه الارض ، فكان المال ارتفع بالربا عن مقداره الأصلي .

ويثبت في كل مكبل أو موزون مع الجنسية .
وصابط الحنس ما يتناوله اسم خاص ، كالحنطة بالحنطة ،
والأرز بالأرز .

ويشترط في بيع المثليين التساوي في القدر .
فلو بيع بزيادة حرم نقداً ونسيئة .

وفي الشرع عالماً هو بيع أحد المسويين جسماً بالآخر مع التعاضل حياً
أو حكماً ، مع شرائط تذكر في موضعها .
وتحريمه معلوم من الشرع لا غير ، إذ لا دليل عقلي يدل على تحريمه ، ودلالته
الشرعية من الكتاب والسنة والأجماع :

أما الكتاب فقوله تعالى « أحل الله البيع وحرم الربا »^(١) .
وأما السنة فقوله صلى الله عليه وآله وسلم « احسبوا البيع الموقوت .
وقل : يا رسول الله ما هي ؟ قال : الشوك بالله ، والسحر ، وقيل النمس التي
حرم الله إلا بالحق ، وأكل الربا ، وأكل مال اليتيم ، والتولي يوم الرحف ، وقذف
المحصنات الفاحشات المؤمنات »^(٢) .

ولعن رسول الله صلى الله عليه وآله الربا وآله الربا وآكله وبائعه ومشتريه وكانه
وشاعديه^(٣) .

وقال لعمادى عليه السلام . درهم ربا أشد من سبعين ربية كلها بدات
محرم^(٤) .

(١) سورة البقرة : ٢٧٥

(٢) الخصال ١٢٢/٢ .

(٣) التهذيب ١٥/٧ ، القلي ١٧٤/٣ ، الوسائل ٤٣٠/١٢

(٤) التهذيب ١٤/٧ . كلامي ١٤٤/٥ . القلي ١٧٤/٣ . الوسائل ٤٢٢/١٧ .

ويصح متساوياً يداً بيد . ويحرم نسيئة .
 ويجب إعادة الربا مع العلم بالتحريم .
 فإن جهل صاحبه وعرف الربا تصدق به ، وإن عرفه وجهل
 الربا صالح عليه .

وإن مزجه بالحلال وجهل المالك والقدر تصدق بخمسه .
 ولو جهل التحريم كماه الانتها .

وهذا هو الحديث المشار إليه في كلام المصنف .
 وأما الإجماع على تحريمه فظاهر ، حتى أنه من الضروريات الشرعية .
قوله : ويصح متساوياً يداً بيد ويحرم نسيئة
 يريد بيع أحد المتماثلين بالآخر مع التساوي قدرًا يصح بقداً ، وهو المراد
 بقوله « يداً بيد » إجماعاً . وأما نسيئته فمحرم هنا بتحريمه ، وقيل في الشرائع :
 على الأظهر ، لقول صلى الله عليه وآله « إنما الربا في النسيئة »^(١) . ولأن النسيئة
 يستلزم التفاصل ، ضرورة أن المعجل يريد على المؤجل وقد انقضى زمن السلعة
 معجلاً عن ثمنها مؤجلاً .

وقال الشيخ في الخلاف بكره ذلك ، ويمكن أن يريد التحريم ، إلا أنه
 يطلق المكروه على المحرم كثيراً .

قوله : ولو جهل التحريم كماه الانتها
 أي من غير رد الربا على من أحده منه . نزيد ذلك قوله تعالى « فمن جاءه
 موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف »^(٢) .

(١) ابن ماجه ٢/٧٥٨ .

(٢) سورة البقرة : ٢٧٥ . وفي الخبر : الموعظة : التوبة .

وان اختلفت أحناس العروض جاز التفاضل نقداً .
 وفي النسبة قولان ، أشبههما : الكراهية .
 والحنطة والشعير جنس واحد في الربا ، وكذا ما يكون منهما
 كالسويق والدقيق والخبز .

وقيل بل لا بد من رده إليه ، لظاهر قوله تعالى «وان هم منكم رؤس أموالكم»^(١) .
 والاول قول الشيخ واتباعه والصدوق في المنع . والثاني قول ابن ادریس
 واحتاره العلامة وهو الحق ، لأصله بقاء المثلث على صاحبه وعدم انتقاله لاسب
 مبيع والعرض عدمه . والمراد من الآية سقوط الائم بالنوبة التي هي الانتهاء ،
 أي طه ما سلف من الائم لأنه عليه .

قوله : وفي النسبة قولان أشبههما الكراهية

قال الشيخ في النهاية و بن ادریس «لجواز لقوله صلى الله عليه وآله وسلم :
 اذا اختلف الحسن فبيعوا كيف شئتم»^(٢) . وللأصل .

وقال المعيد وسار واس رهرة والكيدري بالمسح ، لقوله صلى الله عليه
 وآله : انما الربا في النسبة»^(٣) .

ولاشك الكراهية حمداً بين الدليلين كما قال المصنف .

قوله : والحنطة والشعير جنس واحد في الربا

لاحلاف في كونهما حنين في الزكاة ، بمعنى أنه لا يحبر جنس بالآخر
 في اعتبار المصاف . وأما في الربا فقال ابن الجبید واس ابی عقيل و بن ادریس

(١) سورة البقرة : ٢٧٩ .

(٢) المستدرک ٢ / ٤٨٠ .

(٣) ابن حجة ٢ / ٧٥٨ .

وثمره النخل وما يعمل منها جنس واحد، وكذا ثمرة الكرم
وما يكون منه .

واللحوم تابعة للحيوان في الاختلاف .

وما يستخرج من اللبن جنس واحد، وكذا الادهان تنع
ما يستخرج منه .

ومالا كبل ولا وزن فيه فليس يربو كالثوب بالثوبين والعبد
بالعبدین .

هما كذلك لاختلافهما حساً وطعماً واسماً وإدراكاً وطبيعة ، وقد الشيوخ
والنقي وسلاسله والقاصي ونصف العلامة هما حس واحد لشمول اسم الطعام
لهما واحتصاص أحدهما لا يوجب الاختلاف كالبري^(١) والطررد ، وكوبهما
جسبين في الركة لا يوجب كوبهما كذلك في كل الأحكام ، لانهما حكمان
شريعان تابعان للمصالح للمحل الحكم .

وقولهم « انهما يختلفان حساً وطعماً » الخ ، معارض باختلاف أصناف
التمر ، وان سلماً العدم لكن لم لا يحور أن يكون لهما حكم الحس الواحد
وان احلفا بالاشياء المذكورة لدلالة الشرع . هذا والروايات منتظرة [سماذ كراهه]
والخاص مقدم .

قوله : وثمره النخل وما يعمل منها جنس واحد

جزم الشيع في النهاية بسمح بيع الشيء بأصله كما في التمر والعبد بدينهما

(١) البري : نوع من احواد التمر، ونقل السهيلي انه اعجمي ومعه حمل مارك قال:

«بر» حمل و «بي» جيد والطررد يقال لنوع من تمر لحلاوته، وقال يوحنا الطررد .
نطه بسلها صفراء مستديرة .

وفي السينة خلاف والاشبه : الكراهية .

وفي ثبوت الربا في المعدود تردد ، أشبهه . الانتفاء .

ولو بيع شيء كيلاً أو ورنأ في بلد وفي بلد آخر جزأاً ، فلكل بلد حكمه .

والسهم بالشبرح . إلا أن يقسم كل واحد منهما على امرأته . واحتاره ابن ادريس .

وقال العلامة في المختلف : الحق أنه لا يجوز بهما التفاضل ويجوز المساواة ، لأنهما مما متساويان في الجنس فيباع أحدهما بمساوئه في المقدار أو مختلفان فيباع أحدهما بالآخر مطلقاً .

وفيه نظر ، لأن عشرة من السيلان لو بيع بعشرة من التمر زاد السيلان قطعاً لوجود العشر في التمر ، وإن ريد في التمر ليكون الرشد في مقابلة العشر لم يعلم التماثل . وكذا يقول في العس والسهم وأمثالهما .

قوله : وفي السينة خلاف والاشبه الكراهية ، وفي ثبوت الربا في المعدود تردد أشبه الانتفاء

المساويان في الحكم واحده ، ومنشأ التردد والخلاف من أصالة الحوار المتعبد بعموم « وأحل الله البيع » ، ومن قوله صلى الله عليه وآله وسلم : إنما الربا في السينة^١ ، ومن اشتراط الربا بالكيل والوزن إجماعاً ، فذلك قد انتبج في الهدية بالمسح ، وقال المصنف في الشرائع أنه أحوط ، وقال في اختلاف الجوز ، واحتاره المصنف ها . وهو أجود ، لرواية محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام قال : سأله عن الثوبين الرديين والثوب المرتفع والمير

(١) سورة البقرة : ٢٧٥ .

(٢) ابن ماجه ٢ / ٧٥٨ .

وقيل يغلب تحريم التفاضل .

بالبعبيرين والدابة بالدببتين . فقال : كره ذلك عسي عليه السلام فحس بكرهه
الأ أن يختلف الصفات^١ . وهو صريح في الكراهية . وروية منصور بن حازم
عن الصادق عليه السلام : إذا كان لا يكال ولا يوزن فليس به بأس إن كان بواحد^٢ .

قوله : وقيل يغلب تحريم التفاضل

ما علم أنه كان في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مكيل أو موزون فهو
ربوي أجمعاً ، وما علم أنه غير مكيل ولا موزون فليس بربوي أجمعاً ، وما
لم يعلم حاله فإن انعقد للندان على كبلة أو ورثه فهو ربوي ، وإن انعقد على
عدمه فليس بربوي .

فخلص من هذا التقرير قسم خامس ، وهو المجهول حاله في زمنه « ص »
واختلف النندان فيه ، فقال الشح في المسوط لكن بلد حكمه لما ثبت من
تحكيم العرف والموائد حيث لا نص شرعي ، والالزم الخطاب بما لأبهم .
وبتدريج على هذا القول لو اختلف حال البلد الواحد ، بأن يبيع تارة
حراً وتارة مكبلاً أو موزوناً أن يعتبر الأعلى ولونساو فكان للدين . وقال
في النهاية يغلب جانب التحريم ، لأنه أحوط ، ولقوله صلى الله عليه وآله :
ما أحسن الحرم والحلال الأعلى الحرام الحلال^٣ ، ولصدق كونه مكبلاً أو
موزوناً في الجملة .

أقول : ولو قيل بعد اختلاف النندان يفسر أكثر الندان كان قوياً

(١) التهذيب ١٢٠/٧ ، الاستبصار ١٠١/٣ .

(٢) التهذيب ١١٩/٢ ، الاستبصار ١٠١/٣ .

(٣) البحار ٢٧٢/١ نقل عن القوالي

وفى بيع الرطب بالتمر روايتان ، أشهرهما المنع .
وهل تسرى العلة فى غيره كالزبيب بالعنب ، والبسر بالرطب ؟
الاشبه : لا .

قوله : وفى بيع الرطب بالتمر روايتان أشهرهما المنع
أما رواية الجوز فمن سماعة عن الصادق عليه السلام^(١) ، وأما رواية المنع
فمن ابن ابي عمير عن الصادق عليه السلام : لا يصلح التمر اليابس بالرطب من
أجل ان اليابس ناس والرطب رطب فادا بس نقص^(٢) .
وعمل ابن ادريس بالاول ، محتجاً بأنه لو حرم لزوم تحريم العنب بالزبيب
لاشتركاكهما فى العلة ، واللام مائل فكذا المعلوم .
وأحجب بالجمع من بطلان اللام ، بل يلزم منه أيضاً كما يجيىء .
وعمل الشيخ فى النهاية وابن بى عقيل والقاسم وابن الجبير والثاني ،
وعبه الفتوى ، لصحة الرواية وتأيدها بعمل الاكثر ، لقوله صلى الله عليه وآله
وسلم وقد سئل : أبيع الرطب بالتمر ؟ فقال : أبغض اذا جف ، فقالوا : نعم .
فقال : فلا إذن^(٣) .

ولقول الصادق عليه السلام فى رواية الحلبي عنه : لا يصلح بيع الرطب
بالتمر من أجل أنه اذا جف نقص^(٤) . وغير ذلك من الروايات .
قوله : وهل تسرى العلة فى غيره كالزبيب بالعنب والبسر بالرطب ؟
الاشبه لا

(١) التهذيب ٩٧/٧ ، الكافي ١٩٠/٥ .

(٢) الوسائل ٤٤٥/١٢ .

(٣) ابن ماجه ٧٦١/٢ .

(٤) الوسائل ٤٤٥/١٢ .

لو باع حنطة ياسة بمبلولة أو لحماً طرياً بمقدد أو سراً برطب أو غير ذلك مما له حالتان هل يسري المصع اليه كما في التمر بالرطب . قال المصنف لا ، لانه قياس لا نقول به ، وهو قول الشبح في المسوط ، فانه قال : لا يصح لأصحابنا فيه والاصل الجواز .

وقال ابن ابي عقيل وابن الجبجد والفاصي بالسراية ، وهو اختيار العلامة وعليه الفتوى ، لانه وان لم يكن منصوباً عليه لكنه مستلزم للمطل على كل تقدير فيكون باطلاً ، ولانه منصوب على علمه وهي الموجودة في الجميع ، والقياس إذا كانت علته منصوبة بقول به لانه في الحقيقة يعود الى المنصوص ، والقياس المذكور هو ما استخرجت علة الحكم فيه بالسراية^١ والتقسيم والطرز^٢ والشبه^٣ وغيرها كما بين في الاصول .

(١) لقياس هو ثبت الحكم في محل بطله اثبوت في محل آخر بنفسه اذ لا خلاف بين الشبهة في عدم صحته ما لم ينص على العلة ، مثل أن يقول حرمت الخمر لاسكارة فهل يجوز القول بتحريم غيره من السكرات بمجرد ذلك أولاً ؟ اختلاف بين الأصحاب . (٢) ميرت القوم سراً من باب قتل أو صررت بأمنهم واحداً بعد واحد لتعرف عددهم ومن طرق العلم بالعلة عند القاييس السبر والتقسيم ، وهو حصر الأوصاف الموجودة في الأصل الصالحة للتعليل في عدد ثم ابطال بعضها وهو ما سوى الذي يدعي أنه لعله ، كما يقال في قياس اندره على البر في البرية ان الأوصاف الصالحة للتعليل في البر ليس لا القوت والطعم والكيل لكن القوت والطعم لا يصلح لتعليل فتعين الكيل (٣) الطرد هو أن يكون لوصف بحيث يوجد الحكم بوجوده ويعدم بطله ، وهو المسمى بالدوران

(٤) الشبه هو كل قياس الحق الفروع فيه بالاصل بحام يشبه فيه وقيل في تعريفه غير ذلك من التعريفات وكذلك أخوانه المذكورة ، ومن راد لتفصيل علمه بكتاب بهاية الوصول الى علم الاصول للعلامة الحلي رحمه الله تعالى وشرح مختصر الاصول وغيرها من الكتب الموضوعة في علم الاصول .

ولا يثبت الربا بين الوالد والولد ، ولا بين الزوج والزوجة ،
ولا بين المملوك والمالك ، ولا بين المسلم والحربي .

قوله : ولا ربا (١) بين الوالد وولده - الخ

يعني الربا بين هؤلاء الأربعة^٢ ومصنفهم^٣ وان كان محالاً لعموم
القرآن ، لا أن الأصحاب أجمعوا على ذلك وخصصوا القرآن بالاحاديث الواردة
عن الأئمة عليهم السلام . والمرتضى رحمه الله حيث لا يقول بأحد من الاحاد ولا
يخصص بها القرآن حكم مشيئة الربا في الموصليات ، وأول الاحاديث على
تقدير عمله بها بأن المراد بقولهم « لا ربا » الهبة وان كان بصورة الحسر ،
لورود ذلك كقوله تعالى « لا ربا ولا فسوق ولا جدال في الحج » ثم ذكر أنه
رجع إلى قول الأصحاب لما رأاهم مجمعين^٤ على ذلك والاحكام يصلح

(١) في المختصر النافع المطبوع بمصر : ولا يثبت الربا بين الوالد والولد .

(٢) ان هؤلاء الأربعة : لوالد مع الولد ، والزوج مع الزوجة ، والمملوك مع المالك
والمسلم مع الحربي .

(٣) في بعض النسخ : ومصنفهم .

(٤) قال في البحر ٢٣٨/٢٣ عند ذكر المسألة اجماعاً محكيماً مستفيضاً ان لم
يكن متواتراً صريحاً وطاهراً ، بل يمكن تحصيله اد لا خلاف فيه الا من المرتضى في
الموصليات لكن في الانتصار بعد ان ذكر ما اعترض به الامامية لقول بأنه لا ربا بين
الولد وولده ولا بين الزوج وزوجته ولا بين العمى والمسلم ولا بين امه ومولاه وحالف
بافق الفقهاء قال : وقد كتب قدساً في جواب مسائل وردت على من الموصليات وتأول الاحبار
التي يروونها اصحاباً المتصلة لعمى الربا بين ما ذكرناه على ان المراد بذلك وان كان
بلفظ الحر منى الامر كانه قال - يجب أن يقع بين من ذكرناه ربا كما قال تعالى « من دخله
كان آمناً آل عمران ٩٧ » وكما قال تعالى « فلا ربا ولا فسوق ولا جدال في الحج »
القرة ١٩٧ ، وقوله صلى الله عليه وآله : العارية مردودة والرعيم عارم . ومعنى ذلك كله
لامر - اني ان قال - واعتمدنا في بصره هذا المذهب على عموم ظاهر القرآن ثم لما

وهل يثبت بينه وبين الذمي ؟ فيه روايتان أشهرهما أنه يثبت .

لتخصيص القرآن والاصل عدم التأويل .

ويمكن أن تكون العلة في العمى المذكور كون مال الولد في حكم مال الوالد وان للوالد حكماً على الولد ، ولأيه مأمور بالأحسان . والزوجه في حكم الروح لا اشتداد الانحداد بينهما ، ومال الحرى مباح للمسلم فكيف لا يجعل بعضه ، والعدو وما يملك لمولاه . ولتتم هذا البحث فوائد :

(الاولى) هل يثبت بين الحد وولد الولد ؟ اشكال من كون لحد وولداً مجازاً أو حقيقة ، والاولى ثبوت الربا بينهما .

(الثانية) يثبت الربا بين الأم وولدها ، للاصل وعدم شمول الص لها .

(الثالثة) لتعاكس في الأقسام كلها نسبت الا الحرى فانه لا يأخذ الفصل سواء في ذلك دار الحرب ودار الاسلام .

(الرابعة) قيد ابن الحد العمد بكونه محصاً ، ولو كان مشركاً ثبت . واختاره العلامة وهو حسن .

(الخامسة) الروح بالانقطع يمكن شمول العمى لها ، إذ لا مانع عقلاً ولا شرعاً ، لصدق اسم الزوجة مع احتمال نسوته ، لعدم قوة الانحداد بينهما ، إذ لا توارث ولا اعاق ، ولعمد الذم مع الاطلاق مع عدم عموم الآية .

قوله : وهل يثبت بينه وبين الذمي فيه روايتان أشهرهما أنه يثبت

تأملت ذلك رجعت عن هذا المذهب لأني وجدت أصحابنا مجمعين على نفي الربا من من ذكرنا وغير مختلفين فيه في وقت من الاوقات واجماع هذه الطائفة قد ثبت انه حجة ويخص به طاهر القرآن قال صاحب الحواهر بعد غلبه هذا وهم كره يرى بعد عثره به خطأ وأنه مخالف للاجماع في فتواه السابقة لا يقدح في تحصيل الاجماع بالهزم كذا في آخر مقاله دفع الله درجاته

ويباع الثوب بالغزل ولو تفاضلا .

ويكره بيع الحيوان باللحم ولو تماثلا .

وقد يتخلص من الربا بأن يجعل مع الناقص متاع من غير جنسه
مثل درهم ومسد من تمر بمدين ، أو يبيع أحدهما سلعته لصاحبه
ويشترى الاخرى بذلك الثمن .

أما روايه عدم اثبوت فرواها ابن بابويه عن الصادق عليه السلام : ليس بين
المسلم والذمي ربا^١ . وأما رواية ثبوت ثبوت فلم يقف عليها صريحا ، إلا أن الشيخ
في الاستبصار ذكر رواية زرارة عن محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام قال .
قلت المشركون يبي وبهم ربا قال : نعم^٢ . فحملها على الذمي مثلا بلزم
طرحها مع صحتها ، وبأيضا اطلاق الآية ، ولأن أموال أهل الدمة معصومة .
وهذا قول الشيخ وإس ادريس والقاضي ، وبالأول قال المفيد والمرنسي .
والعمل على الثاني ، وتحمل الرواية لاولى على دمي محارب له جمعا
بين الروايات .

قوله : ويكره بيع الحيوان باللحم ولو تماثلا

بيع اللحم لحاصر بالحيوان المخالف له حسا حائرا اجماعا ، وبيعه
بالحيوان المماثل له حسا مخالف فيه . قال بالبيع النسخ في النهاية ، وتبعه
المصنف في شرائع ، لرواية عباد بن ابراهيم عن الصادق عليه السلام عن علي
عليه السلام^٣ .

(١) الوسائل ٤٣٧/١٢ .

(٢) الاستبصار ٤١/٣ ، الوسائل ٤٣٦/١١ .

(٣) الوسائل ٤٤١/١٢ .

ومن هذا الباب ، الكلام فى الصرف .

وهو يعم الاثمان بالاثمان .

وبشروط فيه التقابض فى المحاسن ، ويبطل لو اختلفا قلبه على

الاشهر .

وقل بالحوار من دريس لعدم اساع . والحيوان الحي غير مكمل ولا
مورون ، وشرط ثبوت انما كون العوصين كذلك مع التساوي حياً .

وقال المصنف ما بالكراهة ، لقوه حجة من ادريس وضعف الرواية ، لان
عيات المذكور تترى^١ ، فان كان ولابد فحمل على الكراهة

قوله : ومن هذا الباب الكلام فى الصرف

لصرف لغة الصوت ، وسمى هذا النوع من اسع به لحصول التصويت
فى قلب كل من التقدين .

قوله : ويبطل لو اختلفا قلبه على الاشهر

رويات البطلان كثيرة ، وعندها يعقد عمل الاصحاب ، لم يعالف لا اس
بابويه معسداً على روايات ضعفه كرواية عمار الساماني^٢ وهو مطاحي وعات من
ابراهيم وهو بتري فاسد العقيدة .

(١) الترية بضم الباء وسكون التاء قسم من الزبدية وهم اصحاب كثير التراء والحنن من
صاحب بن حن وسالم بن ابي حفصة والحكم بن عتبة وسلمه بن كهيل وابي المقدام وثابت
الحداد وهم الذين دعوا الى ولاية على بنه السلام ثم حفظوها بولاية ابي بكر وعمر
يشنون لهما امامتهما ويفضون عثمان وعلمه والربيع وعائشة ويرون الحروج مع بطون ولد
على بن ابي طالب وقالوا كل من خرج من ولده فهو امام ، وقيل موبون الى مغيرة بن
سعد الاثر .

(٢) راجع الوسائل ٤٥٨/١٢ باب ٢ من باب لصرف

ولو قبض البعض صح فيما قبض
ولو فارقا المجلس مصطحبين لم يبطل .
ولو وكل أحدهما في القبض فافتراقا قبله بطل .
ولو اشترى منه دراهم ثم اشترى بها دنائير قبل القبض لم يصح

الثاني .

قوله : ولو اشترى منه دراهم ثم اشترى بها دنائير قبل القبض لم
يصح الثاني

عنده ذكرها الشيخ في النهاية ، وعليها المصنف في الكتب بأن الصرف
مشروط بانتقاص ، فإذا لا يملك الدراهم حتى يقصها ، فإذا اشترى بها دنائير فقد
اشترى بما لا يملك .

ويرد عليه أنه أجاز فيما تقدم أن المبيع يملك بالعقد مطلقاً من غير تخصيص
شيء . واحترز بقوله به يحوز بيع ما لم يقص وان كان مكيفاً أو موروثاً ، وهبها
قد رجح حيث قال : لم يصح الثاني لأنه اشترى شئ من غير مملوك له ، لأن الثاني
خرج على صحة البيع الأول بأنه لا يملك المبيع بمجرد العقد مطلقاً .

وأما ابن إدريس فرد على الشيخ وحكم بالصححة وكانت الدراهم معيبة وان
لم يحصل قص لدنائير انتهى هي نفس الدراهم الأولى لمناعة في المجلس ،
وان لم تكن الدراهم معيبة بل تكون في يده لم يصح البيع ، لأنه يبيع دين يدين .
وحديثنا أن يقول على تعليل المصنف : ان مطلق البيع بالتعرق قبل القبض ،
وبذلك لا يلزم عدم تملك المشتري ، لحوار تملكه ملكاً مطلقاً لا كالمبيع ومن
الحوار فان قص لزم ولا يظن . وإذا ملك صح البيع الثاني لأنه اشترى شئ من
مملوك له ، وصح البيع الأول أيضاً لأنه وان لم يقص الدراهم لكن قص عوضها

ولو كان له عليه دنانير فأمره أن يحولها إلى الدراهم وساعره
 فقبل صح وإن لم يقبض ، لأن التقدين من واحد .
 ولا يحوز التفاضل في الجنس الواحد منهما ، ويحوز في
 المختلف .

ويستوى في اعتبار التماثل : الصحيح ، والمكسور ، والمصوغ .
 وإذا كان في أحدهما عش لم ينع بجنسه إلا أن يعلم مقدار ما
 فيه ، فيزاد الثمن عن قدر الجوهر بما يقابل العش .

وهو الدنانير وقبض الموض كقبض المعوض .
 قوله : ولو كان له عليه دنانير فأمره أن يحولها إلى الدراهم وساعره
 فقبل صح وإن لم يقبض لأن التقدين من واحد
 هذه رواية إسحاق بن عمار عن الصادق عليه السلام^(١) ، وعمل بها الشيخ .
 وردها ابن إدريس ، لأنه صرف فلا يحوز . وكذا الشيخ في المسوط في
 باب السلم منه منع وعمل بأنه صرف .

ولحق أنه وإن كان صرفاً لكنه في حكم التفاضل ، لكون التقدين من واحد
 كما ، عنه الإمام عليه السلام في الرواية وأمره أن يحولها ، فلو قيل له فهو مانع
 ومشرع باعتبارين ، كالولي الذي يشري مال الصغير وحشد يقول : هذا موقوف
 على مقدم : « ١٥ » أنه يصح للأولاد الواحد أن يتولى طرفي العقد ، « ٢٤ » أنه
 يصح أن يتولى طرفي البيع . « ٣٤ » أن ما في الدمة موقوف . « ٤٥ » أن هذا البيع
 - وهو بيع ما في دمه لغير من الدين شس في دمه - يسر مع دين مدين . « ٥٥ »

(١) الوسائل ١٢ / ٤٦٣ .

ولا يساع تراب الذهب بالذهب ، ولا تراب الفضة بالفضة
ويباع بغيره .

ولو جمعا جاز بيعه بهما .

ويباع جوهر الرصاص والحاس بالذهب أو الفضة وإن كان
فيه يسير من ذلك .

ويجوز اخراج الدراهم المغشوشة إذا كانت معلومة الصرف .
ولو لم تكن كذلك لم يجز إلا بعد بيانها .
مسائل :

(الأولى) إذا دفع زيادة عمال البائع صبح ، وتكون الزيادة أمانة .

وكذا لو بان فيه زيادة لا يكون إلا غلطاً أو تعمداً

ولو كانت الزيادة مما ينماوت به الموازين لم تجب إعادته .

(الثانية) يجوز أن يبدل له درهماً بدرهم ، ويشترط صياغة

خاتم ، ولا يتعدى المحكم .

نقرت منه المقدمات صحت المسألة .

قوله : يجوز أن يبدل له درهماً بدرهم ويشترط صياغة خاتم ، ولا

يتعدى المحكم

روى أبو الصلاح الكاسي قال : سألت لصادق عليه السلام عن الرجل

يقول للصادق صبح لي هذا الخاتم وتبدل لك درهماً طارحاً بدرهم علة . قال .

لا بأس^١ .

والمراد بالدرهم الطارح هو الحديد . وهو معروف من تارة ، وهو الطري

من كل شيء باللغة الفارسية ، والعمدة هو المقي الذي ححر في المصنعة .

إذا عرفت هذا فهنا مسألتان :

(الأولى) أن الشيخ^(١) حوّر بيع درهم بدرهم مع شروط الساتع على صياغة حاتم ، اعتماداً على هذه الرواية . وعنه ابن إدريس^(٢) بأن لربما للمصنوع ريادة في العين مع انحاد الحسن ، والصياغة هنا ليست ريدة في العين بل في الصفة .

ومنه المصنف وقال الربا هو الرادة مطلقاً ، أعم منه في العس أو الصفة ، ولذلك معاً بيع أحد المتساويين بالآخر سيئة ، ولحديث استصعب العمل بالرواية . وقال في الشرائع^(٣) بلفظ دوي .

وأما العلامة^(٤) فسمع من حواره وأجاب عن روية بأنه سس فيها دلالة على البيع بل جعل بدل الدرهم بالدرهم شرطاً في العمل . فلا يكون دلالة على مراد الشيخ من البيع .

(الثانية) لو قبل فتوى الشيخ هل يتعدى الحكم بأن يسمع ديناراً بدينار أو دراهم بديراهم وبشرط عملاً أم لا يتعدى ؟ يحتمل التعدي طرداً للغة ، وهو فتوى الشيخ . قل العلامة . لأن الرادة أن أوجب الربا لرم لتحريم في الجميع والا فلا في الجميع .

وأما المصنف فحرمها بعدم التعدي ، وقال في الشرائع بذلك على الاشبه ، نظرنا إلى عموم المصنف والافتصار على مورد لعم ، إذ تحويره في غيره قياس

(١) النهاية : ٣٨١ .

(٢) الشرائع : ٢١٨ .

(٣) الشرائع ١٠٧/١ .

(٤) المصنف ١٨٠/٢ وفي القواعد كالشرائع

ويجوز أن يقرضه الدراهم ويشترط أن يقدها بأرض أخرى .
(الثالثة) الاواني المصوعة من الذهب والفضة ان أمكن
تخليصها لم يبع بأحدهما . وان تعذر وكان الغالب أحدهما بيعت
بالاقل ، وان تساويا بيعت بهما .

(الرابعة) المراكب والسيوف المحلاة .
ان علم مقدار الحلية بيعت بالجنس مع زيادة تقابل المراكب
أو النصل نقداً .

ولو بيعت سيئة نقد من الثمن ما قابل الحلية .

وان جهل بيعت بغير الجنس .

وقيل : ان أراد بيعها بالجنس ضم اليها شيئاً .

وهو باطل عندنا .

وابن حمزة مع مطلقاً اعتماداً على عموم المسع للاية والروايات ، ويرد
ابن دريس في العمل بالرواية . وقول ابن حمزة عندي قوي ، والرواية لادلالة
لها الاعلى ما ذكره العلامة .

قوله : وقيل : ان أراد بيعها بالجنس ضم اليها شيئاً

قال الشيخ في النهاية واليسود بخلاف . وظهر فيه ابن دريس ولم ييس
وجه نظره . ويمكن أن يكون وجهه أن الثمن ن علم أنه يريد من الحلية في
الجملة لم يحسب في القيمة . ادلت أریده يكون في معناه سيف أو المراكب ،
وان لم يعلم لم يكن في الانضمام ثمة سواء علم بقصد الثمن أو مساوته ، بل
يجب أن يضم الى الثمن ليكون الفضة في معاملة السيف والمصنوع في مقابلة

(الحامسة) لا يجوز بيع شيء بدينار غير درهم ، لانه مجهول .
 (السادسة) ما يجتمع من تراب الصياغة يباع بالذهب والفضة ،
 أو بجس غيرهما ويتصدق به ، لان أربابه لا يتميزون

الحلية لينتهي الربا .

وتؤيده رواية ابي بصير قال : سألته عن السيف لمقص يباع بدرهم .
 قال : اذا كانت قصه أقل من القدر فلا بأس ، وان كانت أكثر فلا يصلح (١) .

قوله : لا يجوز بيع شيء بدينار غير درهم لانه مجهول

هذه المسألة لا تختص بالعرف ، ولهذا قال المصنف لا يجوز بيع شيء .
 والتحقيق هنا أن نقول : الثمن على تقدير الاستثناء المذكور اما حال أو مؤجل ،
 وعلى التقديرين اما أن يكون الاستثناء من القدر لموجود حال القدر أو من قدر
 بتحدد ، وعلى التقديرين ، ما أن يعلم النسيئة من المزار أولاً . فالأقدم حيثه نمائية ؛
 « ١ » - الثمن حال والاستثناء من الموجود حال القدر والنسيئة معلومة .

فيصح .

« ٢ » - الصورة بحالها والنسيئة مجهولة ، فيبطل .

« ٣ » - من المتجدد والنسيئة معلومة ، فيصح .

« ٤ » - من المتجدد والنسيئة مجهولة ، فيبطل .

« ٥ » - الثمن مؤجل والاستثناء من الموجود حال القدر والنسيئة معلومة ،

فيصح .

« ٦ » - الصورة بحالها والنسيئة مجهولة ، فيبطل .

« ٧ » - من المتجدد والنسيئة معلومة ، فيصح .

« ٨ » - من المتجدد والنسيئة مجهولة ، فيبطل .

(١) التهذيب ١١٣/٧ ، الاستبصار ٩٨/٣

الفصل السادس

(في بيع الثمار)

لا يصح بيع ثمرة النخل قبل ظهورها ولا بعد ظهورها ما لم
يبعد صلاحها .

إذا عرفت هذا فالشيخ أطلق القول بعدم الصحة لو باع بديار غير درهم
للجدة ، وإن الحيد قال يجوز بعداً لا سيئة لأنه لا يعم قدره وقت الجنول .
وأما العلامة فحكم في الصورة كتبها ما قبله ، لا الثالث والسبع فإنه حكم فيهما
بالبطلان ، وما قلناه أقرب .

قوله : لا يجوز بيع ثمرة النخل قبل ظهورها - الح
بيع ثمرة النخل على أنما :

« ١ » - قبل الظهور عاماً واحداً لا يصح إجماعاً .

« ٢ » - بعد ظهورها عامين يصح إجماعاً .

« ٣ » - بعد ظهورها مع بدو صلاحها يصح إجماعاً .

« ٤ » - بعد ظهورها ولم يد صلاحها لكنه مع صممته أو بشرط القطع أو
مع أصولها يصح إجماعاً .

« ٥ » - قبل ظهورها عامين فصاعداً ، فيه تردد من أنه حرر وهو منهي عنه

شراً ، ومن الرواية لو نصب سنة تمت في أخرى^١ فيجوز . ويؤيده عموم قوله

(١) الوسائل ٣/١٣ - ٧

«وأحل الله البيع»^١ والأصل اندال على الحوار ترك العمل به في لعام الواحد للاجماع على معناه فيبقى معطلا في الدقي . قال المصنف في الشرائع : و لمروي الحوار ، يشير الى روايه يعقوب بن شبيب عن الصادق عليه السلام^٢ وغيرها من الروايات .

« ٦ » - بعد ظهوره عاماً واحداً لامع أحد الأمور الثلاثة ولم يد صلاحها ، فيه أقوال ثلاثة :

الاول : قول الشيخ في النهاية والسموط والحلاف لا يصح ، معسداً على رواية أبي الربيع الشامي^٣ وغيرها .

الثاني : قول المعيد و بن ادريس و لشبيب في كنى الاحار و لعلامة ، وهو النصحة على كراهية ، لعدم « وأحل الله البيع »^٤ وه لا أن يكون تحارة عن تراص مكتم^٥ ، وهو أيضاً جمع لروايات وأما المصنف فظاهر حنبلة الاول . ويتم البحث بفوائد :

(الاولى) يدو الصلاح هو الاحمرار والاصفر ، وقال في الشرائع أو يلح معلماً تؤمن عليه لعدة . وكلاهما موجود في الروايات :

أما الاول ففي رواية عبي بن ابي حمزة عن الصادق عليه السلام^٦ ، وقد علق لبيع على الرهو ، فسأله عنه فقال : حتى يسود . وفي حديث الوث عن الرضا عليه السلام^٧ تفسر له بحمر وبصفر ، وهو أيضاً مروي عن النبي صلى الله عليه

(١) البقرة : ٢٧٥

(٢) التهذيب ٨٧/٧ ، الاستبصار ٨٦/٣

(٣) التهذيب ٨٧/٧ ، الاستبصار ٨٦/٣ .

(٤) سورة النساء : ٢٩ .

(٥) التهذيب ٨٤/٧ ، الاستبصار ٨٦/٣ ، الثاني ١٢٦/٥ .

(٦) التهذيب ٨٥/٧ ، الاستبصار ٨٦/٣ ، الثاني ١٧٥/٥

وهو أن يحمز أو يصفر على الأشهر .
نعم لو ضم إليها شيء أو بيعت أزيد من سنة أو بشرط القطع
جاء .
ويجوز بيعها مع أصولها وإن لم يبد صلاحها .
وكذا لا يجوز بيع ثمرة الشجر حتى تظهر ويبدو صلاحها وهو
أن يتعقد الحب .

وآله وسلم ، وكذلك فسره به أهل اللغة .
وأما الثاني ففي رواية أبي بصير عن الصادق عليه السلام ، ورواه أبو سعيد
الحدادي عنه صلى الله عليه وآله ، لأبناح الثمرة حتى يبدو صلاحها . قالوا : وما
بدو صلاحها ؟ قل : تذهب عاصتها ويخلص طيبها^١ قال المصنف هـ : والأول أشهر .
(الثانية) يشترط في الصبيح أن يصح بيعها مفردة ، ولو ضم مالا يصح
بيعه لم يجر .

(الثالثة) بيعها مع القطع مشروط بإمكان الانتفاع ، فلو حلا عنه لم يجر .
(الرابعة) العام أشار إلى زمن الثمرة ، أي ثمرة عام أو عامين .
(الخامسة) كل موضع قسما لا يصح البيع فيه يصح أن نجعل مشروطة التملك
في عقد آخر كما يصح اشتراط الحمل .
قوله : وكذا لا يجوز بيع ثمرة الشجر حتى تظهر ويبدو صلاحها وهو
أن يتعقد الحب

(١) الترمذي ٥٢٩/٣ ، ابن ماجة ٧٤٧/٢ .
(٢) التهذيب ٨٨٨/٧ ، الاستبصار ٨٦/٣ ، ٨٨١ .
(٣) ابن ماجة ٧٤٦/٢ ، الترمذي ٥٢٩/٣ ، شرح الكرماني لمصحيح البحاري

واذا أدرك ثمرة بعض البستان جاز بيع ثمرته أجمع .
وان أدرك ثمرة بستان ففي جواز بيع بستان آخر لم يدرك
منضمّاً إليه تردد ، والجواز أشبه .
ويصح بيع ثمرة الشجر ولو كان في أكمامه منضمّاً الى أصوله
ومنفرداً .

وكذا يجوز بيع الررع قائماً وحصيماً .
ويجوز بيع الخصر بعد انعقادها لقطعة ولقطات .
وكذا يجوز ، كالرطبة جزءة وجزات .
وكذا ما يحرق كالحناء والتوت حرطة وخرطات

احتجب أيضاً في بدو صلاح ثمرة الشجر على فوس
« ١ » - ما ذكره المصنف ، وهو انعقاد الحب وباتر النور ، وهو المشهور .
« ٢ » - قول الشيخ في المسوط انه لا بد من ثمرة في حرث الماء لحلو
فيه يقتضي لحلاوة وطيب لاكن من التفاح والبصبع في مثل الطبع والبنون
في ما يتلون وصفاء لونه . قال المصنف في الشرائع ، والاول أشبه ، لاصله عدم
اشتراط زائده واقتصار على مورد النقل .
قوله : ففي جواز بيع بستان آخر لم يدرك منضمّاً إليه تردد والجواز
أشبه

بشأن من أن بعض المبيع مجهول وهو مقصود بالبيع فلا يصح ، وبه قال
في المسوط ، ومن أصالة الصحة وعموم الآية والرواية عن الصادق عليه السلام .

(١) وهو عموم الروايات التي أوردها في التهذيب ٨٤ / ٧ ، ٨٥ .

ولو باع الاصول من المحل بعد التأبير فالثمرة للبائع .
وكذا الشجر بعد انعقاد الثمرة مالم يشترطها المشتري ، وعليه
تبقىها الى أو ان بلوغها .

ويجوز أن يستثنى البائع ثمرة شجرات بعينها ، أو حصّة مشاعة
أو أوطالا معلومة .

ولو خاست الثمرة سقط من الثمن بحسابه .
ولا يحوز بيع ثمرة المحل بثمر منها وهي المزبنة .

والجواز أشبه ، لانا بيا أن غير المذكور يصح بيعه مع الضميمة . وبيا أن
الضميمة شيء يصح بيعه منفردا والسنان المذكور يصح بيعه منفردا ، فلزم من
هذه المقدمات الجواز وهو المطلوب .

قوله : بعد التأبير فالثمرة للبائع

لعمري صلى الله عليه وآله وسلم : من باع محلا مؤثرا فثمرته للبائع^(١) .
واتفق الكل على أن دلالة المصهور هنا حجة ، وهو أنه اذا لم يؤمر بكون الثمرة
للمشتري وان أطلع ، ولم يذكر في متن العقد الا أن يشترطه البائع ، كما أنه
في الصورة الاولى يكون للبائع لا أن يشترطه المشتري .

ويتبرع على ذلك أنه لو أبر بعض السنان ثم راعه كان ثمره المؤثر له
وثمره مالم يؤمر للمشتري محلا بالمقتضي .

وهنا فوائد :

(لاولى) لا بد له التلقيح ، قال الجوهري أبر فلان محله أي لقحه ، ومنه

(١) الوسائل ٧/١١٠٧ ، الباب ٣٢ من أبواب أحكام العقود .

وهل يجوز بثمر من غيرها فيه قولان ، أظهرهما : المنع .
وكذا لا يجوز بيع السنبل بحب منه ، وهي المحافنة .

سكة مأبورة .

(الثانية) يجب على المشتري نفية الثمرة المؤبرة لدى أول قطعها .
والمرجع العامة في أحد الثمرة .

(الثالثة) لو انقل الحبل بغير البيع لم تكن الثمرة للمفول اليه وإن لم يؤمر ،
سواء كان يعقد معاوضة أولاً .

(الرابعة) لو انقل بغير الحبل من أنواع الشجر بالبيع فالثمره للناقل أثرت
أولاً ، اقتصاراً على ما فهم من النقل .

(الخامسة) لو انقل الحبل باشتراطه في عهد بيع ولم يكن مؤمراً بهن ثمرته
للمفول اليه أم لا ؟ فيه اشكال ، يشأ من كون سبب الملك ها هو البيع ، ومن
احتص من السبب بمعلفه وملك الآخر بالشرط ولاشغال أقوى . والصلح انقلنا
انه فرع فكالبيع والا فلا . وهو الأقوى .

قوله : وهل يجوز بثمر من غيرها ؟ فيه قولان أظهرهما المنع

ورد شائناً أنه صلى الله عليه وآله وسلم بهي عن المراجعة واستحقاقه .
أما المراجعة فهي ثمة من الرهن ، وهو الدفع ، ومنه الرابية لانهم يدفعون
الناس الى لار . واسبايعان كل مهما بدوع عن نفسه عن صاحبه لووقما في
هذا البيع لاشتماله على القبن غالباً .

وشرعاً هو بيع الثمر على رؤوس الحبل سر ، بهن يشترط في لهي أن
يكون مهما أم لا يشترط حتى لو باعها بشر موضوع على لأرض كان مهأعه ؟

(١) تهذيب ٤٣/٧ ، الكافي ٢٧٥/٥ ، الاستبصار ٩١/٣ .

فيه قولان : قول الشيخ في النهاية والقاصي بالاول ، فعددهما يجوز بشر من غيرها ،
 لعموم « وأحل الله لسع » ، ولأن النحر على الحبل ليس بمكيل ولا موزون فهو
 غير رموي فيحور ، ولروايه ابي الصباح عن الصادق عليه السلام : ان رجلاً كان
 له على رجل خمسة عشر وسعاً من بعر وكان له محل فقال له حد ما في محلي
 بتمرك ، فأبى أن يقل فأبى نبي صلى الله عليه وآله وسلم فأمره بأحده فامتنع
 وقال : يا رسول الله لا يعني بعملي^١ ولو كان محرماً لما أمره النبي «ص» .

وقال المعتمد والشيخ في المصنوع وابن ادريس وابن حمزة والقاصي في
 المهذب ، الثاني ، لسرواية عبد الرحمن عن الصادق عليه السلام قال : يهي
 رسول الله «ص» عن المزابية والمحاظلة . قلت . وما هو ؟ قال : أن تشترى
 حبل لحمل بالشر والزرع بالحظطة^٢ وهذا هو الحق .

والتحقيق أن يقول . ان المزابية والمحاظلة لا تكونان الا بأن يكون الثمن
 تمراً أو حلاً ، فان قبدا بأصلهما الموحودين فذلك غير مملك ، لأن الثمن لابد
 أن يكون مقائراً للشمس ، وعلى هذا الشرط يتحذان . وان لم يقبدا فهو المطلوب ،
 سواء تقيد بغير أصلهما أو أطلقا .

وأما حجة الاول فصحيحة ، لأن العموم يحصص للدليل كما حص في غيره ،
 ونمنع كونهما غير وبوين .

وأما الرواية فلا دلالة فيها على الحوار . لأن الواحد المأمور به ليس مبيع
 فحار أن يكون صلحاً أو قصداً عن دين ، وكلاهما غير ممنوع . هذا مع أن
 الرواية ضعيفة السند ، لأن في طريقها لحسن من محمد بن سماعة ، وهو واقفي .

(١) الاستبصار ٢/٣ ، التهذيب ٩١/٧

(٢) التهذيب ١٤٣/٧ ، القاصي ٢٧٥/٥ ، الاستبصار ٩١/٣ .

وفى بيعه بحب من غيره قولان ، أظهرهما : التحريم .
ويجوز بيع العرية بخرصها ، وهى النخلة تكون فى دار آخر
فيشترىها صاحب المنزل بخرصها تمراً .
ويجوز بيع الزرع قصيلاً وعلى المشتري قطعه ، ولو امتنع
فللبائع أزالته .

ولو تركه كان له أن يطله بأجرة أرضه

قوله : وفى بيعه بحب من غيره قولان أظهرهما التحريم
الكلام فى المحاكمة كاللحام فى المراساة ، فلا وجه لأعادته . وهى مأخوذة
من الحقل^١ ، وهو القراح ، لحصول السع على ذلك الوجه فى القراح .
قوله : ويجوز بيع العرية بخرصها تمراً ، وهى النخلة تكون فى دار
آخر يشترىها صاحب المنزل بخرصها تمراً
قال أهل اللغة العرية النخلة تكون لآسان فى بيت غيره ، وهى داره فيشق
عليه دحواله إليها فيساعها به بخرصها تمراً ، وأصله من العرية ، وهو البرد الحسد
عريباً ، فكان الرطب إذا أخذ من الحن عري منه فصل للحن عريباً جمع
العرية .

وفى الشروع فى كذلك ، لكن يمكن أن يكون سميها عرية لعربها عن
حكم المراساة أو عن حكم البرما إذا عرف هذا فاعلم أن لبيعها شروطاً
« ١ » - أن يكون واحده ، فلو كانت أكثر لم يجز . المهم الآن أن تكون فى
كل دار أو بيت واحد .

١) الحقل الأرض القراح وهى التى لا شجر بها ، قيل « لزرع إذا ثلث ورقه
ومنه أحدث للمحاكمة وهى بيع لزرع فى سلة يحطه وجمعه حقل مثل طين وقوس .

ويحوز أن يبيع ما ابتاعه من الثمرة بزيادة عن الثمن قبل قبضها على كراهية .

« ٢ » - أن يباع بالحلول لا بالتأخير .

« ٣ » - أن يكون الثمن تمراً من غيرها ، ولو كان منها لم يجز .

« ٤ » - أن يكون من النخل ، فلا عريّة في الشجر .

وحالف الشافعي في الأول والرابع ، وشرط بلوغها خمسة أوسق . والحق خلافه تمسكاً بالص في بيع العريّة وتمسكاً بتحريم المراسمة وما فوق الواحدة نعم شرط الشيع حاصلاً ، وهو التقاض قبل السرق كالصرف . وسعه ابن ادرس . وهو الحق ، لأصالة عدم الاشتراط وعدم الدليل الدال على مسدده . نعم الحلول شرط كما قلناه لأنه مريون .

وقال المصنف والملازم يحتمل الحوار في بيعها بثمر منها ، عملاً بإذن

المطلق .

وبه نظر ، لا لأنه يفتد بالدليل العقلي ، وهو وجوب مبادرة الثمن والمثمن .

وبه قال ابن حمزة .

وقال بعض الفقهاء : يجب أن يماثل في الحرص بين ثمرتها عند الجفاف

ونسها . وليس بشيء ، للأصل وعملاً بظاهر الحر الدال على نسفها مطلقاً

قوله : ويحوز أن يبيع ما ابتاعه من الثمرة بزيادة عن الثمن قبل

قبضها على كراهية

يمكن أن تكون هذه المسألة من فروع حوار بيع الشيء قبل قبضه ، وقد

تقرر أنه حائز على كراهية ، خلافاً لمن سمع ذلك مطلقاً أو في المكبل والمورون

والثمرة حيث أنها والحالة هذه غير مكبله ولا مورونه يمكن خروجها عن البيع ،

ولو كان بين اثنين نخل فتقبل أحدهما بحصة صاحبه من الثمرة
 بوزن معلوم صح .
 وإذا مر الإنسان بثمره النخل جاز له أن يأكل ما لم يضر أو
 يقصد .

وأشار المصنف إلى عدة لآل حله مكيل ومورون
 قوله : ولو كان بين اثنين نخل فتقبل أحدهما بحصة صاحبه من
 الثمرة بوزن معلوم صح

هذا قول الشيخ رحمه الله اعتماداً على رواية يعقوب بن شبيب عن الصادق
 عليه السلام^(١)، ورواية الحلبي عنه عليه السلام^(٢) أيضاً عن آتائه في قصة رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم مع أهل حبر، وتكون ذلك الفصل مشروطاً بالسلامة .
 وقال ابن إدريس : إن كان ذلك سماً فهو مرته ، وإن كان على وجه الصلح
 فإن كان بثمره في دمه لشريك فهي لأمره له سواء بقيت لثمرته أو تلتعت . وإن
 كان بثمره منها فهو صلح باطل لأنه غرر .

ويمكن أن يجاب بأنه ليس بصلح ولا سلع حتى يلزم ما ذكره ، وإنما هو
 مراصة عن لارمة من الطرفين يستحب التوفيق بينهما ، لقوله صلى الله عليه
 وآله وسلم : لمؤمنين عند شروطهم^(٣) وبذلك دل المصنف رحمه الله « صح »
 ولم يقل لزم .

(١) التقية ١٤٢/٣ ، الكافي ١٩٣/٥ ، التهذيب ٩٠/٧

(٢) التهذيب ١٩٣/٧ ، الكافي ٢٦٦/٥

(٣) التهذيب ٢٢/٧ .

ولا يجوز أن يأخذ معه شيئاً .

وفي جواز ذلك في غير النخل من الزرع والخضر تردد .

قوله: وفي جواز ذلك في غير النخل من الزرع والخضر تردد

روى الشيخ وابن بابويه عن محمد بن مروان قال: قلت للصادق عليه السلام أمر بالثمرة فأكل منها . قال: كل ولا تحمل . قلت . جعلت فداك ان الثمار قد اشتروها وبقدوا أمرا لهم فيها . قال . اشتروا ما ليس لهم^١ .

وعن محمد بن أبي عمير عن بعض أصحابنا عنه عليه السلام : الرجل يمر بالنخل والسل والتمر فيجوز له أن يأكل منها من غير أن صاحبها من ضرورة وغير ضرورة . قال : لا بأس^٢ .

فأما الشيخ في النهاية والموسوط وكنزى الاحبار والقاصي جوار لاكل من الثمرة وعدة الى الشجر والزرع ، وقال في المسائل الحائرية بالتحصيل بالثمرة لتحصيل النص المذكور بها ، وهي تحصى عرفاً ثمرة النخل .

والمصنف تردد في الزرع والحصر من كلامي الشيخ في الموصفين . نعم الزرع المذكور في رواية ابن أبي عمير .

وأما علامة فصع في الكل . وهو الاحود ، لاصالة عدم جوار التصرف في مال الغير الا بآذنه . ولروايه الحسن بن يقطين صحيحاً قال : سألت ابا الحسن عليه السلام عن الرجل يمر بالثمرة من الزرع والنخل والكرم والشجر والمناطق وغير ذلك من الثمرات هل له أن يتناول منه شيئاً؟ قال: لا يحل له أن يأخذ منه شيئاً^٣ .

(١) التهذيب ٨٩/٧ ، الاستبصار ٩٠/٣

(٢) التهذيب ٩٣/٧ ، الاستبصار ٩٠/٣

(٣) التهذيب ٩٢/٧ ، الاستبصار ٩٠/٣

الفصل السابع

(في بيع الحيوان)

إذا تلف الحيوان في مدة الخيار فهو من مال البائع . ولو كان بعد القبض ، إذا لم يكن بسبه ولا عن تعريض منه . ولا يسمع العيب الحادث من الرد بالخيار .

ووجه الدلالة أن يأخذ في تقدير مصدر مذكور وقع في ساق العيب فيجوز الأخذ بالأكل والحمل وعبر ذلك ، ولتحصيل نجاح إلى دليل .
إن قلت : لم لا يحمل الواحد من الحمل فلا يكون مباحاً لقول الشيخ ولرواية ابن مروان .

قلت : لو كان المراد الحمل لكان أحسن من السؤال ، فإن السؤال وقع عن تناول وهو أعم من الحمل والأكل كما فناه . والأحسن ليس بحواب تام نعم قد يقع الأحص حواش مع دلالة على المراد بالسؤال عن الأعم ، كما إذا شغل عن استعمال ماء المحر فيجاب بحوار الوضوء منه ، فإنه لا يفرق بين الوضوء وغيره . وهذا ليس كذلك .

وأما الروايات المذكورة فإن حملها العلامة على ما إذا علم شاهد الحال الإباحة . وهو حسن .

قوله : ولا يسمع العيب الحادث من الرد بالخيار

يريد به الحادث في الثلاثة لا يسمع من الرد بأصل خيار الحيوان ، وبطل المصنف في درسه عن شححه أن بما أن الرد بالعيب . وتظهر دقة الحل

وإذا بيعت الحامل فالوليد للبائع على الاظهر ، ما لم يشترطه
المشتري .

في جوار الرد بعد الثلاثة ان حملها بالحيث ، وكذا لو سقط الخيار الاصيل يجوز
عنده الرد بالحيث .

قوله : وإذا بيعت الحامل فالوليد للبائع على الاظهر ما لم يشترطه المشتري
ما فواته :

(الاولى) قد تقدم أن ما اختاره المصنف هو قول الشيخ رحمه الله في النهاية
وعليه القوي ، وهو قول المعيد و لثني وسلاسل والقاضي في الكل . وقد في
المبسوط والقاضي في الحواهر وأن حمرة أنه مع الاطلاق للمشتري لانه
مضمونها .

قلا : الفرق ظاهر بين الحين والمضو ، ولذلك تصح الوصية له لو كان
ولد أمة وتلقاه أحكام شرعية بخلاف العضو .

(الثانية) على قول الموسط لا يصح افراد الحامل بالبيع من الولد ، فيبطل
البيع لو استأجر الناع وكذا يبطل عنده لو كان الحمل جزء . وهو مبدل بل يصح
بيعها مع الولد ومفردة ولا يصح بيعه مفرداً عنها .

(الثالثة) حيث تدخل في البيع فهو مضمون نعماً لانه ، فلو اجهضت قبل
المض أو في حياز المشتري فله الرجوع بتعاونه ما بين الحمل والاجهاض .
وعند تسع لا يرجع المشتري على الناع شيء بل له رد المبيع
وإنما القولين أن التسع عنده أن التسع قبل قصه مضمون وكذا كل جزء
منه يرد بالبيع ، وما لا يرد بالبيع لا يكون مضموماً الاًسماً لصمان مجموع
(١) اجهضت الناع والمرأة ولها اجهاض سقطته ما مضى الحان فهي جهضت

ومجهضه

ويجوز ابتياع بعض الحيوان مشاعاً .
ولو باع واستثنى الرأس أو الجلد ففي رواية السكوني ، يكون
شريكاً بنسبة قيمة ثنياء .

المس . ولما لم يكن الحمل بمرد بالبيع لم يكن مضموناً ، وعند العلامة ان
المبيع وكل صفاته التي لها جزء من الثمن يسمى ما قبلها أرشاً أو جزءاً بالقيس
وان لم يفرد بالبيع .

(الراعية) في قول المصنف ما لم يشترط المشتري فائدة ، وهو أن الحمل
وان لم يفرد بالمبيع يصح اشتراطه في بيع صحيح ، كما لو باع سلعة وشرط في
البيع كون حمل دابة أو أمة للمشتري وان لم يكن الام مبيعة .

قوله : ويجوز ابتياع بعض الحيوان مشاعاً

كما يصح بيع كل الحيوان كذا يصح بيع بعضه لكن بشرطين .
(الاول) كونه مشاعاً ، فلا يصح معاً كراسته ورجله ، لان مقدورية التسليم
وعدم الضرر شرطان في المعاملة الصحيحة . وهما غير حاصلين مطلقاً على تقدير
كون المسع جزءاً معياً لحوار مطالة المشتري بحقه .
(الثاني) كونه معلوماً بالصفة كالربيع والثلاث ، اذ الجهالة ملزمة للفرق
المنهي عنه .

اذا عرفت هذا فاعلم أنه كلما صح بيعه صح استنؤه ، فصح بيع الدابة
الاربعة مشاعاً ، وما لا يصح بيعه لا يصح استنؤه فلا يصح بيعها الا رأسها ، اذ
الاجزاء غير معلوم وان كان مشاعاً . هذا كله في الحيوان الحي ، أما المدبوح
فيصح فيه بيع جزء المشاع والمعين بشرط المعلومة بهما .

قوله : ولو باع واستثنى الرأس أو الجلد ففي رواية السكوني يكون

شريكاً بنسبة قيمة ثنياء (١)

هذه رواية الوفاي عن السكوني عن الصادق عليه السلام قال: احتصم الى علي عليه السلام رجلان يشري أحدهما من الآخر ميراً واستثنى النائع الرأس والجلد ثم بدّل للمشتري أن يبيعه ، فقال للمشتري: هو شريكه في العبر على قدر الرأس والجلد^١ . فعمل بها الشيخ في كتبه ومن تابعه .

وأما المعبد والمرضى ولقي وابن الجيد وابن ادريس فقالوا بصحة الاستثناء من غير شركه ، ووصل العلامة محوّر الاستثناء المذكور في المدبوحة أو مشروطة الدبح ، وضعه في غيرهما لما تقدم من لزوم الغرر .

وأما الشهيد فوافق العلامة في اختياره في الاستثناء وحاله في مأمعه في غير المدبوحة ، وقال فيه بحالة الشيخ من أنه شريك سبة القيمة وقال في مشروط الدبح ان دبح فالشرط لازم والامحيريين القسح والشركة بالقيمة .

وأما سلافة قال معالة المعبد والمرضى وراد جور استثناء اللحم بالورن ومعه ابن الجيد لتفاوته .

وبعض الفصلاء المأخوذ من قول: ان كان المسننى الجلد أو مأمعه الجلد فهو باطل لحاله ، لان لجلد يتفاوت نمه بتفاوته في النحر والرقبة ، لكن لا يطل السبع لان جهالة المسننى في هذه الصور لا تستلزم جهالة السبع فيكون النائع شريكاً بنسبة نمه لمسننى كما دلت عليه الرواية ، وان كان المسننى هو الرأس وحده أو لرأس والقوائم فهو صحيح لانه استثناء معلوم من معلوم . والضرر الذي ذكره لعلامة معارض بامتناء الحرمة المشاع ، فانه حائر اتفاقاً مع أن الضرر المدعى حاصل فيه .

(١) اثني بضم الهمزة والفتوى بالفتح اسم من الاستثناء ، وفي الحديث: من استثنى فله ثنياء أي ما شاء ، فالاستثناء هو صرف العامل عن تناول المسننى

(٢) الكافي ٥/٣٠٤ ، التهذيب ٧/٨٦

ولو اشترك جماعة في شراء حيوان واشترط أحدهم الرأس
والحلد بماله ، كان له منه بنسبة ما نقد لا ما شرط .
ولو قال : اشتر حيواناً بشركتي صح ، وعلى كل واحد نصف
الثلث .

ولو قال : الربح لنا ولا خسران عليك ، لم يلزم الشرط .
وفى رواية : إذا شارك في حاربة وشرط الشريك الربح دون
الخسارة جاز .

قلت : وعندني في كلام هذا الفاضل نظر :
أما أولاً : فلا حكمة بجهالة لمشتري مسلم لجهالة بيعته فكيف يكون
البائع شريكاً بقدرها ، لأنه رجوع إلى جهالة .
وأما ثانياً : فليس المعارض بالمشاع ، إذا فرق حاصل بينه وبين المعين
فانه مع المعين لمشتري المطالبة بحقه لنفسه فيصير لو أخرج عن يده . وأما
المشاع فليس له المطالبة به لعدم تبعه بل هو شائع في كل جزء .
قوله : وفى رواية إذا شارك فى حاربة وشرط الشريك الربح دون
الخسارة جاز

هذه رواها الشرح في التهذيب والكلبي عن ابن محبوب عن ربيعة عن
الكاظم عليه السلام^(١) . وأتى بمصونها الشرح والقاصي ، وبصره العلامة قمي
لمختلف بدلالة « أو فوات العقود »^(٢) أو يؤمنون عند شروطهم^(٣) وبأصالة الجور .

(١) الكافي ٢/٢٢٢ ، التهذيب ٧/٧١

(٢) سورة المائدة : ١

(٣) التهذيب ٧/٢٢٢ .

ويحوز النظر الى وجه المملوكة ومحاسنها اذا اراد شراءها .
ويستحب لمن اشترى رأساً أن يعير اسمه ويطعمه شيئاً حلواً
ويتصدق عنه بأربعة دراهم . ويكره أن يريه ثمنه في الميزان .
ويلحق بهذا الباب مسائل :

(الاولى) المملوك يملك فاضل الصربية ، وقيل : لا يملك شيئاً .

وفيه نظر ، لانه ان طرد الحكم في غيره هذه الصورة المذكورة فهو خلاف
الاجماع والاكان الفرق محتاجاً الى دليل ، والعمومات المذكورة لادلالة لها
عليه . وأما الرواية فان مطوقها أنه سأل عن رجل شارك رجلاً في جارية وقال
ان رجلاً فلت نصف الربيع وان كانت وصبة فليس عليك شيء . قل عليه لسلام
لا أرى بهذا بأساً ، طالب نفس صاحب الجارية . ونحن نقول بموجها ، اذا
معها أنه اذا شرط عدم الحصران عليه حار له أن يفي بقوله . وهو صحيح ،
اذا الناس مسلطون على أموالهم ، فادترك ماله لآخرع عليه . وأما لزوم الشرط
وأنه لا يجوز له مخالفة فلا دلالة للرواية عليه . ولذلك أردت معنى الناس بقوله
« اذا طالبت نفس صاحب الجارية » .

واس ادريس مع الرواية لمخالفتها أصول لمذهب من أن الحصران على
رؤوس الاموال بغير خلاف .

قال لشهيد . لا سلم أن نعية المان لارم لمطبق الشركة بل للشركة المطلقة
ثم هل . والافترق تعدي لحكم الى غير الجارية من المبيعات .

قوله : المملوك يملك فاضل الصربية ، وقيل لا يملك شيئاً

الاول للشيخ في الهدية . لرواية ابن محبوب عن عمر بن يزيد عن الصادق

عليه السلام^١ . وقد أبصأ بعنك ارض الحابة ، لرواية اسحاق بن عمار عنه
عليه السلام^٢ .

والثاني قوله في الحلاف ، محتجاً بوجوه :

(الاول) قوله تعالى « صرناك مثلاً عدواً مملوكاً لا يفدر على شيء »^٣ ،
وليس المراد بهي القدرة على الفعل لطلابه ، فيكون المراد بهي المثلث مجزأ
لتمنر الحقيقة ، فلا يلزم من تكبير بعد المملوك حوار تملك غيره من السيد ،
لان الحكم المعلق على الوصف يسلم كونه علة للحكم ، كقولك « اكرم العلماء
واهن الجاهل » ، فانه يدل على أن علة الاكرام والاهانة العلم والجهل ، فكذا
في الآية على عدم القدرة بوصف الملك .

(الثاني) قوله تعالى « صرناكم مثلاً من أنفسكم هل لكم مما ملكت أيديكم
من شركاء فيمدركاكم فأنسب فيه سواء »^٤ الوجه الاستدلال أنه شبه حاله مع عباده
في هي المشاركة في الملك بحال السادات مع ممالكهم ، ومعلوم أن عباده
لا يشاركون الله في الملك فكذا الممالك .

(الثالث) لو ملك المدبر المتأص في الاحكام ، واللازم كالمدبر في التلاد
بيان الملازمة : أنه لو ملك لحد أن يملك عدواً وجاراً أن يملك عبده مالا ، فجاء
أن يشتري مولاه من سيده ، فيكون كل منهما عدواً سيداً معاً ، وهو متأص .
وفي نظر ، اد لا يلزم من حوار تملكه مطلقاً حوار تملك خاص ، فانه لا يلزم
من حوار تملك الحر مطلقاً حوار تملكه لانيه وأولاده .

(١) التهذيب ٢٢٤/٨ ، الفقيه ٧٤/٣

(٢) التهذيب ٢٢٥/٨

(٣) سورة النحل ٧٥ .

(٤) سورة الروم ٢٨ . ومع الآية الكريمة « تحابوهم كحبكم انفسكم كذلك
نصل الایات تقوم يقتون » .

ويعلم أن بعض مخالفينا قال بحوار تملكه ، ولهم عليه أدلة أشرب إليها في
« كنز العرفان » وأجبنا عنها فليطلب هناك^(١).

نعم الصوى على القول بعدم تملكه ، وهو قول المجلي والعلامة. وأم المصنف

(١) قال في كنز العرفان ١١١/٢ وقال - ي الشافعي - من انقضى بملك اذا ملكه
مولاه ، وقال مالك بملك من لم يملكه مولاه . ووجه ما قلناه أنه ليس المراد من الآية
« صيرت لله مثلاً عدلاً مملوكاً لا يمد على شيء » انحل ٢٥ من القدرة على العمل ، لانه
معلوم البطلان ضرورة ، فيكون المراد أنه لا يملك وهو المطلوب . وأيضاً نفى هذه القدرة
عموم ، لأن المكرة في معنى يتم حرج من ذلك ما أخرجه الدليل فيبقى الباقي على ما مضى .
ن ص : ان لم يملك وان كان عام بكنه معنى بعد مكر ، وهو لا يدل على العموم فلا
يلزم عدم تملك العبد كلهم

قلت تطلب الحكم على المشتق يدل على كون المشتق من علة من الحكم ، كقولك
« اكرم لعماء » فانه يدل على أن علة اكرامهم عنهم نعم أيما وجد المشتق منه . وصورة
التزاع كذلك ، فيم أينما وجد المملك .

الى أن قال - صحيح من قال بملكه بقوله تعالى « وأبكموه » لا يأمي منكم والعالمين
من عبادكم وادبكم من بكر وافرأه يهيم الله من قصه « البور ٣٢ » وجه لدلالة أنه لو
يصح تملكهم لم يصح اعرأهم لكن صح صحح . وبما روى ان سلمان كان عدواً فأنى النبي
صلى الله عليه وآله وسلم بشي . فقال هو صدقة ، فرد فأناه ثاباً وقال هذه هدية فقبله ، فلو كان
لا يملك لما قبله منه

وأجيب الشيخ عن الأول بحوار ان يريد الله ان يهيم الله بالعتق ، وعن الثاني بالضعف
من كون سلمان مملوكاً حقيقة بل كان محكوماً عليه من غير التملك الشرعي . وان سلم جاز أن
تكون له هدية مادن سيده وعدم النسي صلى الله عليه وآله وسلم ذلك قبلها

وعلى الحوز الأول نظر ، لأنه ان توجه فاست يتوجه على تقدير ترويح العبد والامان
بالحرار ، لأنه ربما يؤدي الى غتهم بسبب اولادهم ، وما اذا روجوا بأثمانهم فلا .
وأيضاً لو كان لعتق على كل ارق ضرراً وحشداً كان ضرراً بعد متحققاً فيكون حجة لنا
وكلمة « ان » وان كان محلها المحتمل لكن جار استعمالها في المحقق ، مثل قوله تعالى
« وان بك صادقاً بهكم بعض الذي يملككم » المؤمن : ٢٨ .

(الثانية) من اشترى عدداً له مال ، كان ماله للبائع ، الا مع الشرط .

(الثالثة) يجب على البائع استبراء الامة قبل بيعها بحبيصة ، ان كانت ممن تحيض ، وبخمس وأربعين يوماً ، ان لم تحض وكانت في سن من تحيض .

وكذا يجب الاستبراء على المشتري اذا لم يسترها البائع .
ويسقط الاستبراء على الصغيرة والبائسة والمستبرأة ، وامة المرأة .

ويقول العدل اذا أحرر بالاستبراء .

فقال في الشرائع انه يملك لكنه محجور عليه .

والتحقيق أن يقول: ان أردت بالملك حواراً لا تنفع فلا تملك به ، بل يملك به هذا المسمى ، لان له الانتفاع بما تحضه به سيده ، ولهذا حوار يحلله أنه لعهده . وأيضاً يجوز تمكيه من الهدي في الحج اجماعاً ، وان أردت بالملك ما ليس لغيره معه فهو غير مالك بهذا المسمى ، لان جميع ما يحضه به مولاه له معه به . والحاصل أنه يملك ملكاً غير تام .

قوله : وامة المرأة ويقول قول العدل اذا أحرر بالاستبراء

هذا قول الشرح في النهاية ، واحتاره العلامة ، لان العرص من الاستبراء العلم بمراعاة الرحم ، ومع كونها للمرأة لاوطي في البين طاهراً ، فيحصل الظن بالبراءة وكذا مع احراز العدل ، وتؤيده رواية بن سنان عن الصادق عليه السلام .

(١) التهذيب ١٧٢/٨ ، الكافي ٤٧٣/٥ ، الاستبصار ٣٥٨/٣ .

ولا توطأ الحامل قبلا حتى تمضي لحملها أربعة أشهر .
ولو وطئها عزل . ولو لم يعزل كره له بيع ولدها ، واستحب
أن يعزل له من ميراثه قسماً .
(الرابعة) يكره التفرقة بين الاطفال وأمهاتهم حتى يستغفوا .
وحده سبع سنين . وقيل : أن يستغنى عن الرضاع . ومنهم
من حرم .

وبارخ اس دريس في المسالين ، فأوجب فيهما الاستبراء ، لأن فعل النائع
لا يفسد عن المشري ما وجب عليه ، ولرواية ابن سنان الأخرى^(١) ، وحملها
العلامة على الكراهية .

قوله : ولا توطأ الحامل قبلا حتى تمضي لحملها أربعة أشهر - الخ
هذا ، الكلام ليس على ملاقه ، وإن الحمل إذا كان من مولى أو روح أو مجمل
له فلا يجوز مطلقاً حتى تصعب ولود برأ ، وإن كان من شبهة فكذلك للحoque بالصحيح
وكذا المحقول الحال فلم يبق حيث لا التقييد ما ذكره بالرب ، إذ هو وإن لم
يكن محترماً لكن هذا الحكم مشهور بين الأصحاب وليس له جعل الاعليه ،
فيكون هو المراد .

بمع قال في الشرائع أربعة أشهر وعشراً ، وعليه الفتوى ، وذلك على التحريم
أما بعد لمدته المذكورة قبل 'وضع فهو مكروه ، ولو فعل عزل ، وإن لم يعزل
كره بيع الولد .

قوله : ويكره التفرقة بين الاطفال وأمهاتهم حتى يستغفوا ، وحده سبع
سنين ، وقيل ان يستغفوا عن الرضاع ، ومنهم من حرم

(١) التهذيب ٢١٢/٨ ، الفقيه ٢٨٢/٣ .

هنا مسألان :

(أولاهما) لأحلاف أنه لا يحرم التعرقة المذكورة بعد الاستثناء المذكور ،
أما فيه فيه قولان : أحدهما الكراهية وهو قول الشيخ في النهاية في باب العلق
واختاره نعلجي والمصنف والعلامة ، للأصل وقوله صلى الله عليه وآله وسلم
الساس مطلقون على أموالهم^١ ، وثاسهما التحريم ، وهو قوله في النهاية في
البيع والمبيد والعاصي وابن لجيد . وهو الحق لقوله صلى الله عليه وآله :
بيعوهما جميعاً أو أمسكوهما جميعاً^٢ ، أما دعوا جارية من السبي كانت أمهاتهم
معهم حين بعت بعتهم ، فسمع السبي^٣ ص ، أمه تنكح ولا امر الدال على
الأمساك بقضي تحريم صده ، ولرواية ابن سنان عن الصادق عليه السلام^٤ ،
ورواية سماعة عنه عليه السلام^٥ ، أيضاً المصرحة بالتحريم . قال المعلى حدد
الاستثناء سبع سنين ، وقال الثلاثة مدة الرضاع^٦ ، ولأول أقرب .

إذا عرفت هذا فهنا فوائد :

(الأولى) إذا قلنا بالتحريم كان البيع فاسداً ، بانه في الممسطوط ، وهو ظاهر
الأخبار . وهو الحق ، لأن السبي^٧ ص ، بعت نس الجارية وأني بها^٨ ، ولو كان
البيع صحيحاً لآقره واشترط الرضا من المشتري في الرد .
(الثانية) لو رضيت الأم والمولد بالتعرق فلا تحريم ولا كراهية ، للتصريح
بذلك في رواية ابن سنان .

(١) البحار ٢/٢٧٢ .

(٢) التهذيب ٧/٧٣ ، الكافي ٥/٢١٨ ، الفقيه ٣/١٠٧ .

(٣) الكافي ٥/٢١٩ .

(٤) الكافي ٥/٢١٨ ، التهذيب ٧/٧٣ .

(٥) و المشهور مدة الرضاع في الذكر وسبع سنين في الأنثى .

(٦) هي رواية معاوية بن عمار السابقة آنفاً .

(الخامسة) اذا وطئ المشتري الامة ثم بان استحقاتها انترعها المستحق .

وله عقرها نصف العشر ان كانت ثيباً والعشر ان كانت بكرأ .
وقيل : يلزمه مهر أمثالها وعليه قيمة الولد يوم سقط حباً .
ويرجع بالثمن وقيمة الولد على النائع .

(ثالثة) طرد في المسوط الحكم في أم الولد ، وإن العبد طرده في من يقوم مقام الأم في الشقة وأفسد البيع في الساب وكره ذلك في غيره وحسن الشح في النهاية لحكم بلام ، وعليه لحيون
(رابعة) طهر الأصحاب أن لفرقة بعد الاسماء مباحة ، وقيل يكره أيضاً
ويقرب التفصيل وهو أنه مع التبرير والاصطلاح^١ بالقيام بالضرورات لا كراهية والافانكراهية .

(لعمامة) لا يمتنع لمع من الفرقة بالبيع بل يعم كل انتقال باختيار المالك
أما لو طهر استحق أحد من ماله شرعي فابروعه المستحق فلا مع من ذلك .
قوله : وله عقرها (٢) نصف العشر ان كانت ثيباً والعشر ان كانت بكرأ ،
وقيل يلزمه مهر أمثالها

الاول قوله في المسوط لأنها حارية موصوفة بالشبهة وقد نقصت قيمتها
بالوطئ فيكون للمولي قدر النقصان ، كما يشئ ذلك في غيره من المواضع .
قال في الشرائع انه مروي .

(١) في بعض النسخ ولا صلاح بالعام

(٢) لفر بضم الميم المهمة : دية زوج المرأة إذا غصب على نفسها ثم كثر ذلك حتى استعمل في المهر .

وفي رجوعه بالعقر قولان ، أشبههما : الرجوع .
(السادسة) يجوز ابتياع ما يسيبه الظالم وإن كان للامام بعضه
أو كله .

وكأنه إشارة إلى رواية طلحة بن يزيد عن الصادق عليه السلام عن لباقر
عليه السلام عن علي عليه السلام ، لكن طلحة ضعيف .
والثاني قول ابن أديس ، ولا عرف له وحها سوى الحمل على الحرية
الموطوءة بالشبهة . قل أنه قياس مع وجود النص على خلافه . قلت . يمنع
كون ذلك قياساً ، بل هو من اتحاد طريق المسائلين .

قوله : وفي رجوعه بالعقر قولان أشبههما الرجوع

لأحلاف في رجوعه بالنس وقيمة الرند . وفي العقر قولان . قال ابن
أديس لا رجوع لحصول العوض في معالته وهو لا سماع بالصنع ، وقال غيره
- وهو الأصح - له الرجوع ، لأن البائع أناحه بمير عوض فهو حينئذ موقوف على
الراضا مناً .

هذا البحث كله على تقدير الجهل من الشري ، أما لو كان عالماً باستحقاقها
فلا رجوع له بشيء من العقر ولا بالنس مع بلعه في يد . نافع والولد رق لسيدتها
فإن كان حاصلها عن وطئ أكرهه كان لسيد مهر أمته على الوطئ .

قوله : يجوز ابتياع ما يسيبه الظالم وإن كان للامام بعضه أو كله

لا فرق بين كون الظالم مسلماً أو كافراً . وذلك كله مباح للشبهة حال العيبة
سواء كان كله للامام كذا إذا كان عروا لربة بغير ادبه أو بعضه له كما في صورة
(١) التهذيب ٢٨١/٧ ، لقيه ٢٦٦/٣ وطلحة بن يزيد سري لا أنه قال في

الفهرست : عامي المذهب إلا أن كتابه يعتمد

ولو اشترى أمة سرق من أرض الصلح ردها على البائع
واستعاد ثمنها .

فإن مات ولا عقب له سعت الأمة في قيمتها على رواية مسكين
السمان .

وقيل : يحفظها كاللقطة .

ولو قيل : يدفع إلى الحاكم ولا تكلف السعي ، كان حساً .

وحوب الخمس فيه فإن نصه للإمام ، وذلك كأنما حودس سرقه لا محاضرة .
قوله : ولو اشترى أمة سرق من أرض الصلح ردها على البائع واستعاد
ثمنها ، فإن مات ولا عقب له سعت الأمة في قيمتها على رواية مسكين
السمان ، وقيل يحفظها كاللقطة ، ولو قيل يدفع إلى الحاكم ولا تكلف السعي
كان حساً .

صورة رواية مسكين عن الصادق عليه السلام قال : سأله عن رجل اشترى
جارية سرق من أرض الصلح . قال : فليردها على الذي اشتراها منه ولا يقربها
إن قدر عليه أو كان موسراً . قلت : جعلت فداك فإنه قد مات ومات عقبه . قال
فليسمعها . وعمل بها أشبه في النهاية كما صدر به المصنف المسألة ، ولا شك
أبها مخالفة للأصول من وجوه :

(الاول) ردها على البائع ، وذلك غير حائز ، لأن غير مالك لها والرد إما
هو على المالك أو وارثه ، أو العرض أبها مملوكة لكن أموال أهل الذمة لهم .
(الثاني) أنه يردها على الوارث مع عدم البائع وبأحد الثمن منه . وهذا
أيضاً مخالف للأصل ، بل يؤخذ من التركة أن وجدت .

(١) التهذيب ٨٣/٧ .

(الثالث) انه اذا تعدل لورث استسببت في الثمن - وهو أيضاً باطل ، لانها مال لعبير من عليه الثمن فلا يؤدي من كسبها المملوك لمالكها على غيره . فبذلك أفسى من ادريس بأنها يجب حطها وردها على مالكها كالنقطة ولا يكلف السعي والمصنف قد تدفع الى الحاكم بجهة مالكها ، وكذا أفسى به العلامة مع أنه قد في المختلف - ان مكسب السمان لا يحصر في الان حاله وباقى روايتها لا مطعن فيهم -

وأما شيخنا الشهيد فاحار أقربة العمل بالرواية ، وأجاب عن المحاكمة للأصل ، أما ردها على الدائع فلا به مكلف مردها على أهلها ، أما لانه السارق أولاه ترتب يده عليه ، وأما استعاضاها فجميع بين حق المشتري وحق صاحبها والأصل فيه أن مال الحرى مسمى في الحقيقة ، وبالصالح صار محترماً احتراماً عريضاً ، فلا يمارس ذهاب مال محترم في الحقيقة .

قلت : في كلامه نظر من وجوه :

(الأول) انه كما يكلف الدائع مردها الى أربابها فكذلك يكلف المشتري أيضاً لكونها مالا حصل مده بقرض ولا علم من مالكه فيجب عليه رده اليه . ان قال : الدائع بدسائة فهو مخاطب بالرد أولاً .

قلت : لأنني لنقدم هذه اليد والألتان العاصب من العاصب يجب عليه الرد على العاصب لو تعدد المالك ، وهو باطل اجماعاً

(الثاني) ان ذلك الدائع اما أن يكون سارقاً أولاً ، والأول لا يجوز الرد عليه لعباته وعدم أمانته فيجوز أن يستعاضاً بها وهو باطل ، والثاني لا يجوز أيضاً لانه ليس وكلامك ولا ريباً له ، مع أنه يلزمه أن يقول بذلك في كل مسع يظهر استحقاقه ، وهو باطل اجماعاً ،

(الثالث) ان قوله في الاستعاضاء انه جميع بين حق المشتري وحق مالكها

(السابعة) اذا دفع الى مأذون مالا ليشتري نسمة ويعتقها ويحج ببقية المال فاشترى أباه وتحاق مولاه ومولى الاب وورثة الامر بعد العتق والحج ، وكل يقول : اشترى بمالي ، ففي رواية ابن أشيم مصت الحجة وبرد المعتق على مواليه رقاً .

ثم أى العريقين أقام البيعة ، كان له رقاً ، وفي السند ضعف وفي الفتوى اضطراب .

ويتناسب الاصل الحكم بامضاء ما فعله المأذون ما لم يقم بينة تناهيه .

علط اد لاصرورة ماسة الى ذلك « ولا تترك وارده ودر أخرى »^(١) ، اذ الفرص أن الشئ لازم لدمه الناتج وان أهل الدمة يجب الدفع عنهم مع القيام بشرائط الدمة وللدب عن اموالهم ، مع أنه يلزم شبحاً رحمه الله ان كل مؤمن تلف له مال أو عصب منه وتعد الرخوع على المصنف والعاصب أنه يحوز دفع عوصه من أموال أهل الدمة . وهو مثل اجتماعاً ، فاداً الاحود ما قاله المصنف والعلامة .

قوله: اذا دفع الى مأذون مالا ليشتري نسمة ويعتقها ويحج ببقية المال فاشترى أباه وتحاق مولاه ومولى الاب وورثة الامر بعد العتق والحج وكل يقول اشترى بمالي - الى آخره

هذه المسألة ذكرها الشيخ في النهاية ونعمه القاصي ، وصورة الرواية أن علي بن احمد بن اشيم - بضم الهمزة واسكان الياء وقيل بفتح الهمزة والياء مهموزة - روى عن النضر عليه السلام : سئل عن عبد لهوم مأذون له في التجارة

(١) سورة النجم : ٣٨ .

دفع اليه رجل ألف درهم وقال له اشتر بها سمعة وأعفها عني وحج عني بالباقي
ثم مات صاحب الالف فانطلق العبد واشترى أمة فأعتقه عن الميت ودفع اليه
الباقي ليحج عن الميت، فحج عنه فبلغ ذلك موالى ابيه ومواليه وورثة الميت
جميعاً فاحصصوا جميعاً في الالف فباعوا موالى معق العبد اما اشترى اباك
بمالنا، وقال الورثة اما اشترى بك مالنا، وقال موالى العبد اما اشترى
أهلك بك، فقال ناظر عليه السلام : أما المحبة فقد مضت ماضيها لا مرد، وأما
العتق فهو رد في الرق لموالي أبيه، وأي العريقين بعد أقدموا اليه أنه اشترى
أياه عن أموالهم كان لهم رقاً^(١).

قال المصنف والميل بالرواية مشكل . أما أولاً فلضعف من اشبه، لزمه
بالعلو، ذكر ذلك الشيخ والسجاشي . وأن ثانياً فلان القوي فيها اضطراب من
حيث أن رد العبد الى مولاه يفامح حصول الشراء منه وعدم السنة بالمساعي لا
وجه له، وكذا الحكم بمضي لمحبة لمخرج صحتها على صحة العتق والاستبصار
المنافيين لرد العبد رقاً .

وجه الشهيد رد العبد الى مولاه بأنه مال بصادقت له دعوى المتكلمة فيه
فيرجع الى أصله بقاء المثلث على ذلك . قال ولا يمارسه فواهم بتقديم دعوى
الصحة على الفساد ، لان دعوى الصحة هما مشتركة بين متقابلين متكافئين
فتساقطا .

إذا عرفت هذا اختلف السأخرون في المسألة ، فقال من ادريس القول
قول سيد السأدون . لان الاصل أن جميع ما يبدع له وقول عبده غير نافذ في
حقه ، فالعتق باطل . واحداً المصنف في الشرائع وعلامة في كنهه ، وحمل
الرواية على انكار أصل البيع .

(١) التهذيب ٧/٢٣٤ .

(الثامنة) اذا اشترى عبداً فسدفع البائع اليه عشرين ليختار
أحدهما فأبى واحد ، قيل - يرتجع نصف الثمن .
ثم ان وجده تخير ، والا كان الاخر بينهما

وبه نظر ، لانه يباي مطوقه من وقوع العقد وادعاء فساد . وقد المصنف
هنا بمضي قول المأدون في الشراء والعق ، لان قوله مقبول ، ولصحة
نصرف العاقل .

وفي القولين نظر . أما الاول فلاه ليس على اطلاقه ، بل اذا لم يسلم المولى
الادب في نولي مال العبر ، أما مع حصول تسليم لادن في ذلك فلا . وأما الثاني
فان قول المأدون ليس مقولا مطلقاً ، بل فيما يتعلق بالمجاره من كيل أو ورن
أو وقوع عقد أو عدمه . أما في إخراج ما بيده عن ملك سيده فلا ، بل يد العبد يد
سيده وإقراره عليه غير مقبول الا مع تصديقه عتقاً كان أو غيره ، وحيثذ التحقيق
أن المولى ن سلم الادب في نولي مال العبر فالقول قول المأدون لكونه أمياً
مأدوماً به في التوكل ، وان لم يسلم ذلك فالقول قوله والمال له .

هذا كله مع عدم لبنة لاحد المسارعين ، أما مع حصول البينة : فأما الواحد
فالحكم له ، وأما لكون واحد فقال العلامة في القواعد ان رجحان بينة ذي اليد
فالحكم كالاول . أي بمضي به لسد المأدون - ولم يرجح صاحب اليد فلا قرب
ترجيح به الدافع عملاً بمفصلي صحة البيع ، مع احتمال تقديم بينة مولى
الاب لادعائه ما به في الاصل وهو الفساد ، فيكون بينة واقعة على مال ينفق عليه
باقي البينات من ثبوت الفساد ، فترجح لذلك .

قوله : اذا اشترى عبداً فسدفع البائع اليه عشرين ليختار أحدهما فأبى
واحد قيل يرتجع نصف الثمن ثم ان وجده تخير والا كان الاخر بينهما

نصفين ، وفي الرواية ضعف .

ويناسب الاصل أن يضمن الابق ويطلب بما ابتاعه .

نصفين ، وفي الرواية ضعف ، ويناسب الاصل أن يضمن الابق ويطلب بما ابتاعه .

ذكر الشيخ في النهاية السأنة ونسب لمصفي وأبي سماحاه لمصنف اعتماداً على رواية محمد بن مسلم عن النضر عليه السلام ' المصنفه لذلك ، ومع ذلك ابن ادریس : أما أولاً فلأنها حرو حد ، وأما ثانياً فلما فاتها أصول المذهب لأنه مبيع مجهول ، وأما ثالثاً فلأن انجاء نصف اشمن لا وجه له لأن لمبيع ان كان هو الأني فهو بكماله المشرى والا فهو ناسخ فكيف يكون الذي بينهما نصيبين قل : وإنما أورد ذلك شيخنا ابرداً ورجع عنه في كتاب السلم من الخلاف . وأما المصنف محكم بمصنف الرواية ، لأن في طريقه بن ابي حبيب وفيه كلام ولا صطرار فيها كما قاله ابن ادریس ، وحكم بصمان لـ ب ، لأنه مقصود بالسوم ، وكذا حكم بصمانه على المشرى لأنه قبل الصمان بكونه مورد العقد ولولم يكن المقود عليه فلا ضمان .

وحقق الشهيد وغيره موضوع المسألة بأنه شرى عبداً موصوف في الدمه فدفع اليه النائع عديبن ليحتار أحدهما بـ ب على تساويهما في النعمة وطاقتهما في الوصف والحصار حقه بهما ، وعدم ضمان المشرى بـ لأنه لا يرد على المبيع المعين الهبت في مدة الجبار ، فانه من ضمان نائع

وقال بعض الفضلاء : التحقيق هـ ب يقول . ب (الشيخ لم يحكم بجوار بيع عديبر معين من عديبن ولا الرواية تدل عليه ، بل بجوار عبد موصوف كما قلناه ، ونحير الدائع في أحد أحد العديبن لا يستلزم أن يكون واقفاً في نفس

(١) الثاني ٢١٧/٥ ، التهذيب ٨٢/٧ .

العقد ، وكذا انحصار حق المشتري فيهما لس من العقد بل من رضا المشتري بأحدهما بعد العقد . وكما أنه اذا رضى بأحدهما بعينه يخصص حقه فيه فكذلك اذا رضى بأحدهما لابعيه ، وكذلك يصير العبدان مشتركين بينهما ، فيجب أن يرد النافع نصف النصف على المشتري ويكون لعدد الموجود بينهما نصيبين ، وكذا الاق .

هذا اذا أتى قبل الاختيار ، وأما اذا أتى بعد الاختيار ، فإما كان اختياره للابق فهو من ضمانه والموجود للنافع ، وإن كان اختياره للموجود فهو له وعليه اليمين إن ادعاه النافع . ويجب أن لا يبرمه الاق الامع التعدي أو التبريط . وقول المصنف بضمائه مطلقاً ممنوع لعدم الدليل . وكذا قوله بطلب بما ائناحه ، فإنه إنما يطلب قبل رضاه بأحدهما لامع رضاه كما قلنا .

قلت : وعندي في قوله : فكذلك اذا رضى بأحدهما لابعيه وكذلك يصير العبدان مشتركين بينهما : نظر :

أما أولاً . فلأن انحصار حق المشتري فيهما لا سلم أنه موطر رضاه بل يخصص النافع حقه فيهما ، إذ تعرض أن كلامهما موصوف بما وقع عليه العقد والواجب على البائع دفع ما وقع عليه العقد .

وأما ثانياً . فلا ، لا سلم أنه اذا رضى بأحدهما بعينه ويخصص حقه فيه أنه يلزم مثله لو اختار أحدهما لابعيه . أما ولا فلا له لدلالة عليه في الرواية ولا في كلام النافع ، وأما ثانياً فلا دلالة يستلزم الشركة المقتضية للتعيب والضرر الممنوعين شرعاً الارضا النافع ، وأما ثالثاً فلا خلاف موضوع المسألة ، وهو أنه باعه عبداً موصوفاً في الدمة نقد الأفراد الأتلى إلى الشخص الحارجي ، لا أنه باعه عبداً مشتركاً في عبيدين .

وجيبند بقول : التحققي ها أنه اذا باعه شيئاً موصوفاً في الدمة ولم يتشخص

ولو ابتاع عبداً من عبيدين لم يصب ، وحكى الشيخ في الخلاف :

الجواز .

تحرير البائع في دفع أي جزئيات الكلي الواقع عليه البيع بصعات ما وقع عليه
لبيع ، فإذا دفع ذلك لم يكن للمشتري الا بدل الامع عيب أو اختلاف صفة
لا بدوئهما ، سواء رضي أولاً ، بل الخيار للبائع ، فلو لم يعين البائع بل دفع
اليه شخصين من ذلك الكمي لتحرير أحدهما فلا يعين المسع لابتعيب المشتري
لاحدهما ، فإذا قبضهما لتحرير أحدهما فإن أحبار أحدهما لزم وإن تلف أحدهما
قبل الاحتيال كان مضموناً عليه ، لكن لا يسمى أنه المبيع بل لقصد تسليمه ، ولا
يلزم المشتري رده والمطالبة بدله وإن كان بالصعات وكان للبائع أن يبيعه وليس
للمشتري الخيار ، ولو كان ناقصاً صفة من الصعات جاز للمشتري رده ووجب على
البائع ابداله .

إذا تقرر هذا فنقول : إذا اشترى عبداً موصوفاً على الوجه المذكور فدفع
اليه عبيدين ليختار أحدهما ، فإما أن يكون بالصفة أو لا يكون بالصفة أو يكون
أحدهما بالصفة دون الآخر ، فهي الأول الحكم كما قلناه ، وفي الثاني يصح
الثالث بقيمة وبطلان بحقه ، وفي الثالث لم يلزمه اختيار الثالث بل يصح قيمته
ويرد الباقي إن كان بخلاف الصفة وبطلان بحقه ، ولا فسخ له ، لأن المسع عبر
معيّن ، وإن كان الباقي بالصفة ضمن السالف بقيمة وله أن يختاره لكنه يكون
تبرعاً منه ، وللبائع حينئذ الرأفة بالباقي لكونه بالصفة التي لزمته بالعقد .

وبهذا التحقيق يظهر لك عدم الفرق بين العبد وغيرها كالثبات ، أو كون
المدعوع بالخيار اثنين أو أكثر وحصول التلف بالناق وغيره .

قوله : ولو ابتاع عبداً من عبيدين لم يصب ، وحكى الشيخ في الخلاف

الجواز .

(التاسعة) اذا وطئ أحد الشركين الامة سقط عنه من الحد ما قابل نصيبه وحد بالباقي مع انتهاء الشهة .
ثم ان حملت قومت عليه حصص الشركاء .
وقيل : تقوم بمجرد الوطء وينعقد الولد حراً .
وعلى الواطئ قيمة حصص الشركاء منه عند الولادة .

اما لم يصح ذلك لانه مجهول ، وبه قال الشيخ في الخلاف في باب السلم وحكى في موضع آخر منه جوازه :
قبل انه استراح من الرواية المذكورة . وليس بشيء ، لانه ليست صريحة به .

قال العلامة : ويمكن القول بحوار ذلك اذا كان متساويين من كل وجه ، فانه لا استعداد في بيع أحدهما لأبيه ، كما لو باعه فقيراً من العسرة .
قلت : الاستعداد في وقوع هذا الموضع لا في البيع على تقدير وقوع الموضع فانه جائز على الثاني .

قوله : وقيل تقوم بمحذور الوطئ
قوله الشيخ في النهاية : اسناداً الى رواية عداقة بن سباد عن الصادق عليه السلام : « ومصوبها » أن عليه أكثر الأمر من قيمتها يوم الغريم ونسها الأصلي .

وقال ابن دريس : الصحيح أنه لا يلزم مع عدم الحمل الاقتصار بالحد وبعض أرض النكارة ان كانت بكرأ ولا فلا أرض ولا مهر الأأن تكون مكروهة فيلزمه قدر

(١) التهذيب : ٤١٠

(٢) التهذيب ٧٢/٧ ، الكافي ٢١٧/٥

(العاشرة) المملوك كان المأذون لهما في التجارة اذا ابتاع كل منهما صاحبه حكم للسابق .

ولو اشتبه مسح الطريق وحكم للأقرب .

فان اتفقا بطل العقدان . وفي رواية يقرع بينهما .

حصى الشركاء مع ومع الاحال يلزمه حصتهم يوم حي عليها .
واختاره لمصنف عملا بأصله الرايه ، وبأن التقويم على خلاف الأصل
ترك العمل به في صورة الاحال ففي معمولاً به في غيرها . نعم لو كانت بكرة
لزمه الارش ، وهو ما بين القيمتين .

وقال العلامة - ونعم ما قال - يلزمه أعلى القيم من حين الاحال الى حين
التقويم ، وقبلة لولد يوم سقوطه حياً ان لم تقوم عليه حلى ، والمهر مع الاكراه
ولا يدخل فيه أرش البكره بل يلزم الامراء ، ثم به يسقط من ذلك كله فقدر
نصيب الواطي . ولو أراد بعض الشركاء أحدها بقيمتها فله ذلك الامع الاحال ،
فانه صارت أم ولد .

قوله: المملوك كان المأذون لهما في التجارة اذا ابتاع كل منهما صاحبه
حكم للسابق ، ولو اشتبه مسح الطريق وحكم للأقرب ، فان اتفقا بطل
العقدان ، وفي رواية يقرع بينهما

كون الحكم للسابق ومع الاشتبه مسح الطريق وهو ابو حنيفة عن الصادق
عليه السلام (1) وأما رواية لقرعه بينهما (2) فهي مرسله ذكره الشيخ في التهذيب
وعمل بها في النهاية والاستبصار على تقدير اتفاق المعدين .

(1) التهذيب ٧٢/٧ ، استبصار ٨٢/٣ ، كافي ٢١٨/٥ وفيه اوسمة ، بدل
« ابي حنيفة » .

(2) الكافي ٢١٨/٥ ، التهذيب ٧٣/٧ ، الرسائل ٤٦/١٣ .

وأما المصنف وأبو إدريس فحكموا بطلان العقدتين على تقدير اتفاههما ،
 إذ الفرعة فيما تستعمل في ما يمكن وقوعه صحيحاً ، وعلى تقدير افتراءيهما لا يمكن
 صحتها والا لتناقضها ، ولا صحة أحدهما والا لزم ترجيح من غير مرجح ، فلم
 يبق إلا بطلانها .

وأجاب المصنف عن هذا في المكتل لجواز ترجيح أحدهما في نظر الشرع
 فيفسر .

قد الشهد : وهذا بشكل أن التكليف منوط بأساسه الظاهرة والا لزم
 لتكليف بالتحال ، وليس كالتقريع في العبد ، لأن الوصية بالتعق بل نفس التعق
 قابل للإلزام ، بخلاف البيع وسائر المعاملات .

وقال لعلنا في المحققين أن يقول : إن أشبه السابق أو السابق
 حكم بالفرعة ، وإن علم الاقتران . بأن قد اشترى كل واحد منهما لنفسه وقلنا
 أنه يملك بطل العقدان ، وإن قلنا أنه لا يملك وإن كلامهما اشتراء لمولاه فإن
 كانا وكيلين صح العقدان وكان كل واحد منهما عبداً لمولى الآخر ، وإن كانا
 مأمورين فالأقرب أن العقدتين على الإجارة ، فإن أجاز المولى صح العقدان
 وانتقل كل واحد منهما إلى مولى الآخر ، لأن كل واحد منهما قد بطل إذ به
 بيع مولاه له ، فإذا اشترى الآخر لمولاه كان كالمفصولي ، وإن فسحه المولى إن
 بطل^(١) .

أقول : يظهر من كلامه رحمه الله فوائد في بعضها بطر :

(الاولى) أن السابق بالعقد يصح عقده وإن المسوق يبطل عقده .

وفيه بطر ، لأنه لا سلم أن المسوق يبطل عقده مطلقاً ، بل إذا اشترى كل

(١) قاله الشهيد في التدريس :

(٢) المحقق ٢٠٥/٢ .

مهما لنفسه وقلنا العبد لا يملك ، اما اذا اشترى للموليين فان عقد السابق يصح مطلقاً وعند المسوق يكون موقوفاً على اجارة مولاه كما حكم به في الاقتران وكذا نقول اذا اشترى أحدهما لنفسه والاخر لمولاه وقلنا العبد لا يملك ، فان السابق اذا اشترى لنفسه يبطل عقده والمسوق اذا اشترى لمولاه يصح عقده .
(الثانية) حكمه أن مع اشتباه نسق أو السابق يحكم بالفرقة بسلم طرح رواية المساحة بالكلية .

وفيه نظر ، لانها مع دلالتها على النسق لا وجه للفرقة ، كما اذا كان طريق أسرعهما عدواً أقصر أو مساوياً أو مساوياً وعدواً وتفاوت طريقاً ، فانه يتعين العمل بها ، وأما مع عدم دلالتها بأن يكون طريق أسرعهما عدواً أطول وطريق أبطأهما أقصر - فلا شك أن العمل بالفرقة أولى هنا .

(الثالثة) فرقة بين كونهما وكيلين أو مآدوسين والثاني شرف على الاجارة دون الاول . مشكك فان الاقتران ان اقتضى بطلان لاد فليقتض بطلان الوكالة وان لم يقتض لم يقتض بطلان الوكالة .

ويمكن أن يحاط على هذا بأن العادة حاربة باختصاص لاد بالمملوك ، أما الوكالة فلا يجوزها لعبد غيره .

(الرابع) انه لم يذكر حكم ماله كان أحدهما وكيلًا والاخر مآدوساً ، فنقول حكمه على ما ذكر صحة شراء الوكيل مطلقاً ، وأما المآدوس فان تقدم شراؤه للاخر على شراء الاخر له صحح والا يبطل .
وفيه نظر ، بل يكون موقوفاً على الاجارة كما فيه .

الفصل الثامن

(في السلف)

وهو ابتياع مضمون الى أجل بمال حاصر أو في حكمه .

قوله : وهو ابتياع مضمون الى أجل بمال حاصر أو في حكمه

الابتياع كالحس ، وقوله « مضمون » يحرر ابتياع عين حاصرة ، ومراده ابتياع شيء مضمون ، حذف الموصوف وأقام الصفة مكانه ، وهو مجرور بإضافة ابتياع اليه . وكان يسمى أب يقول « مضمون في الدمة » ، أو كل مبيع مضمون على يائمه حتى يسلمه .

وقوله « الى أجل » يحرر بيع الموصوف في الدمة حالا ، فإنه لا يسمى سلفاً .

وقوله « بمال حاصر » يحرر بيع الكالي بالكالي .

وقوله « أو في حكمه » لتشمل السمعة لو جعلت ثمناً فإنها ليست حاصرة وقت العقد ، وكذا يشمل مالا عتياً عن المجلس ثم أحصر وقصر ، وكذا ما كان ديناً على الدئع على خلاف فيه . ولم يفيد المبيع وانتمس بالمعلومية اعتماداً على ما سبق في عقد البيع .

نعم يرد عليه ذكر معلومية الأجل ، وكذا يرد أنه جعله صفة للمشتري ، ولو دل « وهو عقد على مضمون في الدمة موصوف بمال معلوم مقوص في المجلس الى أجل معلوم » كان أجود .

ويسمى هذا العقد سلماً وسلاماً وعية^(١) ، وهو مشروع بالنص والاجماع .
وهنا فوائد :

(الاولى) ايجاب هذا العقد يصدر من كل من المعافدين ونقل الآخر ،
فايجاب المسلم « أسلمت اليك » و« أسلفتك كذا » في كذا ، وايجاب المسلم اليه
اما لفظ « البيع » أو « التمليك » كما تقدم أو « أسسفت » أو « مسلمت » في
في كذا ، فيقول الآخر « قلت » وشبهه [مثل رصبت] .

(الثانية) لو عري عن ذكر الاجل والاشح في نهاية سطر ، محصياً برواية
ابن عباس عنه صلى الله عليه وآله : من سلف فليسلف في كبل معلوم وورن معلوم
الى اجل معلوم^(٢) .

وأجيب بالقول بموجبه ، ولا يلزم من بطلان السلم بطلان مطلق البيع ،
فيصح حيثئذ بيعاً لاسلاماً . وقال في الخلاف : يصح ويلزم لتسليم حالاً ويكون

(١) في القاموس : عين لتجرى ، ع سلعة شمس الى اجل ثم اشترها منه بأجل من
ذلك الثمن

وفي مجمع البحرين : العبة بالكسر السلعة وقد حذو ذكرها في الحديث ، واختلف
في تفسيرها ، فقال ابن اديس في السرائر - معانها في الشريعة هو أن يشتري سلعة بمس
مؤجل ثم يبيعها بدين ذلك الثمن بعداً لبعض دينا عليه لس حل له عليه ، ويكون الدين
ثاني وهو للمهبة من صاحب الدين الاول مأجود من ذلك الدين وهو العقد المتعذر
ولي المصاح : العبة بالكسر ، وصرفها الفقهاء بأن يبيع الرجل ثبائه الى اجل ثم
يشتره في المجلس بثمان حال ليلزم به من الرب ، وفيه لهد البيع عبة لان يشتري السلعة
الى اجل يأخذ بدلها عينا أي نقداً حاضراً .

(٢) سنن الترمذي ٦٠٢/٣ ، شرح الكرماني للبخاري ٨٥/١٠ ، سنن ابن ماجه
٧٦٥/٢ .

بيعاً مطلقاً^١، واختاره ابن دريس والعلامة، وعليه الفتوى لاصالة الصحة والرواية
ابن سنان عن الصادق عليه السلام^٢.

(الثالثة) لاحد الاجل قله وكثرة بل ما تراعى عليه مع معلوماته، وقال ابن
الجبين لا يحور أقل من ثلاثة أيام ولا ثلاثة سبب فصاعداً، فأقله عسده يومان
وكثره سنان ان قيد بالسبب، وبحور عسده سبب وأشهرأ، والاحماع والروايات
على خلافه.

(الرابعة) قل الشح لو جعل محله في يوم كذا أو في شهر كذا أو في سنة كذا
جائز ولزمه بدخول اليوم والشهر والسنة.

قل العلامة - فيه نظر، من حيث أنه جعل الاجل مدة الشهر أو مدة السنة
ولم يبين جزءاً مضبوطاً، فكان البطلان أقرب.

وفي نظره نظر، إذ قول الشح لا يعلم من قوله، فانه مرمراده بالاجل بقوله
« ولزمه بدخول اليوم »، إلا أن يكون قصدهما ما ذكره العلامة فيبطل.

(الخامسة) قل في الحلاف : من شرائطه ذكر موضع التسليم، وقال في
المبسوط لا يجب لا اذا كان لحمه مؤنة، وتبعه ابن حمزة وقال الحسن وفي
النهاية ليس بشرط، واحضاره المعجبى ودعى عليه الاجماع وبسب قوله في الحلاف
الى الشافعي وانه لم يعمل به أحد ما ولاورد به حديث.

والحق التفصيل، وهو أنه ان وقع العمد في موضع فصلهما مفارقة كبرى

(١) قل في الحلاف - لم لا يكون الا مؤجلاً ولا يصح ان يكون حالاً قصر الاجل
ام طال - انتهى - وليس فيه ما نقله الشارح منه.

وقال العلامة في المختلف بعد نقل هذا القول عن الحلاف و لتحقيق أن يقول
قصده لم وجب لاجل، « لو قصد الحال مثل » يقول « سلم ليك هذا الدينار في
هذا الكتاب وفي شهر حطة » فالأمر بالصحة ويحقق بيعاً لا سلماً

(٢) أخرجه الفقيه، انظر روضة المتقين ٢٢٨/٧، الواسن ٧٥/١٣.

والنظر في شروطه وأحكامه ولواحقه .

الاولى - الشروط . وهي خمسة :-

(الاول) ذكر الجنس والوصف .

فلا يصح فيما لا يضبطه الوصف كاللحم والخبز والجلود .
وبجوز في الامتعة والحيوان والحبوب وكل ما يمكن ضبطه .
(الثاني) قبض رأس المال قبل التفرق ، ولو قبض بعض
الثلث ثم افترقا صح في المقبوض

أوبلد عربة فلابد من ذكره ، ولا تطل لعدم أولوية بعض الامكنة دون بعض ،
ولادائه الى الزاع لو لم يذكر ، لانه ربما يؤدي الى مؤنة حمل أو خوف
في الطريق .

قوله : وكل ما يمكن ضبطه

يريد به من الامتعة لا مطلقاً ، فانه لا يجوز في القدين وان صطا ، وبهذا يجوز
اسلاف الاعراض بعضها في بعض واسلاف الاعراض في النقود وبالعكس ،
ولا يجوز النقد في مثله .

ومع الحسن من اسلاف غير القدين . وكذا مع اس الحيد من عرض
في عرض اذا كانا مكليين أو موردتين أو معدودتين كالس في الرث ، ومع أيضاً
من اسلاف الجارية . والكل ضعيف .

قوله : الثاني قبض رأس المال قبل التفرق (١)

(١) قال في الخلاف . من شرط صحة البيع قبض رأس المال قبل التفرق وقال
دليلاً ، اجماعاً على به من قبض التمس صح لنقد ولم يدل دليل على صحته بل من التمس
فوجب اعتبار ما قلناه .

ولو كان الثمن ديناً على البائع صح على الاشبه لكنه يكره .
(الثالث) تقدير المبيع بالكيل أو الوزن ، ولا يكفى العدد ولو
كان مما يعد ، ولا يصح فى القصب أطناناً ولا فى الحطب حزماء ولا
فى الماء قريباً .

وكذا يشترط التقدير فى الثمن ، وقيل : تكفى المشاهدة .

هذا هو المشهور بين الأصحاب ، وقد ابن الحيد لا اختار تأخر قصه أكثر
من ثلاثة أيام . وهذا يدل على أنه يجوز تأخيرها .

وتوقف صاحب الشرى ، ولعله لعدم بص صريح يدل عليه ، مع أن الأصل
عدم الوجوب ، والعمل على المشهور .

قوله : ولو كان الثمن ديناً على البائع صح على الاشبه لكنه يكره
الصحة قول الشيخ ، لانه كالمقروض ، ومعه ابن ادریس محتجاً بأنه بيع
دين بدين وهو غير صواب ، لان المبيع اما يصير ديناً بعد البيع لانه . مع
يكره لانه يشبه بيع الدين بالدين .

قوله : وقيل تكفى المشاهدة

انتم ما أن يكون من شأنه الاعتبار بكيل أو وزن أو غير ذلك عرفاً أولاً ،
والثاني لاختلاف في الاكتفاء بالمشاهدة فيه ، وأما الاول ففيه خلاف ، ولقاتل
هو المرنسي محقق بقوله صلى الله عليه وآله وسلم في رواية ابن عباس عنه .
من أسلف فليس له في كين معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم . ولم يذكر
تقدير الثمن . فلو كان شرطاً لذكره كما ذكر غيره .

(١) من الترمذى ٦٠٢/٣ . من ابن ماجة ٧٦٥/٢ ، شرح الكرماني لصحيح

البخارى ٨٥/١٠

(الرابع) تعيين الاجل بما يرفع احتمال الزيادة والنقصان .
(الخامس) أن يكون وجوده عالياً وقت حلوله ، ولو كان
معدوماً وقت العقد .

(الثاني) في أحكامه . وهي خمسة مسائل :

الاولى - لا يحوز بيع السلم قبل حلوله ويحوز بعده وان لم
يقبضه ، على كراهية في الطعام على من هو عليه وعلى غيره .

وأحب بأنه « من » بهي هو المراد قبل ذلك ، ولا شك أن عدم تقدير
الثمن غرر .

وتوقف الملامه في الاكتفاء بها في المدروع ، وقطع الشيخ بشرط ذرعه
وفيه بظن من حيث عدم الاشتراط في بيعه وكذا هنا .

قوله : لا يحوز بيع السلم قبل حلوله ويحوز بعده وان لم يقبضه على
كراهية في الطعام على من هو عليه وعلى غيره

بهي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع السلم قبل حلوله .
والمراد ببيع السلم فيه ، سماء سماء بسمه الشيء بالمصدر . واعتقد لأجماع
على ذلك .

وأما بعد حلوله : فأما مع فسخه فيصح جماعاً ، وإنما مع عدم فسخه فيصح
على من هو عليه اجماعاً ، وأما على غيره فعليه خلاف . قال الشيخ بفسخ ، ومعه
ابن ادريس محتجاً بأنه مجهول لانه ليس بحاصر ولا يعرفه الداع حتى يبيعه
بالوصف .

وهذا كلام في عابه السقوط ، لأن المشتري لا بد أن يكون قد اشتراه بالوصف
والإلصاح ببيعه ، وحشد ببيعه بذلك الوصف ، وهو المطلوب . وقد تقدم البحث

وكذا يجوز بيع بعضه وتولية بعضه . وكذا بيع الدين .
فإن باعه بما هو حاضر صحيح . وكذا إن باعه بمضمون حال .
ولو شرط تأجيل الثمن قيل : يحرم . لأنه بيع دين بدين .
وقيل بكره ، وهو الأشبه .
أما لو باع ديناً في ذمة زيد ، بدين المشتري في ذمة عمرو فلا
يجوز لأنه بيع دين بدين .

الثانية - إذا دفع دون الصفة وبرضى المسلم صحيح .

في بيع مالم يفرض فلا رجة لاعادته .

قوله : وكذا بيع الدين ، فإن باعه بما هو حاضر صحيح وكذا إن باعه
بمضمون حال ، ولو شرط تأجيل الثمن قيل يحرم لأنه بيع دين بدين ،
وقيل بكره وهو الأشبه

المشهور أن الدين المؤجل لا يجوز بيعه قبل حلوله مطلقاً . قال ابن ادریس
لأخلاف في تحريم بيعه على من هو عليه ويلزمه بطريق التشبيه تحريم بيعه على
غيره بطريق الأولى .

وجوز العلامة بيعه على من هو عليه ببيع بالمدل لا بالمؤجل .

أما الدين الحال فيجوز بيعه بالعين الحاضرة وكذا بالدين الحال ، وهو
الذي أشار إليه المصنف بقوله «مضمون حال» ، أما بيعه بالمؤجل فيه القولان
المشار إليهما ، والأول قول ابن ادریس وهو التحريم ، والثاني قول الشيخ
واحتاره المصنف ، لأصالة الصحة وضعف حجة ابن ادریس كما مر منه في بيع
الدين بالدين . نعم بكره ذلك لشبهه ببيع الدين بالدين .

ولو دفع بالصفة وجب القول، وكذا لو دفع فوق الصفة، ولا
كذا لو دفع أكثر.

الثالثة - إذا تعذر عند الحلول أو انقطع فطالب، كان مخيراً

بين الفسخ والصبر.

قوله: ولا كذا لو دفع أكثر

الفرق بين وجوب قول الاحود وعدم وجوب قول الاكثر أن الزيادة العينية
تحتج في سلكها إلى عقد غير العقد الواقع على نقص ولا يجب قوله، ولأنه
إن يعرض أو يعبر عوض، ولاول معدومه جديدة وليس البحث فيها. والكافي
يكون أنه فيحاج إلى عقد الهبة، وإن فعل فهو تملك بعقد ولا يجب قوله أيضاً
ولاشتماله على الهبة وإن لم يفعل كان له ولا يجب قولها أيضاً، ولاشتمالها
على الهبة.

وأما الزيادة في الصفة فلا يجب حالي عقد، بل هي تابعة للعقد الأول والمدفوع
جزء من جزيئات ما وقع عليه العقد إذا لم يشمل على نقص بحيث قولها يدفع
البائع فمن ثم وقع الفرق.

قوله: إذا تعذر عند الحلول أو انقطع فطالب كان مخيراً بين الفسخ
والصبر.

هذا قول الشيخ مسنداً على رواية أبي عبد الله من سأل في الحسن عن الصادق
عليه السلام وعبد الله بن مكبر في الصحيح عنه عليه السلام أيضاً.^١
بمع لا يصح اعتماد مجرد التعذر، لاصالة نقائه على ما كان ولا تناول التسليم

(١) الكافي ١٨٥/٥، التهذيب ٢٨/٧، الوسائل ٦٨/١٣.

(٢) التهذيب ٣١/٧، الاستبصار ٧٤/٣، الوسائل ٧٢/١٣.

هذه السمة لقصبة الأجل وأما مورد العقد ما في الدمة، وأما حصل الخيار لمكان
التعذر حذراً من الضرر المنفي بالمعديث .

وقال ابن ادريس لاجبار، محسباً بأن العقد ثابت ففسخه يحتاج الى دليل
ويقوله تعالى «أوفوا بالعقود»^(١).

والجواب قد بينا ذلك .

وهنا فوائد :

(الاولى) الخيار هاليس على العور، لان تأخيرها انتظار وتأجيل، والاجل
لا يمتنع بعد العقد، بخلاف خيار الممن كما تقدم . نعم لو صرح بالامهال يطل
خياره؟ نظير من تحدد حقه حالاً فحالاً فهو كخيار المولى فيها ولا بها كخيار الدين
المؤجل ، ومن أن الامهال أحد قسمي ما جبر فيه وقد ارتضاء، فيلزم اما لو صرح
بابطال خياره فانه يطل بطريق الاولى .

(الثانية) لومات المسلم اليه قبل وجود المسلم فيه كان الخيار ثابتاً لحلول
الدين بموت من عليه .

(الثالثة) انه مع الفسخ يرجع الى الثمن الذي وقع عليه العقد لا غيره من
القيمة الزائدة فيما بعده .

(الرابعة) لو علم الانقطاع قبل الاجل هل له الخيار والحالة هذه أم لا ؟
وجهاً : من العلم لحصول العلة الموحدة للتخيير فيثبت، ومن عدم استحقاق
المطالبة حيثئذ .

(الخامسة) لو كان يوحده في بلد آخر لم يحمضه لأمع المشقة ولا مع عدمها
إذا كان قد عين البلد والا وجب .

(السادسة) لو عاوض المستحق لمن هو عليه عن حقه بعد انقطاعه جاز بغير

(١) سورة المائدة : ١ .

الرابعة - اذا دفع من غير الجنس ورضى الغريم ولم يساعره ،
احتسب بقيمة يوم الاقباض .

الخامسة - عقد السلف قابل لاشتراط ما هو معلوم .
فلا يبطل باشتراط بيع ، أو هبة ، أو عمل محال ، أو صنعة .
ولو أسلف في غنم وشرط أصواف بمعجات بيعها قبل : يصح .
والاشبه : المنع ، للجهالة .

الجنس مطلقاً ، أما بالجنس مع تساوي بحور ، ومع عدم خلاف مع الشيع
مصححاً بالروايات ، وجوره المعيد والحليون للأصل وعدم ما يدل على المسح
إلا المبيع هو السلعة الثابتة في ذمة المائع لا الثمن ، فلا يكون رداً . وتؤيده
رواية ابن أبي عمير عن الصادق عليه السلام مرسلاً ، وحسوا الاول على
الكراهية .

(الساعة) لو تعذر العوض قصص الموحود وبحير في الثاني وطالب بحصته
من الثمن لو فسخ ، وهل للمسلم اليه حيثد حيار ؟ يحتمل ذلك لتعوض لصفة
عليه ، أما لو كان التضر بتفريطه فلا خيار له .

قوله . ولو أسلف في غنم وشرط أصواف بمعجات بيعها قبل : يصح والاشبه
المنع للجهالة

الفاعل بالصحة الشيع ، ويكون الصوف شرطاً لأمقوداً عليه ، فإن لمعقود
عليه لا يكون الادباً ولو كان حراً من المبيع حاراً أيضاً وتكفي مشاهدته ويكون
العقد مشتملاً على بيع وسلف ان شرط الاجل في الحرة الآخر .

وابن ادريس مع ذلك ، واحتاره المصنف وعلمه بالجهالة لكون الصوف

(١) الكافي ١٨٥/٥ ، تهذيب ٣٠/٧ ، لوسائل ٦٩/١٣ ، الاستبصار ٧٥/٣

ولو شرط ثوباً من غزل امرأة معينة أو غلة من قراح بعينه لم
يضمن .

النظر الثالث : في لو أحقه وهي قسمان :
(الاول) في دين المملوك ، وليس له ذلك الا مع الاذن ، ولو
بادر لزم ذمته يتبع به اذا أعتق ولا يلزم المولى .
ولو أذن له المولى لزمه دون المملوك ان استبقاه أو باعه .
ولو أعتقه فروايتان احدهما يسعى في الدين ، والاخرى
لا يسقط عن ذمة المولى وهو الاشهر .

مجهولاً ، وقد تقدم طلاق قولهما .
قوله : ولو شرط ثوباً من غزل امرأة معينة أو غلة من قراح بعينه
لم يضمن
من شرائط صحة عقد السلم استناد المسلم فيه الى ما لا يحيل عاده ، فلو امتد
الى قراح نفسه أوستان بمسه أو قرية قلعة الررع نطل العقد ولا كذا لو استنده
الى رستاق كبير ، فانه يصح .
وقول المصنف «لم يضمن» يدل على أنه صحيح لكنه غير لازم للمسلم اليه
وليس بشيء ، بل الاجود ما ذكرناه .
قوله : ولو أعتقه فروايتان احدهما يسعى في الدين والاخرى لا يسقط
عن ذمة المولى ، وهو الاشهر

أما رواية السمي فمن عجلان عن الصادق عليه السلام^(١) ومثلها رواية الاكفائي

(١) القراح البررعة التي ليس فيها بناء ولا حجر ، والجمع المرحمة .

(٢) التهذيب ٢٤٨/٨ .

عنه عليه السلام^١ أيضاً وعمل على ذلك الشيخ في النهاية^٢.

وأما رواية لروم المولى فلم ينف عنها خصوصها، لكنه خوى الشيخ في الاستبصار^٣، واختاره ابن حمزة وابن ادریس نعم روى أبو بصير عن الباقر عليه السلام قال: قلت له: الرجل يأدب لملوكه في النخاعة فيصير عليه دين. قال: إن كان أدن له أن يسدي والدین علی مولاه، وإن لم يكن أدن له أن يستدين فلا شيء على المولى ويستسمى العبد في الدين^٤ فإن كان إشارة المصنف إلى هذه هيية نظر، لأنه تقرر في الأصول تخصيص المطلق بالمقيد إذا عارضها ويعمل بالمقيد، فوجب حمل رواية أبي بصير على ما هذا العنق.

قال ابن ادریس: أدبه له في الاستدانة حارم محرر التوكيل، ولا كلام أن التوكيل في الاستدانة لا يلزمه الدين.

قال العلامة في المختلف: محل الخلاف إذا استدان العبد لعهده للمولاه وأما إذا استدان لمولاه فلا خلاف في أنه لا يرم لمولاه. واختاره قول الشيخ في النهاية عملاً برواية عجلائ.

وحمل الشيخ في الاستبصار رواية عجلائ والاكفائي على عدم الأدب في الاستدانة، وحيث تكون رواية أبي بصير مؤيدة لذلك. وبالمحملة في المسألة اشكال من أدن السيد في الاستدانة المقنصي للروم الدين له عملاً بالأصل، ومن روايتي عجلائ وأنتها.

(١) الكافي ٣٠٣/٥، التهذيب ١٩٩/٦

(٢) في النهاية ٣١١ وإن كان مأدوماً له في الاستدانة لرم مولاه عليه من الدين ن استيفاء مبركاً أو أراد به، من احتقه لم يلزمه شيء مما عليه وكان له مال في ذمة العبد.

(٣) في الاستبصار ١١/٣ أما يلزم المولى أو ورثته دين العبد إذا كان قد أدن له في الاستدانة فمما د لم يكن أدن له في أكثر من الشراء والبيع فلا يلزمه ذلك.

(٤) الكافي ٣٠٣/٥، التهذيب ٢٠٠/٦، الاستبصار ١١/٣.

ولو مات المولى كان الدين فى تركته .
 ولو كان له عرماء كان عريم المملوك كأحدهم .
 ولو كان مأذوناً فى التجارة فاستدان لم يلزم المولى .
 وهل يسمى العبد فيه ؟ قيل : نعم . وقيل : يتبع به اذا اعتق وهو
 الاشبه .

قوله : ولو كان مأذوناً فى التجارة فاستدان لم يلزم المولى ، وهل
 يسمى فيه العبد ؟ قيل نعم ، وقيل يتبع به اذا اعتق ، وهو اشبه
 الاول قوله فى النهاية والثانى فى المسوط والحلاف ، وبه قال النقي
 والمحلي ، وقال ابن حمزة ان علم أن الدين ليس بأذن المولى فهو لازم للعبد
 يتبع به وان لم يعلم يسمى العبد .
 وقال العلامة ^٢ ان استدان لصروقات التجارة لزم المولى والارم العبد
 ويتبع به بعد العتق .
 قيل عليه : ان الاذن فى التجارة ان استدرم الاذن فى الاستدانة بصروقاتها
 فهو حلاف الغرض ، لان الغرض أنه غير مأذون فى الاستدانة ، وان لم يستلزم
 فلا يلزم أنه يلزم المولى حيث ، لانه نفس المصارف .
 قلت . محل نزاع هو عدم حصول الاذن صريحاً لا عدم حصوله مطلقاً ،
 وبسببهما فرق .

(١) قال فى النهاية ٣١١ : وان كان مأذوناً له فى التجارة ولم يكن مأذوناً له فى
 الاستدانة فما يحصل عليه من الدين يسمى فيه ولم يلزم مولاه من ذلك شيء .
 (٢) قال فى المحتف فى كتاب الديون والمتمم ان يقول ان استدان لمصلحة
 لتجارة لزم المولى ، دونه كالأجس وان لم يكن لمصلحتها لم يلزم مولاه منه شيء . ويتبع
 به بعد العتق عملاً بأصله براءة ذمة المولى ولانه فعل غير مأذون فيه

القسم الثاني - في القرض .

وفيه أحريشاً من معونة المحتاج تطوعاً .

قوله : وفيه أجرينشاً من معونة المحتاج تطوعاً

لاشك أن القرض من البرة والمعروف ومن تعاون على لبر ، وقيل تعالى « وتعاونوا على لبر والتقوى » . وسند الصدق عليه السلام معروفاً . وهو أفضل من الصدقة لعامة ، ففي الحديث عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : رأيت على باب الجنة مكتوباً الصدقة بعشرة والقرض بشماية عشر^١ . وعمل ذلك بأن القرض يرد فيقرض دائماً ، والصدقة يقطع . ويحتمل عدي وجه آخر ، وهو أن القرض أعم نفعاً ، لأن كثيراً من يرى قول القرض ولا يقبل الصدقة . وأيضاً أنه يكون للعسي والفقير والصدقة غالباً لا تكون إلا للفقير .

ان قلت : قد ورد في الحديث أن القرض مرتين بمثابة الصدقة مرة ، وهو خلاف ما تقدم .

قلت : يمكن حمل الصدقة هنا على الخاصة كالصدقة على الأرحام والعلماء والاموات ، فإن الأولى بأربعة وعشرين والثانية بسبعين والثالثة بستمائة كما ورد في الرواية .

(١) سورة المائدة : ٢

(٢) البحار ١٠٣ / ١٤٠ ، تفسير النجاشي ٢٧٥ / ١

(٣) البحار ١٠٣ / ١٣٩

ويجب الاقتصار على العوض ولو شرط النفع ولو زيادة في
الصفة حرم .

نعم لو تبرع المقترض بزيادة في العين أو الصفة لم يحرم .

قوله : ويجب الاقتصار على العوض ولو شرط النفع ولو زيادة (١)
الوصف حرم

يريد بالعوض المثل من غير زيادة ، سواء كانت عبثاً أو صفة : أما العين
فلا نه الربا بعينه ، وأما الصفة فلهي عس القرض اذا جرمها . وقد صلى الله
عليه وآله وسلم : اذا جرم القرض نعماً فهو ربا^١ .
وهنا مسائل :

(الاولى) اذا جعل القرض شرطاً في السع أو غيره ولم يشمل على محاباة
فليس بحرام ، أما مع المحاباة فتزداد المصنف في ذلك في بعض نصوصه .
والعلامة قولان سمعه لو شرط عليه رهاً بدين آخر أو كفيلاً أو يمساً أو اجارة
بدون عوض المثل ، وللمصنف والعلامة في ذلك كلام واحتجاج من الطرفين
لا يحسن ذكره هنا لطوله .

(الثانية) قال الشيخ في النهاية و لنتقي والفاضل بجواز اشتراط اعطاء الصحاح
بدل المكسرة والعلّة [أي الدراهم العتيقة] بدل الحديد ، محتجين برواية يعقوب
ابن شعيب عن الصادق عليه السلام : الرجل يقرض الرجل الدراهم العلة فيأخذ
منه الدراهم الطارئة بطيب نفس منه . قال : لا بأس^٢ .

ومنع ذلك ابن ادريس والمصنف والعلامة ، لرواية الحلبي في الحسن عن

(١) في المختصر النافع : ولو زيادة في الصفة حرم

(٢) المستدرک ٤٩٢/٢ ، الجامع الصغير ٩٤/٢ .

(٣) التهذيب ٢٠١/٦ ، الكافي ٢٥٤/٥ .

ويقترض الذهب والفضة وزناً ، والحبوب كالحنطة والشعير
كيلاً ووزناً ، والمخبز وزناً وعدداً .

الصادق عليه السلام: اذا اقرضت الدراهم ثم اذك بحيرتها فلاناس ان لم يكن
بينكما شرط^(١) .

والجواب عن رواية ابن شبيب القول بموحتها ، ان ليس فيها ذكر الشرط
وكذا في روايته عن الصادق عليه السلام: حبر القرص ما جرمها ، بأنه محمول
على المتبرع به .

(اشارة) لو أسقط السلطان الدراهم المصروفة وأخرى غيرها ، قال الشيخ
واقاصي والمجلي ليس له الا الاولى ، لرواية يونس صحيحاً عن الرضا عليه
السلام^(٢) ، وقال الصدوق في لمعنه له الجائر بين لاس^(٣) لرواية محمد بن
عيسى عن يونس عن الرضا عليه السلام^(٤) .

والافوى الاول ، وان يدر قيمتها من غير الحسن حسراً من الربا ، ويكون
ذلك وقت الدفع لا وقت التملك أو القرض .

وقال الشيخ في لهابه وقت القرض وجه نظر ، لان الثابت في لدمه في
المثلي المثل ولا ينفل الى قيمته الا وقت تعدده .

قوله : والخزورناً وعدداً

هذا بشرط أن لا يتفاوت ، ومع سائر فلا بد من الوزن .

(١) التهذيب ٢٠١/١ ، كافي ٢٥٤/٥ .

(٢) التهذيب ١١٧/٧ ، الاستبصار ٩٩/٣ .

(٣) قال فيه ١٢٤ فان استقرضت من رجل درهم ثم سقطت تلك الدراهم وتغيرت
ولا يباع بها شيء فلصاحب الدرهم الذي يحوز به لاس

(٤) التهذيب ١١٦/٧ ، الكافي ٢٥٢/٥ ، الاستبصار ١٠٠/٣ .

ويملك الشيء المقترض بالقبض، ولا يلزم اشتراط الاجل فيه.
ولا يتأجل الدين الحال مهراً كان أو غيره .
فلو غاب صاحب الدين عينة منقطة نوى المستدين قضاءه
وعزله عند وفاته موصياً به .

قوله : ويملك الشيء المقترض بالقض

خالف الشح في البسوط والحلاف في ذلك، وقال لا يملك الا بالتصرف
وهو مصنوع ، لان باحة التصرف فرع الملك ، فلا يكون الملك مشروطاً به
والالزم الدور المحال .

ويعرّع على القولين أن له الامتناع من رد العين لو كانت موجودة بعينها،
بل يدفع المثل في المثلي والقيمة في القيمي ولورد العين في المثلي وجب
لصول ، أما لورد القيمي بعينه من غير تعبير نقص قال الشح يجب القول . وفيه
نظر ، اد الاصح أن اقراصه موجب ثبوت قيمته في ذمة المقترض ، فالمدفع
ليس عين الحق فلا يجب قبوله .

قال الشهيد يحتمل قولها ان تساوت القيمة أورادت وقت الرد، وان نقصت
فلا . وفيه نظريشاً من أنها ليست عين الحق . نعم ان قلنا ان قرصه يوجب
ثبوت مثله مشحماً بصفاته الخاصة له وجب القول .

قوله : ولا يؤجل (١) الدين الحال مهراً كان أو غيره

مد د لم يحصل أحد أمور : ١ « اشتراط تأجيله في عقد لارم ، ٢ «
الايباء بالنصر الى مدة معينة ، ٣ « اندر أو العهد أو اليمين . من الاضطراطة
فيلزم بأحد هذه الثلاثة .

(١) في المختصر لافع : ولا يتأجل .

ولولم يعرفه اجتهد في طلبه ، ومع اليأس قيل : يتصدق به عنه .
ولا يصح المضاربة بالدين حتى يقبض . ولو باع الذمي ما لا
يملكه المسلم وقبض ثمنه جاز أن يقبضه المسلم عن حقه .
ولو أسلم الذمي قبل بيعه قبل يتولاه غيره ، وهو ضعيف .

قوله : ومع اليأس قيل يتصدق به عنه
قوله الشيخ ، ولا يعلم له مصدر صريح في ذلك . وقال ابن ادريس اذا لم
نعم له وارثاً دفعه الى الحاكم ، وان قطع على أن لا وارث له كان للامام .
وهو الحق لكن على تقدير العلم بسوئه وعدم وارثه يكون للامام ، أما اذا
انفى العلم بذلك محطه أولى حتى يظهر حصره أو حصر وارثه .

قوله : ولا تصح المضاربة بالدين
لان الدين لا يتعين لصاحبه الا بعد قبضه ، فقبل القبض يكون منهية كلية .
ومال المضاربة يجب أن يكون معيناً لتلحقه أحكام المضاربة من اشتراك المالك
وكونه أمانة لا تتضمن الاستعداد أو التعرُّط أو غير ذلك ، فصدق دليل هكذا : لا شيء .
من الدين قبل قبضه يتعين لمالكه ، وكل مال مضاربة يجب تعيينه لمالكه ، ولا شيء .
من الدين بمال مضاربة .

قوله : ولو أسلم الذمي قبل بيعه قبل يتولاه غيره ، وهو ضعيف
لا يعلم القائل به ، لكن للشيخ قول في انهائية أنه اذا مات الذمي وعليه دين
وله حصر أو حصر جار أن يتولى بيعه من ليس بمسلم .

نعم روى في الهدية رواية مقطوعة تدل على ما قاله المصنف ، والعمل
بها باطل ، لانه لا يحلو اما أن يحرج الحمر عن ملك الذمي ماسلامه أولاً ، وان

ولو كان لاثنين ديون فاقسمها ، فما حصل لهما ، وما توى

منهما .

كان الاول فلا يحور بيعه حياً ومياً لبيعته ولا بيعه ، لان فعل لو كيل فعل الموكل
وان كان اثني حر له بيعه بعه لعه باطل اجماعاً .

قوله : ولو كان لاثنين ديون فاقسمها فما حصل لهما وما توى (١)

منهما

لما كانت القسمة تعبير حقوق الملاك لم يكن لقسمة الديون أثر في الاستحقاق
لعدم تعيين ما في الدمة فلا يبيعه . وحيث يقول : اذا دفع المدين الى أحدهما
شيئاً فلا يخلو ما أن يدفعه على أنه لهما أو على أنه من أصل الدين ويطلق أو
يقول « هذا قدر نصيبك » ، وان كان الاولين فلا يخلو اما أن يكون ذلك القابض
وكيلاً لشريكه في قبض فبعض النص لهما أولاً يكون وكيلاً ، فاما أن يقبضه
كذلك فيبضع النص لعه بقدر حصته مشاعاً والناقي قبضه يتوقف على الاجارة
فان اجاز الشريك أحد حصته منه ، وان لم يجز كان الشريك محبباً بين الرجوع
على شريكه أو على الدافع ، ويكون ذلك القدر أمانة بيد القابض لانه وكيل
للدافع وفي الاتصال الى شريكه ، أو يقبضه لعه مضموناً عليه لانه يصمم
بصحيحه فيصمم بدسه ، وان كان الثالث فاما أن يقبضه كذلك أي لعه - فيبضع
صحيحاً في قدر حصته و لثاني شريكه المطالبة به أو يرجع على المدين بمقتضاه
ولا يكون مضموناً على القابض ان كان له دفع عالماً بمسار النص ، وان كان جاهلاً
صمم ، وان قبضه على أنه له ولشريكه [وكان] وكيلاً وقع النص موقعه ، وان
لم يكن وأجاز الشريك فكذلك ، وان لم يحرك كان مضموناً عليه ان جهل الدافع

(١) التوى وزان المحصى وقد يمد : الهلاك .

ولو بيع الدين بأقل منه لم يلزم الغريم أن يدفع إليه أكثر مما

والأفلا .

إذا عرفت هذا فلو أراد اختصاص كل واحد منهما بواحد من تلك الديون
فلهما وسائل :

« ١ » - أن يصطلحا على اختصاص أحدهما بما على زيد والآخر بما على
عمرو على الأقرب .

« ٢ » - أن يبيع أحدهما الآخر بسلعة بقدر حصته من الدين على زيد فيقبل
ثم يبيع المقابل عليه ثلث السلعة بقدر حصته على عمرو فيقبل، فيحتص القاس الأول
بما على زيد والثاني بما على عمرو .

« ٣ » - أن يبيع كل منهما حصته من الدين على صاحبه بمال معين أو دين
حال ويحيل به على الغريم الآخر .

« ٤ » - قال العلامة إن يحيل كل منهما صاحبه بخصه ويقبل المدينان
صح^١ .

وفيها نظر، لأنه إذا لم يسق دين فلا أثر له، لأنه لو كمل في المعنى، وإن يسق
دين فهو القسم الثالث .

وهذا البحث بطوله منفرع على قول الشيخ واتباعه من أنه إذا باع الشريك
سلعة فما قص من الثمن لهما . وإن ادريس مع ذلك، بل إذا قص أحدهما
حصته وقعت له كما لو أنزأ أو وهب أو صلح، فإن حقه يسقط ويبقى حق صاحبه .
قال العلامة: الفرق حاصل، فإن ما ذكره استند بحلاف القص فإن المقصود
عين المال المشترك .

قوله : ولو بيع الدين بأقل منه لم يلزم الغريم أن يدفع أكثر مما

(١) راجع كتاب الدين من القواعد .

دفع على تردد.

دفع على تردد

مشأه من قول الشيخ والقاضي بذلك، لرواية محمد بن الفضيل قال: قلت
للرضا عليه السلام: رجل شري ديباً على رجل ثم ذهب إلى صاحب الدين فقال
له ادفع إلي ما لفلان عليك فقد اشتريته منه. فقال: بدع إليه قيمة ما دفع إلى
صاحب الدين وبرأ لدي عليه المال من جميع ما بقي عليه.^(١)
ومثله رواية أبي حمزة عن النافع عليه السلام.^(٢)

ومن قول ابن ادريس أن الدين كان دهاً أو فصة فلا يجوز أن يشتري بأقل
منه من حسه، وكذا لا يجوز بيع حسه. لأن التقاض في المجلس شرط في
الائتمان، وإن كان الدين من غير الائتمان فلا يتقدر به الأقلية والأكثرية. وأيضاً
البيع إن كان صحيحاً فقد ملكت المشتري جميع ما على المدين، وإن لم يكن
صحيحاً لم يلزمه شيء مطلقاً.

واختار العلامة وجوب دفع المدين جميع ما عليه إلى المشتري نظراً
إلى صحة البيع وأحاطت عن الرواية بحمل البيع على الصمان محاراً أو كونه
فسداً، فلا يحل على المريم حينئذ أن تدفع إلى المشتري إلا ما دفع إلى البائع
ويرأ منه ويدفع الرائد إلى البائع.

واستصعب شبهة ابن ادريس بأن الدين حاراً أن يكون من الائتمان ويشتري
بغيره من الامتعة والعروض، وإن كان من غيرها حاراً أن يشتري بالذهب والفضة
بلا خلاف منه. ولا مسلم أن الأقلية والأكثرية لا يفقدان حينئذ بالنسبة إلى
القيمة.

(١) الكافي ٥/١٠٠، التهذيب ٦/١٩١.

(٢) الكافي ٥/١٠٠، التهذيب ٦/١٨٩.

خاتمة

أجرة الكيال ووزان المتاع على البائع .
وكذا أجرة بائع الامتعة وأجرة الناقد ووزان الثمن على
المشتري . وكذا أجرة مشتري الامتعة .
ولو نزع الوسطة لم يستحق أجرة .
وإذا جمع بين الابتاع والبيع فأجرة كل عمل على الامر به ،
ولا يجمع بينهما لواحد .

قول: في كلام لعلامة جواباً عن الرواية نظر: بأن حمل البيع على الصمان
على تقدير حواره معارفاً لأبوحب أن يدفع المديون ما عليه لا كله ولا بعضه ،
لكونه صماً حصل بغير إرادته كما دلت عليه الرواية ، وكذا على تقدير الفساد ، فإن
المشتري العالم بالفساد أدى دينه بغير إرادته فبمس له الرجوع عليه ، نعم مع جهله
له الرجوع على النافع ، ومع المقرر بأحد من المديون قصاصاً قدر ما دفع .
وما استصغافه لنفسه فمجرد ، والاولى عدي حمل الرواية على أن النافع
شرط على المشتري انراء المديون من الرائد وشرط عليه أحد قيمة المدفوع
ثماً لا غير ، والشرط أملك ، وما يتناع لنا هذا الحمل حملاً بين عموم « وأحل
الله البيع » المفصلي لمثل المسح حملاً وبين صحة الرواية القائمة للتأويل ،
والشرط غير ممنوع حصوله . وهو أولى من حملها على الصمان أو الفساد .
قوله : ولو جمع (١) بين الابتاع والبيع فأجرة كل عمل على الامر به
ولا يجمع بينهما لواحد

(١) في المختصر النافع : وإذا جمع .

ولا يصمن الدلال ما يتلف في يده ما لم يفرط .
ولو اختلفا في التعريط ولا بينة ، فالقول قول الدلال مع يمينه .
وكذا لو اختلفا في القيمة .

في بعض نسخ الكتاب «ولا يجمع بينهما الواحد» أي لا يجمع بين الشراء
والبيع الشخص الواحد فيكون موحداً فلا والمشهور «لواحد» بغير ألف ،
وله حيثئذ تفسيران : أحدهما أنه لا يجمع بين الاجرتين لشخص واحد ، بمعنى
أنه لا يأخذ أجره السبع من الاذن به كلها ولا أجره الشراء من الاذن به كلها بل
يأخذ من كل واحد أجره ما فعل له ، فيأخذ أجره الإباحات من الاذن في البيع
وأجره الفسول من الاذن في الشراء . وثانيهما أنهما إذا أمرا بالبيع والابتاع
فالأجرة على السابق ، وإن اقتربا وكان العرض تولية طرفي العقد فالأجرة عليهما
وكذا إن تلاخفا وكان العرض محرد العقد ، وإن لم يكن العرض محرد العقد
بل السمرة لكل واحد منهما فللواسطه أجرتان على قدر العملين .

كتاب الرهن

وأركانه أربعة :

الاول - في الرهن : وهو وثيقة لدين المرتهن . ولا بد فيه من
الايجاب والقبول .

قوله : كتاب الرهن

وهو لغة اما مصدر رهن الشيء عند غلاظ ورهنته ايء ، ولافعال أرهنه^(١)
الا في لغة قلبه ، أو اسم لمشيء المرهون . والثاني يجمع على رهان مثل حل
وجال، وقال يورعرورهن أيضاً جمع، وقال الاحفش هي قبحة لانه لا يجمع
فعل على فعل الا قليلا شادا كسقف وسقف ، بل هو جمع لرهان مرهون حيث يجمع
الجمع وقرئ بهما .

(١) قال في الصحاح : رهنه لغة قلبه ومعها لاكثر ، وقالوا وجه الكلام أرهن
رهناً الثوب اذا دفعته اليه ليرهنه عند أحد ، ورهن الرجل كذا ورهنه عنده اذا وضعه
عنده ، فان احده من قلب أرهنه به ، ثم اطلق برهن على المرهون ، وجمعه رهون مثل
فلس وهوس ورهان مثل سهم وسهام ، والرهن بصيغة جمع رهان مثل كتب جمع كتاب .

وهل يشترط الاقباض ؟ الاظهر : نعم .
ومن شرطه أن يكون عيناً مملوكاً يمكن قبضه .
ويصح بيعه منفرداً كان أو مشاعاً .

والحمله هو ما حوِّذ من رهن أي ثمت ودام ، والرهن الثالث ، ومنه نعمة
راعتة .

وشرعاً عرفه المصنف بأنه «وثيقة لدين المرتهن» ، ولوقول «لدين المدب»
كان أحسن ، لأن الرهن والمرتهن متضادان في الاشتقاق فلا يؤخذ أحدهما
في تعريف الآخر . واحتلف في معنى الوثيقة ها : فقبل معناه ليستوفي دينه به
وقبل ليستوفي دينه منه .

ونظير الفائدة في رهن ما لا يصبح بيعه كأم الولد ، فعلى الأول يصح رهنها
لأن مع المالك من التصرف فيها وإمكان بيعها في الحيلة لحوار روال المانع
يدعو المالك إلى الفناء ، وعلى الثاني لا يصح رهنها لعدم صحة بيعها والحالة
هذه . وكذا في الرهن على الأعيان المضمونة على الأول يصح ، وعلى الثاني
لا يصح لعدم إمكان استيفاء تلك الأعيان لاستحصار حق المالك فيها .

إذا عرفت هذا فالرهن جائز بالنسب والإحماح ، والحكمة المعاشية تدعو
إلى مشروعته ، فإنه قد يضطر إلى الاستدانة ولا يوثق بالمدبون فيؤخذ الرهن
على الدين .

قوله : وهل يشترط الاقباض الاظهر نعم

لإحلاف أن دوام القصد ليس شرطاً ، وإنما الخلاف في شرطته في لزوم
العقد ، فقال الشيخ في النهاية والمعبد وأن الحميد والثقي والقاضي والمصنف
والشهيد بعم لوحدهم ٤١٥ قوله تعالى «وهذان مفوضة» ١ ، ٢ ، ٣ رواية محمد

(١) سورة البقرة : ٢٨٣ .

ابن قيس عن الصادق عليه السلام . لارهن الا مقوصاً^١ .
وقال الشيخ في الخلاف وابن ادريس والعلامة وولده ليس بشرط لوجوه :
(الاول) أصالة عدم الاشتراط .

(الثاني) عموم « أوفوا بالعقود »^٢ .

(الثالث) لو كان شرطاً كالإيجاب والقول لكان قوله « مقوصة » تكراراً ،
كما أنه لا يحسن فرهن مقفولة . ولو سلمنا ذلك لم يلزم الاشتراط ، لأن الإبه
سيقت إرشاداً إلى حط المال ، وهو إما يتم بالنقص كما أنه لا يتم إلا بالارتهاق
والاحتياط يقتضي النقص كما أنه يقتضي الرهن ، وكما أن الرهن ليس شرطاً في
جواز الأمانة فكذلك القبض .

(الرابع) لودلت الإبه على الاشتراط لكانت دلالتها من حيث دليل الخطاب
وليس بحاجة .

(الخامس) إن الحديث المذكور ضعيف بصرف محمد بن قيس^٣ ، فلا
حجة فيه .

أجاب الأولون عن « الأول » بأن الأصل يحتاج للدليل ، وعن « الثاني »

(١) التهذيب ١٧٩/٧ .

(٢) سورة المائدة : ١ .

(٣) محمد بن قيس مشترك بين الشخصين معا هبل وثقاب : أما هذا الرجل من الثقات
بقربة الراوى عنه وهو عاصم بن حميد الحنط .

قال النجاشي . محمد بن قيس أبو عبد الله الحلبي ثقة من كوفي ، روى عن أبي جعفر
وأبي عبد الله عليهما السلام ، له كتاب الفصايا المعروف ، روى عنه عاصم بن حميد الحنط
وقال الشيخ في رجاله : محمد بن قيس الحلبي كوفي . سنده عنه صاحب المسائل
التي يروى بها عنه عاصم بن حميد ، مات سنة ١٥١ . وقال في لمهرست : أنه عن ثقة .

أن الوفاء بالعقد واجب إذا حصل شرطه لامطلقاً والألوجب الوفاء بالفاسد ،
وعن « الثالث » بالسع من كون الإيجاب والقبول شرطين بل هما نفس الرهن
ولا يكون مشروطاً بنفسه أو أحدهما حصره ولا يوصف الشيء بجريته ، وإن سلماً
المفارقة وعدم الحرية فلا نسلم عدم حسن مقبولة .

والحق أن الفصل أمر خارج عن حقيقة الرهن شرط فيه بخلاف الإيجاب
والقبول ، ولذلك يصح وصفه بالفصل للتأكيد كقوله تعالى « الهين انيس »^١
« وبمعة واحدة »^٢ ، ولم يصح وصفه بالإيجاب والقبول لكونيهما حرثية .

قوله : وكما أن الرهن ليس شرطاً في جوار الاداة - الح
الملازمة ممنوعة إذا لم يدل عليها دليل . على ما نقول : حفظ المال واجب
موجب بمقدمته .

وعن الرابع بأن لم يسلّم بدليل الخطأ بل بالأصل ، وذلك أن شرعية
الرهن ولزومه ثباً مع القبض ولم يثبت مع عدمه ، فمدحه يحتاج إلى دليل
وليس .

وعن الخامس فإن صحه وإن ثبت لك أنه محرر بفعل الأصحاب وتلقبه بالقول
واضمار الصحة فيه أولى .

وتشيع في المسوط القولان ، ولا شك أن القول بالاشتراط أحوط ، لكن
عدم اشتراط دوامه يقتضي عدم حصول الحكمة في التوثيق ، وحيث لا فرق بين
القبض وعدمه .

ويمكن الجواب بأن السع من صحة التصرف كاف في الاستيثاق .

(١) سورة النحل : ٥٩

(٢) سورة الحاقة : ١٣

ولو رهن مالا يملك وقف على احازة المالك .
ولو كان يملك بعضه مضى في ملكه . وهو لازم من جهة
الراهن .

وأو شرطه مبيعاً عند الاجل لم يصح .
ولا يدخل حمل الدابة ولا ثمرة النخل والشجر في الرهن . نعم
لو تجدد بعد الارتهان دخل . وفائدة الرهن للراهن .

قوله : ولو شرطه مبيعاً عند الاجل لم يصح
أي لم يصح البيع لتعلقه على المدة ، ويكون مضموناً لقصد بالبيع الفاسد .
قوله : ولا يدخل حمل الدابة ولا ثمرة النخل والشجر في الرهن . نعم
لو تجدد بعد الارتهان دخل

لا خلاف في عدم دخول الروائد الحاصلة عند الارتهان الامع اشتراطها ،
وان كان اس الجيد قال بدخولها مطلقاً ، فان الاجماع انفقده بعده على عدم
الدخول . واسم الخلاف في منحدد مفعلاً كالولد والصوف لامتصلاً كالسمن
والطول ، فانه لا خلاف في دخوله .

ولو تحدد فقل الشيخ في الهابة والمعيد واس الحيد والثقي والقاصي
واس حمزة واس ادريس بدخول المستعمل المتجدد ، ولم نحدثهم دليلاً سوى
ادعاء بعضهم الاجماع .

واحتج بعض الفضلاء على الدخول بأن اذا شككنا في مالك الما في عبر
هذه الصورة أمور يد أو عمرو حكمه تتبعته لأصله ودخوله في مالك مالك أصله
ولهذا حكم الاصحاب أن حمل المدبرة بعد المدير مدر كانه عند الاطلاق ،
ولا فائيل بالفرق .

ولو رهن رهنين بدنيين ثم أدى عن أحدهما لم يجز امساكه
بالآخر .

ولو كان دينان ، وبأحدهما رهن لم يجز امساكه بهما .
ولم يدخل زرع الارض في الرهن سابقاً كان أو متجديداً .
الثاني - في الحق : ويشترط ثبوته في الذمة مالا كان أو منفعة .

قلت : فيه نظر ، إذ لا يلزم من تبعيته في الملك تبعيته في تعلق الرهن به ،
وأما حمل المديرية فتغليب لجانب العتق ،
وقال الشيخ في المسوط والحلاف بعدم دخوله ، واختاره العلامة . وهو
الأقوى ، لإصالة عدم الدخول .

قوله : ولا يدخل زرع الارض في الرهن سابقاً كان أو متجديداً
لم يسمع في ذلك خلافاً ، لكن لو تجدد الزرع هل يحجر الراهن على ارادته
قال الشيخ لا ، لأنه تصرف في المانع وهي غير داخله في الرهن ، وإصالة
عدم الجبر ، وقيل نعم ، لأن بقاء الزرع تصرف في الارض ، وهو مسموع كالمتاع
في الدار ، ولنصر الدائن لو أراد بيع الارض المشعولة فيقل الراعب ، واختاره
المصنف في الشرائع .

قوله : ويشترط ثبوته في الذمة مالا كان أو منفعة

للحق المرتهن عليه شرطان :

(الاول) ثبوته في الذمة ، فهو لم يكن ثابتاً في الذمة كالامانات بأسرها لم
يصح الارتهن عليها ، وكذا ما حصل سبه وإم يثبت بعد في لدمه كالدية قبل
استقرار الجناية .

ثم الثالث في الذمة قد يكون مالا وهو ما يلحقه الملك قائماً بذاته كالدينار

ولو رهن على مال ثم استدان آخر فجعله عليهما صح .
الثالث - في السراهن : ويشترط فيه كمال العقل وجواز
التصرف .

وللولى أن يرهن لمصلحة المولى عليه .

والدراهم والحبوب وغيرها . وقد يكون منفعة وهو ما يلحقه ملك قائماً بغيره
كالمنافع المطلقة .

(الثاني) مكان استيفائه من الرهن ، فلا يصح على مالا يمكن استيفؤه منه ،
كالاجارة المتعلقة بعين المؤجر ، فان ما يؤخذ الرهن عليه يصح ضمانه ويصح
البراء منه ولا شيء من الاجارة المذكورة كذلك .

قوله : ولو رهن على مال ثم استدان آخر فجعله عليهما صح

هذا اذا كان الدين لواحد ، أما لو كان الثاني بغير الاول كان موقوفاً على
اجارة الاول ، ومع احارته يحتمل بطلان رهانه ، لان لزم الرهن اختصاص
المرتبه وتقدمه بدينه ، ونظامي التوارم يسد رم نظامي العلومات ، وحيث أجاز
الاول الرهن الثاني فقد أبطل رهنه .

ويحتمل البطلان فيما قبل دين الثاني ، اد المقصود استيفاء الدين وهو
ممکن هنا فلانفاة .

ويحتمل عدم البطلان مطلقاً . وهو الاصح ، لعدم الدلالة مطابقة وتصماً
وهو ظاهر ، وكذا التراماً لانه لا مانع من تعلق دينين بعين واحدة ويقدم أحدهما
أو يشتركان فيه وتكون العائده أنه لو قضى الراهن حق الثاني أو أبرأ منه أو أسقط
حق الرهانة بقي حق الاول .

وليس المراهن التصرف في الرهن باحارة ولا سكنى ولا وطاء ،
 لانه تعريض للابطال ، وفيه رواية بالجواز مہجورة .
 ولو باعه المراهن وقف على اجازة المرتهن .
 وفي وقوف العتق على اجازة المرتهن تردد ، اشبهه : الجواز .

قوله : وفيه رواية بالجواز مہجورة

هي ما روه الشيخ عن حماد عن الحلبي عن الصادق عليه السلام في رجل
 رهن جاريته عند قوم أبيحل له أن يطأها ؟ قال : ان الدين ارتهوها بحولون
 يسه ويسر ذلك قلت : رأيت ان قدر عليها حالياً ؟ قال : نعم لأرى هذا عليه
 حراماً .

ورواها أيضاً ابن بابويه في من لا يحضره الفقيه والكليني عن محمد بن مسلم
 عن ابي عبد الله السلام ، وانسان صحيحان الا أن الاصحاب محروفت لهما فنهما
 لاصول المذهب ولعمرو صلى الله عليه وآله وسلم : المراهن والمرتهن ممنوعان
 من التصرف .

بني هنا مسأله ، وهي لو وطئ من حراماً ولحق به الولد وصارت أم ولد ،
 وهل يبطل الرهن ؟ الاصح لانسفيه الرهن على الاستيلاء ، وبه قال في المسوط
 وابن ادريس ، وقال في الخلاف ان كان مؤسراً الرهن قيمة الامة تكون مكانها رهناً
 لحرمة الولد ، وان كان معسراً كانت محلها رهناً . ولادليل على هذا التعصين
 فالفتوى على الاول .

قوله : وفي وقوف العتق على اجازة المرتهن تردد اشبهه الجواز
 يشأ من قول الشيع ومن نه منع تصرف وهو مبني عنه واليهي بدل على

(١) التهذيب ١٦٩/٧ ، الكافي ٢٣٥/٥ ، ٢٣٧ ، الفقيه ٢٠١/٣ .

(الرابع) في المرتهن : ويشترط فيه كمال العقل وجواز التصرف .

ويجوز اشتراط الوكالة في الرهن ، ولو عزل له لم ينحل .

وينحل الوكالة بموت الموكل دون الرهانة .

ويجوز للمرتهن ابتياع الرهن .

والمرتهن أحق من غيره باستيفاء دينه من الرهن ، سواء كان المرتهن حياً أو ميتاً . وفي الميت رواية أخرى .

لهذا ، فلا تؤثر فيه الأجرة إلا لاحتاجه لأجرها ، وهو قوله في المصنف . ومن أن لما منع نعلق بحق المرتهن وحيث أجاز فقد زال المانع لدلالة الأجرة على الرضا .

والأشبه الحوار لاتء العنق على تعليق مع حصول شرطه

وهنا فوائد :

(الأولى) لو باع المرتهن أو أجز ولم يجر المرتهن وعلق فك الرهن فهل تكون العقود لازمة أم لا ؟ يحتمل المسح ، لعدم الشرط والبروم لانتهاء المسح وهو اختيار العلامة ،

(الثانية) لو باع المرتهن في غير موضع البيع فأجاز الرهن صح ولا ينحل .

(الثالثة) لو علق المرتهن تردد المصنف في الشرائع من حصول الأجرة

ومن حيث الهي . ولا أقوى الطلاق ، لعدم الملك الذي هو شرط .

قوله : وفي الميت رواية أخرى

هذه رواية الصدوق في العقبه عن محمد بن عيسى عن سليمان بن حفص

ولو قصر الرهن عن الدين ، ضرب مع الغرماء بالفاضل .
والرهن أمانة في يد المرتهن ، ولا يسقط بتلفه شيء من ماله
مالم يتلف بتعد أو تفريط ؛
وليس له التصرف فيه ، ولو تصرف من غير إذن ضمن العين
والاجرة .

ولو كان الرهن دابة قام بمؤنتها وتقاصا .
وفي رواية : الظهر يركب والدبر يشرب ، وعلى الذي يركب
ويشرب السفقة .

وللمرتهن استيفاء دينه من الرهن ان خاف حهود الوارث .

قال ، كنت الى الكامل عليه السلام - وساق القول الى أن قال - فكتب عليه
السلام : جميع الديان فيه سواء يتوزعون بينهم بالحصص^(١) .
وكذا روى الشيخ في التهذيب بهذا السند ويسد أحرمه ابو عمران الارمني
عن عبدالله بن الحكم عن الصادق عليه السلام^(٢) .
وهما ضعيفان ، لأن الشيخ ضعف ابن عيسى والارمني في كتابه . هذا مع
مخالفتها للاصول ، فان فائدة الرهن التقدم به على العرياء والالماكان وثيقة ،
مع انفصال الاول على المكاتبه .

قوله : وفي رواية الظهر يركب والدبر يشرب وعلى الذي يركب
ويشرب السفقة

(١) التهذيب ١٧٨/٧ ، الفقيه ٢٩٨/٣ .

(٢) التهذيب ١٧٧/٧ ، الفقيه ٢٩٦/٣ .

ولو اعترف بالرهن وادعى الدين ولاينة فالقول قول الوارث.
 وله خلافه ان ادعى عليه العلم .
 ولو باع الرهن وقف على الاجازة .
 ولو كان وكيلًا فباع بعد الحلول صح .
 ولو اذن الراهن في البيع قبل الحلول لم يستوف دينه حتى
 يحل .

ويلحق به مسائل النزاع . وهي أربع : -

هذه رواية السكوبي موثقاً عن الصادق عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : **الظهر بركب اذا كان مرهوناً وعلى الذي يركبه نفقته والدريشرب اذا كان مرهوناً وعلى الذي يشربه نفقته** (١).

وأنتى بمضمونها لشح في الهانة ولتقي . وقال ابن دريس : لا يجوز للمرتهن التصرف فيه بالركوب ولا غيره ، للاحكام على أن الراهن والمرتهن مسوكان من التصرف ، وأما الاتفاق فان يتسرع به المرتهن فلا رجوع به والا فله الرجوع .

أقول . الحق أن الكلام ليس كما قاله لشح على اطلاقه ولا كما قاله ابن دريس :

أما الاول فلامه ان أراد الشيخ أن مع عدم مكان اسيدان الراهن أو من قدم مقامه في الاتفاق وفي التصرف يكون للمرتهن ذلك ولا يكون ثم ريادة على أحدهما فهو حق ، وعليه تحمل الرواية ، وان كان مع امكان ذلك ولغاوت فممنوع ،

(١) الفقيه ٣/٦٩٥ . التهذيب ٧/١٧٥

(الاولى) يضمن المرتهن قيمة الرهن يوم تلفه
وقيل : أعلى القيم من حين القبض الى حين التلف .
ولو احتجنا ، فالقول قول الراهن . وقيل القول قول المرتهن ،
وهو أشبه .

لما تقدم من منع المرتهن من التصرف وأصالة عدم استباحة مال المضمحل ، لا عن
طيب نفسه منه .

وأما كسبي فلا ان الاطلاق لا بد منه ولا يجب التسرع به ، وربما يتصور المالك
الراهن ومن قام مقامه ، فلو لم يحرق المرتهن الركوب واشرب لرم تمويث السمعة
على الراهن مع لزوم الاطلاق له والرجوع عليه به .

قوله : يضمن المرتهن قيمة الرهن يوم تلفه ، وقيل أعلى القيم من
حين القبض الى حين التلف

لاول قول الشراحين في النهاية و بفسحه ، والثاني قوله في المصوط . وقال
ابن الحبيب بلزومه الأعلى من حين التلف الى أن يحكم عليه بقيمته . وقال العلامة
حكمه كالغاصب في القيمة من حين تفریطه الى حين تلفه ، وإن كان من ذوات
الامثال وحب المثل ، ومع تعدد القيمة وقت الاداء .

وهذا هو الحق وعليه الفتوى . وفي قول المصوط نظر ، لانه غير مضمون
عليه قبل التفریط . وكذا في قول ابن الحبيب ، لان وقت الحكم عليه لاحسن
له في كسبه المضمون ، لان الحكم عليه اما هو بالخروج الى الخصم من حقه
والخروج متأخر ، فلورادت لقيمة حيث كان مضمومة ان كان قيمياً وان كان مثلياً
فالحكم اما هو بالخروج بالمثل ، واما ينتقل الى قيمته حال ارادة الخروج
ودلك وقت الاداء .

قوله : ولو اختلفا فالقول قول الراهن . وقيل القول قول المرتهن
وهو أشبه

(الثانية) لو اختلفا فيما على الرهن فالقول قول الراهن .
 وفي رواية القول قول المرتهن ما لم يدع زيادة عن قيمة الرهن .
 (الثالثة) لو قال القابض : هو رهن . وقال المالك : هو ودیعة
 فالقول قول المالك مع يمينه . وفي رواية أخرى متروكة .

(الرابعة) لو اختلفا في التمریط فالقول قول المرتهن مع يمينه .

الاول قول النسخين وابن الحنفی والقاضي والفي وسلا رواين حمزه بطرا
 الى كون المرتهن صار حائثاً فبحر ح عن الاسانه فلا يقل قوله . والثاني قول ابن
 ادریس ، لا لكونه أمياً بل لكونه غارماً ومدعى عليه ، ولاصاله براءة الدمة من
 الزائد مما يديه .

قوله : لو اختلفا فيما على الرهن فالقول قول الراهن ، وفي رواية
 القول قول المرتهن ما لم يدع زيادة عن قيمة الرهن

ما ذكره هو قول اكثر الاصحاب ، وتؤيده أصالة براءة الدمة من الزائد .
 وكذا ورد في رواية محمد بن مسلم صحيحاً عن الباقر عليه السلام^١ ، وفي رواية
 هيب بن زرارة موثقاً عن الصادق عليه السلام^٢ .

وأما الرواية المشار إليها فهي عن السكوني عن الصادق عليه السلام عن أبيه
 عليه السلام عن علي بن عبيد السلام^٣ ، وعمل عليها ابن الحنفی ، وهي ضعيفة بالسكوني
 ومساقتها للاصل .

قوله : لو قال القابض هو رهن وقال المالك هو ودیعة فالقول
 المالك مع يمينه ، وفيه رواية أخرى متروكة

(١) التكملة ٢٣٧/٥ ، التهذيب ١٧٤/٧

(٢) التهذيب ١٧٤/٧

(٣) الفقيه ١٩٧/٣ ، التهذيب ١٧٥/٧

ما ذكره هو قول اكثر الاصحاب، لاصالة عدم الرهن وتكون المالك مكرراً
ودي اليد مدعياً والقول قول المكر مع يمينه . وتؤيده رواية محمد بن مسلم
عن النافر عليه السلام : البية على الذي عنده الرهن ، وان لم تكن له بية فعلى
الذي له الرهن اليمين .

وأما الرواية مرواها الشيخ في الموثق عن عماد بن صهيب عن الصادق
عليه السلام^(١) مضمونها أن القول قول الذي يقول هو رهن ، ومثلها رواية ابن
ابن يعفور عن الصادق عليه السلام^(٢) أيضاً .

وهما ضعيفان : أما لاولى فلان عماد بن صهيب ، وأما ثانياً فهي طريقها الحسن
ابن محمد بن سماعة وهو و فعي ، وعمل الشيخ بهما في الاستبصار وشنع عليه
ابن ادریس .

قال العلامة قول الشيخ ليس سعيد : أما أولاً فللروايات ، وأما ثانياً فلانه
صاحب اليد فيسمع قوله ان ليس بذه غارية ، وأما ثالثاً فلانه يدعي الظاهر لان
الظاهر احتياط صاحب الدين على ماله ولان المالك اعترف له بالامانة وجعله
أميناً فقدم قوله في التلف .

قول . كلام العلامة هذا نعصب على ابن ادریس وبصرة لسهو الشيخ : أما
أولاً فلان الروايات قد عرفت ضعفها فلا يحسن الاعتماد عليها ، وأما ثانياً فلانا
لاسلم أن صاحب اليد يعمل قوله مطلقاً وان كانت غير عادية بل اذا لم يحالفه
الدليل ولا يقل قول المرتضى في ريبه الدين كما تقدم لكن ليس فليس ، وأما
ثالثاً فلان الظاهر ما معارض بالاصل وهو عدم الرهن ولاسلم أن المالك اعترف

(١) التهذيب ١٧٤/٧ ، الكافي ٢٣٧/٥ ، الاستبصار ٢٢١/٣ .

(٢) التهذيب ١٧٦/٧ ، الكافي ٢٣٨/٥ ، الفقيه ١٩٥/٣ .

(٣) التهذيب ١٧٤/٧ ، الاستبصار ١٢٢/٣ ، الكافي ٢٣٧/٥ ، الفقيه ١٩٩/٣ .

له بالامانة مطلقاً بل لو لم يدع الارتهان. أما مع ادعائه فعهده أنه عاصب خصوصاً
لو كان الدين مؤجلاً لم يحل بعد .

ولابن حمره هنا تفصيل استحسسه بعضهم، وهو أنه ان اعترف المالك بالدين
فالقول قول مدعي الارتهان عملاً بالقريبة، وان أنكر فالقول قوله في عدم الرهن .

كتاب الحجر

المحجور هو الممنوع من التصرف في ماله .
 وأسبابه ستة ، الصرع ، والجنون ، والرق ، والمرض ، والفلس ،
 والسفه

قوله : المحجور هو الممنوع من التصرف في ماله
 قال الجوهري الحجر مصدر قولك حجر عله القاضي يحجر حجراً إذا منعه
 من التصرف في ماله وعرفه المصنف بذلك شرعاً ، ويرد عليه وجوه
 (لاول) ان المد لا سلك على قول الأكثر فلا مال له فلا يدخل في المحجور
 مع أنه عد الرق في أسباب الحجر .
 (الثاني) ايراد بقوله « في ماله » كل ماله ورد المرض فانه محجور على
 ما قبله مع أنه غير محجور عله في كل ماله بل في بعضه وهو ما اراد على الثالث
 وان اراد بعضه ينسب في لفظه دلالة عله ، مع أنه يرد عله الصبي والمجنون
 فانهما ممنوعان في الكل .

ولا يزول حجر الصغير إلا بوصفين :

(الاول) البلوغ وهو يعلم باساق الشعر المحشن على العانة ،
أو خروج المنى الذي منه الولد من الموضع المعتاد ، ويشترك في
هذين الذكور والانات .

أو السنى وهو بلوغ خمس عشرة .

وفى رواية ، من ثلاث عشرة الى أربع عشرة .

وفى رواية أخرى ، بلوغ عشرة ، وفى الاشئ بدوغ نسم .

(الثالث) ان أراد بالتصرف أي تصرف كان لم يدخل أحد من المحجور
عليهم في تربيته ، لان كل واحد منهم لا بد ان يأكل ويلبس من ماله ، وذلك
تصرف غير ممنوع . وان أراد التصرف الناقل للملك بعوض ، ورد عليه
المريض فانه لو باع ماله كله بعوض لمثل لم يسمع . وان أراد لتصرف الناقل
بغير عوض ورد عليه بيع لصى بعوض ومجاناه المريض

هذا . ولحجر منعه من بحكمه له مراعاة مصالح الصادر . وذلك على مشروعيه

النهي والاجماع .

قوله : وفى رواية من ثلثة عشر الى أربع عشرة ، وفى اخرى بلوغ
عشرة

أما الاولى فرد ما أوجزه المالئ عن ابافر عنه السلام قال : قلت له :
جعلت ذك في كم تحري . لاحكام على الصبا . قال : في ثلثة عشر سنة وأربع
عشرة سنة . قلت : وما سم جعله فيها . قال : وان لم يحتتم ، فان الاحكام تجري
عليه .

(١) حركه علامة في مختلف في بحث . التهذيب ٢١٠/٦

وفي معها رواية ابن سنان عن الصادق عليه السلام^١ .

وأنتي بمضمونها ابن الجنييد .

وقال لاسي في شرحه عند حكيمه بأن اللوع يحصل بحصة عشر : لعل ما ورد بدون ذلك من الروايات يحمل على أنه احتلم أو أست ، وكأنه لم يقف على هذه الرواية أو أن الحسن قد يفلط .

وأما العلامة فقال إنها صعبة السد ، فإن في طريقها عداقة من جملة وفيه قول^٢ . وفي سدي بن الربيع ويحيى بن الماركة ولا أعرف حالهما .

ان قلت : يمكن حملها على الاستحباب . بمعنى أنه يستحب له التكليف في ذلك السن .

قلت . فيه نظر ، فإن في الرواية الثابتة وجب عليه ما يجب على المحتلمين احتلم أولم يحتلم . مع أن هذا الحمل ليس بعيد ، وحيث أنه يحمل الوجوب المذكور على حدة الاستحباب .

وأما رويته المشرفة رواها جماعة عن الصادق عليه السلام^٣ ، عبد الرحمن^٤ بن أبي عبد الله والنعمان والنعمان ومصور بن حارم^٥ ، لكنها في الوصية لا غير والمصنف حملها رواية في اللوع ، لأن حوار وصيته يدل على رفع الحظر عنه .

(١) التهذيب ١٨٣/٩ ، الكلام ٦٩/٧ ، الفقيه ١٦٣/٤ .

(٢) قال في المختلف : وهو وإن كان ثقة إلا أن فيه مولا ومي الطريق أيضاً سندى . إلى آخره .

(٣) راجع الوسائل ٤٢٨/١٣ الباب ٤٤ من الوصايا .

(٤) كذا في النسخ . ومن نسخة مرواها جماعة عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله . . .

(الثاني) الرشد . وهو أن يكون مصلحاً لما له .

وفي اعتبار العدالة تردد .

ومع عدم الوصفين أو أحدهما يستمر الحجر ولو طعن في

السن .

ويعلم رشد الصبي باختباره بما يلائمه من التصرفات . وبشت

بشهادة رجلين في الرجال ، وبشهادة الرجال أو النساء في النساء .

والسفيه هو الذي يصرف الاموال في غير الاعراض الصحيحة .

فلو باع والحال هذه لم يمض بعه . وكذا لو وهب أو أقر

بمال .

ويصح طلاقه وطهاره واقراره بما لا يوجب مالا .

قوله : وفي اعتبار العدالة تردد

يشأ من عدم دليل يدل على ذلك وحلو كلام المعصومين من اعتبارها ، ومن

قول الشيخ رحمه الله باعتبارها وضعف شبهته في ذلك وقد بينها في كتابها وكنز

المرفان في فقه القرآن^١ وبينها ضمنها .

والتحقيق هنا أن يقول . لاشك أن المفهوم من الرشد عرفاً هو اصلاح المال

وعدم الانحداغ في المعاملات ، ولم يرد عن الشارع في تحديد الرشد رائد

على ذلك فيجعل عليه نعم ان اسلام الفسق اطلاق المال كان رواله معتبراً

والا فلا .

(١) كنز المرفان ١٠٣/٢

والمملوك ممنوع من التصرفات الا ماذن المولى .
والمريض ممنوع من الوصية بما راد على الثلث . وكذا في
التبرعات المنجزة على الخلاف .
والاب والمجد للاب بلبان على الصغير والمجور . فان فقد
الوصى وان فقد قالمحاكم .

قوله : وكذا في التبرعات المنجزة على الخلاف
سيأتي اشاء الله ذكر الخلاف في ذلك في كتاب الوصية .

كتاب الضمان

وهو عقد شرع للتعهد بنفس أو مال وأقسامه ثلاثة .

(الاول) ضمان المال .

ويشترط في الضامن التكليف ، وحوار التصرف .

قوله : كتاب الضمان

وهو عقد شرع للتعهد بنفس أو مال، قال الجوهري صحت الشيء ضماناً كملت به فأما ضمان وصفي ، وصحة الشيء ضماناً فتضمنه عني مثل عرفة .
وشرعاً يقال على معيين : عام ودو التعهد بالنفس أو المال ، وخاص وهو التعهد بالمال ممن ليس عليه مثله ، فإن كان عليه مثله فهو الجحالة وأما التعهد بالنفس فهو الكفالة .

إذا عرفت هذا فهنا فوائد :

(لاوئى) قوله « عقد » يستلزم حصول الإيجاب من الضامن والقول من المضمون له ، إذ كل عقد هذا شأنه في إيجابه « صحت » أو « تعهدت » أو « التزمت » وقوله « قلت » و « وصيت » وشبهه . وهل يشترط فوريه؟ نظر من كونه عقداً لازماً وفورية شرط فيه ، ومن أن العرض الأدم رصاه .

ولا بد من رضا المضمون له ولا عبرة بالمضمون عنه .
ولو علم فأنكر لم يبطل الضمان على الأصح .

(الثانية) انه عقد لازم وليس للصام فسخه ، وكذا المضمون له ليس له
أيضاً فسخه والرجوع على المضمون عنه .

(الثالثة) يجب أن يعتبر فيه ما يعتبر في العقود اللازمة من المطابقة للإيجاب
واعتبار العربية اختياراً .

قوله : ولا بد من رضا المضمون له ولا عبرة بالمضمون عنه ، ولو علم
فأنكر لم يبطل الضمان على الأصح

رضا الصام شرط اجماعاً لاستحالة اثبات مال في ذمة شخص بغير رضاه
بقي هنا مسائل :

(الأولى) هل يشترط رضا المضمون له أم لا ؟ قال الشيخ في المبسوط
والحلاف نعم ، ثم تردد من حيث أنه اثبات حق له في ذمة شخص فلا بد من
رضاه . وتؤيده رواية عند فقهاء من ساء عن الصادق عليه السلام في الرجل يموت
وعليه دين فيصممه صام للفرماء . فقال : دارصي به الفرماء فقد برئت ذمة الميت^(١)
وهو يدل بمفهومه على أنهم إذا لم يرضوا لم تبرأ ذمته .

ومن روايه امي سعيد الحدرى قال : كما في جتارده فلما وصعت قال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم : هل على صاحبكم من دين ؟ قالوا . نعم درهمان
فقال : صلوا على صاحبكم . فقال علي عليه السلام : يا رسول الله أنا لهما صام
فصلى عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . ثم أقبل على علي عليه السلام

(١) الكافي ٥/٩٩ ، ٧/٢٥ . التهذيب ٦/١٨٧ ، ٩/١٦٧ ، الفقيه - دوضة المصنف

فقال . جراك الله عن الاسلام حيراً وفك رهايك كما فككت رهاك أحدث^(١) .

فلو كان رضاه شرطاً لاستأذنه رسول الله ﷺ .

وحرم المصنف باعتار رضاه ، وقصية علي عليه السلام لادلالة فيها على عدمه ، لاحتمال حضوره ورضاه . وأيضاً عدم عتار رضاه في الميـب لا يدل على عدم اعتباره مطلقاً ، لحوار خصوصية الميـب . مع أن حكاية الحال لانعم .

(الثانية) رضا المضمون عنه هل هو شرط أم لا .

ويترع أنه لو علم وأنكر محرم الشيخ في الكتابي^(٢) بعدم اعتباره ، وقال في النهاية والميـب في المقعة أنه لو علم وأنكر لم يصح الصمان .

وفيه دلالة على وجوب اعتار رضاه ، والاصح الاول لعدم قوله صلى الله عليه وآله . الرعيم عارم^(٣) ، ولأله كفصاء الدين لا بشرط فيه اذن المديون

قال الاوي^(٤) : ان المال بالصمان انقل الى دمة الصامن فاعادته الى دمة المضمون عنه يحتاج الى دليل .

وفيه نظر ، لأنه مصادرره على المطلوب . لان انقل المال عن دمة المضمون عنه بتوقف على صحة الصمان فكيف يجعل مقدمة في اثبات الصحة .

(١) اخرجه مجيلاً في الخلاف ١٣٣/٢ ، ١٣٤٠ ، الوسائل ١٣/١٥١ .

(٢) السوط ٣٢٣/٢ قال فيه فالمضمون عنه لا يحتاج الى رضاه لان صمان ديمه بمنزلة القضاء عنه ، الخلاف ١٣٣/٢ .

(٣) اخرجه في الخلاف ١٣٥/٢ ، سنن أبي ماجه ٤/٢ .

(٤) وهو الشيخ الفقيه العالم الجليل الحسين بن أبي طالب اليوسفي صاحب كشف الرموز ، في شرح لمختصر الروع ويقال له . دالاسي ، ايب مسوب الى آيه يليده قرب سادة تعرف عند العامة بأوة عاله في معجم البلدان وقال ههنا شيعه و هل سوده سه لا تزال ، الحروب بين البلدتين قائمة على المذهب .

وينقل المال من ذمة المضمون عنه الى الضامن ونراً ذمة المضمون عنه .

(ثالثة) من يشترط معرفة الضامن بالمضمون له وعه ؟ قل في الخلاف^(١)
لا يشترط عملاً بقضية علي عليه السلام ، وقال في المبسوط يشترط معرفتهما :
أما المضمون له فلاه لولاه لرم العرر لجوار ردائة معاملته وصحوة فتصاته ،
وأما المضمون عنه فليعرف هل يسحق عليه شيء أم لا .
وتابع العلامة في الأول لا الثاني ، لانه لابد من تعيينه عند الضامن وتحصيله
عن غيره ليقع الضمان عنه .

والأقوى قوله في المبسوط : اما اذا لم تكن الضامن ترفعاً فظاهر ، وأما
اذا كان ترفعاً فلاه احسان لابد في عرف المعاش من معرفة محله ولالعار وصح
ذلك في غيره ، وقد ورد الهى عن وضع المعروف عند غير أهله كما قل علي
عليه السلام . وليس لو وضع المعروف في غير أهله الا محمدة اللثام^(٢) . وليس
في صحت علي عليه السلام دلالة على عدم ذلك ، لجوار معرفتهما ولم ينقل .

قوله : [هل ٣] ينقل المال من ذمة المضمون عنه الى ذمة الضامن
وتبراً ذمة المضمون عنه
هنا فوائد :

(الاولى) قال الجمهور ان الضامن ضم ذمة الضامن الى ذمة المضمون عنه

(١) الخلاف ١٣٣/٢

(٢) نهج لباعة د ليعص ٤٢٦ ، الكافي ٣١/٤ . وليس لو وضع المعروف في غير
حمه وعند غير أهله من لاحظ بما اتى لا محمدة اللثام وتاء الاشرار ومعاة الجهال عا دام
تصاً عليهم . الى آخرها . واللفظ النهج

(٣) ليس د هل ٤ في المختصر النافع ط بمصر .

فيحجور له حيث يشاء مطالبة أيهما شاء . وقال أكثر أصحابنا أنه نقل المال من دمة المصموم عنه إلى دمه الصائم وليس للمصموم له مطالبة المصموم عنه ، ولو أبراه لم يبرأ الصائم ، ولو أبرأ الصائم برئاً معاً .

وهو الحق ، لرواية الحذري في فعل علي عليه السلام ، ورواية حذري عن عبد الله الأنصاري أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يصلي على رجل عليه دين ، فأتى بحذره فقال : هل على صاحبكم دين ؟ فقالوا نعم ديناران . فقال : صلوا على صاحبكم . فقال أبو قتادة : هما علي يا رسول الله ، فمضى فقال الله على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : يا نزيلى بالمؤمنين من أنفسهم فمضى برك ملا فهو لورثته ومن برك ديناراً فعلي . فلهما بدلان على نقل المال من دمة المصموم عنه والالما في فرق بين الحائرين .

(الثانية) صمان عهده الثمن صم دمة لي دمه على القولين ، ومعنى صمان عهده الثمن أنه إذا باع بمان شيئاً وحشي أن يجرح الثمن مسحقاً أو أبيع كذلك فيصم شخص آخر عهده ثمن في الحائرين . فالمصموم له الرجوع على من شاء من الصامن والمصموم عنه والرجوع يكون بأقل الأمرين من المصموم ومما دلت عليه .

(الثالثة) الأعيان المصمومة كالنسيب والمفوض بالبيع الفاسد والموم والمأثورة المصمومة هل يصح صمان شيء من ذلك أم لا ؟ أما على القول بأنه صم دمه يصح قطعاً ، وأما على القول بأنه نقل فيحتمل صمانها لأنه ثبت في دمة المصموم : أم العين أو قيمتها ، فيحجور بذلك إلى الصامن ، ومن أن حق المالك محصور في العين ولا ينسب في الدمة قيمتها إلا مع تعدد العين ، فيكون صمان ما لم يجب ، لأن الفرض أن العين موجودة .

ويشترط فيه الملاء أو عام المضمون له باعساره . ولو بان
اعساره كان المضمون له مخيراً .

والضمان المؤجل جائز . وفي المعجل قولان ، أحدهما :
الجواز .

وبرحم الضامن على المضمون عنه : ان ضمن سؤاله ، ولا
يؤدي أكثر مما دفع .

قوله : والضمان المؤجل جائز وفي المعجل قولان أحدهما الجواز
الدين اما حال أو مؤجل ، وعلى التقديرين فالضمان اما حال أو مؤجل .
فالاقسام أربعة :

(الاول) أن يكون حالاً ويضمن مؤجلاً ، يصح اجتماعاً .

(الثاني) أن يكون مؤجلاً ويضمن حالاً ، وهذا معناه الشبح في النهاية^(١)
والمعبد في المنفعة ، لأن الضمان وصح للارفاق وهذا لا ارفاق فيه ، فانه لو طاله
حالا لوجب على الضامن الاداء وحيتث له الرجوع على المديون فيعوت الفرص .
وفيه نظر ، لانه ان ضمن سؤاله فهو أدخل الصدد على نفسه ، وان لم يضمن
سؤاله فليس له المطالبة بما آذاه . واختار المصنف والعلامة الصحة ، لعدم
قوله صلى الله عليه وآله وسلم : الزعيم غارم^(٢) .

(الثالث) أن يكون مؤجلاً ويضمن مؤجلاً ، فالاجل الثاني ان كان أريد
صح اجتماعاً وان كان مساوياً فكذلك على الأقوى ، وان كان أنقص منه أو مما

(١) النهاية ٣١٥ قال فيه ولا يصح ضمان مال ولا نفس الا بأجل .

(٢) الخلاف ١٣٥/٢ ، متن ابن ماجة ٨٠٤/٢ .

ولو وهبه المضمون له أو أبرأه لم يرجع على المضمون عنه
بشيء ولو كان بأذنه .

وإذا تبرع الصامن بالضمان فلا رجوع .
ولو ضمن ما عليه صح وإن لم يعلم كمبته على الاظهر .
ويثبت عليه ما تقوم به البينة ، لا ما يثبت في دفتر وحساب ،
ولا ما يقربه المضمون عنه .

بقي منه فيه الخلاف كما سبق . والاقوى الصحة .
(الرابع) أن يكول حالا ويضمن حالا ، فقد الشبح لا يصح أيضا ، وعند
المصنف والعلامة يصح . وهو الاقوى .

قوله : ولو ضمن ما عليه صح وإن لم يعلم كمبته على الاظهر
هذا قول الشيخ في النهاية وابن الحيد والثقي وسلا رواه رهره والداستي
في الكامل ، واختاره العلامة ، لعموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم . الرعيم
غارم . وقوله : ولمن جاءه حمل بمروأه رعيم^١ . ولرواية عطاء عن السافر
عليه السلام : من مات وعليه دين فمروأه صلى الله عليه وآله وسلم كاهله^٢ .
وقال الشيخ في البسوط والخلاف وسه أس ادرس بعدم صحته ، لأن
ذلك غرر وهو منهي عنه .

أجاب العلامة^٣ : بأن الغرر إنما هو في المعروضات التي تنقص إلى التدرع

(١) سورة يوسف : ٧٢

(٢) التهذيب ٦ / ٢١١ .

(٣) راجع المختلف ، الضمان من كتاب الديون وتوابعها .

فما مثل الاقرار و الصمان فلا ، لان الحكم فيهما معين ، وهو الرجوع الى المقر
في الاقرار والى البيعة في الصمان فلا عرو هنا .

قلت . بلشح أن يقول : لا يحظر لا يرول بيمين الله ، لحو ر قامه بمال
بعمره الصمان ، فلو ألزمه لادى الى صرره المضي بقوله صلى الله عليه وآله
وسلم . لا صرر ولا صرار . نعم يمكن أن يجاب بأن الصمان أدخل الضرر على
نفسه بعدم احتياطه .

إذا عرفت هذا فما هوائل :

(الاولى) اذا صمس والحال هذه يلزمه ما قامت به البيعة بتأريخ سابق على
الصمان لا فيما بعده ، لان ذلك غير ثابت وقت الصمان .

(الثانية) لو أقر بمصمون فان كان ذلك في تأريخ سابق على الصمان لم يرم
الصمان والا فلا . وثبت اقراره اما بالنسبة أو بتصديق الصمان على السبق .

(الثالثة) لو لم يعم بيعة شيء من مال ولا اقرار وأكرر المصمون فتوجهت
عليه اليمين فردها على المصمون به فحلف فهل يلزم الصمان ما حلف عليه أم
لا ؟ قل الشيخ والقاضي ان حلف برضا الصمان لزمه والا فلا ، ويظهر من كلام
المعيد ارواه وان لم يرص واستحق ان حلفا يمين السرد كاسية لزمه وان
حلفاها كالأقرار انقراى برضا والا فلا . وهذا أقوى .

(الرابعة) لا خلاف أنه مع هذه البيعة والاقرار لا يلزمه ما يوجد في دفتر
وحساب ، ويظهر من كلام التقي لزوم ما يبر به الحریم وقد تقدم أن ذلك ليس
على إطلاقه .

القسم الثاني : الحوالة .

وهي مشروعة لتحويل المال من ذمة الى ذمة مشغولة بمثله .

القسم الثاني الحوالة (١)

قوله : وهي مشروعة لتحويل المال من ذمة الى ذمة مشغولة بمثله
هنا فوائد :

(الاولى) ذهب الشيخ في المسوط والقاضي وابن حجر الى اشتراط شغل
ذمة المحال عليه ، واختاره المصنف ، وسواء ذلك على أنها معاوضة .
وقال في المسوط أيضاً بعدم لاشتراط . واحده . العلامة لأصلي الفسحة
وعدم الاشتراك لكنه أشبه شيء بالصمان .

وسرع على القولين أنه لو أدى المحال عليه المال ثم ادعى على المحيل
به فادعى المحيل شغل ذمة فأنكر فالقول قول المحل على الاول وقول المحال
عليه على الثاني .

(الثانية) قال الشيخ في المسوط . لما تصح حوالة يدواب الامثال لانهما
لا مثل له كالتياب والحيوان اذا نت في الذمة بغيره ، ومما لوئت باحار
جاز كأرض الموصحة (٢) .

وقال ابن الحسد يصح بكل ما يصح السلم فيه ، واحده العلامة وهو الحق
لكونه معلوماً ثابتاً في الذمة قابلاً للقل :

(١) قال في المسوط ٣١١/٢ : وحواله مشغولة من تحويل الحق من ذمة ، ونقل
احاله بالحق عليه يحيله احاله ، واحتال الرجل اذا قبل الجرم له ، فالمحيل الذي عليه الحق
والمحتال الذي يتسلم الجرم له ، والمحال عليه هو الذي عليه الحق للمحيل والمحل به هو
الدين به .

(٢) لموصحة هي الحراجه التي يقع اعظم ونوصحه هي كسبه ، وهي حصه امره
وصاحبها مقبر بين أخذ المديه والتقصاص

ويشترط رضا الثلاثة ، وربما اقتصر بعض على رضا المحيل
والمحتال .

(الكثرة) على قول المصنف إذا اتحد الحققان حساً وبوعاً وصفة صحت
الحوالة قطعاً ، أما لو اختلفا في واحد منها فهل تصح أم لا ؟ يظهر من اشتراط
المثلية عدمه ، ولأنه لا يجب على المحال عليه إذا ما لبس عليه . وهو أحد قولي
الشيخ في المسوط ، وقال في موضع آخر منه بالصحة .
واختاره العلامة لإزالة الحوار ولصحتها على الرى ، وعلى من عليه حق
مخالف أولى .

أقول : إن اشترط رضا المحال عليه فالحق الأخير لا يلزمه لوقوع العقد
برضاه ، وإن لم يشترط فالحق الأول نعم يرد على المصنف أنه يشترط رضا
الثلاثة ويشترط أيضاً اتحاد الحقيقين ، وبسبهما مضافة .

(الرابعة) شرط الشيخ في المسوط كون الحق المحال به ما يصح فيه أحد
الدل قبل قصه ، لأن الحوالة نوع معاوضة فلا يصح إلا حيث تصح المعاوضة .
وتبعه القدسي وابن حمزة ، ولذلك قالوا لا يصح الحوالة بالمسلم فيه قبل
قصه ، ثم رجع الشيخ عن ذلك وقرى أنها عقد آخر غير البيع فلا يترتب عليه
ما يترتب على البيع ، واختاره العلامة .

قوله : ويشترط رضا الثلاثة ، وربما اقتصر بعض على رضا المحيل
والمحتال

أما الأول فهو المشهور ، واحتج عليه شيخ بأنه لا دليل على الصحة مع
عدم رضا المحال عليه . وأيضاً إثبات مال في دمة الغير مع اختلاف العراء
في شدة الاقتضاء وسهولته تابع لرضاه ، وما ذكرى فهو قول النقي وقواه العلامة
في المختلف محتجاً بأنه لو مانعه بغير رضاه صح فكذا الحوالة لعدم الفارق .

ولا يحب قول الحوالة ولو كان على ملئ . نعم لو قيل لرميت
ولا يرجع المحتال على المحتيل ولو افتقر المحتال عليه .
ويشترط ملاءته وقت الحوالة أو علم المحتال بأعساره
ولو بان فقره يرجع ويبرأ المحتيل وإن لم يبرئه المحتال
وهي رواية . ب . لم يبرئه منه الرجوع .

قال ولم ألق علي بن حمزة عن عبد الله بن محمد عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار
أقول : الحق أن يقول إن عتير . شغل دمه واهو له بمثل ما عليه فلا
يشترط رضا قطعاً ، إذ للشخص استبقاء ماله بنفسه وبغيره . وإن ادا لم يشترط
الشخص وكانت الحوالة بالمحذوف فلا بد من رضا قطعاً إذ قد يستمر ذلك
اغتراره غالباً ، وقال صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار .
قوله : ولا يرجع المحتال على المحتيل ولو افتقر المحتال عليه
أكثر عمدنا على هذا ، سواء قص من الحوالة شيئاً ولا . وقال سائر أن
أحد شيئاً من الحوالة ليس له . رجوع ، وإن لم يأخذ به الرجوع
والحق الأول ، لأنه لو لم يجد ربحه غير أحد القاص ، فلا يرجع عن
الأصلين إلا بدليل وليس .

قوله : ويبرأ المحتيل وإن لم يبرئه المحتال ، وهي رواية أن لم يبرئه
فله الرجوع

رواية ذكرها شيخنا الكليني عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار
السلام في الرجل يحيل الرجل بما كان له شيء رجل آخر فيقول انني احتال
برأت من مالي عليك . قال : لا ربح له من ذلك يرجع عليه ، وإن لم يبرئه

(١) الكافي ٢/٢٩٢ ، الوسائل ١٧/٣٧٦ ، من ابن ماجة ٢/٧٨٤ .

فله أن يرجع على الذي أحاله^(١).

وعمل مصورها شفع في النهاية وانقاضي، ولقي واس حمرة وابن الجند والمعد، وقال بن دريس والمصنف انه يقرأ بفس الحوالة وان لم يرثه وليس عليه رجوع، واحاراه العلامة محتجاً بأن الأبراء ما أن يكون قبل الانتقال من دمة المحل وبعد، ولأول يسرهم تحصل يحصل لأن دمة برئت لحوالة ولا حاجة إلى امرأ آخر، ولأن الحوالة عند قائم نفسه يفيد تحويل الحق من دمة إلى أخرى، وقد يخفف وحب نحق للمعنى لمشق منه، ولما رواه عفة ابن جعفر عن بكاطم عليه السلام قال: سألت عن الرجل يعيل الرجل بمال على الصيرفي ثم يغير حال الصيرفي أبرج على صاحبه أو احتل ورصي؛ فقال: لا^(٢)، وهو يدل بعمومه على صورة النزاع.

قلت فيه نظر:

ثم أولاً - فلان هذا مبني على افعال المال، لحواله، وهو عين النزاع، بل الحوالة ثابتة حتى للمحل، يدي ثبت على المحال عليه للمحل، وأما سقوط حتى للمحال الثابت فهي دمة المحل فلا تقتضيه الحوالة إلا على نقول بأنها عند معوضة، والعلامة لا يقول به بل عنده أنها اسقاط، فلا بد حينئذ من الأبراء لاسقاط حقه.

ومثانياً - فلان قوله شفع الحوالة من التحويل^(٣) فلا يمتنع المعدل للمحال فممنوع لاحتمال التجوز. ثم صار في الشرع حقيقة في غير ذلك كما في النسخ فإن الاتفاق قد صي أن يكون النسخ قد نقل المكتوب إلى كتابه، وليس

(١) التهذيب ١٠٢١١/٦، الكافي ١٠٤/٥

(٢) التهذيب ٢١٢/٦

(٣) في ب « من التحويل »

القسم الثالث : الكفالة :

وهي التعهد بالنفس

ويعتبر رضا الكافل والمكفول له دون المكفول عنه .

وفي اشتراط الاجل قولان .

وان اشترط أجلا فلا بد من كونه معلوماً .

واذا دفع الكافل الغريم فقد برى .

وان امتنع كان للمكفول به حصة حتى يحضر الغريم . أو ما

عليه .

كذلك بل هو محار بمعنى اثبات مثل صورة المكوف في كانه .

اد قلت : الاصل عدم المحار

قلت : مسلم لكنه لازم قطعاً ، لان أحد الحقيق ليس هو الاخر حقيقة حتى

يتحقق المحول بل غيره ، خصوصاً مع عدم اشتراط تحار لبعض حصاً وبه

وصفة ، فيكون محاراً أيضاً .

وأما ثبوت - فلا - الرواية غير معلومة الصحة ، لان غفلة مجهول الحال

قوله : وفي اشتراط الاجل قولان

قال السبح في النجاة واحمد بن حمر وسائر وعصي في حد قوله

لا بد من الاجل ، وقال سبوح في النجاة وحمد بن حمر وابن اديس والمصنف

والعلامة تجوز حالة لاصالة الجواز وعدم المعارض .

(١) قال في المختلف : وسوغ في البسوط الحالة وبه قال ابن دريس وهو المتمد

لنا الاصل الدال على المحار وعدم الاشتراط

ولو قال : ان لم احصره الى كذا كان علي كذا . كان كفيلاً ابداً
ولم يلزمه المال .

ولو قال : علي كذا الى كذا ان لم احصره ، كان ضامماً للمال
ان لم يحصره في الاجل .

قوله : ولو قال ان لم احصره الى كذا كان علي كذا كان كفيلاً ابداً
ولم يلزمه المال ، ولو قال علي كذا الى كذا ان لم احصره كان ضامماً للمال
ان لم يحصره في الاجل

هذه المسألة ذكرها الاصحاح في كسبه ، ومعتمد روابه اشبح في التهديب
وابن بابويه في الفقيه عن دود بن الحصين عن ابي العباس عن الصادق عليه
السلام عن رجل يكفل بنفس لرجل الى أجل فان لم يأت به فعليه كذا وكذا
درهماً قال ان جاء به الى لاجل ففسس عليه مال وهو كفيلاً بنفسه ابداً الا ان
يبدأ لسراهم ، وان بدأ لسراهم فهو ضامن ان لم يأت به الى الاجل لذي
أجله . ورواه في التهديب بطريق آخر الى ابي العباس عن الصادق عليه
السلام^(١) .

اد عرفت هذا نعم انه لم يذكر الشفع واتسعه وجه الفرق بين المسامين
بل أفتوا بمضمونها جامدين عليها ، وليس في اللغة العربية وجه للفرق ، فانه
لا فرق عندهم من حيث المعنى بين تقدم الحراء وبأحر الشرط ، فان الحراء
وان تقدم والمراد به سائر ، وقد طلب « اكرمك ان حنسي » فهو في المعنى « ان
جشني اكرمك » .

وبدأت بظهر ضعف كذا ابن ادریس في عرق بأنه يلزمه ضمان النفس

(١) الفقيه ٤٥١٤ ، التهديب ٢٠٩/٦

(٢) التهديب ٢١٠/٦ ، القاموس ١٠٤/٥

حيث بدأ بصيانتها ويلزمه ضمان المال حيث بدأ بصيانه المال، وهذا تعليل لبعض
الدعوى، فاستؤل بعد ذلك، ولأولى حيث بدأ بصيانه المال على النص أو يقول
أن الصورة الأولى فالصورة سقطت بلزوم أن يقول « يكفك بمن فلان
الذي شهر مثلاً فان لم آت به فعلي مائة درهم مثلاً » . ولأنك أن الجملة الأولى
صريحة في الكفاية ووجوبه الشك في قوله « فان لم آت به » إلحاحاً لبيان
بضمان بل هي أمر لازم للكفاية وإن لم يذكره، فإنه لا كلام أن الكفك يلزمه عند
الاجل أما احصار الغريم أو أداء ما عليه .

وذكر لزوم الشيء غير مناف به من مؤكده له، لو لم يذكر كفاية أولاً في
عاقبته بل دلل على أن لم آت بفلان إلى مدركه كان على كذا « لكن أيضاً كذا له .
لا لزوم بل على تقدير عدم احصائه لزم لكفايته . فجار إطلاق اللزوم
وارادة الملزوم .

ولما قوله في الرواية « وهو كفك عنه » فإحدى القاطعت بأنه كفيل
لأشخاص « بمعنى أن المال يلزمه من أول الوقت، بل لا يتصور إلا أنه كفيل ولا يلزم
المال إلا مع انقضاء الاجل وعدم احصائه .

وأما الصورة الثانية « وهي أن يقول « عني مائة درهم » أي شهر » . أحصره
فبأنه « هي ضمان بشرط عدم احصائه » فان قلنا بصحة ضمان المشرود
فالصحة والشرط صحيح . وسنرجع إلى دفعه بعد لأجل وعدم احصائه ،
وان قلنا ببطلانه فلا كلام لو تقدم الشرط أنه باطل . وليس ذلك مطوق الرواية
حتى يكون مخالفاً لها وان تأخر الشرط كما هو المستعاد من الرواية ، فنقول :

ان لضمانه قد انعقد بعبارة كذا « لي كذا » يكون ذكر الشرط معدداً كالمعدي
لانعقاده ، فلا يكون مسوغاً ، كما لو قال « له عني مائة من ثمن حمر » ، فان
المال شئت في ذمته بأول كلامه ولا يسقط بقوله « من ثمن حمر » فكذلك

ومن حلى غريباً من يد عريجه قهراً لرمه اعادته أو أدائه ما عليه .
ولو كان قاتلاً أعاده أو يدفع الدية .
وتبطل الكفالة بموت المكفول .

ويظهر من هذا الفرق بين صورتين فائدة أخرى، وهي أنه لو مات المكفول
في صورة الأولى من الأجر مريض الكفيل من الكفالة ولا يلزمه المال، وأما
في الصورة الثانية فإن مال لارم له ولو مات قبل الأجل وهذا فرق حسن لم
يذكره أحد من الأصحاب .

قوله : وتبطل الكفالة بموت المكفول

هذا هو المشهور بين الأصحاب ، ويظهر من كلام ابن الجنييد أنه إذا شرط
أن عليه ما عليه أن لم يحضره حياً وميتاً لرمه المال .
فإن العلامة الكفالة بطلت بالموت قطعاً شرط أولم بشرط ، لأن ذلك
مقتضى الكفالة .

وفيه نظر . لأن كون ذلك مقتضى الكفالة محتمل لكن مع لاطلاق ، وإنما مع
الشرط فلا . لقوله صلى الله عليه وآله وسلم . المؤمنون عند شروطهم .

كِتَابُ الصَّلَاحِ

وهو مشروع لقطع المنازعة
ويحور مع الاقرار والانكار الا ما حرم حلالا، أو حبل حراما.

قوله : وهو مشروع لقطع المنازعة ، ويحور مع الاقرار والانكار الا ما
حرم حلالا أو حبل حراما

ها فوائد

(الاولى) ان الصلح عقد مسبق بغيره ليس بسع ولا نزع على غيره من
العمود كما هو المشهور لاصاله عدم الترتيب . ولانه لو كان معا أو فرعاً عليه لما
صح الاحت بصح . واللام ناهل فكذلك المشروع . ولما لم يظهروا ، وما يظان
اللام فانه يصح مع الجهل ومع الانكار .

والشيخ هـ قولان : أحدهما أنه سع ، والآخر أنه نزع على عمود خمسة
هي البيع والصرف والاجارة والمارية والهبة وعلى الأربعة ، وذلك لانه ان اقتضى
اسقاط فهو فرع لآخر ، وان منى بسكا فاما منى أو لمعه ، وعلى العديدين

فما يعوض الزمير . فلهذا أربعة ، وتمتد العين بعوضها أن يكون العوضان

من الاثمان أولا ، فالاقسام حيثند خمسة

١ - تملك بعوض ، وهما من الاثمان ، وهو فرع الصرف .

٢ - تملك بعوض ولها من الاثمان ، وهو فرع البيع بقول مطلق .

٣ - تملك العين بغير عوض ، وهو فرع الهبة .

٤ - تملك المصلحة بعوض ، وهو فرع الاجارة

٥ - تملك المنفعة بغير عوض ، وهو فرع العارية .

وليس للتبنيح دليل على عرقه الا كونه يترتب عليه هذه العقود ،

وذلك ليس بدليل على العرقية .

ثم انه بي على قوله في المبسوط مسائل .

احداها - لو سلف عليه ثوب فبمجهه دسار فافتره به وصالحه على دسارين لم
يصح لانه انت به في دمه فبمجهه وهي دسار . فلو صالحه على دسارين كان ربا .
وجوز ذلك ابن دريس و الحصف والعلامة ساء على نفي العرقه وعلى انه صالح
على الثوب لا الدينار .

وفيه نظر . ان لم يسمي بضمه سبي الاصح ولا يصح

وسمها - د ادعى سبي رجل بدرهم او دينار وسرف به بها ثم صالحه

بدرهم او دينار وعرف قبل بضمه م يصح لانه فرع صرف . وكذا لو صالحه

على بعضها مع باقي الحسن لا . اما لو قسم بعضه و تركه من الذي يصح

لانه فرع الا .

(الثاني) قوله مشروع لطلوع المداخه ، يشير الى غايه هذا العهد اللامعة

له عالماً، سواء تقدمت حصومه أو لم تقدم . بل بعد أن به نولاً : لم يصح كالمصالح
على العين ، المحبولة للمصالحين ، فإن لم يرع يحصل منها عتاً لولا عدم المصالح
لحصول المحظور بها .

وهل يشترط عدم إمكان العلم ؟ انظر نعم . أما لو بعد لم يكن أو لم يكن
ومست الحالة إلى لا بد ، فاقرب الحوار لمسائل الحاجة

(ثالثة) قوله « ويجوز مع الإقرار والآنكار » هذا ما عرفت به لا مادية ،
فإن ادعى لا يجوز إلا مع الإقرار ، والثاني لا يجوز إلا مع الإقرار .

حجه أصحها ، عموم قوله تعالى « والمصالح خير » وقوله صلى الله عليه
وآله وسلم : لمصالح جائز بين المسلمين لا صلح ، أحل حراماً أو حرم حلالاً

(رابعة) ذكر في معيار السعد والحرمة المذكورتين وحده
« ١ » : « قوله المصالح تحليل هو أن يصطاح على أن بشر أو حدهما ،

أحمر أو برق أو حدهما ، وحرمة المصالح على أن لا يصطاح أو كلاهما
الحيلة أو الملوكة .

« ٢ » - أن يصطاح على مع مية ، يودي إلى سر أو على حرة ، بأحدهما
أحدهما بشرط أن لا يطأها .

« ٣ » - أن يدعى شخص عسافي ، حر أو علة ، صاحب اليد ، يحفظها

(قال في المالك) : « كذا قد عرفت أنه لا بد من العلم بالنية لا بد من العلم
بالحال ، من لو وقع بعد العلم على غير وجهه ، كان كالمصالح في حده على المصالح وعلى
مادة ، كالأخاء إلى غير ذلك من أحكامه لأجل أن المصالح يجوز من غير قيد بالخصوصية
كقول صلى الله عليه وآله وسلم : المصالح جائز بين المسلمين إلا صلحاً أحل حراماً أو حرم
حلالاً . وقول الصادق عليه السلام : المصالح جائز بين الناس .

(٢) سورة النساء : ١٣٨

(٣) الوسائل ١٣ / ١٦٤ .

ويصح مع علم المصطلحين بما وقعت المنازعة فيه ومع
جهاتهما ديناً تنازعا أو عيباً . وهو لازم من طرفيه ، ويبطل بالتقابل .
ولو اصططح الشريكان على أن الحسran على أحدهما والربح
له وللآخر رأس ماله صح .

وأما يدعيه لصالحه المالك على بعضها أو على كل . فإن هذا الصلح إذا وقع
حرم الحلال وأحل الحرام . وهذا بالنسبة إلى المدعي لا بالنسبة إلى الحاكم ،
لأنه بما يحكم بالصدور . وكل واحد من نصرت حسن .

قوله : ومع جعلهما (١)

أما مع علم أحدهما وجهل الآخر - كما لو علم شخص شغل دمه بمائة
مثلاً لو ريد ولم يعلم ريد فصح على أول - وإن لم يكن ربواً لم يصح ، لأن
ذلك من قسم ما يحلل الحرام .

قوله : ولو اصططح الشريكان على أن الحسran على أحدهما (٢) وللآخر
رأس ماله صح

وقد شهد ذلك حارسه أرده بفتح ، برواية الصحيحة عن الحلبي عن
عبدى عليه السلام ، ولو جهلاً ذلك في ابتداء الشركة فالأقرب المصحح لمساته
موضوعها والرواية لم تدل عليه

أقول : أما الحكم الأول فهو مسلم لكن ليس على إطلاقه بل مع جهلهما
بحال المال عند المصحح أو مع جهلهما ، أما لو جهل أحدهما وعلم الآخر وكان

(١) في المختصر النافع : ومع جهاتهما

(٢) في المختصر لفتح المطبوع على أن الحسran على أحدهما والربح له وللآخر

رأس ماله صح

(٣) التهذيب ٢٠٧/٦ ، الكافي ٢٥٨/٥

ولو كان بيد اثنين درهمان فقال أحدهما : همالي ، وقال
الآخر : هما بيني وبينك ، فلم يدعي الكل درهم ونصف ، وللآخر
ما بقي .

وكذا لو أودعه أسب درهمين و آخر درهماً فامترجت لا عن
تفريط وتلف واحد فلصاحب الاثنين ، درهم ونصف ، وللآخر
ما بقي .

هو الرابع فانه لا يصح لانه من قسم ما أحل الحرام . وأما الثاني فسيأتي
الخلاص فيه .

قوله : لو كان بيد اثنين درهمان فقال أحدهما همالي وقال الآخر هما
بيسي وبينك فلم يدعي الكل درهم ونصف وللآخر ما بقي
وكذا لو أودعه أسب درهمين و آخر درهماً فامترجت لا عن تفريط وتلف
واحد ، فلصاحب الاثنين درهم ونصف وللآخر ما بقي .
هما مسائلان .

(الأولى) الحايه من الاستدراج ، أن يكون الدرهمان بيدهما أو يد أحدهما
أو يد ثالث ، فإن كان الثاني قال كانا بيد مديهما حلف للآخر وكاناله ، وإن
كانا بيد مدعي أحدهما كان له درهم ونصف ، فمن الآخر وأعطاه درهماً ، وإن
كان ثالث فادّعى أنه كد هما حلف لهما وأقر الدرهم بيده ، وإن صدق أحدهما
فكم ، يقدم وعنده من الآخر ، وإن كان الأول فادّعى يقول مدعي أحدهما إن
بي درهمين مع مديهما أو يدعي لأشاعة مديهما ، وإن كان الأول فالعمل كما قال
لمصنف ، وهو مدلول الرواية المشهورة . وإن كان الثاني فالأقوى قسمتهما

(١) في بعض النسخ : أحدهما

ولو كان لواحد ثوب بعشرين درهماً ، وللآخر ثوب بثلاثين
فاشتمها ، فإن خير أحدهما صاحبه فقد أنصفه والآخر وقسم الثمن
بينهما أخماساً .

نصيب واحلف مدعي الدرهم بالآخر وكذا كن مثع حصل فيه النداعي هكذا
(ثانية) وب لا داع فإن كان اللف عن تعريض عزم المسودع باللف ،
سواء ، في حرج ولا ، وإن كان لاف عن تعريض وكان يفرح بعروضهما فكذلك
وإن كان ادبهما وحصل لفرح بعروضهما للمسودع ففي الرواية عن السكوسي^١
أصاحب الدرهم نصف وللآخر في العمل بهذا مشهور .

ولا يمكن هنا دعوى الأشاعة كما في الأولى ، لأن ذلك خلاف التعرض ،
لكن السكوسي ضعيف والشهرد ليس بحجة ، ولا جود حيث قد يقول . إن
كان ذلك في أجراء ممرضة فسم اللف أثلاً ، وإن كان في غير المتمرح فالعمل
كما في الرواية

وهل للعلامه في التحرر بقسم اللف على نفسه المالكين كما قلنا في المتمرح
وهو بعيد . نعم لو قبل بالفرقة هنا لم يكن بعيداً .

بقي هنا سؤال ، وهو أنه هل في العمل بمدلول الروايتين هي المسائل
يتم أم لا ؟ فنقول . لم يذكر لأصحاب فيهما شيئاً وذكرتهما في باب إصلاح
فجر أن يكون الصبح فوراً أو حاراً أن يكون احسارياً ، وإن امتنع وليس .

قوله : ولو كان لواحد ثوب بعشرين درهماً وللآخر ثوب بثلاثين
فاشتمها فإن خير أحدهما صاحبه فقد أنصفه والآخر وقسم الثمن بينهما
أخماساً .

(انهدب ٢٠٨/٦ ، مقفه ٢٣/٣ فيه بعض صاحب لديارين دياراً ويفتسمان
الدينار الباقي بينهما نصيب)

كذا روى اسحاق بن عمر عن الصادق عليه السلام . وعنى ذلك عمل
الشيخ واتباعه .

وقال ابن ادريس العمل بالمرعة هو اولى . ورده علامه بأن لمرعة مع
الاشكال ولا اشكال مع انقل ونصاً هـ مجموع مصاعه لخص لکن واحد
مهما مدرع فيباع ونسب الثمن على نسبة لمان كعمره من الامول وكما
لو اشترىهما ، لشركة مع الادب ، وان اشركه قد نحصل احد . وقد نحصل بالمرح
و بموجب بلاشاه كما هوها . و اذا كان شريكين كان لكل منهما قدر رأس
المال الذي له كما في الطعنين لو امتزج

أقول : على تقدير تسليم الشركة فوجوب البيع وقسمة الثمن كما ذكر
ممنوع ، اذ مع امكان القسمة عينا ولو بالتعديل لوجه لوجوب البيع ، خصوصاً
مع تعلق برصهما أو أحدهما بعدة اشوش أما نصه و يكسوه ، من حارهما
على السبع مفردين ومجموعين حيث سررمني بالبحر

هذا مع أن قسمة ثمن أحداً مع ملك شيء أحدهما بعشرين أو بـرحص
وشراء الآخر ثلاثين أو بـ مع ما مع ، وبهما في لكم والكف لوجه له ،
اذ لا يحل مال امرئ مسلم الا بما عاهد على ان يات به . فالأولى حيث ان الثمن بـ
تساوياً من كل ابو حواء الممكنة تعطى كل واحد منهما ثوب ، وقد اشترى مال
كل منهما ثوب مفرد ، وب تعاون فله في القسمة عمل المعاش على الاهود
يكون لصاحب الثلاثين والآخر صاحب بعشرين ومذكر من الاحتمال بارز .
هذا وقول العلامة اذا كانا شريكين كان لكل منهما نسبة رأس المال الذي
له كما في لطماس ، مسلم اذا كانت اشركة في ثمن ، أما اذا كانت شركة
في السبع مجموع ، والا لزم أنه لو اشترى و حذكر من الطعام مائة و آخر كبراً

وإذا ظهر استحقاق أحد العوضين بطل الصالح .

سأثنى مع تساويهما في النصف ثم امتزجا طوعاً أو كرهاً ثم بيع الكران أن
يقسم ثمن الثلاث على ستة أسواق لكن ذلك قول باطل لم يقل به قائل .

أد قلت : فعلى أي شيء تحمل الرواية .

قلت : تحمل على أمرين :

أحدهما - على متراج الناس قبل شراء . من نطق برونه لا يدفع هذا
الاحتمال . وإن منطوقها ابرح نصفه لرحل ثلاثين درهماً في ثوب وآخر عشرين
درهماً في ثوب ثلث ثوب فلم يعرف هذا ثوبه ولا هذا ثوبه فقال عامه
لسلام - باع ثوبان فاعطى صاحب الثلاثين ثلاثة أحماس ثمن والاخر خمسين
ثمن . قال . فب من صاحب العشرين قال لصاحب الثلاثين احتراهما شئت .
قال عليه السلام : قد أنصفه^(١) .

ثانيهما - حملها على الاستحباب . فان ذلك نطقاً لنفس كل منهما ودفع
ضرر الاثبات .

قوله : وإذا ظهر استحقاق أحد العوضين بطل الصالح

هذا وكذا معس أو أحدهما . فظهر استحبابه ، أما لو صاحبه على عيس
بدين في ذمته ثم دفع إليه شيئاً فظهر استحبابه فان الصالح لا يبطل بل يرجع مال
الصالح الى الدفعة كما كان .

(١) حتى روى عنه اسحاق بن عمار التي مررت آتياً .

كتاب الشركة

وهي اجتماع حق مالكيين فصاعداً في الشيء على سبيل الشباع.

قوله : وهي اجتماع حق مالكيين فصاعداً في الشيء على سبيل الشباع
ها فوائد .

(الاولى) الشركة قد تقع صفة للمكلف فيقال شرك يشرك شركة فهو شرك
وقد تقع صفة للمال فيقال اشترك يشترك اشتراكاً فهو مشترك. فان أريد الاول
كان المناسب أن يقال « جمع حق » إلى آخره ، وإن أريد الثاني فالمناسب أن
يقال اجتماع كما قال المصنف . وهو - من لأن المقصود من هذا الباب هو
ذلك ، ولذلك قال فيما بعد ونصح مع «مراج» إلى آخره .

(ثانية) انما قال « حق » ولم يقل مال لشمل شركة في « جمع » وفي
الحقوق ، كحق القصاص والولاء والحيار والشمع

(الثالثة) ان الشركة أمر حادث ، وكل حادث لابد له من مسبب ، والمسبب هنا
قد يكون ارث وقد يكون حجارة ، انما لو اقلع شجرة أو عروضة أو شيء ، وقد

(١) في بعض النسخ : ماء دية بآية .

وبصح مع امتزاج المالين المتجانسين على وجه لا يمتاز أحدهما
عن الآخر .

ولا ينعقد بالابدان والاعمال
ولو اشتركا كذلك كان لكل واحد أحرة عمله
ولا أصل لشركة الوجوه والمفاوضة .

يكون مرحا كما اذا امتزجت لآراء التساوية المتصغرة بحيث لا يمتاز أحدهما
عن غيره كالآفة ولا دهان لا كالحطه و بذرة و لدخن و السم و الدرهم المحدود
والدين ، وقد تكون عددا كما لو شربا سلعة في عقد أو بع أحدهما بنصف سلعته
المعاقبة بنصف الأخرى ، كتصيف الدار بنصف الحان أو نصف الفرس بنصف
الحمار .

(الرابعة) اما قيد لاجتماع على وجه اشباع آخر رأ عن حشاع لا يحصل
فه ذلك ، وامراد بالشاع أن لا يفرص حرة الا وفيه حق لهما
قوله: وتصح مع امتزاج المالين المتجانسين على وجه لا يمتاز أحدهما
عن الآخر

لأنهم أنه يلزم من قوله هذانها لا يسمع الامع الامراح ، وبذلك التوهم
من باب دليل الخطاب وليس حجة .

وكذا عاره السح في الخلاف لا يسمع الشركة الا في مالين متساويين ،
فيها ساهدين ، ومرد لا يسمع اسره في الاموال الا في ماس - الى آخره .
ثم الامراح قد يكون اختياريا وموطهر ، وقد يكون مهورا كما لو فعه غير
المالك بغير اذنه .

قوله : ولا ينعقد بالابدان والاعمال ، ولو اشتركا كذلك كان لكل
واحد أجره عمله ، ولا أصل لشركة الوجوه والمفاوضة

الشركة أربعة أقسام :

(الأول) شركة العن ، وهي المدكورة أولاً ، وملك هي المعشدة شرعاً وصحبها جماعة ، واما حسب ذلك لصاحبها في التصرف ، كما يرضى إذا سوان في السيرة فان عابيهما يكون صواب . وقال الفرعي ما جوده من عن الشيء اذا عرض ، يقال عبت لي حاجة اذا عرصب ، وسبب شركة بذلك لان كل واحد عنت له شركة صاحبه . ويل من المعابة ، يقال عامت فلاناً اذا عارصه بمثل ماله وفعله ، وكن من الشريك عارص صاحبه بمثل ماله وفعله .

(الثاني) شركة الامان ولاعمن ، وعماشي ، وحد وعي عهد عطفي يدل على تراضيهما وانفذه عني اشركهما في حصل لأعمل لي تصدر عهدهما على حسب الشرط كالدلائل والعمالين والخطاطين ، سواء كانا متعفين في السبب كخطاطين أو مختلفين فيه كخطاط وساج .

وجورها ابو حنيفة مصنف ، وملك مع ذلك وجود حمد في مصنفين ومعها الشافعي ، وبفت الامانة على طاعتها ، وما في من كل واحد منهما فلكل منهما حصة عمله ولا يسمونه بصل بهما بصلطحتين

(الثالث) شركة الوجود ، وليها قسمان

الأول - أن شرك واحد - وسع كل منهما في ذمته الى أجل على أن ما - عه كن وحد عني بمراة يكون سعيه وسع كل منهما في شركه وتؤدي منه الثمن وما فصل بينهما .

الثاني - أن يتناع وحده في الذمة ويوص من ماله الى حامل واربع منهما سائب - بشرك واحد لا ب له وحمل ذمه له . ولعمل من بوجه والمال من حامل ذمه وفيه حامل لا سلمه الى بوجه

رابع - أن يسع لوحده مال يحمل برده ربح لكونه بعض اربح به .

وإذا تساوى المالان في القدر فالربح بينهما سواء . ولو تفاوتا
فالربح كذلك ، وكذا الخسران بالنسبة .

ولو شرط أحدهما في الربح زيادة . فالأشبه : أن الشرط لا يلزم .
ومع الامتناع ليس لأحد الشركاء التصرف إلا مع الأذن
من القين

ويقتصر هي أن تصرف على ما تناوله الأذن ولو كان الأذن مطلقاً

صح

وجورها أيضاً أبو حنيفة والشافعي وابن الحبيب مسا ، وحصل الإجماع بعده
على بطلانها .

واسحق بن إبراهيم أن حصل أد كل صاحبه أن يشري لهما ويشري كذلك
وقع الشراء لهما وبجفت شركة في السلم . هذا في المبيع الأول ، وأما الثلاثة
فإن الحاصل لرب المال وللآخر الأجرة .

(الرابع) شركة المعاوضة . وهي عقد عطي بدل على اتفاهم على اشتراكهما
في كل عام وعزم بحدث لهما : عندهم . بأن يقولوا : اشركا شركة المعاوضة
أود تفاوضا ، أو توحد أحدهما بهذا سقط ويبقى الآخر . وجورها أبو حنيفة
أنصاً . وهي سنة وعقد الشافعي ومالك وأحمد ماضية .

وحده أصحابنا على بطلان لجميع جماعهم على ذلك أولاً ، وعدم الدليل
ثانياً ، وأنها عزم والعزم مبيى عنه نكاً ، ونصته بعدة حتى كل واحد منهما على
ملكه فانتقاله يحتاج إلى دليل وليس رابعاً .

قوله : وإذا تساوى المالان في القدر فالربح بينهما سواء ، ولو تفاوتا
فالربح كذلك وكذا الخسران بالنسبة ، ولو شرط أحدهما في الربح زيادة
فالأشبه أن الشرط لا يلزم

ولو شرط الاجتماع لزم .

وهي جائرة من الطرفين ، وكذا الاذن في التصرف .

وليس لاحد اشركاء الامتداع من اقسمة عدا المطالبة لا أن

يتضمن ضرراً .

ولا يلزم أحد الشريكين اقامة رأس المال ، ولا ضمان على أحد

الشركاء ما لم يكن يتعد أو تهريب .

طاهره انكلام أن شركه تكون صحيحه لكن لشرط غير صحيح ، بمعنى
أنه لا يجب لواءه ، وهذا هو رأيي ، وول الشيخ في ان شرط والخلاف^١
بطلان الشركه والشرط ، اذ لا دليل على صحته ، قد شاء .

وقال الميرضي بصحتها ، احتاره العلامة^٢ محضاً بعموم قوله « وفوا
بالنفوذ »^٣ وقوله « لا أن تكون بحره عن براص »^٤ ، « اراضي اما وقع
على ما شرطاه » وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : المؤمنون عند شروطهم^٥ .
وهو في رأيي^٦ المشروط به الرداء ان كان مشراً بعمل^٧ وله خيرة
ردده ، وقول ما قاله ميرضي ، لا يجوز ما قوله اسبح ، ولا تكافؤ كذا للردده

(قال في الخلاف ٢ : ٤٠٠ - بعد من شرك في ربح مع تساوي
في حاله) ، « وسواء مع بعد في الحال ومن شرط خلاف ذلك ثابت ، الشركه
بأحد »

١ . ٢ . اجمع بصحتها ٢

٣ . سورة بقره

٤ . سورة اسراء ٢٩

٥ . التهذيب ٢ / ٢٢٦ ، الكافي ٦ / ١٨٧ .

ولا تصح مؤجلة، وتبطل بالموت .

وتكره مشاركة الدمى ، وابصاءه ، وأبداءه .

بالص ، وهو خلاف لآلة وهذا مفهوم من كلام صاحب لوسيلة .

قوله : ولا تصح مؤجلة

قال الشيخان الشركة بالتأجيل بلفظه ، ومرادهما بالتأجيل مطلق التأجيل
للا شركة ، ولذلك قال المصنف بعد ذلك ولكن واحد من الشريكين فرق صاحبه
وكذا قال الثقي .

قال العلامة واحتج أن التأجيل فائدة ، وهي مع كل مهما عن التصرف
بعد الأجل إلا أن حديد ون لم يكن له مدخل في الامتناع من الشركة ولكل
منهما المسخ قبل الأجل .

قوله : وتبطل بالموت

مراده تبطل التصرف المأدون فيه ، ولا فالمال مشترك بهم ينقسم فكيف
تبطل الشركة .

كتاب المضاربة

وهي أن يدفع الانسان الى غيره مالا ليعمل فيه بحصة من ربحه.
ولكل منهما الرجوع سواء كان المال ناضجاً أو مشتغلاً

قوله: كتاب المضاربة

يقال مضاربة وقراض، ولأول لغة العراق مأخوذ من الضرب في الأرض وهو الضرب، لا ينفق عداً في الضرب، ومن قولهم ضرب مع أصحابه سهم لأن كلام المالك والعامل يضرب في الربح سهم. والثاني لغة الجحار، أي من القرض وهو انقطاع، لأن صاحب المال قطع بعض ماله ودفعه الى العامل، وأما من المساواة كما يعمل بعارض لشاعران دون كل منهما صاحبه شعره، فكان المالك باخراج ماله ووزن العامل بعمله.

قوله: وهي أن يدفع الانسان الى غيره مالا ليعمل فيه بحصة من ربحه
هنا فوائد:

(الأولى) إذا دفع الانسان الى غيره مالا ليعمل فيه فلا سراح وما أن يشترط الربح فيه للمدفع به فذلك قرض يسمى للمضى ويكون المال مضموناً على الغائض، ويشترط لربح لعمه خاصة دون العامل فذلك بضاعة، فإن قال

مع ذلك « ولا أحرد لك » فهو موكيل في لاسر دح من غير رجوع عليه بأحره
 وان قد « وذك » حره كند « وان عين عملا مصوحا بالمدة أو بعمل فذك حاره
 وان لم يعين فجمعاه وان سكك فان مرع الدمن بالعمل فلا أحرة له ، وان
 لم ينزع وكان ذلك بعمل له أحرد عرفا وله أحرد مثله ، ويشروط الربح مشتركا
 فذاك أقدم

« ١ » - أن يعين حصة العامل بالحرثة المعلومه كالنصف والثث ، فذاك
 المضاربة الصحيحة .

« ٢ » - أن يعين حصة المالك خاصة وسكت عن قدر حصه العامل ، فذاك
 مضاربة فاسدة .

« ٣ » - أن يقول اربح مسرك بسا وذلك مصروفة صحبحه وبفصي بالنصف
 لكل منهما ، ومثله لو قال مشترك على النصفية

« ٤ » - أن يقول لك من ألف ولي ألف واسمي مشترك ، ففاسدة أيضا لعدم
 الوثوق بحصول الزيادة فلا اشتراك حينئذ .

« ٥ » - أن يقول لك ربح نصفه ، تردد الشئ في الخلاف في ذلك ،
 وحكي عن الشافعي الطلاق وعن أبي حنيفة الحوار ولم يفرق في المصطوب بين
 نصف ربحه وربح نصفه في الحوار ، وبه أفتى المصنف في الشرائع^٢ والعلامة
 في القواعد^٣

والحقيق أنه لا أم يعين نصف فهي صحبحه ، ولا فرق بين تعاريف ،

(١) قال في الخلاف ٩٩/٢ : إذا قال أحد مدبر صاحبه : لك نصف ربحي صح
 بلا خلاف ، وإن قال على أن لك ربح نصفها كان باطلا .

(٢) في الشرائع ١٢٩ : ولو قال لك نصف ربحي صح وكذا لو قال ربح نصفه .

(٣) في القواعد في خبر شرط الرابع من شروط الربح من كتاب القواعد : ويصح
 لو قال على : لك ربح نصفه ونصفه ربحه

ولا يلزم فيها اشتراط الاحل . ويقتصر على ما تعين له من
التصرف .

ولو أطلق ، تصرف في الاستثمار كيف شاء . ويشترط كون
الربح مشتركاً .

وان عين حصلاً بعينه فثبت المصنف له ربحه ويكون قرب ، ولا حرج بضاعه
« ٦ » - أن يعمل بعلامه من حصه ولدي سهم ، ويقول مع ذلك « وثبت
حصه كذا » فصح سواء عمل للام أولاً ، وورد للام هذا المملوك .
« ٧ » - أن يعمل لأحس حصه ولدي سهم ، ويقول « وثبت حصه كذا »
فان كان لأحس عاملاً فصح والامد وفيه وجه يصححه لأجل عديه
(الثانيه) المصارفه عقد لابد فيه من لاجاب من المالك ، كقوله « درصيتك »
أو « صارتك » أو « ذي معاه » والقول من العامل كقوله « قلت » أو « درصيتك »
وشبه ذلك ، وحشد في قول المصنف « وهي أن يدفع » سهل
(الثالثه) قد انعقد صحيح شرعاً للاجماع والاحاديث ، وهو جائز من
لطرفين لكل منهما المصح سواء كان المال مباحاً ، وهو أن يكون درهم أو دينار
أو مثقالاً وهو أن يكون به عروض ، فان كان لمصح له من ولده يظهر ربح ولا شيء
له ، وان كان المالك ولحق أنه يصرف للعدم تحره المثل الى ذلك الوقت ، ثم
لو ظهر ربح في الصورتين فهو على الشرط لا غير .

قوله : ولو أطلق تصرف في الاستثمار (٢) كيف شاء ،

(١) في المصاح « وهل الحجر يسون درهم ودينار بماء ودينار بماء ودينار بماء
انما يسوته ناعاً اذا تحول عينا يدين كان مائة يقال مائتي مائة سيء في محصل
(٢) في المستصر النافع : في الاستثمار

ويثبت للعامل ما شرط له من الربح ما لم يستغرقه .
وقيل للعامل أجره المثل .

المقصود بذلك من هذا العهد هو الصرف للاسترباح ، فلو كانت أم ، أن
يعين له نوعاً من الصرف أو يطلق ، فإن كان الأول فإن ان يكون ما في الاسترباح
أولاً ، فإن كان الأول فمذهب المصنعة فإن كان شئ من سحب وقصر على ما أذن
له ، وإن أطلق له الصرف فإن نصفه صرف في الاستعمال كدف شئ . وليس
عنى خلافه من مع مراعاة نصيبه لأنه وإن في الحقيقة ومن الموكين موط
بها ، وقال الشيخ في المسوط والخلاف : لو دلل مال مصرف فيه كنف شئت
لم يكن له أن يشترى الانتد البلد بشئ المثل

وفي نظر ، لأن المصلحة لو اقتضت السر ، بغير نقد البلد أو البيع بغيره أي
ما مع منع من ذلك ، أما الشرع فمن المنع فيه لأن قطعاً لأن السر ، بالرائد
خلاف المصلحة بلهم إلا أن يمكن تصور مصلحة استعماله ، فيكون حسنة
جائزاً .

قوله : ويثبت للعامل ما شرط له من الربح ما لم يستغرقه وقيل للعامل
أجره المثل

لأول هو المشهور بمعنى أنه قاله الشيخ في المسوط وخلافه ومن
الجنيد وابن حمزة وابن إدريس وعليه أدلة عامة كقوله تعالى « أو فوا بالعقود »^١
كقوله : المؤمنون عند شروطهم^٢ وخاصة وهي روايات كثيرة :

(١) في الخلاف ٢/١٩٦ د دوع به لا فرق بين فعل له أجره وقيل له منع
ما ترون الصرف كيف سبب فيه يقتضي أن يشترى بمن مثله بعداً بعد البلد

(٢) سورة المائدة : ١

(٣) التهذيب ٢/٢٢٢ ، الكافي ١٨٧/٦

وينفق العامل في السر من الأصل كمال العقدة ما لم يشترطه

مها . رواه بن بصير عن الصادق عليه السلام في الرجل يعطي الرجل مالا
مضاربة وبهاه أن يحرج به إلى أرض أخرى فعصاه . فعن هوله صامس و لريح
بينهما إذا خالف شرطه وعصاه^١ .

ومها : رواه الحلبي عن الصادق عليه السلام قال : نال اندي يعمل به
مضاربة له من الريح وليس عنه من يوصيه شيء الا أن يحاط أمر صاحب
المال^٢ .

والثاني قول : تشيع في الهدية والحميد وسلا : القاضي والفني ، ولم يقع
لهم على روايه نال على مداعهم . و ن كان قد وقع أحد على شيء فممكن حمله
على مضاربة فاسدة .

وان ححواء اسماء بنوع الأصل وأنها معاملته على مجهول ، أحسان
الأصل يخالف للدليل والجهالة لا تضر كالمسافة

قوله : وينفق العامل في السر من الأصل كمال العقدة

مد قول الشيخ في النهاية و تحلاف واس الحميد و بن ادريس والقاضي
واس حمزة ، و حذره لعلامة محجأ بأنه مشغول بالعمل في مال غراض ، فكانت
العقدة على نال كالعقد للمسروق وفيه فسي حادثة صمد . و مداره علي بن
جعفر عن أخيه الكاظم عليه السلام قال : في المضاربة ما يقع في سفره فهو من
جميع المال وإذا قدم بلده فما يقع فهو من نصيبه^٣ .

(١) التهذيب ١٨٧/٧ .

(٢) التهذيب ١٨٧/٧ ، الاستبصار ١٢٦/٣ .

(٣) التهذيب ٩١/٧ الكافي ٢٤١/٥ وليس فيه « فهو » لقعه ١٤٤/٣ بسد آخر .

وقال الشيخ في المسوط : ان نفقه من ماله سراً وحضراً ، لانه دخل على
أن يكون به من الربح سهم معلوم ، فليس له أكثر من ذلك ، لانه ربما لا يربح
المال أكثر من هذا .

وعبارة المصنف تحتل أمرين :

أحدهما - احضاره الاول ، لان قوله « كمال النفقة » يكون من باب اصابه
الصفة الى موصوفها ، أي النفقة الكاملة .

وأيضا - أن يريد أنه يعني لرائد عسى نفقه الحضر والمفني يكون من
ماله .

واحذر دما بعض انفصلاء محجاً عليه بأصاحبه بقاء مال لمصارفة عسى ملك
صاحبه حرج منه انقدر امشروط للعامل من المحضة فيبقى الباقي على أصبه فلا
تكون النفقة منه . مع الرائد ان غنار السهم يكون منه ، لانه كالأجرة الملاحقه بسبب
الحمل وغيره .

وفيه نظر ، لان الأصل بخالف للدليل ، فحق اذاً لأول الرواية المذكورة
فان « ما » من أدوات العموم ، فمع كل ما أنفقه في سفره . مع دليل العلامة الاول
فليس لا نقول به ، وعلى تقدير القول به فكون المشترك المذكور علة ممنوع
سلمنا لكن الفرق حاصل ، فان عمل العبد لحاحه سيده وعمل العامل مشترك .
وهنا فوائد :

(لاولي) عسى قول للمسوط بشرط للعامل النفقة لزم ، و[شيئ] قول الهادي
لوشروط عدمها لزم .

(الثانيه) نفقه الائمة بالسفر نعم لماكل والمشرب والمجلس والمركب
فما يفصل عنه يردده الى المال .

ولا يشتري العامل الا بعين المال .

ولو اشترى في الذمة وقع الشراء له والربح له .

ولو أمر بالسفر الى جهة فقصده غيرها ضمن ، ولو ربح كان

الربح بينهما بمقتضى الشرط .

(الثالثة) يراد في ذلك الاقتصاد والاعتناء على نفسه أمثاله ، فلو أسرف

حسب عليه المأثم .

(الرابعة) ليس المراد بالسفرها شرعي ، وهو ما يجب فيه تفصيل بل العرفي

فلو أقام وأتم صلاة وله النفقة .

(الخامسة) لو نفصى عزمه سفره فأقام للضرورة فقط نكح المأثم من

حاصته .

(السادسة) لو كان معه مال آخر عزمه أو لمعه فسلطت نفقة

قوله : ولا يشتري العامل الا بعين المال ، ولو اشترى في الذمة وقع

الشراء له والربح له

لا كلام أب إطلاق العقد بقصبي أن يشترى بعداً بمن للمار [لانه لو اشترى

في الذمة فاما في ذمة أو ذمة المالك ، والاول محال لا سحله أن يملك لاسان

شيئاً وثمنه على غيره ، وثاني بقصبي انما يدعى المالك من غير ضرورة ،

فلم يسأله العقد مطقة ولا مضمناً ولا لزمه ، ولأن المصارفة امت وقعت على

العين والدين غير العين ، فلو اشترى في ذمة المالك اشترى بغير مال المصارفة ،

لأن المصارفة بقصبي لتصرف في المال الذي وقع عليه عقد لمصارف ولا بقصبي

التصرف في ذمة [، ولأن حلاؤه غرر وخطر فيكون مديوناً للاسودح ، المقصود

(١) ما بين القوس ليس في بعض النسخ

وكذا لو أقره بابتياح شيء فعدل إلى غيره
وموت كل واحد منهما يبطل المضاربة .

هذا ، فهو شري كذلك و تنق تلفها انفسح ابيع والمضاربة وكان المبيع لمالكه
سواء كان التلف قبل الشراء أو بعده .

ولو اشترى في الدمة فلا يحلو اما أن يكون مادن رب المال أولاً ، والثاني
اما أن يصف حال لشراء في العقد أنه لرب المال أولاً ، والثاني اما أن ينوي
لشراء لرب المال أولاً ، والثاني اما أن يطلق أو سوي نفسه . فهما اقسام خمسة .
« ١ » - أن يسري بأدبه ، فيقع للمضاربة ويسرم أداء ثمن من مال
لمضاربة ، فويلف قبل السليم من غير تعريض من العامل لرم المالك دفع بدله
ويكون المالك مال قراض . وهو قول الشيخ في المصنوع ، وحكى فيه وفي
الخلاف هنا أقوالاً غير محصلة لأفائدة بذكرها .

« ٢ » - أن يكون بمضاربه ونصف شراء له نطقاً ، فهو كالقصورلي ان أجاز
فهو كالاول والابطال .

« ٣ » - بمضاربه ولم يصف بمط بل به . فيقع للعامل طامراً .

« ٤ » - بمضاربه وقبل مطلقاً ، فيقع له شراً .

« ٥ » - بمضاربه ومضاف العدم إلى نفسه ، فيقع له قطعاً .

وفي الآخر من اربح له كله ولودفع مال لقراض فيهما ثماً كان مضموناً عليه
وفي ثالث لودفع الثمن من مال لقراض وأجاز المالك الشراء والدفع فالمسح
مال قراض والافهول للعامل والثمن عليه .

قوله : وموت كل واحد منهما يبطل المضاربة

اذ كان لست العدم ولم يظهر ربح فلا كلام في الطلاق ولا شيء لو ارثه

ويشترط في مال المصاربة أن يكون عبياً: دنائير أودراهم . ولا
تصلح بالعروض .

ولو قوم عروضاً وشروط للعامل حصة من ربحه كان الربح
للمالك ، وللعامل الاجرة .

وكذا اذا كان المالك ولم يظهر ربح ولا شيء لعدم ولو ظهر ربح واحاله هذه
كان للعامل قدر حصه ، ويكون معنى مطلاها عدم حوار التصرف الامان الوارث
وحينئذ هما مسائل :

(الاولى) هل يصح تبرير الوارث لعدم أم لا ، لحق ن كان حال عدأ صح
وان كان عروضاً فلا .

(الثانية) هل في صورة الحوار يصح بلعظ لتبرير ؟ الاولى لا .
(الثالثة) لا ينعق للعامل من حين موت المالك ، لحصول مطلق ظهور ربح
أولا .

(الرابعة) لو مات العامل في بلد آخر أو في بلد مسافر كان صاماً عيماً حياً
أولا . وهل اعاصي لاصمان لو كان في بلد عرصه حب المدن مسافر وحسن التيمان
كانا سواء وكذا اذا لم يكن .

(الخامسة) اوجب المالك للعامل في عرفة من وحد وكلا للورث سلمه
اليه ، فان تعدد فالأحكم ، فان تعدد فعنه هذا مع اضطراء لي السعر ، والا
فلا يجوز التسليم ، ولو سلم كان صاماً ، وكذا لو وجد اسرى في الاول .

قوله : ولا تصح (١) بالعروض

اما لا تصح لانه لا تعبير لربح حينئذ ، لانهما تربح قيمته فيسعرى ربح

(١) في المختصر القامع : ولا تصلح

ولا يكفي مشاهدة رأس مال المضاربة ما لم يكن معلوم القدر،
وفيه قول بالجواز .

ولو اختلفا في قدر رأس المال فلقول قول العامل مع يمينه .

أو ينقص قيمتها فمضير رأس المال ربحاً، فلو وقع العقد على الدروس كانت فاسدة
والربح لرب المال وللعامل الأخرى ولا ينفقه له في سفره .

قوله : ولا يكفي مشاهدة رأس مال المضاربة ما لم يكن معلوم القدر
وفيه قول بالجواز

قال الشيخ في الخلاف واتباعه لابد من العلم به، وقال في المسوط سئل
إذا لم يكن معلوماً ، وحكى فيه عن قوم أنه يكفي المشاهدة ويكون لقول
قول العامل في قدره . قال قاضيهم فالحكم لبنة المالك لأنه الخارج . ثم قال
هذا هو الأقوى عدي .

ولعل القول لمشاراته هو هذا ، ومراد الشيخ بقوله « ويكون القول قول
العامل في قدره » أنه شرط ذلك في العقد .

قال العلامة في المختلف : ما عناه الشيخ هو الأجل ، لا الصلابة لصحة وقوله
عليه السلام . لمؤمنين عند شروطهم ، وقد وجد شرط سائغ وبحكم به^١ .
وقد ينظر ، لأنه غير مطابق ، لأن الكلام في أصل العقد وقد فسد والعقد
غير الشرط .

وذكر الأسي في كشفه « فلا عن المصنف في الدروس أن الأول بمرضي
والهدة على الراوي .

(١) في ب : معلوم القدر .

(٢) المختلف ٢٥/٢ .

ويملك العامل نصيبه من الربح بظهوره وان لم ينص .
ولا خسران على العامل الا عن تعد أو تفريط .
وقوله مقبول في اللفظ ، ولا يقبل في الرد الا سيرة على الاشبه .

قوله : ويملك العامل نصيبه من الربح بظهوره وان لم ينص (١)
وقبل لا يملك الا بالانصاف . وتظهر بانه في العامل اذا اشترى اياه ، فان
قلا بالظهور فحال ما يحصل في مريح يعتق عليه قدر نصيبه ويسمى الاب في الباقي (٢)
وان هذا بالانصاف فلا . وتنفى القائل ان اذ ظهر مريح ومات العامل اسفل
نصيبه الى وارثه .

قوله : ولا يقبل في الرد الا سيرة على الاشبه
وجه الاشبه انه مدع ، فيكون كغيره من المدعى . ولا يقبل قوله الا سيرة
وقال الشيخ في المبسوط يقبل قوله في الرد ، لانه أمين .
قلا : اماه ليست حصة بل مشوية بسعة نفسه كاسرتين ، فلا يقبل قوله
كالوكيل بحال بخلاف من اذنه مشوية بسعة نفسه كما في الودعي ولو وكيل
تبرعاً ، فان قولها مقبول لكن مع اليقين في الجميع .

(١) اهل الحجة يسمون الدرهم والدينار نقداً خاصاً ، قال ابو عبد الله بما يسمونه
ماضياً اذا تحول شيئاً بعد ان كان متاعاً

(٢) قال في التحرير ٢٧٨١ . اذا اشترى عامل مائة من لم يكن فيه ربح مع
الشراء للفراش وحار فيه ، فان بيع قبل ظهور الربح فلا بحث وان بقي في يده حتى
ظهر ربح وقلنا انه يملك الحصة بالظهور - وهو الادنى - حتى عليه قدر ما ملكه ويسمى
المبد في الباقي وهل يقوم على العامل مع يساره ؟ قال لشيخ نعم ولا قرب به يستعني
العد وان كان بعد من موصراً وان اشترى وان فيه ربح وتبرع منه سره يفت وان
قلا انه يملك الحصة بالقسمة لم يتعنى عليه نصيبه

ولو اشترى العامل أباه فظهر فيه ربح عتق نصيب العامل من
الربح وسعى العبد في باقي ثمنه .
ومتى فسخ المالك المصاربة صح وكان للعامل أجرته الى
ذلك الوقت .

ولو ضمن صاحب المال العامل صار الربح له .

قوله . ولو اشترى العامل أباه - الى آخره

قد تقدم متى هذه المسألة ، أما لو اشترى أب المالك أو أمه مثلاً للمصاربة
فإنه أن يكون غير أده أو أبنائه - و لا أول لا يصح لأن عقد المصاربة وكالة في
التجارة فلاستروح فيسأل الأدن في كل تصرف يمكن منه لاسترباح ولو
بلا إمكان الاستقاي ، ولا شيء من الأب يمكن فيه ذلك فلا يتوله الأدن . وهل يكون
موقوفاً على الاجارة ؟ فين لا لأنه أمر بمنافيه ، لأن الأمر بمنافيه الاسترباح يناهيه
ما لا يمكن منه الاسترباح ، والأمر بالشئ بهي عن منافيه أو مستترم لها . وقيل
بل يعف ، لأنه قصوي وعند القصولي موقوف على الاجارة

والثاني كما قد قلنا شتراني بهذا المال ، قد اشتراه ملكه المالك في
أن ثم ادعى عليه بعهده ، فمن حين ما وقع منه الشره وحده عليه منه للمصاربة
ويعسحب وتعطى ، وكذا أنظر الحديث حصاره لزمه أجره المثل كما تقدم ،
فيبرم الحديث حيث أنه آخره المثل للعامل سواء كان فيه ربح أو لا .

قوله : ولو ضمن صاحب المال العامل صار الربح له

ضمن بشدة الميم أي جملة صمد . وفي حديث نصير لما فرحاً على العامل
يكون ملكاً له فريجه له .

ولا يبطأ المضارب حاربة القراض، ولو كان المالك أذن له .
وفيه رواية بالجواز متروكة .

قوله : ولا يبطا المصارب حارية الفراض ولو كان المالك ادن له ، وفيه رواية بالجواز متروكة

المضارب بكسر الواو هو العمل، والمالك ضم نشو له من المضاربة
اسم. نعم اشتق له من لغراض اسم، فعلى العرب ما مضاربين وكسر الواو ويعامل
مقارض يفتحها.

أذا عرفت هذا فهو سبيل للعامل حرة من مريض وما يظهرها
 ربح أولاً فان كان الأول فاما أن يقول يثبت بالظهور ولا يجوز به وحده وان
 كان المالك إلا أن نقول بصفة الوطى باباحة الشريك فيجوز هنا وسيأتي
 إنشاء الله تحقيق هذه المسألة - وإن قلنا لا يملك بالظهور فهو يظهر ربح أصلاً
 ويصح وعليها باذن المالك له بعد الشراء لا بها باباحة صنف من أهلها في محلها.
 أما لو دل له قبل شراء ولا يصح لأنه لم يصادف ملك ولا يوصى عمداً
 وحال يخرج محض في العقد أو الملك

وَمِنْ سِوَا سِجِّ خَوَارِجٍ وَبَعْضُهَا لَدُنَّ سَائِقِ سَمْعِدَانِي أَوْ رُوِيَ عَنْ سَائِقِ
الْبَهَاءِ وَهِيَ مَرْوُوعَةُ الْكَاهِلِي عَنِ ابْنِ أَبِي حَسَنٍ عَنْ سَائِقِ سَمْعِدَانٍ عَنْ سَائِقِ
سَمْعِدَانٍ أَنَّ رَجُلًا أَتَاهُ مَقْدُونِيَّةٌ مِصْرِيَّةٌ لَهَا مِثْرٌ مِنْ سَيْفٍ وَهِيَ تَسِيرُ
حَدِيثَةً وَتَلْبَسُ مَعْلَكًا وَاجْتَرَتْهُ أَمَّا هِيَ فَقَدْ حَبَّ ابْتِغَاءُ أَنْ كَانَتْ فِيهَا وَبِصْفَةِ وَبِصْفَةِ
وَسَاءَلَتْهُمَا رَجُلًا عَنْهُمَا فَقَالَ رَجُلٌ مِنْهُمَا أَيْ هُوَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي
قَالَ الْمُصَنِّفُ : أَنَّ أَوَّلَهُ مِصْرِيَّةٌ

١٩١ / ٧ ١٤٣٩ هـ

ولا يصح المضاربة بالدين حتى يقض
ولو كان في يده مضاربة قعقات ، وان عينها لواحد بعينه أو
عرفت متعردة والا تحاص فيه الغرماء .

أقول : لاشت في كلام مصنف هذا حال عن صفة قعقات هذه المسألة ،
لأن ظاهره أنه لا يجوز وطئ حاربه المراضون أو بعتهم ، ولم يمتد الأدب
بكونه منه أو بعده ولا يكون لربح طهر ولا ، وقد عرفت ما ذكر من أقسام
المسألة .

ثم قوله « وفي رويته بالحوار متروكة » يدل على أن الرواية تدل على
يقض ما ذكره ، ولاشت أن الرواية ليس فيها دلالة على ذلك .

أما قوله « فلاه ليس فيها أدب في الوطئ » لأن قوله « بشرطية تكون معك »
ليس فيه تصريح بالأدب ، لأن كونها معه لا يستلزم وطئها .

وأما ثانياً - ولأن المسائل لم يمتد على أدب في سؤره ، بل قل « فبالمضاربة »
أن يظأها ، ولم يمت بالأدب السابق أو بالأدب المذكور .

وأيضا - ولأنه لو سلمنا دلالتها على الأدب في الوطئ يكن ليس فيها
دلالة على أنها مال مضاربة ، لأنه قال « والحاربه إما هي بصاحب المال إن كان
فيها وصعة فعليه وإن كان فيها ربح منه » . وذلك صريح في أنها ليست مال
مضاربة ، لأن مال المضاربة لا يحتص المالك بربحه وعلى تقدير كونها مال مضاربة
تطال المضاربة ، لاشتراطه الاحتصاص بربح بعض المال .

وإد كان هذا حال الرواية فكيف تكون حجة لها . هذا مع أن في طريقها
سماعة ، فهي حجة بالاعراض عنها طريقاً ومهوراً .

قوله : ولا تصح المضاربة بالدين حتى يقض

لأحلاف في ذلك فأحكيه . نعم قال الشيخ في المصنوع . لو قل للمدينون
« اقض لي الدين من نفسك وأفرده من مالك قد فسد ذلك فقد فارتكت عليه »
لم يصح القرض وله . يعع المسر ودمه مشعونه كما كاس ، والمال المسموناق
على ملك المدينون ، لأن الانسان لا يكون وكيلا لغيره في القرض له من نفسه .
قال العلامة : الوجه عدي صحة التوكيل وصحة الافراد . وأما القرض فلا
شك في بطلانه .

قول : لاشت أنه د لم تكن وكلا في مقارنه نفسه يكون لقراض باطلا
لتعليقه على الشرط ولعدم المال حال العقد . وأما لو كله في عقد القراض مع
نفسه وعن له مقدار ما تحسن نفسه في مبيع يبيع من صحة ذلك واقض وأوقع
العقد مع نفسه كما أمره .

كتاب المزارعة والمساقاة

أما المزارعة : فهي معاملة على الارض بحصة من حاصلها .
وتلزم المتعاقدين ، لكن لو تفايلا صعب ولا تبطل بالموت .
وشروطها ثلاثة :

- (١) أن يكون الماء مشاعاً . تساويا فيه أو تفاضلا .
- (٢) وأن تقدر لها مدة معلومة .
- (٣) وأن تكون الارض مما يمكن الانتفاع بها .

قوله : كتاب المزارعة والمساقاة :

لأولى معاملة من الررع ، وقد سمي محارداً من الحاراً وهي الارض
البلنية .

والثانية معاملة من السقي ، سميت بذلك لكثرة احتياجهم الى ذلك في
الحجاز .

قوله : المزارعة فهي معاملة على الارض بحصة من حاصلها

(١) في المصاح : غيرت الارض شقتها للرابعة فاما حيسر ، ومنه المخابرة وهي
لمزارعة على بعض ما يخرج من الارض

قوله « معاملة » يشمل الاحارة ، ويقوله « حصّة من حاصلها » حرجت ،
وكان ينبغي ذكر أمور أحدها معلومة احصية كالحرجة كذلك مثلاً ، وثانيها
مشاعيتها في كل ما يحصل ، وثالثها تقدير المدة ،

لتصويرة عقدها الصحيح اجتماعاً أن يقول مالك الارض « ررعتك على
هذه الارض مده كذا لدرع فيها كذا أو مشتب على أن يكون لك نصف مثلاً
من جميع حاصلها بعد المؤن » ، فيقول العامل « فأت » أو « رصص » وما عدا
ذلك أقسام :

(الاول) نحيل الحصّة كحرجة أو رصص ، فمثل الممد

(الثاني) عدم ضبط المدة ، فمثل أيضاً ،

(الثالث) تعيين الحصّة لا بالحرجة من دورن المعلوم كألف رطل مثلاً
سواء كان الدفئ سهماً أولاً ، فإنه يطل أيضاً على الأقوى ، لحوار أن لا يحصل
غير ذلك لمعين فيحصل الامعان والصرر وخطر ، ويظهر من كلام العلامة في
المختلف جواز ذلك ،

(الرابع) تعيين الحصّة لمشاعه لكن بعد حرج لدر ، من الشح يصح
ذلك ، واعتوى على خلافه ، لحوار أن لا يحصل شيء بعد قدر فحصل الحرج
(الخامس) لو رر ح على أن يكون حصص قدر معلوم في دمه المالك ولا
يسمى إلى حاصل الارض ، قال الشيخ وابن حمزة يجوز ذلك على كراهية ،
قال العلامة ان قصدا المزارعة فهو مبيع وان قصد الاحارة فهو حق

وفي كلامه « ساهل » ، لأن بردود لوجه له ، لا يصاهر أن مراده الحرجة ،
ادلو قصدا الاحارة لما كانت مكروهة ، لأن احارة العامل عنه بالخطئة أو الشعيير
أو غيرهما لم يعل أحد بكراهة ، نعم احارة الارض لمر رعه بالخطئة أو الشعيير
مكروهة كما ينبغي ، ولحق حسنة بطلان مد الحق ، ولا تصح مزارعة لكون

واه أن يزرع الأرض بنفسه وبغيره ومع غيره إلا أن يشترط
عليه زرعها بنفسه ، وأن يزرع ماشاء إلا أن يعين له .
وخراج الأرض على صاحبها إلا أن يشترط على الزارع .
وكذا لو زاد السلطان زيادة .

ولصاحب الأرض أن يخرض على الزارع ، والزارع بالخيار
في القول ، فإن قبل كان استقراره مشروطاً بسلامة الزرع
وتثبت أجرة المثل في كل موضع تبطل فيه المراجعة .
ونكره أحارة الأرض للزراعة بالحنطة أو الشعير .

لاحرة في لده ولا احارة بدم الأبيان بلقطها وشرائطها .

قوله : ولصاحب الأرض أن يخرض على الزارع - إلى آخره

تقدم في باب التمركلاء لشح وامن درسن ، فلاحته إلى أعدته . نعم
قل . لعلامة أنه صلح وحر مسح الجهل ، لأن لدهاله لا بد في عقد المراجعة .
واستشكل أن نرائد ماحه ثم لا من حيث عدم عدته لو لم يكن مباحاً فلا يفتقر
إلى عقد جديد مملك ، ومن أنه عقد فاسد فيحتاج إلى اناحة جديدة .
هذا كله إذا لم يقل بمقالة الشيخ .

قوله : وتكره احارة الأرض للزراعة بالحنطة أو الشعير

لا يحو هذه الاحارة إنما مع مقدمه بما يخرج من تلك الأرض بذلك لا
يجوز قطعاً ، لروايه لمصبل من يسار عن الصدوق عليه السلام ، وما أن يقع
مطلعة أو يقيد كون ذلك من غيره . وكلاهما حذر على كراهية

(١) التهذيب ١٩٥/٧ ، الكافي ٢٦٥/١ ، الاستبصار ١٢٨/٣ .

وأن يؤجرها بأكثر مما استأجرها به إلا أن يحدث فيها حدثاً ،
أو يؤجرها بغير الجنس الذي استأجرها به .
وأما المساواة ، فهي معاملة على الأصول بحصة من ثمرها .
ويلزم المتعاقدين كالأجارة .

وقال لقاضي كالأول ، محققاً برواه الحنفى عن الصادق عليه السلام
صحيحاً قال ، لا تسأجر الأرض ، بالحطه ثم تررها حطه .
وأجيب بالحمل على الكراهية أو الحمل على ما يخرج منها
قوله : وإن يؤجرها بأكثر مما استأجرها به إلا أن يحدث فيها حدثاً
أو يؤجرها بغير الجنس

الكراهية مذهب المذهب وسلاسل وأبو إدريس ثورياب كثيره ، وقول الشيخ
في النهاية^١ بالصع ، لم يرد عن الصادق عليه السلام ، وإنما ذهب
أوفى فلا نقلها بأكثر مما نقلتها^٢

أجيب بالحمل على الكراهية جمعاً بين الروايات .
قوله : وأما المساواة فهي معاملة على الأصول بحصة من ثمرها
المذهب الصحيح ما جماعاً أن يقول المالك للمعامل ، ما يملك على هذا السبيل
أو البستان القلاني عدة كذا على أن تعمل فيه كذا ويكون لك من ثمرته الثلث

(١) التهذيب ١٩٥/٧ ، الكافي ٢٦٥/٥ ، الاستبصار ١٢٨/٣ .

(٢) نهاية ٣٩ . ومن أسأجر أرضاً ، نصف وثلث أو الربع حارة إن يؤجرها
غيره بأكثر من ذلك وأصل ، وإن استأجرها بالدرهم وبنصفه لم يجر له أن يؤجرها بأكثر
من ذلك لا يحدث فيها حدثاً - لئلا قال - ومتى أسأجرها بالحمية وشيخ حار
له أن يؤجرها بالدرهم والدنانير بما شاء

(٣) الكافي ٢٧٣/٥ ، التهذيب ٢٤١/٧ . (استبصار ٣٠/٣) لومائل ٢٦١/١٣

أو الربع ، بحسب ما يرضى عنه ، فيعمل العامل . ويشترط في الصحة ما تقدم
في المزارعة .

إذا عرفت هذا فهاهنا فوائد :

(الأولى) لو ساقاه على بستان على أن يـ . . . على آخر ، قال الشيخ في
المسوط لا يصح . والحق الصحة لأنه مشروع فحار شرائطه .

(الثانية) قال من لحق لا يجزئ دفع المدد على قطع معرفه محتججه
في مثله العمل صفة واحدة . و لحق خلافه في كل العمل معلوماً .

(الثالثة) قال الشيخ في المسوط : مدد بالنصف على أن يعمل رب
المال معه ولم يدر باطله ، لأن موضوعها أن من رب المال لمال ومن العمل
لعمل كالتراضى . و بحق صحته ، كما يوضح أن نعم مدته علامة وأن يكون
على المالك بعض العمل ، وهذا كذلك بل هو مفسد .

(الرابعة) بستان من اثنين ساقى أحدهما الآخر على أن له ثلث من النصف
وعين الزائد صحيح ، وإن شرط النصف أو مادون بطل ، لأنه مساقاة بغير عوض
فلو عمله كانت الثمرة بصعين .

قال الشيخ في المسوط : ولعماس أخره لمثل . وقال العلامة لأشياء . لأنه
دخل على ذلك .

(الخامسة) المشهور أنه لابد من المدد المعينه . وقال ابن رشد يصح
وإن لم يحصر المدد ، بل إذا صطقت ، لثمره من ذلك يعني عن لاحق ، محتجاً
برويه يعقوب بن شعيب عن الصادق عليه السلام : سأله الرجل يعطي الرجل
أرضه فيها الرمان ولحل فقول من هذا المدد وعمره وثالث نصف ما حرج .
قال : لا بأس .

ويصح قبل ظهور الشجرة وبعددها اذا بقي للعامل عمل فيه
المستزاد .

ولا تنطل بموت أحدهما على الأشبه الآخر بشرط تعيين العامل .
وتصح كل على أصل ثابت له ثمرة يستفيع بها مع بقائه .

وأجيب . بأن بقي الناس على تقدير صسط لمدة أو على وجه المرحمة
لا اللزوم :

قوله : ولا ينطل بموت أحدهما على الأشبه لأصالة اللزوم
وحلف الشيخ في ذلك وحكم بالطلاق كالأجاء ، وسأبي تمام الحث
في الأجاء . ويقول قد اداء بمعا قدم ورنة كل واحد معاً مورثهم فيما يحب
عنه ، وإن مات الميت قام بمامل بم يحب عليه ، وإن مات العامل وإن قام
الورثة بالعمل فلهم ذلك والاسأحر المحكم من تركه من غيره بم العمل
هذا كله مع الإطلاق ، أما مع اشتراط تعيين العامل فانه تنطل لو مات ويكون
لورثته أخرى ما سلف اذا لم تنطع الشرد ومعه يكون مشترك
قوله : وتصح على كل أصل ثابت له ثمرة يستفيع بها مع بقائه
ها فوائد :

(الأولى) بحرف . قوله أصل ثابت عن مثل النقل والرمطه . خلافاً بفتح
فانه قال بحوار المسودة على نقل الذي بحرف مرة بعد آخر . نظراً إلى أن كل

(١) لرمطه بفتح الراء . رمطه بضم الراء حصر . وفيه هي التسمية نفسها
وحدها بفتح

(٢) لحر . لفتح في شوب وعرة وحر . و لشمير . لفتح حن حراره ي

حصاة

ويشترط فيها المدة المعلومة التي يمكن حصول الثمرة فيها
غالباً .

ويلزم العامل من العمل ما فيه مستزاد الثمرة .
وعلى المالك بناء الجدران وعمل النواضح ، وخراج الارض
الا أن يشترط على العامل .

ماله فثده بامره يقال له ثمره ، فيصح على رسول لان أصولها لها فائده .
(الثانية) لا تصح المساقاة على العرب ' وشبهه ، ادلا ثمره له .
(الثالثة) هل يصح على الحاء والنوب والورد ؟ ، شكال من صدق الثمرة
بالمعنى المذكور ، ومن أصله عدم الصحة لانها معاملة على مجهول ، فيقصر
على محل الوفاق .

(الرابعة) لا يشترط وجود الثمرة بالعمل بل يكفي ولو بالامكان الاستغناء ،
فلوساهه على ودي ' ول عرسه صبح مع بقدر المدة بما يمكن فيه اطلاعه عدناً
وان لم يطلع .

قوله: ويشترط فيها المدة المعلومة

يقدم الخلاف في ذلك من من بعيد ، فلاحاحه الى اعادته .
قوله . ويلزم العامل من العمل ما فيه مستزاد الثمرة وعلى المالك بناء
الجدران وعمل النواضح وخراج الارض

ما يجب على العامل له صايطان . ١ ٢ « ما فيه مستزاد الثمرة » ٣ « ما كان

(١) ضرب بـ بحريك ضرب من الشجر ، واحده عربة وهو « لاسيد دار »
بالفارسية

(٢) البردي بالـ بـ مشدده . هو صغار النخل قبل ان يحمل ، الواحدة ودية ، ومنه لـ
ساقاه على ودي غير مفروس فاصد

ولا بد أن تكون الفائدة مشاعة ، فلو احتص بها أحدهما لم
يصح . وتملك بالظهور .
وإذا اختلف أحد شروط المساقاة كانت الفائدة للمالك ، وللعامل
الاجرة .

ويكره أن يشترط المالك مع الحصة شيئاً من ذهب أو فضة
ويجب الوفاء به لو شرط ما لم تنلف الثمرة .

متكرر آكل سة . ومنح على المالك له أيضاً صايطان . « ١ » ما عتقر إلى بدل
المال ، « ٢ » « ٣ » لا ينكر دغالياً ويعد في الأصول .
واختلف في أمور :

(الاول) لكسر ، قال الشرح على المالك ، وهو : العلامة لأصالة براءة دمه
العالم ولأنه عين ، واندى يجب على العامل العمل . وقال ابن ادريس به على ،
العامل ونسب الاول الى بعض المخالفين .
(الثاني) قال ابن ادريس يلزم العامل مع الاطلاق آلات السقي من الدلا .
و لو أصبح والفقر ، وقال الشرح لا يبرمه ذلك مع الاطلاق بل مع الشرط ،
واختاره العلامة .

(الثالث) قال ابن ادريس . دافع ثمره حالاً بأمن عليها الفساد كان
العمل شركاً ، فلا يبرمه حشد من العمل لا يفسده الامع الشرط . وقال الشرح

(١) الكسر يضم الاول وتشديد الشئ : الذي يفتح به النحل

(٢) قال في المختلف : وهو خطأ من ابن ادريس . فان الشيخ أجل من أن يقلد مؤلفاً
فكيف يقلد مخالفاً ، وقوله « لا ديس » به ، خطأ . فان الدليل قائم وهو أصالة البراءة ولأن
كامل يجب عليه العمل لا غير وهذا عين مال فلا يجب عليه

يلزم العامل مع لاطلاق جميع ما فيه صلاح الثمرة وإن بلغت ذلك المبلغ من لقاط وشمس وحداد وعمل وحفظ إلى وقت القسمة، لامع الشرط، والاول أقوى^(١)
 (الرابع) قال الشيخ: إذا شرط أن تكون أجرة الأجر، من الثمرة فسد العقد، لأن وضع لمساواة أن من المالك المال ومن العامل العمل، فإذا كانت أجرتهم على المالك لزم أن يكون من المال والعمل معاً، وهو باطل
 وهذا مسلم إذا فرض العقد لمن كله إلى الأجراء، وأما إذا عمل بعضاً واستأجر في بعض صح الأدب، كما إذا شرط أن يكون بعض العمل على المالك مع بشرط تعيين ما يعمل بمهله وما يستأجر فيه ثلاثاً بعد العقد
 (خامس) قال ابن الحزم: ليس لصاحب الأرض أن يشترط على العامل أحداث أصل يأتيه من عرس أو حرم شرولاً يكون للعامل في ثمرته شيء، ولو جعل له على ذلك عوض في فسطه، لأن ذلك بيع الثمرة قبل خروجها، هذا عدونه، وأطلق الشيخ في المبسوط حواراً اشتراط بعض ما يلزم المالك على العامل، واختاره العلامة^(٢).

(١) في ب: أقوى.

(٢) راجع المختلف ١٤/٢

كتاب الودیعة والعاریة

أما الودیعة : فهي استئابة فی الاحتفاظ . وتنفق الی القول قولاً
كان أو فعلاً . ويشترط فیهما الاختیار .

قوله : كتاب الودیعة والعاریة

الودیعة مأخوذة من ودع بدع اد سكن واسمر . وقال الكسائي بدل أودعته
اله مالا أي دفعه بكون وديعة عنه ، وأودعه أنه إذا دفع است لا يكون
ودیعة عندك فصلها وهو من الأصدا . واستودعه وديعة أي استحفظه إذا ،
قال الشاعر :

استودع العلم فرطاس فصيحها فتنس مسودع . تعلم فراطيس

والعاریة مأخوذة من عار الشيء يعبر : إذا ذهب وجاء ، وشذرت الباء لأنها
مسنوبة الی اعداء ، وهو اسم من فو لك عرته المساع اعاره . فالعارة الاسم
والاعارة المصدر .

وقال الجوهري : عارية بالشديد كتابها مسنوبة الی العار لان طسها عار
وعيب . قل : والعارة مثل العاریة ، واستعاره ثوباً فأساره .

قوله : أما الودیعة فهي استئابة فی الاحتفاظ

وتحفظ كل وديعة بما جرت به العادة .

ولو عين المالك حرزاً اقتصر عليه ، ولو نقلها إلى أدون أو أحرز

ضمن الامع الخوف .

يريد أنها أساء في الاحتياط لأمر . والآ فالوكالة والمصارفة والاحارة

استتابة أيضاً في الاحتفاظ لكن مع التصرف .

قوله : ويحفظ كل وديعة بما جرت به العادة

أي في عرف العقلاء في لمعاس . فإن فقد لا يوسع في الاصطبل والداية

لا توضع في البيت الداخل .

قوله : ولو عين المالك حرزاً اقتصر عليه ، ولو نقلها إلى أدون أو

أحرز ضمن الامع الخوف

أو لم يمس المالك حرزاً فعل كما قلنا أولاً من جعلها وما جرت العادة به ،

وإن عي ما أن يقول مع ذلك : « لا تخرجها منه » أو لا يقول ، دلالاً لا يحسور

أحراجها إلى مساوئ ولا إلى أحرار أجماعاً ، فهو من ضمن لا أن نظراً خوف

أو سب تلف . والثاني أن ينقلها إلى أدون ضمن ، وكذا لو نقلها إلى مساو أو

أحرز عند المصنف .

وهو فإن علامة محتجاً : بأن الأمر بالشئ يستلزم النهي عن صده .

ولا يكون مصدره فأمره بالكون في موضع معين يسلم النهي عن الكون في

غير ذلك الموضع .

وقد الشح في المسوق . د . منها ، إلى مسائل لم يضمن وتلزم أنه لو نقل

إلى حرر لم يضمن أيضاً بطرق الأولى ، محتجاً بأن صاحبها قد رضي بأن تكون

في ذلك الموضع وما هو مثله . كما لو أساحر أرضاً لزرعها ، طاماً وإن له أن

يزرع ما يكون ممثلاً في الصرد .

وهي جائزة من الطرفين . وتبطل بموت كل واحد منهما .

وقموى بعضهم قول الشيخ بأن خصوصية المكان المأمور به إما أن تكون مثل خصوصية المكان الآخر في حفظ الودعة أولاً ، والثاني خلاف المرض لاهما حيثند غير متمثلين ، والاول لا يتعلق به عرض المالك لا أقول لتفلاء وأفعالهم يجب أن تحمل على الأغراض الصحيحة .

كيف ، ولولرم الضمان بقلها إلى مكان مثله لرم الضمان متحركها إلى حرر ملاصق للحرر المأمور به ، ليس ما قاله العلامة ، وهو أمر شيع موجب للجرح .

وبرد على قوله « اب الأمر إنما يسلم ، فهي المذكور » لو لم يعمل الأمر حول الأمر عن صده . فم فتم أنه لم يعمل سلم لكن على تقدير كون الأمر مقيداً بالدوام أو بأمد معين يكون مستلزماً لكه غير محل الرأع ، إذ الرأع فيما إذا أطلق الأمر ولم يقد . وحشيد بقول . انه مساره الهي في رمان يحصل فيه الامثل ، وهو أقل حره من الرمان ، فحار الأبيان بصدده في غير ذلك الرمان ، كما أنه إذا أمره بالعمود في مكان مطعاً فامثل آء ثم يسفل إلى غيره فاده بعد ممثلاً فكذلكها ، فان الودعي وان أرم به . عن الحمل في غير المأمور لكن لا دائماً بل في رمان حصول الامثل ، فحار جملة في مكان آخر بعده .

ان قلت اب الأمر وإن كان مطعاً لفظ الكه مقيد بأمد ارده ، وهو من وقت التسليم إلى وقت المطالبة .

قلت . ان أردت أن الأمر لمعبد بالأمد المذكور في المكان المأمور به فهو مصر الرأع ، وان أردت نعم من أب يكون في ذلك المكان أو غيره فهو غير مابع ، لانه عين مذهي الشيخ .

قوله : وتبطل بموت كل واحد منهما

ولو كانت دابة وجب علفها وسقيها . ويرحم به على المالك .
والوديعة أمانة لا يصونها المستودع إلا مع التفريط أو العدوان .
ولو تصرف فيها باكتساب ضمن . ، وكان الربح للمالك .
ولا يبرأ برده إلى الحرس . وكذا لو نلفت في يده يتعد أو
تفريط فرد مثلها إلى الحرس :

معنى إطلاقها خروجها عن حكم الاستيلاء الأول ونصير أمانة شرعية ،
وترتب عليها أحكام :

« ١ » - وحرب الماددة إلى أعلام الوارث لو لم يكن عالماً .

« ٢ » - عدم قبول قول الوديعة في الرد .

« ٣ » - لو كان المالك المستودع وجب على الوصي أو الوارث إعادته

إلى أعلام المالك ،

« ٤ » - لو كان المالك قد رضي بحرر أدون ثم مات وبعد أعلام وارثه وجب

إلمادته إلى جعلها في حوزة أمثلهما .

« ٥ » - لو كان المالك قد وكن في قصبتها ثم مات قبل التسليم لم بحر التسليم

إلى الوكيل لطلان وكالته .

واعلم أن في حكم الموت خروج المالك عن أهمية التكليف والتصرف

كما د ملائمة حيوان أو غناء أو سر أو فليس ، فجب أعلام الحاكم حشد .

قوله : والوديعة أمانة لا يصونها المستودع إلا مع التفريط أو العدوان

التفريط إهمال سبب الحفظ ، و عدوان مخالفة المالك فيما أمر به .

قوله : ولو تصرف فيها باكتساب ضمن وكان الربح للمالك

التصرف في الوديعة بالاكتساب أن يدفعها عوضاً عن عين متاعه بالاستئجار

وهذا لا يحلو : إما أن يقع العقد على الجبن ، بأن يبيعه هذه بهذه ، أو يقع على ، في الدمة ، بأن يشتري سلعة بضمن معين مطلق ثم يدفع المودعة قصسي عن ذلك الثابت في دمنه .

فما يكون الملك للمستودع والربح له وعليه ضمان المدفوع ، والاول يكون العقد موقوفاً على احراز لسانك ، فان آجار فالملك والربح له والا كان البيع فاسداً في نفسه ووربح كل ملك لمالكه .

هذا يحقني هذه المسألة، يقول المصنف صحت و كان لربح بملك وكذلك
قول الشرحين والتمني و انحصار في مسألة، وليس على إطلاقه بل يصح
على صورة شرائه بالعين ويجوز المالك

وأما رواه سمع عن الصادق عليه السلام قال طلب له بني أسود دعت رجلا مالا فحدثه وحلف أي عليه ثمة ، فأمي بعد سبعين ، المال الذي أسودعته إياه فقال : هذا مائة فحدد ، وعدد أعمه آلاف ، وبعثني في مائة فميت لك مع مائة واحلفني في حل ، فأخذت المال ونسيت أن أحده الربح منه وأوقعه المال الذي كنت أسودعه أنست حتى استطعت ريث قد مرى ، فحدد نصف الربح منه وأعطه الباقي وجاء ، أن هذا الرجل ثائب والله يحب التوابين .
فقد دلت على أمور :

« ١ » - أن الحالف إذا تاب واعترف باليمين حرّ أحدّه

[illegible]

۳۰ - اسمعنا ربنا انصرنا قسنا ربح وحق دین کا قصہ ہے ، و ما

قدما بالاسم ب معلومه مخدوم السلام ورحمة ربنا وعلية وسلم .

و بسم الله الرحمن الرحيم

$$\tau_{\text{TC}} = \tau_{\text{TC}}^{\text{TC}} + \tau_{\text{TC}}^{\text{TC}} \quad (1)$$

بل لا يبرأ الا بالتسليم الى المالك أو من يقوم مقامه
ولا يضمها لوقهره عليها طالما . لكن ان أمكنه الدفن وحب .
ولو أحدهم أنها ليست عنده حلف موريا . وتجب اعادتها الى
المالك مع المطالبة .

عده خلاف منطوق الرواية .

وقال ابن أحمد : لو عدى فيها بالسرقة كان الرمي لصاحب المال ، لأن
يكون صاحبها حيره على أنه صممه به ولو حرد على ذلك ولم يحرقها ولا
انتفع بها ولا تعدى لم يلزمه ضمانه ايها .

قال العلامة : ولا بأس بهذا القول ، لأن التضمن وان لم يكن لازماً إلا أنه
يعيد الادب في التصرف ، وحشد يكون الرمي للودعي ، لأنه في الحقيقة استدانة^(١)
وما قاله حسن ، وقد تقدم في المصارفة مثله .

قوله : ولا يضمها لوقهره عليها طالما لكن ان أمكنه الدفع وحب
هذا هو المشهور والمعنى به . كما اذا حلف لولم يدهمها حصول قبل أو صرب
أو ذهب مال .

وقال سفيان بن سعيد بن ربيعة : وان حلف بلف وهو موع ، لاصالة
الرامة وحصول الضرر بترك التسليم ، والضرر معني بالحدث .

قوله : وتجب اعادتها على المالك مع المطالبة
وكون ذلك على الفور ، ولا يصح معها الاشغال بمادة واحدة موسعة .
ولو فعل كان صاماً للودعة ، حتى أنه لو كان كافراً وحب الرد اليه .

بعم قل انبي ان كان المودع حربياً وحب على المسودع أن يحمل ما
أودعه الى سلطان لاسلام العادل وهو حسن ، ولا يفي به روية الفصيل عن انكاطم

(١) راجع المختلف ١٦٧/١

ولو كانت غصباً معه وتوصل في وصولها الى المستحق .
ولو جهله . عرفها كاللقطة حولاً . فان وحده والا تصدق بها
عن المالك ان شاء . ويضمن ان لم يرض

عليه السلام^١ وجوب رده . على الحارحي ، لان الحارحي أظهر كلمة لاسلام
فلا يعمل ماله .

قوله: ولو كانت غصباً معه وتوصل في وصولها الى المستحق ، ولو جهله
عرفها كاللقطة حولاً فان وحده والا تصدق بها عن المالك ان شاء ويضمن
ان لم يرض

هذا قول الشيخ معتد على روايه حفص بن غث عن اصدق عليه لاسلام^٢
وهو ضعيف ، لكن الطبري مؤيد روايه . فانه من مجهول المالك فيكون لفظه
يعمل به ما يعمل بها .

وقال المصنف وسار دسم يعرف المالك أخرج حصتها لارائه ويصدق
بالباقى على فقراء المؤمنين .

وقال المصنف بل يحلها الى الامانة العادل . فان تعدد تعدد حفظها الى حين
تسكنه من ابصالها الى مستحقها ونوعية بها الى من يقوم مقامه ، ولا يجوز ردها
الى اخطائهم مع الاختيار .

وهو اخبار اس دسم ولعلامة وهو لا يرى . وكلام المصنف لا بدع
هذا القول ، لانه قول تصدق بها ان شاء ودسم يشأ عمل كما قال المصنف حتماً .

(١) التهذيب ١٨١/٧

(٢) التهذيب ١٨١/٧ الكافي ٨٠٥/٣ - مسند ١٢٤١/٣ لقيه ٩٠/٣

ليس في الكافي « حفص بن غياث » وماله « وحل »

ولو كانت مختلطة بمال المودع ردها عليه ان لم يتميز .
و اذا ادعى المالك التمریط ، فانقول قول المستودع مع يمينه .

قوله : ولو كانت مختلطة بمال المودع ردها عليه ان لم يتميز
اد لو لم يرددها و لحده هذه ارم . مع مال الغير ، وهو باطل ، واستشكله
لعلامة في القواعد من حيث تسليم ذلك رد المال المفصوب الى المصيب
وهو باطل ، ومن قبل من يدرى لاجماع على وجوب رده له .
والاحود ان يمكن الحاكم سلمه اليه والارده الى المصيب عملاً بالاجماع
المذكور ، لان الاجماع المنقول بخبر الواحد حجة .

قوله : ولو ادعى المالك التمریط فالقول قول المستودع مع يمينه
اذا تمت الوديعة فاما ان يدعي مستودع تلفها بسبب حتمي كالسرقة ، ولا
خلاف في ان لقول قوله يمكن اتمه ويعدر فيه اليه على مثل ذلك ، أو يدعي
سأ مدهراً كالعرق و لعرق و سب . و يدعي بظهر من كلام الشيخ عدم قبول
قوله بل يصح لي اليه لا مكان . وسأ على مثل ذلك ، وول لعلامة بفيل قوله في
ظاهر والحتمي ، ارواه الحلبي عن الصادق عليه السلام ، ان صاحب الوديعة
والمضاعة مؤتمنان^(١) .

ومن ينظر الى يمين^٢ قول الصدوق لا مسدلاً مروياً ، مرسله عن الصادق عليه
السلام . وروي في حديث آخر عنه عليه السلام ، أنه قال : ثم يحدث الامين

(١) قال في القواعد ولو مزجها الفاسد بماله فان تميزت وجب ردها على مالكها
دفع المودع على . ٥٠

(٢) لكافي ٥ ٢٢٨ . تهذيب ١٧٩/٧ . لا إسناده ١٢٤/٣ . لمعه ١٩٣/٣ .

ولو اختلفا في مال . هل هو وديعة أودين ، فانقول قول المالك
مع يمينه أنه لم يودع اذا تعذر الرد أو تلف العين

ولكنك نسب الحديث . وبه قال لشيوخ في سبيله ، لأن يدعي المالك
التعريض ولا يثبت فان القول قول المودع مع يمينه .

والاشهر أن عليه يمين في الموضوعين لأنه مدخ . فإدعى يمينه عليه لسه
فلا أقل من اليمين وقال ابن الحبيب والتقي لأنه من عليه الإجماع لثبته

اذا عرفت هذا فلو اتفقا على أن يدعى المالك للعرض والمودع
عدمه كان يقول قوله . نعم فلما من أمارة وأصله برء دمه من الصاع

قوله : ولو اختلفا في مال هل هو وديعة أودين فانقول قول المالك
مع يمينه أنه لم يودع اذا تعذر الرد أو تلفت العين

هذا قول لشيوخ في سبيله ، ومن الحديث ، وهو مؤيد بطرا ورواه
أما الأول فلأن دليله اقرب لصلح المال له ، وهو محتمل للاقرار من وعدمه
كالاستبعاد ولا مرجح لاحد الاحتمالين على الآخر ثم به يدعى . من
الصاع عنه فعليه إسنه ومع عدمها على المالك يمين
وما ينبغي . فعموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم على ما أحدثت
حتى يؤدى . ورواه اسحاق بن عمار قال . سألت الكاظم عليه السلام عن رجل
استودع رجلا ألف درهم فصاع ، فقال لرجل كانت عدي وديعة وقال لآخر
أما كانت عليك فرصاً . قال عنه السلام . نعم لأن نعم الله أنها

(١) الكافي ٢/٢٩٩ ، الوسائل ١٣/٢٣٤

(٢) النهاية : ٤٣٦ .

(٣) سنن الترمذي ٣/٥٦٦ ، سنن أبي داود ٣/٢٩٦ ، سنن ابن ماجه ٢/٨٠٢

ولواختلفا في القيمة فالقول قول المالك مع يمينه .

وقيل : القول قول المستودع ، وهو أشبه .

ولو احتكما في الرد فالقول قول المستودع .

كانت ودبة .

وقال ابن ادریس . هذا صحيح إذا أمراً ولا يوصول ، المال له ثم دعى بعد ذلك أنه ودبة فلا يقبل إلا باليمين ، وأما إذا لم يقرأ ولا ينقص المال وأجاب دعواه بأنه كانت ودبة فيكون حشده قول قوله مع يمينه لأنه لم يصدق دعواه بل أنكرها ثم قال : وليلحظ ذلك ، فإن فيه غموضاً .

و بحق ما قاله الشيخ وأنه لا غموض في هذه مسألة ، وأنه لا فرق بين

العبارتين ،

قوله : ولواختلفا في القيمة فالقول قول المالك مع يمينه ، وقيل قول المستودع ، وهو أشبه

الاول قول الشيخين . لأن المستودع لحبسه خرج من كونه أميناً فلا يقبل قوله . والي قول التقي وابن ادریس ، لأنهما يقبل قوله مع يمينه إذا عجز المالك عن لسة على القدر لرائد . وهو حيث مكر وعارم فيكون القول قوله لا لأنه أمين

قوله : ولواختلفا في الرد فالقول قول المستودع

هذا هو المشهور ، واستشكله العلامة في الفوائد وأرشاده من حيث أمانته فيقول قوله ومن حيث كونه مدعياً فيقول قول المالك لأنه مكر . والفتوى على الاول ، لأنما لا يداع على الاحصاء ، ولأنه لو لا ذلك لاستعت هذه الوطعة التي فيها اوراق

(١) التهذيب ١٧٩/٧ ، الفقيه ١٩٤/٣ ، الكافي ٢٢٩/٥

ولومات المودع وكان الوارث جماعة دفعها اليهم أو الى من
يرتضونه . ولو دفعها الى البعض ، ضمن حصص الباقيين
وأما العارية : فهي الادن في الانتفاع بالعين تبرعاً وليست لازمة
لاحد المتعاقدين .

ويشترط في المعبر كمال العقل وحوار التصرف .

ومعونة مع صمونة لاشهاد عال . وهل يفتقر الى معين ؟ تقدم الخلاف .

قوله : ولو دفعها الى البعض ضمن - الى آخوه

قال الشيخ في النهاية : أو يعطى كل ذي حق حقه

وهذا ليس بجيد على الإطلاق ، إذ ليس له القسمة

واعتدله لعلامة بأن مراده تسليمها لهم مشاعاً وليس مشى ، والألوم

تد حل الأقسام ، لأنه قال بهذه المراد لم تسليمها الا الى جماعةهم أو واحد يتفقون

عليه أو يعطى كل ذي حق حقه ، وما يصح لو كان وصياً أو حاكماً أو الورثة صغار .

قوله : وليست لازمة لاحد المتعاقدين

هذا حكم كل عقد حائر ، غير أن هنا مسائل حرجت عن ذلك ، فمعصها

متفق عليه وهو الأعداء للدين بعد العلم ، والذي وقع فيها راع

(الأولى) قال الشيخ إذا أعتد حذراً لصح عليه حشمة وطرفه الآخر على

حائظ المستعبر لم يكن له بعد الوصع الأرائه وان ضمن الأرض ، لأنه يؤدي الى

قلع حذره من ملكه فهراً ، بخلاف العرس لأنه في ملك غيره

(١) النهاية : ٤٣٨

(٢) قال في القواعد : لو رجع في الأعداء بعد وصع لصح في غير قل العلم

جار

وللمستعير الانتفاع بما جرت به العادة
ولا يصح التلف ولا النقصان لو اتفق بالانتفاع .
بل لا يصح الا مع تعريض أو عدوان أو اشتراط ، الا أن تكون
العين ذهباً أو فضة فالصمان يلزم وإن لم يشترط

(الثالثة) قل أنصأ . أو أعاده أرضاً سرور لم يكن له لزامه بالملح قبل
ادراكه له . لأن له وفاء يهيئ إليه ولو دفع لأرض وسعة من ادريس في
الحكمس مع . وقال بعلامه بخوار الخوخ كمره من لغاري وتحريث ملك
العبر مجبور بالأرض .

(الثالثة) قل من يحب . أو عار فراح . سواء والعرض مدة معلومة لم يكن
له احراج عن سنة أو عرسه كره . قل بقصة احمد . فإن فعل كان غاصاً عليه
ما على العاصب . وركاب لأعاده عزمومه حاروك مع الأرض . والحكم
الثاني مسلم . وأما الأول فممنوع . لأن الشرط المأخذ لا يخرج العادة عن حقيقتها
ويصيرها لأزمة وصرر المستعير ينجر بالأرض .

(الرابعة) لأعاده للرض على الدين المؤجل بعد رهن للمستعير وقص
المرتهن لأزمة قبل الحول وليس للمستعير لمطالبة مالك حينئذ وفاء لشيء في
المبسوط له ذلك ، وتبعه العلامة في التذكرة .

قوله : ولا يصح التلف ولا النقصان لو اتفق بالانتفاع . بل لا يصح
الامع تعريض أو عدوان أو اشتراط الا أن تكون العين ذهباً أو فضة فالصمان
يلزم وإن لم يشترط

روى زرارة في الحسن عن الصادق عليه السلام قال قلب العارية مضمونه

(١) القراح : المزرعة التي ليس فيها بناء ولا شجر والجمع القرح

فقال: جميع ما استعربه هوى فلا يترك [ما] نواه ، لا لذهب والقصة فانهما
 يلزمان الألب يشترط أنه متى ما توى لم يترك نواه ، وكذلك جميع ما استعرت
 واشترط عليك لرمك ، وذهب والقصة لارم لك وان لم يشترط عليك .
 دا عرفت هذا فاعلم أن المشهور من الاصحاب ما ذكره المصنف ، وهو
 مفهوم من الرواية المذكورة وتفصيله بقوائد :

- (الاولى) الصمان بالعمدي والتعريط ، وهو اجماعي .
- (الثانية) صمان الذهب والقصة مطلق الا ان يشترط عدمه
- (الثالثة) الصمان مع شرط ، وهو عام في لكل ويكون في لقدس تأكيداً .
- (الرابعة) عدم صمان ما عدا لقدس مع لاطلاق
- (الخامسة) النافذ بالاستعمال غير مصحوب مع لاطلاق وعدمه ، خلافاً
 للفتي فانه اوجب مع شرط الصمان صمان لذهب بالاستعمال ولقدس والعوى
 على الاول ، لانه مأذون في اذهابه .

وفي بطر ، لان لا يتم أنه مأذون في ذهبه ، لان شرط العين أن يسمع بها
 مع مدتها ، فلا يكون لأذهب مأذون فيه بل مهمل عنه ، فعوى حيث كلام لفتي
 (السادسة) هل حكم بمصوغ حكم لقدس في الصمان مع الاطلاق أم
 لا ؟ وجهان . أحدهما الصمان لاطلاق الصن . وثانيهما لعدم لان الغلة في صمان
 لقدس صنف من صنفها مع بقاء أصلها فأنه أعز بهما العرض فذلك صنف .
 بخلاف الحلبي فان الاستدعاء به قوي وهو اللبس وما نصاه

(الخامسة) الحق من الحمد الحيوان ينفذ في الصمان مع الاطلاق ، لا مع
 اشترط سقوطه ، لقوله عليه السلام على يده ما حدث حتى يؤذبه . ورواية

(١) النكاح ٢٣٨/٥ ، التهذيب ١٨٣/٧ ، الاستبصار ١٢٦/٣

(٢) سنن ابن ماجه ٨٠٦/٢ ، سنن الترمذي ٥٦٦/٣ ، سنن أبي داود ٢٩٦/٣

واو استعار من الغاصب مع العلم ضمن . وكذا لو كان جاهلاً
لكن يرجع على المعبر بما يفترم .

وكل ما يصح الاشتغال به مع نقضاته تصح اعارته . ويقتصر
المستعير على ما يؤذن له .

ولو احتلها في التفريط ، فالقول قول المستعير مع يمينه .

ولو اختلفا في الرد ، فالقول قول المعير .

واو اختلفا في القيمة فقولان ، أشبههما : قول العارم مع يمينه .

وهب عن الصادق عه السلام عن علي عبه السلام من اسعار عبداً مملوكاً
لقوم فقيل فهو صامس ، ومن اسعار حراً صعباً فقيل فهو صامس^١

وأجيب عن الاول بأنها عامه وما روياه عن زراره حاص فبعدم ، وعن الثاني
بضعف وهب أولاً وحملها على التفريط ان صححت ذاتها . هـ وود ذكرنا العنه
في ضمان الفدين وليست حاصلة في الحيوان .

قوله : ولو اختلفا في التفريط فالقول قول المستعير مع يمينه

هذا قول الشيخ ، يعني راس حمراء والقصبي وابن دريس ، لكونه مكرراً
للتفريط فكونه عليه الحسن مع عدم اليقين ووالله وسائر القول قول له
ولا وجه له

قوله : ولو اختلفا في القيمة فقولان أشبههما قول العارم مع يمينه

ول الشيخان والقي والقصبي وابن حمزة القول قول له لان امانة

(١) الكافي ٣٠٦/٥ ، التهذيب ١٨٥/٧ ، الاستبصار ١٢٥/٣

ولو استعار ورهن من غير ادن المالك ، انتزع المالك العين
ويرجع المرتهن بماله على الراهن .

المستعير بطئت ، وقال ابن ادریس القول قول المستعير لا لانه أمين بل لانه مكر
وعدم ، واحتاره الملاة والنصف ، وعليه لموى

كتاب الاجارة

وهي تملك منفعة معلومة بعوض معلوم .

ويدرم من الطرفين وتنسخ بالتقابل .

ولا تبطل بالبيع ولا بالعقد .

قوله : كتاب الاجارة

وهي تملك منفعة معلومة بعوض معلوم . قال الجوهري آجرته لدار أكريتها .

والعامة تقول واجرته

وسرعاً ما قاله المصنف ، فالملك حسن وتقيده بالمنفعة يحرج البيع ،

وكونها بعوض يحرج السكنى فيها تملك منفعة بعوض ، وسفص بالحالة

إذا كانت بالمنفعة ، كقوله « من رد عدي له خدمه مدة كذا »

هذا لملك لأد له من إيجاب من المؤجر أو من قام مقامه كقوله « آجرتك

أو أكرمتك أو مكنك سكنى الدار أو كوت الدار مدة كذا » ، وقول من المستأجر

كقوله « قلت » وشبهه .

قوله : ولا تبطل بالبيع ولا بالعقد

هنا فوائد :

(الاولى) لا كلام أنه لو آجر العين ثم باعها سقى عبر المسأحر فانه لا يظن
الاحارة لسقيه حق المسأحر . ثم المشتري ان كان عبداً ولا حارة والا كان
له الخيار في مسح البيع وامضائه والفسخ حتى يعصي منه لاحاره
(الثانية) لو باعها على المسأحر هل يظن ويرجع لمشتري ، احر ، وفي المدة
أم لا ؟ فيه احتمالان :

أحدهما : نعم للمدة بين البيع ولاحاره ، ادفع ورد سقى معها ،
ضرورة نعية المفعة لعين المملوكة بالبيع ، ولا يمكن بقاء لاحاره والا جمع
على المملول الشخصي علق ، كما لا يمكن الجمع بين الميث الحادث والكاح
واحتاره العلامة في الارشاد ، لان ملك الرقة مقضى لحدوث المفعة على ملكه
بالنعية ، واذا ملك ثم سقى عليها عهد احاره فسطر .

وثانيهما لا لان البيع و المضي ملك المفعة الآية هنا تحلف ببيع وهو
سقى ملكها ، فكان كذا لو باع على أحس . واحاره في اموال احراء للمفعة
محوى ثمره غير المورد المتقدم ملكها سقى ملك لا حق ، وبه بولا بعدم
لاقتضاء ملك الاصل وانتمثل باسكاح ثم الملك . وان الكاح يروى لحدوث الملك
عبر تام ، وان مورد اسع وان كان هو الرقة في لموضعين لأنه في الكاح أقوى ،
ولهذا يجوز للميد حسن الامة بمروحة بهراً وان قص الصداق بخلاف الاحارة
ومن ثم لو عصب الصع بارنا قهراً ووجنت دشرة كان مهر للمسد لا بزوج ،
بخلاف عصب العن المسأخرة فان معصها وعوضها للمسأخر وهذا هو الأقوى .

(١) في الهامش كما لو سقى ثمره ستن بعد بدو صلاحها ثم باع الثالث لأصل
في السنة الثانية بعد ظهور الثمرة وبعد تأخيرها عنها تحلفت هنا عن تبع الأصل لما منع
وهو سبق ملك المشتري .

وهل تبطل بالموت . قال الشيخان : نعم وقد المرتضى . لا تبطل ، وهو أشبه .

(الثالثة) لو أحرأ مد ثم أعفاه فهل يرجع على المولى بأحرأ وفي المدة حكى في المسوط قولين . أحدهما نعم لسقوط المدة في ملكه وتصميمه له السيد لمحلوه ، وثانيهما لا لا تنفذ السعة إلى المستأجر وثبت ملكه عليها وعلت المؤجر على لأحرأ ، ولأن السيد بما ملكه نفسه ملوب السعة ، فكان كم لو شرط عليه الخدمة . وهذا أقوى .

(الرابعة) بقية المدد في باقي المدة ليس على المستأجر ، ولأنه يمكن المدد تحصيله لأسعار وقته في الخدمة ، فيحمل حينئذ ثوبها في دمة السيد لاستيفائه عوض السعة وعدمه لروايل الملك حينئذ كونها في يده المال .

قوله : وهل تبطل بالموت ، قال الشيخان نعم وقال المرتضى لا تبطل وهو أشبه

• هو الشخص على المظالم مطلقاً وثبت بهما كان سلاوا والقاضي وابن حمزة وهو من ذهب إلى حنيفة .

واحتج الشيخ عليه في الخلاف^١ بأجماع يفرقه وأحاديثه ، وأن المستأجر دخل على أن يسوي السعة من ملك المؤجر فكيف يستوي من ملك غيره . وأجيب عن الأجماع بعدم تحققه ، وعن الأحاديث بعدم الوقوف عليها ، وعن أصح ما يوجب استيفاء السعة على ملك الأصل والانتقلت الإجارة من الأصل . أعني المستأجر الأول وإن لم يمت أحدهما ، ولأنه باطل فكذلك الماروم . وحشد يقول . أن المستأجر قد سحق حمله المانع في حياة المؤجر فلا يسقطه ورث المؤجر وإن سحق الأصل ، واستحقاق الأصل غير مانع

(١) راجع : الخلاف ٢/٢٠٧ .

وكل ما تصح اعارته تصح اجارته .

من استعقد المسأجر لمافع ، لما يباه على أن ذلك لا يدل على اطلاق مطلقاً .

ووافق المرنى في عدم اطلاق التعي وابن ادرى و لمصنف والعلامة .
وهو الأقوى ، لاحالة بقاء ما كان على ما كان .
وعا قولان آخران :

(الاول) نقل عن الشيخ في المسوط اطلاق عموم المسأجر دون موت المؤجر .

(الثاني) نقل الدسي عن المرنى أنه سوى سهم في ذلك ، بأن من أن
الوجه فيهما واحد والظاهر أن المراد أنه سوى من المؤجر و مسأجر في
الطلاق ، وحيث دسنة يقول بالصححة مطلقاً لى المرنى - كما نقل ابن ادرى
مطور فيه - مع كلاته في الناصرات في المسألة لعائى يدل على عدم اطلاق
بموت المستأجر

قوله : وكل ما تصح اعارته تصح اجارته

يريد به كل ما يصح الاسماع به مع بقاء تصح اعارته وتصح اجارته
واطلاق هذه القاعدة لانه على مذهب كل من شيخ و ابن ادرى
أما الاول - فلابه مع في المسوط والخلاف اعاره حائط مسروق أو
محكم للظن اليه والمزوج والتعلم منه ، لأن المصع منه قبيح و اجارته قبيحة . وهذه
العله لا سري في اعارته ، وحيث ابن ادرى ذلك إذ كان العرض المعلم ، كما

(رواهه رواية مثل ربه وحته

يجوز احارة كتاب فيه حظ جيد للتعلم منه . ورجح العلامة^(١) قول شيخ، لانها
مفعلة ليس للمالك معها ولا يصح احاريتها كاستغلال المحدث ، وليس كذا
الكتاب لان المساحر يتصرف فيه بالنقص والتقليب بخلاف الحائط .

وفيه نظر ، لان ترويق الحائط اما يكون عالياً اي حقه ، ذلك مالكة لا الى
الدرج وشبهه ، فله معه واحارته بالمعرض لذي فله ابن ادريس

واما الثاني - اعني عدم تمامها على قول ابن ادريس^(٢) - فان الدرهم
و الدرهم يصح احارته عدة ولم يصح احارته ، على ما قرأه خيراً محسناً
بأنها عرفاً لا يسمع بها لانهما هاتئنا ، وكذا لا يصح وهما ويوصحت احارتهما
لصحة وقفه . نعم يصح احارة المصاع منها ويصح لو كانت لها - مع مفسودة
شرعاً لارم العصب لها يعوضه ، لكن لا يلزم بقدر بل بأعيانها لا غير .

قول العلامة . هذا خطأ ماؤلاً للمنع من الملازمة من الوقف والاحارة
فان الوقف يصح احارته ولا يصح ، لله . وأما تأنيدها منع من عدم تمام العصب
بالاجرة .

و ليعقبن قول ان كان لها معه مفسودة حكمية صحت احارتهما
والافلا^(٣) . وفيه أيضاً نظر :

ثم الاول - ان الملازمة صحيحة ضرورية ، وان لمصحح لهما شيء واحد
وهو حوز الاستداع مع يدها . ويكون وقف لا يصح وقفه مع صحة حوزة
لا تصح في الملازمة من يدها ، لانه لو لم يصح وقفه لما كان وقفاً . وانما لم يصح
وقفه نسباً لان وقف الثاني ان يعقبن من ، يتعلق به الوقف الاول فهو متصل

(١) المختلف : الجزء الثالث ٨

(٢) السرائر : ٢٧٤ - ٢٧٥

(٣) المختلف : الجزء الثاني ٧

الحاصل والا لكان نقضاً لموقف لاوهها. وأيضاً إنما لم يصح وقوعه تماً لأن شرط
 الوقف وروده على عيسى ممنوكة منكاً تماً و لموقوف ليس كذلك ، بخلاف
 الاحارة فانه ليس من شرطها ذلك ، بل من كمالها ، ومراد من ادريس وقوعه ولو صح
 احارها لصح وقوعها « العن من حيث هي هي لاهي مع ود كونها موقوفة أو
 موجرة ، فلا ممانه حيث من قول ، العن بغير كونها موقوفة لا صح وقوعها وبصح
 احارها وس قولنا كل عن تصح احارها بغير كونها موقوفة لا صح وقوعها ، بل بغير كونها موقوفة
 فيها ، كما لا يخاف . بين قولنا الجسم بغير كونها أسود لا من السواد وبغير الحركة
 وبين قولنا الجسم من حيث هو قبل السواد والحركة

وأما الثاني فلاحظ ، مع سبي عدم الهم العاصم بالاحارة ، فمعناه مكاره
 ثم فونه وان كان له معناه الى آخره . شئت و شئت بمنعزل عن التحقيق .
 ثم الذي يؤيد قول من ادريس أن بغيره و ليدرس معناه بحكمة
 دورانها أنما لا يعارض . فكل ما في ذلك يكون باطلاً ولما كان الوقف
 للأنبياء والاحارة صريحاً في هذه الآثار طوعاً منس . ولذلك
 بوعده على كبرها و ثمراتها ، وليس كذلك احارها ، لأنها عند حائر الألام ،
 فلا يبرم من الاعارة لحسن المعاني لمحكمته المذكور

فائدتان :

(الأولى) تصح احارة موضوع من السوء ، بقوة الانتفاع بالمال وعدم
 وقوعها تماماً على . وكذا تصح وقوعه لكن ان وقع حلي لسه على النساء
 وحلي الرجال على الرجال .

(الثانية) قال الشيخ بناء على صحة احارة الفقهاء انه لو لم يعين جهة الانتفاع
 بهما بطلت الاحارة وكانا قرصاً . لأن . في . بغير العيرودراهمه أن لا يتنع
 بها الاعلى جهة بغيره ، فادخل الانتفاع رجع الى السوء .

واجارة المشاع جائزة . والعين أمانة لا يضمنها المستأجر ولا

ما يتقص منها ، الا مع تعد أو تقييد . وشرائطها خمسة :

قال ابن ادرس : لا سلم للطلان على مدبر صفة الاحارة . لانه لو أطلق

جهة الانتفاع فان قبل الاحارة سمع من اذعان العين .

قال العلامة عدار الشح ، فانه عول في ذلك على اعرف وقد نبت في

اعرف اشري بصراف الاحارة الى الاعيان فيما لعالب فيه ساولها دون

المنافع . كاستجار ارضه والشاه للعالم وأجره الحمام ، فكذا ما لما كانت

لمفعة المقصودة لانفع بأعيانها كانت الاحارة فصفة بجوار اتلافها ، وحيث

تصير قرصاً بالاتلاف .

وفي هذا الاعتدار نظر :

أما "ولا" : فانه على تقدير بصرف لاحارة فيما ذكره الى الاعيان لا يلزم

منه هنا ، لان بصرف لاجرد الى اس في المصلحة والماء في الحمام لعدم

امكان الاستباحة بالسع أو لفرض لعدم الضغط . أما هنا فلا ، اذ يمكن الاستباحة

بفرض أو السع فلا ضرورة الى صرف لاحارة الى اتلاف العين .

على أنه ودقل ، ان لاحارة في المصلحة سى وضع الندي في النعم وفي

الحمام على التبت واللبن والماء تابعان .

وأما "فلا" : فلا لاحارة فيه ، ذكره ابن ادرس فيها اذعان العين المفقود عليها

بل استباحة العين ، بعلافه في محل النزاع .

قوله واجارة المشاع جائزة

لا صبه الحور . ويكون المستأجر شريكاً في المفعة .

قوله : والعين امانة لا يضمنها المستأجر ولا ما يتقص منها الا مع تعد

أو تقييد

تنقيح هذا البحث بفوائد :

(الاولى) لاختلاف في عدم ضمان لعين مدة الاحارة الامع التعدي أو التعريط
 اما بعد انقصتها وتنعها في بداحتناحر بعير بعد ولا تعريط هل يصح أم لا ؟
 قال الشيخ في المسوط نعم . لانه ربما غير مأدون له في امساكها ، ومن أمسك
 شيئاً بعير اذن ما يملكه ومكة لرد ولم يردده صممه قال ومن ليس من قبل
 لا يضمن .

وقال ابن دريس . الاقوى عدم ضمان ولا يجب الرد الا مع مطالبة المالك
 لانها أمانة لا يجب ردها الا بعد المطالبة كاليديعه ولما ذكره الشيخ معارض
 بالرهن ، فانه لاختلاف في عدم ضمانه تؤدي بدين ولم يطالب الرهن به .
 وتردد العلامة في المختلف ولم يرجح شيئاً .

والاقوى الضمان ، لان الامساك موقت فلا بد من استيفاء الاذن بعد الاستيفاء
 أو الرد أو العرض على المالك مع امكان ذلك لاحتمال المسان من المالك . اللهم
 الامع علم المالك بذلك وعمله اطلب . وليس كذلك اليديعه والرهن ، لان
 الامساك مأدون فيه مطلق من غير مبيع ، ولقد لومات المودع وأبواه مع أداء
 الدين ولم يضمن الوارث اليديعه . والرهن واجب الاغتنام فوراً والائتمن لضمان .
 (الثانية) لاختلاف في صفة المصانع لوسيف النفس بحبائنه بضمه ، أما
 لو نعت في يد لاس فله حقه قولان . فمن المراضى والمعتد بانفسه لاعم
 الشهار السب كالحرقي والغريق . وأم اليينة بأن التلف من غيرها واحتجوا بقوله
 صلى الله عليه وآله وسلم : على يد ما أحدثت حتى تؤدي^١ ، ورواية مسمع
 عن الصادق عليه السلام^٢ .

(١) سنن أبي داود ٣/٢٩٠ ، مساجة ٢/٨٠٢ ، مس الترمذي ٢/٥٦٦

(٢) التهذيب ٧/٢١٦ ، تكمي ٥/٢٤٢

وقال الشَّع^١ بعده، واحاراه ابن ادريس والعلامة^٢ لكونه أمبأ، ولرواية
بكبرى حسب عن الصادق عليه السلام: لا يصح انقصار الا ما حث بده وان
انتهت أحلفت^٣ . ومثله رواية معاوية عنه عليه السلام^٤ .

وأجاب العلامة عن حجة الأولين بأن قوله صلى الله عليه وآله وسلم « على
اليد ما أحب » مجمل . لاحتمال أن يراد به يحب أو يستحب أو يسعي ، وعلى
تقدير الوجوب، يقول به، قال يندحب عنهارد ما أحب مع وجوده، ولا حديث
محمولة على التعدي والتعريض .

وفيه نظر ، لأن « على » طاهره الوجوب ، كما قال عبي فلان مال وعليه
صلاة أو كاه أو صمت ، ولا يكون محملاً نعم هو عام مخصوص بعدم يكن فيه
استيذان من المالك والا لصمت الوديعة ، وهو باطل .

(ثلاثة) لاحلاف في الصما مع التعريض أو التعدي ، وقد تقدم معاهما .
نعم شرط لصما بالتعريض الاعراض في عدمه ، لك ولا يشترط ذلك مع التعدي ،
فهو تعدي وشرك المالك ضمن نفسه وهو مفرد عن المالك ضمن بصما .
وتفصيل هذه الجملة بصور :

« الأولى » لو رل بالده في مسعة أو مهلكة مع موافقة المالك فلا ضمان
ولو كان لأمع موافقة فهو ضامن .

« الثانية » لو حمل على الدابة رائدا عن مشروط وياشر التحميل من دون
حضور المالك فتلفت ضمن قيمتها أجمع .

« الثالثة » لو كال الطعام المحمول وراد في النكس عن المشروط ولم يعلم

١ . جمع لنهاه ٢٤٦ ، لغير عند الفصل الرابع من كتاب الاجراء في الصما .

(٢) التهذيب ٢٢١/٧ ، الاستبصار ١٤٣/٣ ، وتبهما : بكري حبيب

(٣) التهذيب ٢٢٠/٧ ، الاستبصار ١٣٣/٣

- (١) أن يكون المتعاقدان كاملين جائزي التصرف
 (٢) وأن تكون الاحرة معلومة ، كيلاً أو وزناً . وقيل تكفي
 المشاهدة ولو كان مما يكال أو يوزن .

المالك وحمل لمالك الحمل على الدابة بيده ضمن المستأجر الذي كال وسط
 الريادة .

(الريضة) حلف الفقهاء في بدنة فسطح لريضة في الصورة المذكورة فقل
 المصنف ، لأن الدابة سقطت ، فمن أحدهما صاح والأخر محرم ، وإنه في الحاية
 مالو حرج واحد مائة جرح وآخر حرج واحد - يرى لكل كان على كل واحد
 نصف . وقيل بضمن النسي ، لأن التلف مسند إلى الحيلة ولا يرجع بأسد
 الضمان إلى واحد ، فهو ضمن الأقل مثل الأكثر أو بالعكس لزم تساوي الرد
 والناقص وهو محال فسطح ضمن المأدود ونفى الرائد ، فلو كان المستأجر له
 مائة فراد عشرة ضمن حرج من أحد عشر ، وفرض المحمول والحراجات عدم
 ضبط آثارها بخلاف المحمول .

(الحاميه) لو كانت الدابة لمالكين وسأجرها بحمل مائة وورد عشرة وحملها
 المالكان ، فإن كانت الدابة في يده وبها المالكين ضمن الثلث لاء صاحب بدلات
 وصار بالعدي بدديد ضمن لما يده عليه و بداهة د كانت في يد ثلاثة فهي بد كل
 واحد ثلثها . ولمسأجر في يده ثلث وضمن الثلث التعدي لأنه صبر يده بد ضمن
 فيما في يده وهو ثلث ، وإن لم يكن في يده شيء ، ضمن على أحد الاحتمالين
 المصنف وعلى الآخر جزء من أحد عشر .

قوله : وقيل تكفي المشاهدة ولو كان مما يكال أو يوزن

هذا قول الشرح في السقوط . ولحق حلافة ، لروم العور السهي عنه

وتملك الاجرة بنفس العقد معجلة مع الاطلاق أو اشتراط

التعجيل .

ويصح تأجيلها نحوماً ، أو الى أجل واحد

والمشاهدة لاندفعه .

ولما علم من عادة الشرع أن عقد المعاوضة على المكيل والمورون لا يصح

الأبعد اعتبارهما بالمكيل أو المورن ، ولأن الجهة تؤدي الى التراجع والعس .

قوله : وتملك الاجرة بنفس العقد معجلة مع الاطلاق أو اشتراط

التعجيل .

هما صائبان :

(الاولى) ان الاجرة تملك بنفس العقد كما تملك المسعفة به ، وسببها

تقريرها .

(الثانية) به اذا ملك بنفس العقد هل يجب تسليمها مع الطلب أم لا .

نقول . لا بد من ان تقع الاحارة على عين كسكى الذر أو ركوب الدابة أو

على عمل كحياطة يوم أو ثوب . وان كان الاول يجب التسليم بنفسه ، فدا

استوفى المسأخر المسعفة استقر ملك المالك على الاجرة ، وان كان على عمل

لا يجب التسليم الا بعد العمل .

وهل بشرط تسليمه ؟ قيل لا مطلقاً واختاره المصنف في الشرائع ، وقال

الشيخ في المسوط ان كان لا حبر في دار المسأخر وبمجلس يديه لا بشرط لانه

في تسليمه ، وان كان في ياب الاحبر شرط تسليمه . وقيل بشرط ، وهو لا قوى .

لانه عقد معاوضة كالمسح ، وكما لا يجب تسليم أحد العوضين فيه هل تسليم

الاخر فكذا هما .

ولو استأجر من يحمل له متاعاً الى موضع في وقت معين بأجرة معينة ، فإن لم يعمل ، نقص من أجرته شيئاً معيناً صحيح ، ما لم يحط بالأجرة .

وتظهر فائدة الحلاف فيما لو نكح العمد قبل السلام ، فإنه كلف لمبيع فإن شرطاً تسليمه فلا أجرة .

قوله : ولو استأجر من يحمل له متاعاً الى موضع في وقت معين بأجرة معينة فإن لم يعمل نقص من أجره شيئاً معيناً صحيح ما لم يحط بالأجرة هذه المسألة ذكرها الشيخ في الحلاف و بن الحفيد والداوي وحسارها المصنف والعلامة ، ومسندهم رواه محمد الحلبي مؤلفاً عن الدر عليه السلام وفي معانيها رواية محمد بن مسلم أيضاً عنه عليه السلام ، وتؤيده قوله صلى الله عليه وآله وسلم : المؤمنون عند شروطهم

ومنع ابن إدريس ذلك ودل العقد صحيح والشرط باطل لانه غير شرعي ولم يدل عليه كتاب ولا سنة مؤانرة ولا إجماع ، بل لم يورده غير الشيخ في النهاية .

وكلامه ضعيف أما أولاً فمعنا ذكرنا من لدلالة ، وأما : سأفلا مسلم أنه شرط باطل وإنما الباطل ما يحالف الكتاب والسنة وهذا لا يجمعهما ، وأما ثانياً فلاه لو بطل لا بطل المقدم أيضاً لأن بطلان الشرط يقتضي بطلان الشروط عقلاً واللام باطل باعتباره فكذلك الملزوم ، وأما رابعاً فلاه ليس الشرط الحسن لا يدل عليه

(١) التهذيب ٢/٢١٤ ، الفقيه ٣/١٦٢ ، الكافي ٥/٢٩٠

(٢) التهذيب ٢/٢١٤ ، الكافي ٥/٢٩٠ ، الفقيه ٣/٢١١

(٣) التهذيب ٢/٢٢٢ ، الكافي ٦/١٨٧ . حروجه في الفقيه دروسه استفتى ١٣/١٨

كتاب ولاسه بل لذي بدل لكتاب و لسة على بطلانه ، لان الاصل بجوار
ولادلالة للكتاب والسة على بطلانه بل على صحته كما ذكرناه .

ونعزع على المسألة فرعان :

(الاول) لو قل ن حطه ، يوم فلت درهم وان حطه في بعد فلت نصف
درهم .

(ثاني) لو قل ان حطه رومياً وهو يكون بدرين فلت درهمان وان حطته
فارسيًا وهو لذي يكون بدر واحد فلت درهم ، فمع ان ادريس ذك وحكم
سطلان لعقد في تصوريس و ختاره العلامة في المختلف ، محضاً بأنه عقد
واحد واختلف فيه لبعض النقاد في التقديم والتأخير فلا يصح ، كما اوقال بعض الدرهميين
نقداً وبدرهم نيئة ، وبانه مجهول فلا يصح

ومر في صورته النص وصورته لسراع ، لان الاولى لوحب عبه ان يوافي
به في يوم نفسه وشروطه ان لم يعمل بعض من آخره شيئاً ، وصورته لسراع لم
يوجب عبه شيئاً ، معاً فطرق جديدة هذه ، بخلاف الاول .

وأما الشيع فم يعرف اي خلاف بين الجميع في الصحة ، ومن في الميسوط
ان حاط في يوم الاول فيه الدرهم وان حطه في المدفوعة أخره ثمن وهو ما
يس الدرهم ونصف ولا ينقص عن النصف ولا يسع الدرهم وهو مذهب
ابن حنيفة .

قال ابن ادريس ولو قل نصفه ذلك جماله أمكن . ورده العلامة بأن الجماله
يشترط فيها تعيين الجمل أيضاً فيطل .

قال الشهيد ويشك بأن الجمل معنوه على كل واحد من المتدبرين عاقبه
لجمل موقوف أحد العامين نعم . وذلك لا يجرح الجملة عن الصحة ، فان

(١) راجع المختلف ٨/٢

(٣) وأن تكون المصعة مملوكة للمؤجر أو لمن يؤجر عنه .
وللمستأجر أن يؤجر إلا أن يشترط عليه استيفاء المصعة بنفسه .

مناطها الجهالة في العمل .

والاجود ما قاله الشيخ في الخلاف ، لعدم الفرق بين صورة نودق ونراخ
الأمي شيء لا مدخل له في الطلاق ، لأن قوله ن حطه عداً ذلك نصف في
مضى أن لم يحطه اليوم بعفس من حركت نصفها ، لأنه عين طرف هذا الشرط
والتميز لا يقتضي الطلاق .

وما ذكره لعلامة من الفرق ضعيف ، لأن قوله « وصورة النراع لم يوجب
شيئاً معاً » ممنوع ، من عبء نفسه إلى اليوم وحده وكذا بالنسبة إلى العدة
وهو من الاختيار إلى الحياط كما هو من المؤجر في الصورة المصومة ،
وحمل هذه الصورة على صورة البيع قياس أصله في خلاف

قوله : وللمستأجر أن يؤجر إلا أن يشترط عليه استيفاء المصعة بنفسه
أما الثاني فإدعي ، وأما الأول فإن حر مثلاً ، مستأجر حب وقد أصبح
أبصاراً ، وكذا لو حاتف وعمل في المنزلة بدأ بالو حاتف مع عدم الأحداث
فخلاف مله ثلاثة والثقي واس الحيد وسلاز واصدوق في السمع والقصي
في المهدب ، وجورد الممدور درس على كراهية ، وحذر المصنف في
لشرائع الأول لكنه حصصه بالمسكن وحذر ولا حير . والعلامة حار
الثاني .

(١) لشرائع ١٣٨١ قال ولا يجوز . . . المؤجر لمسكن ولا لجان ولا لأجير بأكثر
مما استأجره إلا أن يؤجر بغير جنس الآخر . بحث ما يقابل التفاوت
(٢) راجع المختلف ٢/٢

وهو الحق ، لان المساحر ملك المتعة فله أن يؤجرها كيف شاء ، لعموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم . الناس مستطون على أموالهم ، ولرواية أبي المعرفي لحسن عن الصادق عليه السلام^٢ ومثله رواية أبي لؤيس الشامي عنه عليه السلام^٣ أيضاً وغيرهما من الروايات .

واحسن السمع بأنه ربما ، ورواية اسماعيل بن الفصل الهاشمي عن الصادق عليه السلام^٤ ، ورواية الحلبي عنه عليه السلام^٥ أيضاً .

والجواب عن الاول بسبع لروم الرما ، اذ محله بيع أحد المقدرين المتساويين جسماً بالآخر . وعن الثاني بالحمل على الكراهية ، لما رواه أبو بصير قال . قال الصادق عنه السلام . بي لاكره أب اساحر رحي وحدثا ثم أوجرها أكثر مما اساحر بها . الا ان يحدث فيها حدثاً أو نعره فيها عزمه^٦ .

وهنا فوائد :

(لا اولى) حور الشبح رحمه الله أن يؤجر بعضها ما كثر مال الاحارة وبصرف هو في البيوع من ذلك وان قل ، لرواية محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام . الرحمن يستكرى بمائة دينار فيكرى بفتها بحمصة وتسعين ديناراً ويعمر هو بفتها . قال : لا يأس^٧ .

(١) البحار ٢٧٢/٢

(٢) الكافي ٢٧٢/٥ . التهذيب ٢٠٣/٧ . الاستبصار ١٢٩/٣ . الوسائل ١٣/٢٦٠

(٣) الكافي ٢٧/٥ . التهذيب ٢٠٣/٧ . الاستبصار ١٢٩/٣ . المقية ١٥٧/٣

الوسائل ١٣/٢٥٩

(٤) التهذيب ٢٠٣/٧ . الكافي ٢٧٢/٥ . المقية ١٥٧/٣ . الاستبصار ١٢٩/٣ و ١٣٠

(٥) التهذيب ٢٠٤/٧ . الكافي ٢٧٣/٥

(٦) الكافي ٢٧٣/٥ . التهذيب ٢٠٤/٧

(٧) التهذيب ٢٠٥/٧ . الاستبصار ١٣١/٣ . فيكرى بعضها وسد هره ، في

الاول .

(٤) وأن تكون المصنعة مقدرة بنفسها كخطاطة الثوب المعين ،
أو بالمدة المعينة كسكنى الدار .

(الناية) قيل ، بما اقصر لمصنف في شئ راع على المسكن والحان والاجير
لدلالة الروايات عليها دون غيرها .

وبه نظر ، لاني لم أجد المسح صريحاً الا في الاجير والحان ، من رويته
ابي لمعراً واني التبيع عن الصادق عليه السلام . ان فصل الاجير والحان
حرام . هذا مع أنه ورد المسح في الارض الامع الحديث في رويته اسماعيل
ابن العسل .

(الثالثة) اذا قيل ، بالحرث من قال لئوي في المعاملة بعد العمد كان العمد
مستداً ، ومن قال بعدد - وهو الحق - كان صحيحاً . ويحمل العمد ، لتعني
الشيء بحره المندوسه . ثم مع قول ما ذكره فالعمد صحيح قطعاً
قوله : وأن تكون المصنعة مقدرة في نفسها كخطاطة الثوب المعين
أو بالمدة المعينة كسكنى الدار .

لا خلاف في صحة تقديرها بالعمل المعين خاصة من غير رمت أو بالزمان
المعين خاصة من غير تقدير العمل فيه ، واحتج في تقديره ، بما كخطاطة ثوب
المعين في اليوم لمعين ، فقال الشيخ واس ادريس والطلاق لأن استعد العمل
في المدة قد لا يتفق ، وقبل يصح لامكانه .

والحق الاول ، بدوام العمل ، او بدوام نوع ذلك العمل في بعض المدة ،
فيبقى الزمان حالاً عن العمل ، فبدخل الضرر على المستأجر ، أو لا يمكن من
عمله في تلك المدة فيحتاج الى صرف مده أخرى ، فبدخل الضرر على الاجير
فاذا لا يخلو من ضرر على أحدهما .

وهنا مسائل :

(الاولى) ان اطلاق عقد الاحرة هل يقتضي لاتصال الرماني، مثل أن يقول
« آخرت هذه بدر شهراً بأجرة كذا » هل يقتضي أن يكون أوله متصلاً بالعقد
فيصح العقد حسناً ولا يقتضي ذلك فيكون شهراً مجهولاً فيبطل العقد ؟

كلام الشيخ في المسوط والخلاف^١ متردد بينهما ، فانه قال فيهما بطلان
العقد في هذه الصورة ، واما بطلان على تقدير عدم تعيين الشهر و بما لم يتعين أن
لم يكن العقد مقتضياً للاتصال .

وقل في موضع آخر إذا أجرة داراً شهراً مستقلاً ولم يدخل بعد لم يصح ،
واما لم يصح لاقضاء العقد بالاتصال ، فيكون قد شرط ما يبايى مقتضى العقد
فيبطل فجاء التردد في كلامه والتناقض .

وحكم لقضي واس ادرس بعدم لاقضاء وصحة العقد في الصورة الثانية .
وحده لعلامة و حنح بأن شرط الاتصال يقتضي عدمه فيكون بطلاً :
أن الأول فلا كل واحد من الأربعة التي تشمل عليها هذه الأحكام مفقود عليها
وليست منصبة بالعقد ، فاقصد الحرية الأول منها يقتضي عدم اتصال الأخير به .
وفي نظر ، لأن الرمان عرفاً عرور الدات يستلزم اجتماع أجزائه دفعة
واحدة كالحركة ، والأجزاء التي لم تنصل بالعقد اتصلت بالجزء المتصل به ،
فتكون منصبة به ، إذ المراد بالاتصال هو عدم تحلل رمان لا يتأوله العقد
لامطلق الرمان .

والهي حكم بوجوب الاتصال الرماني في سائر العقود .

(١) الخلاف ٢/٩٠ قال : إذا قال أجزتك هذه الدار شهراً ولم يقل من هذا الوقت
واظن أنه لا يجوز . وكذلك إذا أجرة الدار في شهر مستقلاً بعد ما دخل فانه لا يجوز
وقال : دللنا أن عقد الاجارة حكم سرعي ولا يثبت الا بدلالة شرعية وليس على ثبوت ما
قاله دليل فوجب أن لا يكون صحيحاً .

وتملك المتفعة بالعقد .

ويمكن أن يحتج له بأن العقود كلها اشاءات و لا اشاءات عتلى الاحكام
والعمل بمصفي لاتصل الرماهي ، ولذلك قالوا بطلان عقد البيع بمصفي تسليم
الموصيين في الحال وبوقد برهان مستقيل منهما بطل .

(الثانية) قال الشيخ ، اذا اسأحر سنة رجع الى الهلاله ، وان وافق أول
الهلال كانت السنة كلها أملة ، وان لم يوافق ذلك أول لهلال عدل في من ذلك
الشهر وكان ما عداه بالأملة ثم يكمل ذلك شهر لأول من لآخر ثلاثين يوماً ،
وان قبل انه يكمل بمدة ماضية من ذلك الشهر كان قوياً

وهو يدل على تردد ، ولا جود لها وفي السلف الاول مع احتمال كون الاشهر
كلها بالعقد .

(الثالثة) قال الشرحان اذا قلنا آخره كل شهر بكدا ، ولم يمس صح في
شهر وبطل في الرائد ونرم به آخره المثل ، وفي من ادريس بطل في الكل وبرم
أجرة المثل .

وهو الحق ، لانه لما اسقى شرط لصحة بعت بصحة لكن المتقدم حق
فلا يبي مثله والملازمة طاهره ، وأما حصة المدمم ولان المدمم بدر المتفعة شرط
في العقد جماعاً ، وهي اما نعمه بالمدد وهي محبوبة فتجوز المتفعة .
ولا يلزم من مة به كل جزء من أجزاء المدد لمحبه به عوض مدموم ضروره
المدة معلومة .

قوله : وتملك المتفعة بالعقد

(١) قال في النهاية ٤٤٤ : ومتى استأجر لسان داراً او مسكناً مشاهرة بأن يمدل كل
شهر بكدا وكذا لم تنعقد الاجارة الا على شهر واحد وكان ما اراد عليه برف به حرة المثل .
وقال في الخلاف ٢/٧٠٧ : اذا قال : آخرك هذه الدار كل شهر بكدا كانت اجارة صحيحة .

وإذا مضت مدة يمكن استيفاء المنفعة والعين في يد المستأجر
استقرت الاجرة ولو لم ينتفع .

وإذا عين جهة الاستماع لم يتعدها المستأجر ويضمن مع التعدي .

الأصل . تسعة معدومة ، ولا شيء من المعدوم يتعلق به الملك ، فلا شيء
من المنفعة يتعلق به الملك ، أما الصعري فظاهره ، 'د' المفقود عليه هو المنافع
لمستقبله ، وأما الكري فلا الملك منه بين مالك ومملوك بتوقف ثبوته على
ثبوت المنصب .

لأننا نقول : الحوائج موقوف على تقرير مقدمة ، وهي أن لموجود المركب
على قسمين : أحدهما موجود توجد أجزاؤه دفعة واحدة كالجسم ، وثانيهما
موجود توجد أجزاؤه شيئاً فشيئاً كالزمان وما توجد فيه من الحركة ، ويسمى
الأول دفعي الوجود ، والثاني تدريجي الوجود . والمنافع من القسم الثاني ،
وهي وإن كانت معدومة في الحال لا أن لها قسطاً من الوجود في الحيلة وليست
معدومة على الأصلاحي والشارع اعتبر هذا النحو من الموجود وجعل حكمه
حكم الموجود لأول في إخراج الأحكام عنه إذا وجد حرة به لامتداداً ، واسم
بشره وجوده بجميع حرة لا سحالة . وذلك كما في الوصية بالمنفعة ، فإنها
حين ونسبة من الوجود بجميع آخرتها بل محدد شيئاً فشيئاً .

وحشد قول فونه : تسعة معدومة ، أن أراد بها ما كان معدوماً بجميع
آخرته فمصحح ، وإن أراد بعض آخرته فمسل ، وقوله في الكري 'د' ولا شيء
من المعدوم يتعلق به الملك ، وإن أراد به الأول فمسل ، وإن أراد الثاني فمستوع
ومستدسح ما ذكر من اعتبار الشارع ما هذا شأنه .

ولو تلفت العين قبل القصد أو امتنع المؤجر من التسليم مدة
الاجارة بطلت الاجارة ولو منعه الظالم بعد القبض لم تبطل وكان
الدرك على الظالم .

اذ عرفت هذا فكن من قال بملكية المفعة ما بعد قول سنده لاجره به
دفعه ، لان لاجارة عقد مدعوه مائة محصه ، وكل عقد مدعوه مائة بما يملك
للعوضان فيها معاً ولا يعدم ملك أحدهما على لاجر وهو حكم اجماعي . ومن
قال بعدم ملكها - وهو ابو حنيفة - بل يملكها تدريجاً قال ان لاجره كذلك لا
يملكها المؤجر لا تدريجاً بحسب استيفاء المسأهر للمفعه والحق الاول
لما عرفت .

قوله : ولو تلفت العين قبل القبض أو امتنع المؤجر من التسليم مدة
الاجارة بطلت الاجارة

وانتقلت الاجارة بالعين ثم تلفت قبل القصد فلا خلاف في بطلانها والرجوع
على مؤجر لاجره مع الافصاح ، أم مع السمع فان كان قبل القبض فله المسأهر
الحيار في الفسخ والارام بالسليم ، وان كان بعده فله مع عاصب بلرمه ما
يلزم القاصب .

وعادة المصنف يدل على الطلاق مع السمع . وليس بشيء . لانه ملك
بالعقد وله الارام بالسليم وله الحيار لضرره بالسمع .

نعم قال القاضي : لو منعه بعض المدة ثم سلم في باقي فليس للمسأهر
الامساع من قصدها باقي المدة . وليس بشيء . نعم ، ان له حيار الفسخ لبعض
المدة .

ولو انهدم المسكن تخير المستأجر في الفسخ وله الزام المالك
باصلاحه

ولا يسقط مال الاجارة لو كان الهدم بفعل المستأجر .

(٥) وأن تكون المنفعة مباحة .

فلو آجره ليحمل الحمر ولعلمه انهاء لم تنعقد .

ولا تصح اجارة الابق

ولا يصح صاحب الحمام ان يبيع الا أن يودع فيعربط .

قوله: ولو انهدم المسكن [الاعاب] تخير المستأجر في الفسخ وله الزام
المالك باصلاحه

وكذا لو تهدم بعضه من نفوت به لايضاغ ، فالواستأجر دارين صفقة وانهدم
احدهما ، فدرأ وعدا صفقة فمات المد أو اهدمت الدار ، فقال القاضي كان
الاق في الارما به صفقة . وليس بشيء بل به الفسخ لانه صفقة وله الالتزام
بالصفقة .

قوله ولا يسقط مال الاجارة لو كان الهدم بفعل المستأجر

هدد كان على وجه لايضاغ وهو الهدم . أن لو كان يهدم فان المستأجر
ضامن وينقصان .

قوله : ولا تصح اجارة الابق

لعدم القدرة على التسليم هل تصح مع الصفقة كبيع ، نظرم عدم
التنصيص ومن حوازه في نقل العين الذي « - أقوى ، ففي المنافع أولى
بالجواز .

قوله ولا يصح صاحب الحمام ان يبيع الا ان يودع فيعربط

ولو تنازعا في الاستيحار فالقول قول المسكر مع يمينه .
 ولو اختلفا في رد العين فالقول قول المالك مع يمينه . وكذا
 لو كان في قدر الشيء المستأجر .
 ولو اختلفا في قدر الأجرة فالقول قول المستأجر مع يمينه .
 وكذا لو ادعى عليه التفريط .

هذا شره في مذهب بعض لعامة أهل مالك، وهو صاحب لحمام بصيص
 اثبات مطلقاً شرط أولاً وهو باطل . لخاصة الب . وعموم ثبوت لست .

قوله : ولو تنازعا في الاستيحار فالقول قول المسكر مع يمينه
 أما ان يكون هذا الشرع قبل سبب المسقة فصحف المسكر ولا شيء في
 المس ، أو بعد استبراء المسقة فصحف أيضاً ونسب على المسوق أقل لأمري
 من أجرة المثل وما ادعى المؤخر ان كان هو المدعي ، وأكثر لأمري من أجرة
 المثل وما ادعاه المستأجر ان كان هو المدعي

قوله : ولو اختلفا في قدر الأجرة فالقول قول المستأجر مع يمينه
 هنا أقوال :

(الأول) قول شيخ في الخلاف يسمي القرعة في حرج اسمه حلف

وحكم له

(الثاني) قوله في المصنف ان كان الاختلاف في مضي لعمه بحالف وان

كان بعده في ذلك مكثري له بحالف وكان القول المكثري ، كما في البيع
 انقول قول المشتري او كانت السلعة تالفة . وبطل هذا القول عن قوم . وقال هو
 الذي يقتضيه مذهبنا ، وهو مدعي ان لا حلف

(الثالث) قول المدعي ان يكره حلفه ، وان بكل أحدهما عن اليمين

وتثبت أجرة المثل في كل موضع تطل فيه الإحرة .

ولو تعدى بالدابة المسافة المشترطة ضمن ، ولم يره في الرائد

أجرة المثل .

كان القول قول الآخر مع يسه ، فإن حلف حلفاً أو بكلاً جميعاً أفسح لعقد
في المستقبل وكان القول قول الثالث مع يسه في الماضي ، فإن لم يحلف كان
له أجرة المثل .

(الرابع) ما قد مر من أدريس و حنـ رد المصنف و العلامة ، سواء كان قبل
المدة أو بعدها ولا وجه للفرقة ، لأنه لا شكل لها ، لأنهما اتفقا على الإحارة
وعلى مطلق الإحرة ، وأما الحلف في قدر الإحرة والمؤخر يدعي زيادة يسكرها
المستأجر ، فيكون على المدعي البينة فإن عجز حلف المستأجر وبرئ من نك
الردده . هذا كله إذ لم يكن به لأحدهما . فو كانت لأحدهما حكم به مطلقاً .
ولو أقام كل منهما سنة فأجالات ١٥٠ « تقديم قول لمدعي ، لأن القول
قول لمكر فلا حكم لبسه ٢ » . أحالف ، لأن كلامهما مدع باعتباره ومكر
باعتباره . ٣ » الفرقة ، لأن الأشكال حاصل مع البينة .

قوله : ولو تعدى بالدابة المسافة المشترطة ضمن ولم يره في الزائد
أجرة المثل

للمنفرد به ولم ينفرد به أحرة العمل في الرائد مع المسمى ، وإن
نلت أو عصب قال ادعي يلزم مع التلف التبعة لأعبر ومع المنص أما الإحرة
أوقية الناقص .

والحق حلاله ، بل يلزمه القيمة للنقص والإحرة . أعاً ، لأصانة عدم التداخل

وان اختلفا في قيمة الدابة أو أرش نقصها فالقول قول الغارم.
وفي رواية ، القول قول المالك .
ويستحب أن يقاطم من يستعمله على الاحرة ويجب ايفاؤه عند
فراغه .

ولا يعمل أجير الخاص لغير المستأجر .

ولان كلامهما ثبتت نسب النفس والحالة^(١) والاحرة بسوء المنفعة .
قوله : ولو اختلفا في قيمة الدابة أو أرش نقصها فالقول قول الغارم
وفي رواية القول قول المالك
ما أسمى به قول اس ادريس ، لان المستأجر غارم ومتكرر لزيادة يدعيها المالك
وأما الرواية فهي ما رواه احمد بن محمد بن محمد بن محبوب عن ابي ولاد عن
لصادق عليه السلام قال . اما أن يحلف هو - أي صاحبها - على القيمة فيلزمك
فان رد اليمين عليك خلعت على القيمة ولزمه ذلك ، أو يأتي صاحب العمل
سببه^(٢) .

وعمل الشيخ عليه في النهاية^(٣) في الدابة ، وقال والحكم مما سوى الدابة
مما يقع فيه الخلاف كون البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه . والحق
الاول

قوله : ولا يعمل الاجير الخاص لغير المستأجر

الاجر ضمان . خاص وهو الذي يستأجر مدة معينة بالزمان لاي عمل نصح

(١) في بعض النسخ : بالخيانة

(٢) الكافي ٢/٥ ، التهذيب ٧ : ٢ ، الاستبصار ٣/١٣٤

(٣) النهاية ٤٤٠

الاجارة عليه ، ومشارك وهو الذي يسأجر لعمل معين مطلق أو لزمان مطلق مضبوط .

د عرفت هذا فالحرية دمه تتعلق بها بحقوق حصصاً وليس له رفعه يتعلق بها الحقوق اجمعاً الا في الفصائل . وهل له منافع يستحقها الغير بالمقدام لا قولان ، قبل لا ولا سواي لمد في سبب مدفعه ، وقبل بعدم لصحة للمعاوضة عليها .

ويظهر فائدة الخلاف في الاجير الحاضر كما قلنا ، ان قلنا سبب مدفعه فبذلك لا حارة كذلك ، وان قلنا لا سبب مدفعه يكون ذلك العمل مستحقاً في دمه . وعلى القدرين يكون عمله لغير المسأجر في ذلك الزمان حراماً ، لاستلزامه اسقاط حق مضيق يجب اداؤه لمستحقه .

ويرى عني ذلك انه لو آجر لاجر لحاضر مدفعه في ذلك اليوم لغير المسأجر فهذا حكمان :

« ١ » ان قلنا بتملك مدفعه كان المسأجر الاول محيراً بين ان يأخذ المسمى الثاني من المستأجر الثاني وبين ان يأخذ آخره مثل ذلك العمل ولو زاد على آخره الاولى ، وان قلنا انه حق نائب في دمه كانت لاجرة الثانية للاجير ويضمن للمسأجر الاول فسط ذلك الزمان - أي آخره مثله .

« ٢ » ان قلنا بتملك مدفعه تحير المسأجر الاول في الرجوع بقيمة تلك المنافع عني أيهما شاء من الاجير والمسأجر الثاني يكون ذلك عسماً ، وان قلنا انه حق نائب في الدمه فيس له مطالبة المسأجر الثاني بشيء بل مطالبة الاجير خاصة .

وأما لاجر لمشارك فيصبح عنه لغير المسأجر وله آخره عمله من غير يتعلق للمسأجر الاول بها .

(قاعدة) المد له مافع تتعلق بها الحقوق اجماعاً ، وكذا له رقة تتعلق
بها الجايت اجماعاً ، وليس له دمه بالنسة لى مولاه اجماعاً . وهل له ذمسة
بالنسة لى غير مولاه ؟ قيل لا بل عدالاتى يستحق المستحق أن يستحق عليه
عد حريته ، وليس له مال على القول لاصح من عدم تملكه حتى تتعلق به الحقوق
وعلى القول بتملكه تتعلق الحقوق بأمواله

كتاب الوكالة

وهي تستدعى فصولاً :

(الاول) الوكالة ، عبارة عن الايجاب والقول الدالين على

الاستناية في التصرف .

قوله : كتاب الوكالة

يقال وكله توكيلاً ، والاسم الوكالة يصح الواو وكسرهما والتوكيل فاعلم

بالوكالة ، ويقال له الجري أيضاً .

وانتوكل اطهر لعمر والاعتماد على غيرك ، والاسم التكلان .

قوله : الوكالة عبارة عن الايجاب والقبول الدالين على الاستناية في

التصرف

(١) والتكلان يضم لكه الدالة من اسوار فان كلت وتكلت فب لو و
ياه لا يكسر ما قبلها ثم يبدل منها التاء دوعت في ده الافتعال ، ثم يبدل في هذا الادغام
اسماء من المثال ، ولم يكن فيها هذه الطة بوجه ان التاء اصلية ، لان هذا الادغام لا يجوز
ظهوره في حال ، فمن تلك الاسماء التكة والتكلان و لئمة و لئمة والتعاه والتراث
والتقوى ، واذا صغرت قلب تكيمة وتحيمة ولا تميح الواو لان هذه الحروف الزمت اليل
وبقيت في التصغير والمجمع

في هذا التعريف نظرمين وجوه :

(الاول) ان كان الوكاله له صفة قائمة بالوكيل والاسم به صفة قائمة بالموكل فالمقصود بالتعريف ان المصهور الدعوي فهو صفة قائمة بالموكل لتبينها أو لعقد الشرعي وذلك هو التوكيل والتوكيل هو الاساسه ، فبمعنى هذا الكلام التوكيل هو الايجاب والقول انه ليس على التوكيل ، فيكون تعريفها للشيء نفسه . اللهم لا أن معني بالايجاب والقول لعظمتها وبالاساسه معناها ولا يبعد .

(الثاني) ان الوكاله كما يكون في الافعال كما يكون في الاقوال ، وكثير من الاقوال لا يطلق عليه التصرف عرفاً حقيقه بل محاراً ، والعريضة تصدر عن ذلك .

(الثالث) ان التصرف أعم من صحيح وهو ظاهر والفسد كالتعصب وشراء

الحمر والعمود الفاسدة . والمقصود هو الاول ، فيكون تعريفه عبره مع والاحود في تعريفها أنها عمد بعد بيانه التعريف في شيء بمسبب أن يولاه نفسه وبعبارة أخرى يعنى الاقوال والافعال ، وتقيد بماله ان يولاه يحرج الفاسد من الاقوال والافعال وهو « وبعبارة أخرى » عماله في أنه يولاه بغيره كالواجبات العينية والدور والايمان وغير ذلك .

وهنا فوائد :

(الاولى) لايجاب « ما » وكذلك « أو » مسبوكة أو الاستصحاب كقوله « وكلني » فيقول نعم ، أو أمرد بالفتح أو الشر ، والقول « ما يعط كقوله « قدمت » وشبهه أوفعلا كايفاع ما وكل فيه .

(الثانية) لا يشترط في القول لغوريه . فيجوز بأخره ، « ان العائث هو كل والقبول يتأخر .

(ثالثة) لا يشترط وقوعهما باللفظ ، عربي وكذا سائر لغات الجائزة . نعم

ولا حكم لو كالة المتبرع .

ومن شرطها أن تقع منحرة . فلا يصح معاقبة على شرط ولا صفة .

لو شهد الشاهدان بالشهادة شرط اتفاقهما على صيغة واحدة ، أما لو شهدا بالافراز
فلا يشترط . وكذا بشرط في الاشياء اتحد الزمان لا في الافراز

قوله : ولا حكم لو كالة المتبرع

قل معه أن لو كالة عبارة عن الاستدانة ، وهي ثلاثة جعل وحره وقرع
وحكمها أنه إذا فعل ما اسبب به استحق الجعل معه ولا حره مع عدمه مالم
يكن قد تبرع طاه لشيء له .

وفيه سر رد سي أن الاستدانة تفصي استحقاق أجره على العمل ، لانه عمل
محلل من مسلم محترم يادن الموكل .

ويجوز أن الوكالة بمعنى الوكيل . وحسنه أن على ابتداء بحكم كونها
باطلة في نفس الأمر ، في ذلك سواء بوقوع عقد مفوضي موقوفات عقد مفوضي
ليس باملا مطلقاً ، وإن على عدم بقودها من يكون موقوفة على احدة الموكل
عنه مسلم لكن العبارة لا تفيد ذلك .

وهذا أولى من تفسير الاول ، لانه في غير محله ، فيكون ذكره كالا حسي ،
مخلاف لتفسير الثاني . وحسنه ممكن أن يرده ابتداء بوقوعه للموكل عنه .

قوله : ومن شرطها أن تقع منحرة فلا تقع (١) معاقبة على شرط ولا صفة

الشرط ما يمكن وقوعه عادة . كقوله « إن دخلت لدار فقد وكلتك » .

ولا صفة ما يجب وقوعه عادة كقوله « إذا طلعت الشمس فقد وكلتك »

(١) في المختصر النافع : فلا تصح

ويجوز تنجزها وتأخير التصرف الى مدة . وليست لازمة
لاحدهما .

ولا ينزل ما لم يعلم الغزل وان أشهد بالغزل على الأصح
وتصرفه قبل العلم ماض على الموكل

قوله : ويجوز تحجيرها وتأخير التصرف الى امد

كقوله « وكلتكم الان ولا تصرف لامي لرب علامي »

قوله : ولا ينزل ما لم يعلم الغزل وان أشهد بالغزل على الأصح وتصرفه
قبل العلم ماض على الموكل

هذا قول ابن الحسد والشح في الخلاف ، واحتاره المصنف والعلامة

في بعض كتبه . وهو فتوى الفاضل والشهد لوجوه :

(الاول) لو نزل وما يعلم لزم تكليف المائل ، لانه حكم شرعي و حكم
الشرعي لو اراه المكلف قبل علمه لزم تكليف المائل والملازم باطل فكذلك المبروم
(الثاني) لو ابرئ من العلم لزم الحرج والأضرار ، وهذا مفسد للكتاب
ولسه : فما تلازمه فمحور ان سيج نوباً فيعصه المبري أو ذراً فيهدمها أو
غير ذلك مما يستلزم بطلان التصرف فيه الضرر .

(ثالث) ما صح به الشح في الخلاف ، وهو ان النبي لا يعلق حكمه
بالمسهي الا بعد علمه . ولذلك لما سمع أهل قبا وهم في صلاة ان عمله قد

(بخلاف ٤٥١٢) قال فيه ومن راعى العلم استدلل على ذلك بأن من ان سهي
لا يعلق به حكم في المسهي لا بعد حصول العلم به وهكذا يدار به في اشرع كلها .
ولهذا لما بيع أهل قبا بفسخه فحدثت ابي الكعبه وهم في صلاة وروى عنه على
صلاتهم ولم يؤمروا بدعائه فحدث سهي بموكل وكيفية ان تصرف يسمى ان لا يعلق به
حكم في حق الموكل الا بعد العلم

حولت الى الكفة داروا اليها ولم يعيدوا صلاتهم .

(الرابع) الروايت كرواية هشام بن سالم عن الصادق عليه السلام : ان الوكيل اذا وكل ثم قدم عن المظن فأمره ما من أسدا ، والوكالة ذبته حتى يبلغه العزل عن الوكالة بثقة يلحقه أو شذبه بالعزل عن الوكالة . ومثله رواه ابي هلال الرازي عن الصادق عليه السلام^(١) . وفي حديث الغلاء بن سبابة عن الصادق عليه السلام ان عليا عليه السلام قصى بذلك^(٢) .

وقال الشيخ في النهاية^(٣) وان حذرة والقي والقاضي والمظن وان ادرى وعلامة في نحو عد^(٤) به نمر بن النعمان أو الاشهاد ، لكونه عقدا حائرا ، ولأنه لولاه لم يروى في ذلك وهو مطلق ، ولأنه لو أعتق بعد الذي وكله في بيعه أو عقه أو عه لا يعمل ، ود لم يعمل العلم في نمر ان يسمي في صريح العزل أولى .

واندي يظهر لي أنه ان أمكنه لموكل الاعلام ولم يعلمه ولا يعمل الا بالاعلام ، وإنما لم يسكنه الاعلام وطهره مصلحة في عزله فانه يعمل بالعلم وان لم يعلم ، لكن مع امكان الاشهاد يجب لاشهاد .

وسمى ذلك فلا يلزم تحمل الضرر الحاصل نعا و ناله وصيرورة الحائر لازما ليس بمضى ذلك ، وروايت محمد بن عيسى عن الصادق عليه السلام ولم يعلمه وقولهم . يرم بكنيف العائن فك : ممنوع ، لان العلم بكونها عقدا حائرا

(١) التهذيب ٢١٣/٦ ، الفقيه ٤٩/٣ .

(٢) التهذيب ٢١٤/٦ ، كافي ١٢٩/٦ ، الاستبصار ٢٧٨/٣ ، الفقيه ٤٨/٣ .

(٣) التهذيب ٢١٤/٦ ، الفقيه ٤٨/٣ .

(٤) النهاية ٣١٨ .

(٥) المختلف ١٥٨/١ .

ونبطل بالموت والحنون والأعماء وتلف ما يتعلق به .
ولو باع الوكيل بثمن فأبكر الموكل الأدنى بذلك القدر ،
فالقول قول الموكل مع يمينه .

وبما كان تغير المصالح يمتنع ذلك ، وكذا عواهم يبرم الحرج و لصدر فلما
معارض بأمرين :

« ١ » أنه لو طهر المبيع مستحقاً وقد تُنفق المشتري أو غيره عن صورة .
« ٢ » صرر الموكل بعدم العزل د فاته مصلحة ضرورية ، ولا يارم ذلك
في صورة تمكنه من الأعلام لأنه هو الذي أدخل الضرر على نفسه .

وقول الشئح في أهل د أنهم لم يعدو . فلبس لكيف مشروط بالعم
ولما انتهى علمهم بالحول سقط مكيفهم بالاعادة وأحرأهم مفعولهم وليس
كذلك الوكالة ، بل هي مثل لطلاق الذي لا يدرط في وقوعه علم الروحة .
قوله : ولو باع الوكيل بثمن فأبكر الموكل الأدنى بذلك القدر
فالقول قول الموكل مع يمينه

هذا قول الشئح في المسوط وحكم ماسمادة العين كما ذكره المصنف .
وقال في النهاية يارم الدلال اسام ما حلف عليه المالك .

قل العلامة والوجه الأول . لأنه سح طهر بطلانه فكذلك لعمدات النفس
ويحمل قول الشئح في النهاية على بعدر سمادة العين من المشتري والقيمه

(١) لنهاية ٢ : فان فيه دد حلف لو سعه وصاحب المتاع قل لو سعة قلب
لي : به بكذا وكذا وقال صاحب المتاع بل فلبس بكذا وكذا من الذي قل ولم
يكن لاحدهما بينة على دعواه كان القول قول صاحب المتاع مع يمينه يافقه ، وله أن يأخذ
المتاع ان وجده بهيه ، وان كان قد احدث فيه ما ينقصه أو استهلك ضمن الواسطة من الثمن
ما حلف عليه صاحب المتاع .

ثم تستعاد العين ان كانت موجودة ، ومثلها ان كانت مفقودة ،
أو قيمتها ان لم يكن لها مثل وكذا لو تعذر استعادتها .
(الثاني) ما تصح فيه الوكالة .

وهو كل فعل لا يتعلق غرض الشارع فيه بمباشر معين ، كالبيع ،
والنكاح .

وتكون القيمة مساوية لما ادعاه المالك^(١) .

وكذا يقول قول المالك لو وكل في شراء عدد فقال الوكيل شترته بمائة
وقال المالك بشايس ، لانه حارم .

وقال الشيخ في المبسوط : القول قول الوكيل كما يقل قوله في الرد
والثلث

وهو حود ، لان قوله معقول فيما هو وكل فيه ، أب لو ادعى عدم الادب
في الشراء بمائة بل بشايس مثلاً فالقول قوله لما تقدم

قوله . ما تصح فيه الوكالة ، وهو كل فعل لا يتعلق غرض الشارع فيه
بمباشر معين

هذا صمد حتى لا يحل يسمى . ، لانه فيه من شرائط ثلثه (الاول) ان
يكون معموك معموك . بمعنى المك وهو عهده من شرع في حال تركه (ثاني)
أن يكون ولا يلبسه (ثالث) أن يكون معلوماً نوعاً من اعم لسمي معظم لعدم
وتعطله أنه سائر لعدم لارمة كانت وحائره وكذا سائر اسوح والايفاعات
الاطار والابلاء والمعان والندر والمهد واليعين ، وتصح أيضاً في طلب الحقوق

(١) المختلف ٦١ / وذكر فيه عن ابي حنيفة عن ما في السنن ، ولم جد هذه العبارة
في نهاية لامي التجارة ولا في الوكالة بل فيه ما ذكرته لك .

مالية كانت وغيرها واسيغتها ، ولانصح مما نعلق عرض الشارع بوقوعه من
ماشر بعينه كالعادات الدنية حال الحياة والقسمة بين الزوجات وفعل المعاصي
وبصح في لجهاد حال الحياة حياراً والصح مع لبحر
ووقع الخلاف في أشياء تذكرها :

(الاول) مع الشح منها في الاحطاب والاحشس وحياره اماعات ،
وحورها في اجاء السموات ونعمه اس دريس ول لعلامة وفي الجمع بين
الحكميين بطر من حث شراك الككن في الادحة وب الدس في شرع فالنحصر
توجيه من غير مرجع .

والحق حوار ذلك في الكل ، لا ل لماحبات ، الاصح ان تملكها بفقر
الى الية .

(لثاني) مع لبيع ومن دريس منها في اسب الحدود لاحدود العدى
فلا لان الدعوى في غير العدى غير مسموعة ، وبالعلامة ، فيه بطر ، لامثال اسباع
الدعوى حقوقاً غير لحد كالمهر مع الاكراه والارش وبيع اسكاح .

(لثالث) مع لبيع في اسبوط الوكالة في جهاد ، لان كن من حصر الصف
وحب عليه جهاد وكلا كان أوعره . وعدروي انه تدخلة بة . ودل القاضي
تدخلة الوكالة ، واحارده العسلاء ، وقوى بعض انفصلاء كلاء الشيع بأه مع
الحضور يصير فرض عين وفرض العين لا تدخلة البية وحمل الرواية المحكية
على الاجارة لان الاحار . مدلام فرومها بسع من بدلات لعرص وهو حسن .
(الرابع) حور الشح الاستبانه في صب الماء في الطهارة على كراهية لبقادر
ومعه القاضي وقال انه الظاهر من المذهب .

ولس نجد ، في الطاهر من مذهب هو يحرم التوكيل في فعل الطهارة

(١) النهاية : ١٧

وتصح الوكالة في الطلاق للغائب والمحاضر على الاصح .

للحدود ، وأما الصب فلا ياء غير حره من الطهارة لامكانها ، وانه يجوز البياة فيه .

(الخامس) قال الشيخ : يجوز لمستحمي الزكاة التوكيل لمن يقص لهم سهماتهم ، ومنعه القاضي وابن إدريس ^(الوجهين) :

« لا » - « لا » الزكاة في الدية نفس ولا عين ، للرأيه مع دفعها الى التوكيل لانه ليس من الاصناف الثمانية .

« هـ » - [المسحق] لا يملك من غص ولا يملك لمطالبة فلا يصح التوكيل لما تقدم من أن شرطها ملكية التوكيل لما يوكّل فيه .

أجيب عن الأول : بأن التوكيل يد موكلة ، فإذا دفع اليه بعد ثبوت وكالة يرتب دونه نفس كغيرها من الحقوق ، وعن الثاني أن ادعاء أن كان في بعض المستحق من أحوار الميت يدفع اليه بغيره بعد شارب التملك فيجوز له احتياجه بغيره ووكنته ، وإن كان ممن لم يجر المالك الدفع بل الى غيره فذلك لا يرفع في عدم حواره توكيله وإن كان سراع في حملة المستحقين لحاصرين في أسد ، ولا يلزم أنهم لا يملكون المصلحة ، وذلك لوجوب المصلحة فيهم حين الموحود بغيره . بل سهم خصوصاً مع عزل المالك لها ، وحشد تكفي مشاركة المالك في جواز المطالبة .

قوله : وتصح الوكالة في الطلاق للغائب والمحاضر على الاصح هذا أيضا مما وقع فيه الخلاف ، وتحرر : : انه يصح التوكيل في الطلاق للذئب قطعاً ، وهل يصح للحدود أن يوكّل ؟ أما مع التحرز عن النطق فتصح

(١) الميسوط ٣٦٦/٢ قال فيه : وضع من من سهم من التوكيل في نصه .

(٢) الرائد : ١٧٤

ويقتصر الوكيل على ما عينه الموكل .

أيضاً قطعاً، وإنما النزاع في حال الاختار، فمعه الشيخ والتقي والغاصي لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « طلاق يد من أحد الناس » ، ولرواية زرارة عن الصادق عليه السلام : « لا تحور لو كاله في الطلاق »^١ . فحتم على المحصر ثلاثاً في روايات جواز الوكالة في الطلاق قطعاً .

وفي نظر، لأن المراد ما يبد القدرة ولمكنه وهي خاصه للموكل، والرواية صعبة لأن في طريقها التي زرارة ابن سباعه وحفص بن سماعة وهذا وفلان، مع مخالفتها للاجماع .

وقد في الخلاف والمسوط والمفيد في المقامه وان يريس بالحوار ، لإجماع على أن الحكمس في بشق اذا طلقا حار مع حضور الروح في البلد ، ولانه اولم تحر لو كاله للمحصر لم يحرمه ، واللاء كالمروم في الطلاق والملازمة طهره ، فان ما لا تحور لو كاله فيه وما لا يحور لا تحلف حكمه بالنية والحضور .

(المائدة) ومع السج أيضاً في المسوط من يوكل بوجه في طلاق نفسها قال : وهو مذهب الفقهاء . و صاحب فيه خلاف ، ولا يظهر أنه لا تصح ، وسعه ابن ادرس . وقال بعلامه الوجه الحوار . لانه فعل بدخله نياته ، ولانه صدر من أهله ، لا من وكيل فعل الموكل . وصرف محله فيكون واقعاً ، وهو المطلوب .

قوله : ويقتصر الوكيل على ما عينه الموكل

أيما يجب ذلك مع تساوي ما عينه وصدد في وجه لمصلحته أو اختصاص

(١) كمر المال ٦٤٠/٩

(٢) كافي ١٢٠/٦ .

ما عيه بها ، أما لو صار ما عيه مرجوحاً في جانب المصلحة عرفاً أو شرعاً فإنه لا يحب لاقترار على نفس بل لا يجوز ، كما لو أمره بالبيع عشرة فباع بعشرين أو ثلثاً عشرة فاشترى بخمسة . فإن كل ذلك صحيح ولو خالف ضمن .
ولنتيم هذا البحث بقوله .

(الأولى) وورد - سبع حبال فدعه - منه خوفاً على النمل لوقصه من خطر
صيح ولا لذلك يبطل لانه سرور ومجادة
(ثانية) وأمره بالسبع - منه حواد - على النمل فدع حبالا وقص النمل صمم
لوتلف .

(الثالث) هو أمره بشراء ثوب بدره شترى نوس به كل واحد، ويدياراً صح. ويدل عليه ما رواه الشيخ في الخلاص في قصة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع حرة البارقى في الثائبين^(١).

(الرابعة) ليس من هذا المؤتمر شراء حمار للاكتساب واشترى خلافان الوكالة في شراء الحمار باثنية ، دلائل تثبت تسليم فعل ذلك حتى يوكل منه ، وحيث لا يكون شروء للحمل فصولا ام بائنا وموقوف علي لحلاف

(الحامض) لو كان في بيع إلى أجل مجهول كقدوم أمره أو الشراء إليه
فإن يملك البيع الصحيح أو الشراء كذا مثله لا قول الشيخ في الخلاف لا يملكه
وهو مددب شافعي والأقوى أنه يملكه، وهو مددب أبي حنيفة، لأنه أمره
بشيء مركب من سلع والآخر والأجل لا يدخل في حقيقته لبيع، وحديث

(١) الملف ١٤٩/٢

(٢) اطلاق ٢ ١٥ ١٤ ١٣ ١٢ ١١ ١٠ ٩ ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١
وذلك في البيع من ذلك لا يصح. وفي كل ١٠ ٩ ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١
بيع والبر ١٠ ٩ ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١
بيع لا يصح. وفي كل ١٠ ٩ ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١

ولو عزم الوكالة صحح الا ما يقتضيه الاقرار

فساد أحدهما لا يسلم فساد الآخر، كما إذا أمرت بشراء شاه وحرير، فإذا يكون مالكاً لبيع المطلق، ودفع مبيعاً صحح و تصرف في الحال، لأن إطلاق العقد يقتضي ذلك.

(السادسة) في لصوره المذكوره من بطلك البيع لى حل معدوم؟ يحتمل أن يقال: إن دفع لى حل مؤخر مما يحتمله لأجل المجهول لما مورده صحح والأصل، بهم لأن يكون ضمن لما مورده لى الأجل المجهول أو رد منه لى لأجل الأول، فانه لا يصح. أن لو تساوى الشئان أراد في الأقل المعين فانه يصح، وأن صورته بشر. لى لأجل المجهول فانه لا يصح له لشر. حالا لأن مصلحة الحلول مرحوحة بأمره لى الموكل ويحتمل أن يملك أكثر حل يحصله لأجل المجهول كما قصد في البيع، يكن مع مساواة الشئ أو قلته والا فلا.

(السابعة) لو أمره أن يبالغ عن عدم بخر فبأنه به صحح وحسن المعنى، ولا كذا لو ببالغ يحتمل أن الأول ولا المعنى عن الغصاص مسمى على غلب وأما الثاني فلمخالفته أمر الموكل ولأن الحمر مضمون لو كان للتكثير ومحترم لو كان المقصود بإبقائه التحليل.

قوله: ولو عزم الوكالة صحح الا ما يقتضيه الاقرار

بمعنى: أنه إذا عزم، بحسب شخص كقوله «وكنت في بيع ١٠ شوب» أو بحسب صنف كقوله «وكنت في بيع [كل] مائي بعه» أو بحسب نوع كقوله «وكنت في كل معدة لاني» - «وأتى مائي لمعافنه به من أموالى» - ولاختلاف في صحة هذه الثلاثة.

أما لو طلق كما لو قال «أفنتك مقامي في كل مالي فعلة من كل قبيل وكثير»
قال لشح في الحلاف لا يصح^١ . وهو قول جميع الفقهاء إلا من أرى للمولى محتجاً
بأنه حرر عظيم ، لأنه ربما نرمة لا يعود ما لا يمكنه الوفاء به ، وما يؤدي إلى
حجاب أمواله مثل أن يزوجه بأربع حرائر ثم تضعهن قبل الدخول فيلزمه نصف
المهر ثم يزوجه بأربع أخرى ثم حرراً ، وبشترى له من الأرضين والعقارات مالا
حاجة له به ، وفي ذلك ضرر عظيم .

وقال في إهابة والمعيد والعاصي وسلاح ومن أدرى يصح ويكون ذلك
مقيداً بالمصلحة . وبه حجاب عن حجة الشح في الحلاف . قال المصنف في
الشرائع^٢ . وهو بعيد عن موضح الغرض . يريد أن الإطلاق يشاغل جميع ما
يفسر ويبيع ، والعقد إذا أسلمه مثل هذا التصريح كان وصداً وصرفه إلى ما هو
مصلحة خارج عن مقتضى العقد الذي فيه ، لأن مقتضى العقد أعم من
ذلك .

وحوره من الأفي الإفراز . وهو لا يصح أن يفر عن موكله مطلقاً . وهو قول
المعد وأحد تولي الشح ، وبه فلا إذا وكل الإنسان غيره في انحصومه عنه
والمطالبة والمحكمة وقتل الوكيل ذلك يجب له ما يجب لموكله ويجب عليه
ما يجب على موكله ، إلا ما يخصه الإفراز من الآداب والحدود والآسان ، وحسن
تحصيل المستثنى لأجل تحصيل المستثنى منه

وهذا هو المسمى به ما لا به لا يدرجه الشاهد ، لأن حكمه يحصى بالمتكلم
إذا شأ عن نفسه كما دل على الله عليه وآله وسلم إقراره للعلاء على أنفسهم

(١) الحلاف ٢/١٢٨

(٢) الشرائع ١/١٤٣ .

حائزاً^١ . وعلى غيرهم لا ، أولاً خلاف المصلحة وبحسب شرطها في تعيين
الوكالة مراعاة المصلحة .

هذا كله إذا لم يصرح له بالافراز عنه ، أما لو صرح بالافراز عنه فقال الشيخ
في الخلاف بفسخ قراره ويلزم الموكل ما قرره الوكيل ، فإن كان معمولاً لزم
وإن كان مجهولاً رجح في تفسيره على الموكل دون الوكيل
واحسب عليه بأنه لا يمنع من ذلك ، والأصل حواره . وبصاً قوله صلى الله
عليه وآله وسلم : «مؤمنون عند شروطهم» وهذا شرط أنه يقرره ما يقرره الوكيل
فيجب أن يكون جائزاً^٢ .

واستشكل ذلك العلامة في الفوائد^٣ من أنه أحراز عن حق على الموكل
ولا يلزم لعرض خبر الغير لأعلى وجه الشهادة ، وهذا كما لو قال : رصيت هذا
بشهادة علي فلان ، فإنه لا يلزمه ، وإن الوكالة في الأبناء لا في الأحبار ، ومن
أنه قول يلزم به الحق صدر بدينه فأشبهه بشراء وسائر الأقوال وللشافعي في
ذلك قولان .

ثم أحسب المائلون بعدم الصحة في أنه هل يكون «موكلاً» أم لا ؟
فإن نعم ، لأنه يحزر عن حق عليه ضمن وكأله ذلك ، وإن لو كبل في
الشيء لا يكون انشأ بنفس ذلك الشيء ولا تكن الوكالة في البيع بيعاً ، هذا
خلف ، وإن الأمر بالأمري ليس أمراً .

وهذا هو الحق ، لأن الموكل فيه إنشاء ولم يراز أحراز ، والنقطة الواحدة لا يكون

(١) الوسائل ١٦٩/١٣٣ وفيه روى جماعة من علمائنا في كتب الاستدلال عن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال...

(٢) الخلاف ٢/١٤٥

(٣) راجع لفظه عند تحرير الشرح الثاني من الركن الرابع من كتاب الوكالة

(الثالث) الموكل :

ويشترط كونه مكلفاً جائز التصرف .
ولا يوكل العبد الا بادن مولاه . ولا الوكيل الا ان يؤذن له .
وللمعاكم ان يوكل عن السفهاء والبله .
ويكره لدوي امروءت ان يتواصرعة بهوسهم .

احباراً و بناءً معاً لاسلرم الاحار من سنة ، فان طابقها فصادق والافكاوب
والايشء لاسلرم ذلك بل هو احدث للمسه الوقعه .

قوله : الثالث الموكل ، ويشترط كونه مكلفاً جائز التصرف

لأنه قصر على قوته ، حائراً تصرفه لم يصبح ابي ذكر المكلف ، لان كونه
حائراً التصرف يشمل الجميع ، فان خصى غير مكلف ولا جائز التصرف ، واسميه
والمفلس و تعدد مكلفون مع عدم حوار مصرهم ، فقد اشرك الكن في عدم حوار
التصرف ، فكان ذكره وحده كافياً

قوله : ولا يوكل العبد الا بادن مولاه ولا الوكيل الا ان يؤذن له

بحورهما كسر كاف وهو كنه وصحها أم الاول فمه لا يحور للعبد والوكيل
ان يوكل الا بادن اسد والموكل . وما الثاني فمما لا يحور الا ان يوكل
عبد غيره ولا وكيل غيره الا بالادن . لكن ذلك عبر متوجه في الوكيل الا ان
يكون حاد ، يجعل فيه يكون أجيراً خاصاً ، وقد تقدم ان الاحر الخاص لا يعمل
لغير المظنجر والاول أنسب لسياق الكلام .

إذا عرفت هذا فما فوائد :

(الاولى) ما سم بصح موكل تعد لغيره لانه ما غير مالك كما هو الاصح
أولئك حبه محبور عليه ، ولا يصح موكله حشد مظهر
وهو مظهر ، لانه محبور موكله فيب لسه فعله كطلاق زوجته اجماعاً ، وكذا

ويحوز أن تلى المرأة عقد النكاح لنفسها وأعييرها .
والمسلم يتوكل للمسلم على المسلم والذمي ، وللذمي على
الذمي .

وفي وكالته له على المسلم تردد .
والذمي يتوكل على الذمي للمسلم والذمي ولا يتوكل على
مسلم

هذا الشرط مما لا خلاف فيه، وقال النقي والقاضي لا يجوز للمسلم أن يتوكل
إلا لمسلم العقل الأمين الحر المصير بلحق حجته العالم بمواقع الحكم العارف
باللغة التي يحوز بها

واضح أن اشتراط الاسلام إنما يجب إذا كان لعرب مسلم ، وإنما إذا كان
كافراً فلا . لأصانه الصحة وعدم المانع . وإنما باقي الصفات فاشتهور
استحبابها .

قوله: والمسلم يتوكل للمسلم على المسلم والذمي للذمي على الذمي
وفي وكالته له على المسلم تردد ، والذمي يتوكل على الذمي للمسلم
والذمي ولا يتوكل على مسلم

الصور ثمانية « ١ » مسلم مسلم على مسلم ، « ٢ » مسلم لذمي على ذمي
« ٣ » مسلم لمسلم على ذمي ، « ٤ » مسلم لذمي على مسلم ، « ٥ » ذمي لذمي على
ذمي ، « ٦ » ذمي لمسلم على مسلم ، « ٧ » ذمي لمسلم على ذمي ، « ٨ » ذمي
لذمي على مسلم .

صورتان وستان أجماعاً ، وهما السادسة والثامنة . وواحدة مختلف فيها

والوكيل أمين لا يضمن الا مع تعد أو تعريض .

(الخامس) في الاحكام وهي مسائل :

(الاولى) لو أمره بالبيع حالا فباع مؤحلا ولو بزيادة لم تصح
ووقف على الاجازة . وكذا لو أمره ببيعه مؤحلا بثلث فباع بأقل
حالا .

ولو باع مثله أو أكثر صحح الا أن يتعلق بالحل عرص .
ولو أمره بالبيع في موضع فباع في غيره بذلك الثمن صحح
ولا كذا لو أمره ببيعه من اسان فباع من غيره فانه يقف على
الاجازة ولو باع بأزيد .

وهي الرخصة ، فصل الشبهان في المفعة والنهاية ' لطلان وقال سائر بالصح
وقال الشيخ في الخلاف ' والمبسوط يكرهه ، وحاربه من ادريس وهو
حسن .

والحمية ثلثه صحيحة اجماعاً ، ويردد لمصنف من حيث مع الشبهان
ولانه نوع سلطة ، ازيد الوكيل بدل الموكل الكافر فلا يصح عملاً بالاية ، ومن
أصالة الحور وأنه لا خلاف في أن المسمى المطالبة بأي نوع كان اسان نفسه
أو غيره .

قوله : ولو أمره بالبيع في موضع فباع في غيره بذلك الثمن صحح ،
ولا كذا لو أمره ببيعه من اسان فباع من غيره فانه يقف على الاحاربه ولو
باع بأزيد

(١) النهاية : ٣١٧ قال في ولا يبركن للدمى على المسلم

(٢) الخلاف ١٢٨/٢ قال : يكره - يبركن مسلم للكافر على مسلم .

(الثانية) اذ اختلفا في الوكالة - فالقول قول الموكر مع يمينه .
ولو اختلفا في العزل أو في الاعلام أو في التصريط فالقول قول
الوكيل - وكذا لو اختلفا في التلف .

ولو اختلفا في الرد فقولان :

أحدهما : القول قول الموكل مع يمينه .

والثاني : القول قول الوكيل ما لم يكن بجعل ، وهو أشبه .

الفرق بين الصوريين - المالك لا يتعلق به عرص لمانته ، وإذا حصل المقصود
منه في غيره خارج بخلاف الأشخاص الأساية ، فإنه قد يتعلق عرص صحيح
بمعاملة شخص أما لسهولة في لمعه أو لوقته - يشهد فيها بطلب معاملته
لذلك

وبحمل نصاً أن يكون قد وعده المالك ، لبيع عله والوفاء ، أو عد حسن
قوله : ولو اختلفا في الرد فقولان ، أحدهما القول قول الموكل
مع يمينه ، والثاني القول قول الوكيل ما لم يكن بجعل ، وهو أشبه
الأول قول ابن إدريس ، وحاربه العلامة ^١ ، والمصنف في الشرائع ^٢ ، لأنه له
عدم الرد ولا الوكيل مدع والمالك مكلف يكون قول قوله عملاً بالحدث
والثاني قول سبيع ، لأنه أمين ، ولأنه فصل المال لمصلحة غيره محرم
محرم لودعي وإنما كان يحمل قول الموكل ، لأن فصل الوكيل لمصلحته
فهو كالمزني والمستعير ، وهذا حسن .

(١) في بعض النسخ : أو لتوجيه الشبهات بها

(٢) المختلف ١٦٠/١

(٣) الشرائع ١٤٥/١

(الثالثة) اذا روجه مدعياً وكالته فأبكر الموكل فالقول قول المنكر مع يمينه ، وعلى الوكيل مهرها ، وروى بصف مهرها لانه ضيع حقها .

وعلى الزوج أن يطلقها سرّاً ان كان وكل

قوله : اذا روجه مدعياً وكالته فأبكر الموكل فالقول قول المنكر مع يمينه وعلى الوكيل مهرها ، وروى بصف مهرها لانه ضيع حقها وعلى الزوج أن يطلقها [سرّاً] ان كان وكل
ها أقوال :

(الاول) قول الشيخ في النهاية^١ أنه مع عدم إسه بصف منكر وسرم الوكيل المهر كاملاً للروحه بالعدد وتقرط الوكيل سرّاً الاشهاد ولا يتنصف الا بالطلاق وليس .

(الثاني) قول الشيخ في الموطأ . وهو ما ذكره الا أنه سرم الوكيل نصف لانه مسح قبل المدخول فحب معه نصف كالطلاق ، ولارونة بشر النية ، وهي رواية حمير بن حنظلة عن الصادق عليه السلام^٢

(الثالث) قل النصف في شرائع^٣ بحكم سلطان يعتمد طاهراً ولا شيء على الوكيل ولا لموكل ، لأن الإنكار مقص لرفع العقد وتروم المهر مقص له . وانه فلا اجتماع ، ولأن المهر عوض النصف والوكيل لم يصل إليه شيء . وهو دوى لعلامه . ويقفه عن بعض عمداً ولم يقف عليه .

والذي يعتمد الطر أن العقد لم يطل طاهراً ، إنكار الحروج فلا سرب

(١) النهاية : ٣١٩ ، وليس به حلف المنكر

(٢) التهذيب ٢١٣/٦ ، الفقيه ٤٩/٣

(٣) الشرائع ١٤٦/١

عليه حكم لا مع قيام بسنة والعرض عدها ، ولا سلم أن الوكيل شرط بل
الروجه معرضه بقول قوله بعمر بيه نعم ان كان قد ضمن المهر لزمه ، وعلى
ذلك تحمل .

ثم الموكل ان كان يعرف من نفسه لكذب وجب عليه باطلاً أن يطلقها
ويسوى اليها نصف المهر .

وهنا فوائد :

(الأولى) لو رد الموكل لغيره سعى أو كس فيل ان حلف ثبت العقود لمهر
على الزوج .

وهه طرق ، دلالة نصف لاثبات مال لغيره ويمكن أن يقال : ان يمينه لا سقاط
العرم عن نفسه . وحديث يسمى أن تحلف المرأة على انقول ولزوم المهر له .
(الثانية) لو ضمن الوكيل ماذا يلزمه ؟ الحق انه المهر كاملاً إلا أن يطلق
الموكل فيلزمه النصف .

(ثالثة) وصانق الموكل عند شهادته وسعى المرأة كان اعترافاً منه بالعقد
فيلزمه النصف ظاهراً ، ولو لم يسمها لزمه باطلاً خاصة .

(الرابعة) للمرأة أن يزوج في طهر لا مراً إلا أن تعلم صدق الوكيل بطريق ،
وحديث لو لم يطمعها الموكل يحتمل تسقطها على الفسخ بضرورة

(الخامسة) لو كان الوكيل صادقاً وضمن مهر لزمه ذلك للمرأة وكان له
مقاصة الموكل بعد الاداء ان كان ضمن بأذنه .

كتاب الوقوف والصدقات والهبات

أما الوقف . فهو تحييس الأصل وإطلاق المنفعة .
ولفظه الصريح « وقفت » وما عداه يمتقر إلى القرينة الدالة على
التأييد .

قوله : أما الوقف فهو تحييس الأصل وإطلاق المنفعة ، ولفظه الصريح
« وقفت » وما عداه يمتقر إلى القرينة الدالة على التأييد
هنا فوائد :

(الأولى) قال الحواري وقت الله رسله ، وأوقفه ، لا يف له
ردية ، وليس في الكلام أوقف الأحرف واحد أوقف عن الأمر الذي كنت
فيه أي أفلت ، وحكى أبو عمرو كلهم لم أوقف أي سكت ، وكل شيء
تمسك عنه تقول أوقف

(الثانية) في حديث عنه صلى الله عليه وآله وسلم : دمايت من آدم
أقطع عمله إلا من ثلاث : صدقة جارية ، وعلم يتعبد به ، ولد صالح يستغفر له .
والعلماء : الصدقة الجارية هي الوقف ، ويدل عليه بعض مشايخ بأنه
الصدقة الجارية .

(١) سنن أبي داود ١٩٧/٣ ، سنن الترمذي ٦٦٠/٣

(الثالثة) عرفه المصنف بأنه يحسن الاصل واطلاق المصلحة . والمراد بالتحسين المسح من بطله عن جهة . واصلق المصلحة ناحه تصرف فيها لمستحقها كيف أراد من التصرفات .

وهذا تعريف بالعديه . فان عايه الوقف هوذلك . وهو ماخوذ من الحديث ، أعني قوله عليه السلام . حسن لأصل وسل المصلحة . وفي الحقيقة هو العقد الدال على التخصيص والاطلاق المذكورين .

(الرابعة) نقاط احزاب هذا العهد ثلاثة ١٥٠ ١٥٠ ١٥٠ نص وهو ما لا يحمل عبر المعنى . ٢٥٠ صريح وهو ما يرجح المعنى فيه بحث نحمل عند الاطلاق عليه . وهذا يحمل عشرة مرفعة مرفعة فيكون معاراً في غيره . ٣٥٠ كتابة وهو المجلد الذي يشارى فيه المعنى وغيره فيحمل على الوقف مرفعة بحيث يصير المجموع منها ومن اللفظ : أحد الأولس أي النص أو الصريح .

(الخامسة) وقف صريح هو . من صم ابيه قد مؤبدا لايع ، ولا يوهب ولا يورث فكذلك نص ، وذلك انفي ، ونصدق وحرمت لأعبر كتابة ابد ، ومن صم انه صدقه لانتاع ولا يوهب صار صريحاً ، كما ورد في صورته وقف علي عليه السلام . قد صدق به سي من ابي طيب وهو حي سوي صدق بداره الذي في سي رزق صدقه لانتاع ولا يوهب حتى يرثها لله الذي يرث السماوات والارض ، وأسكن هذه الصدقة حالاته ناعش وعاش خفيهن ، فاذا افترضوا فهي لنوي الحاجة من المسلمين^١ .

واحد في حست وسب ، فقال الشيخ في الخلاف^٢ بهم صريحان

(١) المستبرر ٥١١/٢ من مادة ١٨٠١/٢ في الأول . وسن نثمه . وفي الثاني : احسن اصلها وسبل ثمرتها .

(٢) التهذيب ١٣١/٩ ، الاستبصار ٩٨/٤ ، الفقيه ١٨٣/٤

(٣) الخلاف ٢٢٨/٢

ويعتبر فيه القبض .

ولو كان مصالحة كالشاطر أو موضع عادة كالمأخذ قدسه
الناظر فيها .

ولو كان على طفل قضيه الولي ، كالأب والجد للأب أو الوصي .
ولو وقف عليه الأب أو الجد صحيح ، لأنه مقوص بيده .
والنظر إما في الشروط أو اللواحق :
والشروط أربعة أقسام :

كوفت ون ما عدا ما كدية نعتق إلى القرينة ، وتبعه ابن زهرة والكيدري ،
لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : حبس - الحديث .

واقصر في المسوط على نعت وص وما عداه يفتقر إلى دليل ، وهو ابن
أديس وأخباره المصنف والعلامة وهو الحق ، لأن لفظ وقف يحذف به النفس
بثبوت الوقف وما عداه مشترك بينه وبين غيره من حيث المعنى ، واللفظ الدال
على معنى مشترك لا يبدل على جزء من جزماته شيء من الدلالات ، فلا يثبت
الوقف لأصالة بقاء الملك على مالكه مطلقاً .

(الرد) لو أدى بتصدق وحرم لوقف من دور فريته لفظه دس بيبه
فإن أقر أنه قصد ذلك حكم عليه بظاهر الأقرار وإن الشاهد : وقدر عبارتهم
أنهما صمعه واحده لا يعني إثباته عن الأولى وتعني الأولى وحده مع لقرينه ،
ولو قال جملته وقها أو صدقة محرمة مؤبدة كفى .

(لسان) لا بد من أحد من هو ما تعدد ، وقول بعلت وشبهه مضاعف مقارناً
وقصد وتقرب .

قوله : ويعتبر فيه القبض

(الاول) في الوقف :

ويشترط فيه التنجيز والدوام ، والاقتصاص واخراجه عن نفسه
فلو كان الى امد كان حبساً .

هنا فوائد :

(الاولى) انقص شرط فيه حبساً وصحة كما في البيع اما التحلية أو لامساك
بايد أو النقل بحسب حال الموقوف .

(ثانية) لا يشترط فوريه ، بل وتخرج عن العقد حار . نعم لو مات قبله بطل ،
حلقاً لمنفي فيه قال مصنفه مع الأشهاد قبل الموت اذا كان على مصلحة أو مسجد
و ن كان عسى من يصح فبصه أرقص وليه فهي وصية ، ورواه زرارة^(١) مصرحة
أن لموت قبل انقص بطله ، وهو يدل على كونه شرطاً في الصحة . وقال الشيخ
في الخلاف^(٢) هو شرط في الروه

(ثالثة) لا بد فيه من اذن الوقف ، فلا يصح موقعه لو كان بمراده . وقال ابن
حمزة اذا كان انقضى الواقف فليس انقص شرطاً

(ارابعة) انقص في مسجد صلاة مسلم صلاة صحيحة ، وفي المفرة دية .
وهل يكفي منص الحاككة عنهما^(٣) الاحود نعم ، لكونه قائماً مقام الوقوف عليهم
وهم المسلمون .

قوله : الاول في الوقف . ويشترط فيه التنجيز والدوام

التنجيز هما له معنيان :

« ١ » عدم تعليقه على شرط أو صفة اشتقاسن ، فلو علقه على حاصل وهو

(١) للذهب ١٣٧/٩ و ١٤٥٥ الأسفار ١٠٢/٤ والرواية عن عبيد بن زرارة عنه

عليه السلام .

(٢) الخلاف ٢٢٢/٢

ولو جعله لمن ينقرض غالباً صحح ، ويرجع بعد موت الموقوف
عليه الى ورثة الواقف طلقاً

وقيل : يستقل الى ورثة الموقوف عليه . والاول مروى .

عدم موقعه لم يطل ، كقوله « ن كان جوه الحصة فهو وقف »
« ٢ » عدم اشتراط الحار فيه ، فلو شرطه بطل ، وأما الدوام فهو شرط في
الوقف الحقيقي ، وهو ما حكم فيه بأحد مصرفه بحيث يعلم عادة الاستمرار فيه
أما لو لم يعلم ذلك من وقف على من ينقرض غالباً ففي صحته قولان ، قل في
المسوق عن قوم من أصحابنا بطلانه ، وقل قوم يصح حساً وعليه الفتوى .
قوله : ولو جعله لمن ينقرض غالباً صحح ويرجع بعد موت الموقوف
عليه الى ورثة الواقف طلقاً ، وقيل يستقل الى ورثة الموقوف عليه ،
والاول مروى

اختار المصنف صحة الوقف على منقرض غالباً . وهو مذهب الشيخ^(١)
وأسس حمزة واس ادرس و لعلامه^٢ ، لأن استحقاق المثل السابق شرط في
استحقاق المثل اللاحق ، لو حوت اتصال الوقف كما يحى^٣ ، فلو حمل الدوام
شرطاً لزم كون استحقاق المسوق شرطاً في استحقاق سابق ، وهو دور
وأما لو لم يصح التمايك الى مد لم تصح لاحارده والسكى ، واللام
باطل فكذا الماروم . وإذا صح حساً فإذا انقرض لمحوس عليه لمن يكون؟ فيه
قولان كما قال المصنف :

« ١ » - قول الشيخ والعاصي وسائر واس حمزة حيث جعله كالعمرى ،
وحارده العلامة لأصانه بقضاء الملك وعدم انفاده ، وسال السابق لاستلزم
انقال الاصل فيكون . ولورثته . ولما ثبت أنه كالكسكى والعمرى . وتؤيده

(١) الخلاف ٢/٢٢٩ ، المختلف ٢/٢٤١ .

ولو شرط عوده عند الحاجة . فقولان ، أشبههما : المظنان

يروى به البشار لها وهي روى به الحسن بن محبوب عن ابن رثاب عن جعفر بن حيان
عن الصادق عليه السلام : نعم هي صعبة الدلالة والسد لكنها مؤيدة بالطر .
« ٢ » - قول سعيد بن دريس ، لا سقاه عن الوقف كما هو الغرض ،
فرجوعه له يحدح إلى دليل ، ولأن الموقوف عليه ملكه فيجري رثه فيه .
و بحوث يمنع الأسفل و لسك المذكورين ، و بما ذلك في الوقف المؤبد .
وما فوائد :

(الأولى) تردد الشيع في المسوط في ذلك ولم يرجح ، وما حكياه هو
قوله في الخلاف والنهاية

(ثالثة) قال ابن زهرة في هذه المسألة انه يصرف في وجوه ابن . قال
العلامة في المحصف ولا بأس به ، لا تنافه عن الواقف ورواى ملكه عنه .
وقبه نظر ، لما عرفت من حكمه بعدم انتقاله .

(ثالثة) على القول لاول ثوبت الوقف قبل الموقوف عليه [ثم مات
الموقوف عليه] أنه قلد رجوعته إلى ورثة الواقف ، فهل هو إلى ورثه حين
موت الموقوف عليه ؟ يحتمل لاول . لما قلنا أنه ملكه فيسفل رثه إلى وارثه
ويشترط فيه أن يصرف الأعرض المذكور ، ويحتمل الثاني كالولاء فإنه
للورثة حين موت الموقوف ، ويظهر من الشهد احبار هذا ، والاول عندي قوي
وعرف به وس الولاء . و الولاء لا يورث بل يورث به ، بخلاف الحبس
فانه موروث كما معنى أن عسا عليه السلام حكم برد الحبس وانقاذ الموارث^١

قوله : ولو شرط عوده عند الحاجة فقولان أشبههما المظنان

(١) التهذيب ١/١٣٣ ، لقيه ١٧٩/٤ ، الاستبصار ١/٩٩ ، الكافي ٣٥/٧ فيه :
عن جعفر بن حيان .

(٢) التهذيب ١/١٤٠ ، الكافي ٣٤/٧ ، لقيه ١٨١/٤

يريد^١ به اذا وقف وحصلت حملة شرائطه لانه شرط عوده اليه عند الحاجة
فهل يبطل بذلك أو يكون صحيحاً وله شرطه . قال المرتضى^٢ : لا ، وقال انه
مما عرفت به الامامية . وقوله العلامة في المحقق عن سعيد والشح في
النهاية^٣ : والقاضي وسائر ، واحداً واحداً له الاصل وقوله تعالى « أو فوا
«المفود»^٤ . وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : «المؤمنون عند شروطهم»^٥ . يقول
المسكري عليه السلام . الوقوف على حسب ما وقعها فعلها ، رواه محمد بن
الحسن الصغار عنه مكانة^٦ .

وهل يشح في الميسر و بن ادريس و بن حمزة و بن احمد بالاول ،
وهو لاشبه عند المصنف ، لضافه الوقف . لا من شرطه اخرجه عن نفسه ،
ولان الوقف^٧ . قال الى الموقوف عليه الرجوع بحاج الى دليل . ولانه صدقة
ولاشي من لصدقه يجوز الرجوع فيها والمصدق احكامها .

والجواب عن حجة العلامة بان الوفاء بالعهود والشرائط يلزم مع صحتها
لا مطلقاً ، والشرط المذكور يمنع صحته ، فانه نفس المانع
وهنا فوائد :

(الاولى) قال العلامة في القواعد صرح بالشرط في صريحه وانما لا يرجع

(١) المختلف ٣٢/٢

(٢) نهاية ٢٩٥ قال فيه : ومن شرط الوقف به مني اجماع من سمي به كان له
بيعه وانصرف فيه كان الشرط صحيحاً وكان له ان يفعل ما شرط الا به دأبات والعقل
ما ذكرناه رجع ميرزا ولم يصر الوقف

(٣) سورة المائدة : ١

(٤) التهذيب ١٢٢/٧ ، كافي ١٨٧/٩ ، القصة - روضة الصفيين ٣ / ٨١

(٥) التهذيب ١٢٩/٩ ، الكافي ٣٧/٧ ، الفقيه ١٧٦/٤

(الثاني) في الموقف :

ويشترط أن يكون عيناً مملوكة يستفيع بها مع بقائها انتفاعاً
محلاً .

وبصح اقتضاها ، مشاعة كانت أو مفسومة .

(الثالث) في الوافف :

ويشترط فيه الداوغ وكمال العقل وجواز التصرف .

وفي وقف من بلغ عشرين تردداً ، المروى : جواز صدقته

والاولى : المتع .

اليه عند الحاجة ويورث^١ ، وهذا هو الأقوى عندي .

(الثمة) يحتمل في لحاحه المد كوره بسيرها بقصور ماله عن سعة لدحو له

في اسم المير والمسكه ، ويحتمل بقصوره عن يوم أو يسؤل غيره . والثاني
قريب .

(الثالثة) لو لم يشترط سوده عند الحاحه ثم به وقع على مير . فصار ميراً

فانه يشارك في الحاصل عند المصنف ، وكذا لو وقف على العماء وأطلق وهو

فيه حبشند وانه يشارك . لحصول المعنى بمد كور في التصرف وهو حبشند رجع

بديل من خارج لا بالوقف الصادر عنه .

قوله : وفي وقف من بلغ عشرين تردداً ، والمروى جواز صدقته ،

والاولى المتع

يشأ من كونه محجوراً عنه ولا يصح منه ، ومن سوى الأصحاب يحوار

(١) القواعد ، و آخر المطلب الأول من كتاب الوقوف

ويجوز أن يجعل الواقف النظر لعمه على الاشبه

صدقة و لوقف صدقة كما نذكره يكون داخلا. والروية لسائر النسخ عن رواية
عن الناصر عليه السلام^(١)، ومثلها عن روعة عن سماعة عن الصادق عليه السلام^(٢).
ولم ترد رواية بالصريح في حوز وقفه، وبذلك دل المصنف و سروي
حوار صدقة. والحق ما دله المصنف، وهو السمع من وقفه^(٣). أولا فلكون
الوقف بصرافاً مطلقاً و لحجر عنه بسمع ذلك، وأما ذنباً للمصنف سماعه، وأما
ثالثاً فلا، ليس في الروايات لفظ العشر^(٤)، وإنما دل الشيخ في الاستبصار وقد
حد ذلك بالعشر^(٥)، وإنما في الرواية بلفظ العلاء^(٦)، قال سألته عن إطلاق
العلماء [قول] أن يحتمل وصدقته. فقال: إذا هو أطلق ناسه ووضع الصدقة في
موصفها وحده فلا بأس وهو حائز^(٧)، ويحتمل أن يكون قد بلغ بالنسب أو الامتياز
ولم يحتمل.

قوله: ويجوز أن يجعل الواقف النظر لعمه على الاشبه

وجه الاشبهة أن النظر لا يسمم النسب والمعاد للوقف. فحار اشتراطه

(١) الكافي ٢٨/٧، التهذيب ١٨١/٩، الفقيه ١٤٥/٤

(٢) الاستبصار ٣٠٣/٣.

(٣) الرواية رواية عن الناصر عليه السلام من أن نبي علي السلام عشر سنين قد
يحدو له في ماله ما اعتق وتصدق وأوصى على حد معروف وحق فهو حائز. ورواية
عن محمد بن يحيى عن الصادق عليه السلام في الوصية وكذا الرواية عن أبي بصير عنه
عليه السلام فيها رواها في الكافي ٢٨/٧

(٤) الاستبصار ٣٠٣/٣ قال في: وقد حدثك محمد بن فضال عن أبي أرواه في

كتابنا الكبير

(٥) التهذيب ٧٦/٨، الكافي ١٢٤/٩، الاستبصار ٣٠٣/٣، ليس ذلك في

التهذيب

وان أطلق فالنظر لأرباب الوقف .

(الرابع) في الموقوف عليه :

ويشترط وجوده وتعيينه .

نفسه كما حذر شراحه لعدم . ولم يسمع فيه خلافاً إلا أن ابن إدريس جعل من
شروط الوقف أن لا يتولى الأوقف الوقف نفسه ، وما ينفرد به ليس به اعتبار .

قوله : وان أطلق فالنظر لأرباب الوقف

يعني قريباً أن الوقف هل يصل إلى الموقوف عليه أو إلى الله تعالى ؟
فعلى الأول يكون المنظر مع الإطلاق للموقوف عليه لأنه ملكه ، ولما كان ذلك
هو مذهب المصنف دل عليه النظر للموقوف عليه . وعنى الثاني يكون المنظر
للمحاكم .

هذا في الوقف الخاص ، أما العام - كما وقف على الفقراء - فالنظر للمحاكم
قطعاً ، وكذا الوقف على المسجد مع عدم منظر

قوله : ويشترط وجوده وتعيينه

هذا في شرطان :

« ١ » - كون الموقوف عليه موجوداً ، وهذا شرطه في إبداء الوقف لأمر

دوامه ، فإن الوقف على الموجود وبعد عني من سيوجد حذر

« ٢ » - كونه معيناً - فيوقف على رجل من بني آدم أو سبي أحد مدبري

بطل ، وكذا لو وقف على أحد المشهدين أو المسجدين من غير تعيين .

وهنا فوائد :

(الأولى) فيوقف على معدوم ، إبداء للشح قولان أحدهما : صحه لأنه ذكر

بوعين أحدهما : صحه فيه ولا حرج لأصح في من يصح وسقط في الآخر ، وثانيهما

وأن يكون ممن يملك . والا يكون الوقف عليه محرماً
فلو وقف على من سجد لم يصح .
واو وقف على موقوف بعده على من يوجد صح .
والوقف على الر يصرف الى الفقراء ووجه القرب

البطلان وهو اختيار المصنف والملاءمة، وعليه يقتضى، لأن الوفاء بشيء والإشياءات
على الأحكام، ولعمل تحت نصها، بمقتضى ما فيها من شأن، والعمول به، مستحق مدفع
للوفاة، فوجب أن يكون المستحق حاصلاً حال الوفاء، لكنه غير حاصل في
الحال، أما الأول فلا، عرض عليه، وإنما سأل له فلا استحقاقه في حال
مخالفة شرط الوفاء، فإنه شرط أن يكون الاستحقاق بعد برف من الأول.
(ثانيه) عدم حكم منقطع الأجير، كما لو وفاه على من تعرض عنه بما بقي من
انقطاع وسطه، كما لو وفاه على زيد ثم عني العفاء ثم على المالكين، فبه نصاً
احتمالاً سلطاناً، وأصله في الطرفين، ويصرف عنه في توسط إلى أواقف أو
ورثته، وفي أي ورثته أطراف الأول، وفي أي لأجير لملكهم، وفي أي الممرء.
(الثالثه) لو وفاه على موقوف ومعدوم معاً، حمل اختصاص الموقوف به،
لأن العطف بقضي تدوي النسبة، والموقوف وهو المجموع، فهو يستحق ثوبه لكل
واحد واحد، لكن ثوبه للمعدوم حصص فيكون للموقوف، وحصص أن يكون
للموجود نصف، لأن نصه للعطف بتثريك، ولأنه صدقته إلى مجموع من
حيث هو مجموع فلا يعطى لواحد، والثاني أقرب.

قوله : وان يكون ممن يملك

هنا عوائد :

(الاولی) لاکلاء فی تمسک لدرجوں علیہ السماع . وحیثہ بشرط کونه

من يملك، فهو وقف على الجدار أو الدابة أو عني من لا يمكن منه الملك به
كجبريل والجن نفل .

(الثانية) لو وقف عني الحمل أمكن الصحة لملكه الوصية والعتلان لعدم
قطع بحبانه ولانه لم ينش ملكه امتد . لافي الوصية و فروق بينها وبين الوقف
لان الوقف يملك في الحال والوصية تملك في العال .

(الثالثة) اختلف في اوقف الخاص هل ينتقل الى الموقوف عليه أو الى
الله تعالى أو عني في ملك الواقف ؟ قال الشيخ في المصنوع بالاول ، واختاره
اس ادريس والعلامة في المحصف ، محتجاً بأن الوقف سبب قطع تصرف
الواقف عني لرفقه والمصلحة فوجب أن يرول ملكه عنه كالعتق وينتقل الى
الموقوف عنه لانه مال لشئ أحكام العالة فيه . ولهذا يصم بالقيمة [فكان ملكاً]
كام الولد^١ ، وليس للوقف لما يبا ولا لغيره من الناس اجماعاً ، فيكون
للموقوف عليه .

وفيه نظر ، لانقصه لحصر لمصلحة ومواريه ، فيها مال يصم وليست ملكاً
لغير الله .

ونفل اس ادريس لقول شاذي واحتج من قل به بأنه صدقة وكن صدقة فهي
لله تعالى ، ولانه اراله ملك على وجه نظرية لتلك المصلحة ينتقل الى الله تعالى ،
وبأن لاره الملك حوار المسع لقوله صلى الله عنه وآله . الناس مسلطون على
أموالهم^٢ . وهو منفي هنا فالملك منفي .

وفيه أيضاً نظر :

أما لاول فسمع الكري ، وسد المسع قوله « ما لصدقات الفقراء »^٣

(١) المختلف ٣٣/٢ .

(٢) الحار ٢٧٢/٢ .

(٣) سورة التوبة : ٦٠ .

ولا يصح وقف المسموع على البيع والكنائس
ولو وقف على ذلك ، لكافر صحح . وفيه وجه آخر .

الآية . وأما الثاني : فلا . لأنه لا يتناول الله نفس لراع . وقرق بيه وبين لعق
فان المعنى ليس لاحد عليه تسلط بخلاف الوقف .

وأما الثالث : فلمنع كون حوز الصرف لازماً لمالك . لان الرهن ميث
الراهن ولا يجوز له بيعه . فكذلك ، يوقف ملك . مطلق الاول ولا يجوز له بيعه لتمنع
حق الباقي به .

وهذا القول حكاة الشيخ في المصنف أيضاً . وثالث فله ادعي واحج
بقوله صلى الله عليه وآله وسلم حسن الاصل ومن لم يرد

وفيه نظر . لمنع دلاله لتحدث عليه ، لجور الحس على الموقوف
عليه . ولا قوى الاول سند لالا بالمعقول على الغلة . ولا اختصاصه بأرض الحيايه .
والنقض ممنوع ، لان ذلك ليس خاصاً .

(الرهنه) الوقف له ان كان مسجداً فهو ملك كالمعنى . وان كان على
جهة عامة ولا قرب أنه لله مساوي بسبه الى الكل وسدته ملك واحد بعيه والا
لزم الرجوع من غير مرجح . مع احتمال بطله الى المسمى لانه في الحقيقة
وقف عليهم .

(الحاميه) لو وقف على من لا يملك سداً ثم على من يملك فهو مسطوع الاول
وقد تقدم حكمه .

قوله : ولا يصح وقف المسلم على البيع والكنائس ولو وقف على ذلك
الكافر صحح ، وفيه وجه آخر

البيوت ثلاثة أقسام :

« ١ » بيوت عبادة الله بغير الحكيم كالكنيسة والمساجد. فهذه يصح الوقوف عليها مطلقاً

« ٢ » بيوت بعد فيها عرائق كبوت أسدود^١ والبران والكواكب ، فتلك لا يصح الوقوف عليها مطلقاً لأن مسلم ولا كافر .

« ٣ » بيوت عادة مسووحة كالكنيسة لليهود والبيعة للصاري. فتلك لا يصح وقف المسلم عليها قطعاً لما فيه من تشييد لمذهب الباطل . ولا أعرف محالاً في ذلك. وهل يصح وقف دمي عليها؟ الحق نعم لجوارقها ورفها^٢ ولا قرارهم على دينهم فلا بد لهم من متعبد .

قال المصنف وفيه وجه آخر ، قال الأبي^٣ : « سأل المصنف عنه فقال : هو عدم الصحة لتعذبه العرب من الكافر وهي شرط في الوقف .

وفيه نظر ، لأننا لا نسلم بتعذبه العرب من الكافر مطلقاً ، لقوله تعالى « وما نعذبهم الا للمعروف الى الله رلقى »^٤ . نعم ذلك معدر في حق المعطية كأرباب الطبيعة والذهرية .

وأورد بعض اصلاء على ان مصنفه حوز الوقف على الدمي كما يحىء

(١) انقسم (أول بيت فيه صام وصار يروى هو معرب « ب » بالفتحة . وقال ابن دريد : ليد قسم منه الذي بعد لأن له في لغة فارسي معرب وانجم البدة (٢) أي اصلاحها .

(٣) راجع كيف الرموز كتب الوقوف والصدقات قال فيه . سأل المصنف عن ذلك فأجاب بأنه يمكن ان يقال ان لينة اقربة شرط في الوقف ولا يمكن ذلك في الكافر فلا تصح منه الوقف

(٤) سورة الزمر : ٣ .

ولا يقف المسلم على الحرى ولو كان رحماً ويقف على الدمي ولو كان أجنبياً .

ولو وقف المسلم على الفقراء انصرف الى فقراء المسلمين .

ولو كان كافراً انصرف الى فقراء محله .

ومنع منه على البيع والكناس ، مما الفرق اذا لوقف على المتعبد هو وقف في الحقيقة على المتعبد فيه .

وفي بئر ، لوجود الفرق بأن يوقف على الدمي صدقه عليه وهي حثرة وعلى البقرة والكبش شيعة للمذهب - بطل وهو معصية ، حتى أنه لو وقف على الدمي لكونه دماً بطل ، لأنه عامه له على كبره فيكون معصية .

قوله: ولا يقف المسلم على الحرى ولو كان رحماً ويقف على الدمي ولو كان أجنبياً

أما الأول فلا ، الحرى يحب قبله ولا يجوز اغايبه ، ولأنه لا يملك مال المسلم بشرط الوقف مكان الملك ، ولأن الوقف نوع مودة وهو طاهر ولا مودة للحرى لقوله تعالى : ولا تحذروا المؤمنين بائنه واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم^(١) .

وأما الثاني فيه أقوال :

« ١ » يجوز مطلقاً ، كما حاربه حنفياً لأنه نوع صدقة

« ٢ » لا يقع مطلقاً ، وله من سائر المذاهب ، ولا يقرب بمثل ذلك مع

امكان غيره مما هو أعظم منه .

(١) سورة المجادلة : ٢٢

والمسلمون من صلى إلى القبلة.

٣٥ « قول الشيخ و تسي وابن حنبل في حق الأقارب ، وهو
الأولى للبحث على صلة الرحم .

ولأن درس هذا المطرأ فارد حصن الجور بالو دين لقوله « وصاحبهما
في الدنيا معروءة » وتارة حور في رحم مطلق للبحث على المذكور .

قوله : والمسلمون من صلى إلى القبلة

هذه عدة سلاسل ، قال بسبح في الله ^٢ من أقرب شهاديين و ^٣ كان الشريعة
وبه قال بعضي ، وكذا عدة لعدم ، لأنه يظهر من عبارته أن معنى الصلاة
حره من لاسلام ، قال من حره من أقرب شهاديين ومن هو حكمه من أطلعهم
ومحاسبهم ، وأما يظهر من كلامه أنه لا يجوز توقف غير المؤمنين ، وقال ابن
أدريس د كان الواقف مؤمن محمد فالمسلم يراد به المؤمن عملاً بالقربة .
والحق أن لاسلام هو اللفظ بالشهاديين مع الأقارب لكل ما جاء به محمد
صلى الله عليه وآله وسلم . فإن كان توقف حاب عن الاعتد بصرف لي
من ذكره ، وإن كان معصداً لمذهب من المذاهب الإسلامية انصرف إلى
معقده .

٤٩ في خلاف ٢ ، ٣ بحور . توقف على هل البنية د ثاب و ربه وقال
في نهاية ٥٩٧ رد من ب بيق لمحم على وابنه وولده و من ربه و ربه رحم
وإن كانوا كفاراً

(٢) رد ه لعمد ١٥

(٣) النهاية ٥٩٧ .

واعلم ان لدلالة و تحوُّر ح و لو اصبَّ عبرد حيس في سم الاسلام

(١) هم سدس علو في انقول حتى قالوا ان ذاته وملائكته وانباء ورسول واعقده انتسح في الارواح و سدور والكور في هذه لدار و بطل ليدنه واسع و لحساب والحنة والناد، و دعوا ل لا دار الا لساو القامه حروح لروح من بدن وحواله في بدن تحران حبرا فحيرون شراً مشرورون في هذه لادن او مبدون فيها ان كانوا هل حيسر يقنون في الاحدم لاسه الصمه وان دبو هل سريتلون الى الاجام الردية المشوكة من كلاب وفردة وخنادير وغيرها . المعاللات والفرق ٤٤

وفان في ص ٦٢ وحكي محمد بن عيسى بن عبيد بن يسف بن عيسى بن عبد الرحمن بن العلاء يجمعون على اختلافهم لى مقالين هما اصلهم في لوحيد فاحدى المقالين انهم يقولون ان الله يرى لما شاء فما شاء كيف شاء في عدله د يرى من الله ما يرى من حله ثم يحرك ب يرى لهم في مثل د يعرفونه لكن يكونون آسبين بهم ولم يدعوهم به سرع فمروا هل ليراهم في مرمى نفس نفس ديس هو بانسان من جهة القداره على ما آذاهم نفسه به .

والفقاه الكنية بهم قالوا به في ذاته وكنهه روح القدس ساكن في مسكنه به و لم يكون حجابيه ولا يدعد اندا الا نصمه وصفه عبره عبرانه في وقت احتجابه على حله لم يجد بدا من ان يغير من ذاته وهياته بألة معروفة جسدانية، والد بل في ذلك انه لا يطق معروف معقول الا بجسد معروف فمن ادرك الله بفراقة فقد ادركه .

(٢) قال في المعال والصدور ٥ ثم حرك حرفه من قال مع عسى عليه السلام وحالته بعد حكمهم انحكمس به وبين معاويه و هل الشام وقالوا لا حكم الا لله وكفرو عيا عليه السلام وشراوا منه وامرو عليهم د لثمنه وهم المارقون محسرح على عيه سلام فحاربهم بهرون فقتلهم وقتل دالثدية فمعو الحرواية لوقفه د حرور د سمو حمه د الخوارج ٤ .

(٣) قال في مجمع البحرين : قال بعض القسلاء اختلف في تحضي لناصر فرحم بعض ن امر د من نصب لعداره لاهل اصب صلبو ل الله عليهم ورعهم آحرون به من نصب لعدره بشعهم وفي الاحادث ما يصرح بان في الصديق عليه سلام ليس لناصر من نصب ل هل البت لانه لاسعد رجلا يقول ما اقص محمداً و لمحمد ولكن ناصر من نصبه لكم وهو يعلم انكم قواو د انتم من شعب

والمؤمنون الاثنا عشرية وهم الامامية . وقيل محتسبو الكبائر
خاصة . والشيعه : الامامية والجارودية .

لاعتقادهم ما علم بطلانه من دين محمد صلى الله عليه وآله وسلم ضرورة ، وكذا
قيل يخرج المجيرة والمشبهة .

قوله : والمؤمنون الاثنا عشرية وكذا الامامية ، وقيل محتسبو الكبائر
لا كلام ان الامامية يراد به الاثنا عشرية ، أعني المعتمد على امامه الاثني عشر
وعصمهم ولص عنهم و لقول بوجوب الامامة في كل زمن ، لوقوع الاتفاق
على ان هذا الاسم لا يطلق الا على من اعتقد هذا الاعتقاد سواء كانت محتسبي
الكبائر أولا .

وان المؤمنين منهم من ذكره أولا مع ذلك من احساب الكثر ؟
قل ساروس دسيس واصطف والعلامة بالاول ، وهو الحق لما ثبت في عدم
الكلام . وقال الشحات " والاصفي وابن حمزة والثاني ، و تحلف مسي على
ان العمل ثلث الائمة او ثمرته لا حرؤه وقد حسمنا ذلك في كتاب التوامع

قوله : والشيعه الامامية والجارودية (٣)

(١) ان الحاشية غير لذين لطوس في تحريد الكلام . والايهام للتصديق باقلب
والله ولا يمكن قول لقوله تعالى ووجدوا بها وحقها عنهم وبحرهم ، ولا يمكن الثاني
لقوله تعالى قل لم تؤمنوا لي ان قال الله : والقاسم مؤمن بوجود حله فيه وقال العلامة
لحلي في شرحه . و الحق ذهب له المصنف وهو مذهب الامامية والمرحمة واصحاب
الحديث وحاشية لا شعره من به مؤمن وتدل عليه في حد المؤمن موجوديه .

(٢) لهية ٥٩٧ قال فيه فان وصف على المؤمنين كان ذلك حاش لمجسبي الكثر
من اهل المعرفة بالامامة دون غيرهم

(٣) في اسقاطات و لفرق ١٨ . الجارودية اصحاب ابي الجارود ربه من المصدر من
رياد الاصحى هذا . بعض على عدم السلام ولم يرو مقامه لاحد سواء ورعوا ان من

والزيدية : من قال بإمامة زيد

نحاس في معسر الشيع أفعال

« ١ » قال المعمر الراري : الشعة حسنة بعد أرمه اوع الاممية والزيدية
والفلاة ، والاسماعيلية .

وهو معروف عن التحقيق ، لأن ملاد و لاسماعيلية حرجوا من لاسلام
فصلا عن الشيع ، وكذا الصالحية والسمانية من رندة لاعددهم « لافقة
الشيعين ليس لهم في الشيع نصيب .

« ٢ » أنه اسم لمن شايح عليا عليه السلام في الامامة بغير فصل ، وقد
حسبهم من يويحت هم لاسلمين وكمل منهم عرق اثلاث : سبعين .
« ٣ » أنه اسم بالامامة والحادودة لا غير ، وهو قول الشرح وسلا وواقعي
وابن حمزة ، واختاره المصنف والعلامة

والذي يظهر أن الشيع لا يطلق في الحقيقة الا على الامامة كما ساء في لوامع
وأما في الواقع فله سبع ما بعده الواقع ، ان كان من ساء له « لافقة على
للمداهب و لأقوال و لاتباع لاسم ولا شأن كل من قال « امامه ساء عليه لاسلام
بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم لانفس تدعي أنه شيعي بصرف « بيه

قوله : والزيدية من قال بإمامة زيد

لزيدية في النحة و نل من قال بإمامة علي والحسين عليهم السلام وامامة
كل من حرج من نل أحد الحسن عاله ر هذا شدة عا ر غيا الى نفسه ، فذلك
قالوا امامهم زيد ولم يقولوا امامه ساء انه نل عليه لاسلام لعدم قيامه .

روى عدا عن هذا لعدم فهو كافر ان الامه كبرت وصفت في تركها بعه ثم حصر الامامة
بعده في الحسن ثم في الحسين عبيهما السلام ثم في ساء و لارها من حرج منهم
وشهر سيقه ودعا الى نفسه فهو مستحق للامامة .

والقطحية . من قال بالافطح . والاسماعيلية : من قال باسماعيل
ابن جعفر عليه السلام . والناووسية . من وقف على جعفر بن محمد .
والواقفية من وقف على موسى بن جعفر عليهما السلام . والكيسانية :
من قال بامامة محمد بن الحنفية .

واووصفهم بسنة النبي عام . كان لمن دأب بمقاله ، كالحصية .
ونوسهم الى أب ، كان لمن انتسب اليه بالابناء دون البنات
على الخلاف ، كالعلوية والهاشمية . ويتساوى فيه الذكور والاناث .
وقومه أهل لغته . وعشيرته الادون في نسبه .

ومن أطرف قول الأبي في شرحه . ثم يقولون بامامة علي بن الحسن عليهما
السلام ، وكأنه لم يقع على شيء من كتب المذهب والمعتقدات
د عرفت هذا فبعد ان ادرس ان كان الواقع ردياً انصرف وجهه الى من
ذكرناه ، وان كان امامياً لم يصح وقفه .

وجه نظر . لانه يصح الوقف على الذي فكيف لا يصح على الربدي .
قوله : ونوسهم الى أب كان لمن انتسب اليه بالانساء دون البنات
على الخلاف

بعدم الخلاف في ذلك ، ويؤيد ما قاله قول الشاعر :

بنونا بنو آبائنا وبذتنا بنو من أبناء الرجال الا باحد

وقد يصح لمح المبدأ عيسى بن آدم سببهم للسلام والحسن اباء رسول
الله « ص » .

قوله : وقومه أهل لغته وعشيرته الادنون في نسبه

مسألتان :

(الاولى) انعم ، ولاكثر على نهم ثم لعمه . ثم انه هل يستوي في ذلك الذكور والاناث ويخصص الذكور ؟ عبارة سائر سدد على الاول ، واطلاق المصنف بقضي ذلك وقال الشرحان واعصبي ومن حصره راسي . وقال انتفي ن عدم قصده بسمي انمع والانسع عرف قومه في ذلك الاطلاق . وقال ابن ادريس لو وقف على قومه بصرف الى فرحال من قبيلة من بعضي اعرف بآبهم اهله وعشيرته ويشهد بذلك العرف وقهوى الخطاب . قال دريد :

قومي هم قتلوا اقيم احبي فاذا رميت بصيني مهدي

وهو لمحار ، لان اللمه لامحل لها في ذلك وانما قلنا « حصاص لرحل لان اسم القوم لعمه يتاولهم ، ولقوله تعالى « لايسمى قوم من قوم ولا نساء من نساء »^١ ، وقال رهير :

فما أدري ولبي^٢ أحال أدري أقوم ال حصص أم نساء

ومسمىك الشحين لرويه ، وهي ن صاحب حمل على كل عشرة لرحل لهم لعمه يحتصون بها لا مطلقا ، فانه كم من عشرة رحل مشترك عشرة غيره في اللمة .

(الثانية) العشرة دل الشرحان^٣ انهم الحاص من قومه الذين هم قرب اللمة اليه ، وبه دل اعصبي وسائر وامن ادرس . . فصل بقى كما تقدم ، وهو قوله

(١) النهاية ٥٩٩ : وان وقف على قومه ولم يسهم لان ذلك على جماعة هل نسم

من الذكور ومن الاناث

(٢) سورة العنكبوت : ١١

(٣) في بعض النسخ : وسوف اتعالى

(٤) النهاية ٥٩٩ : فان وقف على عشيرته كان على لخاص من قومه الذين هم اقرب

لناس اليه في نسب

ويرجع بالحيران الى العرف ، وقيل بمن يلى داره الى أربعين ذراعاً ، وقيل الى أربعين داراً . وهو مطرح .

قولي الكبدري ، وفي الآخر أنه لا فرق بينهم وبين القوم .
والأولى أنهم الحربة والحاص من قومه وحصرهم ابن زهره في الدرية ،
وهو صيف فان العرف يدعه .

(فائدة):

الدرة قال الجوهري عره الرحل سله ورهطه الادبون ، وقال ابن ادريس
هم لاحص من قومه وعشرته استدلالاً بقول تغلب وابن الاعرابي . وقال ابن
زهره و نكبدري هم لورنه . وقاله الجوهري أخود ، وهي أعم من الدرية
وأخص من المشيرة .

قوله : ويرجع في الحيران الى العرف ، وقيل بمن يلى داره الى
أربعين ذراعاً ، وقيل الى أربعين داراً ، وهو مطرح

الأول قول المصنف ، والثاني لشحج . واسمي وأتباعهم . والثالث موقوف
عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم^١ . ويمكن حمله على أربع جهات
فيكون كل جهة عشرة دور فمطرب ربع ذراعاً^٢ من كل جهة . وانصوى على
الثاني ، لأن العرف ليس له تقدير مخصوص ولا باط به حكم شرعي

وهنا فوائد :

(١) لنهاية ٥٩٩ ول كان مصر فاً بن ربع ذراعاً من ربع حو بها وليس لمن
بعد من هذا الحد شيء

(٢) لسمي لبر دمه ٥٥٦/٦ ص ١٢٦ لكت بقرية بيروت م ١٣٩٠

(٣) لكل ذراع اربعة وعشرون اصبعاً ، وقيل : الذراع سب قبضات والقبضة اربع
مصابع

ولو وقف على مصلحة فطلت قبل بصرف الى البر .
وإذا شرط ادخال من يوحد مع الموقوف صح .
ولو أطلق الوقف وأمنض له يصح ادخال غيرهم معهم . أولاداً

(الأولى) الدراع هنا هو الشرعي ، وقد تقدم ذكره في تحديد المسافة .

(الثانية) ان ذلك معتبر من كل جهة من الأربع .

(الثالثة) من يعطى من هو على رأس الأربعين ، يسمى أدبه عانه الدراع
الى حداره أم لا . وسمى ذلك على دحوت العانه . وسمى المعنى . وصرح القاصي
بدخوله ، فللهند وهو قوي . ولا يوجد عده ، لان المقصود محسوس لا يدخل
في معناه .

قوله : ولو وقف على مصلحة فطلت قبل بصرف الى البر

انقول للشيخين^(١) وابن دريس ، والمصنف يستضعف ذلك . وبيانه : ان
مذهب الشيخ أن الوقف على من يعرض عما يرجع اليه . لو وقف أو وارثه بعد
الانقراض ، فلم لا يكون هنا كذلك

قلت : في ذلك نظر ، إذ للشيخ . . . يجب بأن الوقف على المصحف مثلاً
والعقارة وقف في الحقيقة على المصنف . وإذا طبع له يعرض للمسلمون بصرف
اليه . صاحبهم في غيره يكن اي . هو أقرب شبهة لك للمصلحة ، كما إذا
وقف على مسجد فادّعى أنه على فطره فانقطع له . فيه بصرف اليه مسجد آخر
أو فطره أخرى ، لأنه لا يلزم من زوال الشخص زوال المصنف ، لجوارته على غرض
لو وقف به . أو سواه . فلا يتعدى الى المحس مع مكان لأقرب

قوله : ولو أطلق الوقف واقتصر له يصح ادخال غيرهم معهم أولاداً

(١) النهاية ٦٠٠ . وادّعى المسلم شيئاً على مصلحة فطل قبل وصفاً جلي في وجه البر .

كانوا أواجاب. وهل له ذلك مع أصاعروالده؟ فيه خلاف، والجواز مروي. أما النقل عنهم فغير جائز.

كانوا أواجاب. وهل له ذلك مع أصاعروالده؟ فيه خلاف والجواز مروي
أما النقل عنهم فغير جائز
هنا مسائل

(الاولى) لاحتلاف مع خلاف الوقف والموقوف عليهم دون وحصلت الشر تطكها لا يجوز إدخال عرهم بمعد بعد له لو حدث في الموقوف عليه حدث يمنع شرع من معونه والصدقة عليه وسقطت ابي الله بصدقه حار التعبير لان الوقف صدقة ولا يسحقه من لا يستحقها. وقد حدث في الموقوف عليه كفر أو فسق يحدث بسبب ذلك - ل سببهم حار حشود الموقف التعبير والأدخل وليس بهذا من اصواب وان معه ان ادريس وعمره .
هذا مع حدوث النامع أما لو كان حاصل حال الوقف فلا .

(ثانية) لو وقف على أولاده صدق وطلق وقبض عنهم هل له إدخال غيرهم معهم ؟ قال الشيخ في الهداية نعم، للرواية مشر بها، وهي عن عبد الرحمن ابن الحجاج عن الصادق عليه السلام في الرجل يجعل لولده شيئاً وهم صفارثم يذوله أن يجعل معهم غيرهم من ولده . قال: لا بأس^٢.

ومنه عن محمد بن سهل عن ابيه عن الرضا عليه السلام - لام عن الرجل تصدق على بعض ولده طرف من ماله ثم يدونه بعد ذلك أن يدخل معه غيره من ولده قال : لا بأس به^٣

(١) النهاية : ٥٩٦ .

(٢) الكافي ٣١/٧ ، التهذيب ١٣٥/٩ ، الاستبصار :

(٣) التهذيب ١٣٦/٩ ، الاستبصار ١٠١/٤ .

وأطلق لناقون لمع من ذلك للروم توقف ويعول، العسكري عليه السلام
الوقوف على ما وصفها فيها ، وهو يعيد الوحوب ولروايه جمل من درج
عن الصادق عليه السلام رجن يصدق عني ولده يصدقه وهم يصدرونه أن يرجع
فيها ؟ قال : لا الصدقة لله عز وجل^(١)

وأجابوا عن الأولى بأنه لا دلالة فيها على توقف، بخلاف أن يكون وصيه
وكذا عن الثانية وثبناً لصدقه لاستمرار الوقف مع الأخلاق كما تقدم، وحينئذ
تكون صدقه حادثة قبل قبضه بمصنفه ثم بقية إلى أولاده، لا آخر .

(نكته) اتفق الكل على أنه لا يجوز نقل عن الأصغر وغيرهم، لما تقدم
من لزوم الوقف وقول العسكري عليه السلام .

(الرابعة) لو شرط الوقف وصفاً كمالاً كصلاح وقته وغير ذلك فالمراد
النقل، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « المؤمنون عند شروطهم »^(٢) وحشد بقول
إذا رآل ذلك الوصف في الجملة فهما مسائل :

« الأولى » أن يراد عن بعضهم يكون مذهب ، « الثانية » أن يراد عن
بعض واحد من المذهب التي بينهم فيكون أهم ، « الثالثة » أن لا يوجد في المذهب
الثاني بصرف في شرط ، « الرابعة » أن شرط في المذهب الوصف إلى المذهب
الأولى عاد الاستحقاق ، « الخامسة » صرف في المذهب بعد الوصف في الأولى
المذهب المذهب الأخرى من وجدت فيها الوصف مذهب المذهب واستحققت وهكذا .
والمسلمون مع روال الوصف عن حداد يكون الحاصل للعامة لا يندية

(١) الكافي ٣٧/٧ ، تهذيب ١٢٩/٩ ، معية ١٧٦/٢ ، الوسائل ٢٩٥/١٣ .

(٢) الكافي ٣٩/٧ ، التهذيب ١٣٥/٩ ، الاستيعاد ١٠٢/٤ .

(٣) تهذيب ٢٢/٧ ، الكافي ١٨٧/٦ ، المعية - روضة الراغبين - ١٨/١٣ .

وفيه المسلمون .

وأما اللواحق فمسائل :

(الاولى) اذا وقف في سبيل الله . بصرف الى القرب ، كالجهاد ،
والعمره ، وبناء المساجد
(الثانية) اذا وقف على موائيه دخل الاعلوان والادبوان .

المتاسفة لا أي مركب ، كما لو كانت العدة الابدنة اجبر في حج أو عمر أو
روا أو عمر ذلك من أصناف البر ، فإنه يحصر بها دون باقي الأصناف وكان
هذا أقوى .

قوله : اذا وقف في سبيل الله بصرف الى القرب كالجهاد والجهاد
والعمره وبناء المساجد

حصة الشيخ في المصروف والخلاف ما بين الجهاد والعمره والجهاد ، وبن حمره
بالجهاد . ونحن أنه لا دليل على هذا ، لمخصص من كل ما يتوصل به الى شيء
فهو ليس لي ذلك الشيء ، وحشد يكون كل ما يتوصل به الى الله فهو سبل
اليه تعالى .

ولشيخ في المصروف نفس رايه في شيء ، وهو أن سبل الله هو ما يقدم
وسبل لتوابعه هو العمره . والمسالك . بعد . فخره ، وسبل اجبره هو لأصناف
لحمته فقره . والمسالك . وسبل المسبل ونعمه . ولصالحهم والمكاتب . ثم
قال . ولو في سبله كان قوياً . وهو لأصح لا مع معرفه قصد انوار

قوله : اذا وقف على موائيه دخل الاعلوان والادبوان
لمولى بعد الله على خمس : « ١ » للمعنى بكونه . وهو المولى الاعلى
« ٢ » للمعنى بفتح التاء . وهو المولى الأدنى .

(١) الخلاف ٢٢٩/٢ قال : وقف وقفاً وشروط ان يصرف منفته في سبيل الله جل
بعضه للفرقة المطروحة دون السكر المقاتل على باب السلطان ويضه في الحج والعمره
لانهما من سبيل الله .

فإذا وقف الموقف على مواله فلا يحل من أحوال ثلاثة : « ١ » أن يكون له المولى الأعلى لا غير فيصرف لاطلاق اليه ، « ٢ » أن يكون له الأسفل لا غير فيصرف أيضاً لاطلاق اليه ، « ٣ » أن يكون له لموليان معاً

فإن وجدت قرينة حالية أو مقالية سبب ، وإن لم نوجد قرينة قال الشيخ في المبسوط والخلاف : وابن ادريس والمصنف دخلاً معاً واستحقاقاً ، واستدل عليه في الخلاف بأن ذلك ليس سبباً ، كما أن الموقف سبب لأخوه مع الإطلاق يشاغل الأخوة المصغر في ، وسدل عنه بآراء جمع مضاف فيعم كفره .

وقال العلامة : مع انتهاء القرينة واللفظ مفرد بطل الموقف وإن كان جمعاً ومعاً من إطلاق مشترك على جميع معانيه بطل أيضاً كالمفرد قال وأما قل ذلك لأن لفظ « المولى » مشترك بين معانٍ متضادة كالمعق والمعق ، فثبت في الأصول إسماع إطلاق المشترك على جميع معانيه .

وأجاب عن حجة الشيخ بأن لفظ حاصل من المولى ولاح ، لأن الإحراق مقول بالمعنى ، وعن : أنه بأن ما لفظ مسروق لجميع ما يصلح له بوضع واحد والمشارك ليس كذلك فلا يكون المسارع عاماً

أقول : ويمكن أن يتصور للشيخ وجهين :

« ١ » - بالاسم أن يسميهما مولى باعتبار لفظ حتى يكون مشتركاً بين صديقين ، لاحتمال أن يكون ، عسراً معنى موجود فيهما وهو تولايه ، ثم وجودها في السدود بحق فظاهر ، ثم بعد فلتنوب تولايه عليه ، وإن في بعد فلان له تولايه على بعد المدعى فيكون الاشتراك معنويًا ويكون لفظة « المولى »

(١) الخلاف ٢/٢٣٠ قال إذا وقف على مولاه وله موليان مولى من فوق ومولى من أسفل ولم يبين انصرف إليهما وقال : لأن اسم المولى يشاغلهم فوجب صرفه إليهما

(٢) المختلف ٢/٣٨

(الثالثة) اذا وقف على أولاده ، اشترك أولاده البنون والبنات ،
الذكور والإناث بالسوية .

مفعلا بمعنى القاعل

« ٢٥ » - سمعا أن الأشرك يعطي لكن للمموع في لأصول على الخلاف
هو لاستعمال على طريق الحقيقة ، أما على لمجر فلا خلاف في حوره
ان قلت : المجر يستدعي قرية أي قرية هنا ؟

قلت : القرية اما في المفرد فتعذر حمله على الحقيقة ، وأما في الجميع
فقول : ان تعدد المولى من الطرفين أو اتحد من طرف وتعدد من الآخر فانه
يحمل على الجميع محاراً ، والقرية ما استحالة الرجوع من غير مرجح كما
في الاول أو تعذر الحقيقة كما في ثني أو مكان ارادة الجمع والمفرد فلا يفتقر
إلى البراءة إلا بالتحمل على الكل فتحمل .

و عدم أن لاس حمره هنا بفصلا استحبه العلامة في المحقق وهو أنه
فسال اذا وقف على مولاد احصى مولى بعه دون موالى أمه ومولاه الذي
أعتقه دون مولى نعمته ، إلا اذا لم يكن له مولى عن وكان له مولى بعه ، وان
قال « على موالى » دخل في مولى الغنائه ومولى العمة .

ول السعيد وهو مسمى على أن لفظة « المولى » مقوله بالشكك المعموي
ومعولها ، على الذي أعتقه هو أولى من ولي نعمته وإنه يحمل لفظ الجمع
عليهما .

قلت ، هذا يسلم لاشتراك المعموي كما قلناه ، ان لشكك أحد أقامه
قوله : اذا وقف على أولاده اشترك أولاده البنون والبنات الذكور
والإناث بالسوية

(١) المختلف ٢/٢٨

هذه الجملة تفصي مسائل :

(الاولى) اذا وقع على أولاده وام من لصلى من تدخل فيه أولادهام لا ،
وكذا لو قال على أولادي وأولاد أولادي من يخص بسطين أم تدخل فيه النص
الثالث والرابع وهكذا ؟

قال المعبود والعمي والدعي وابن درس تدخل أولاد الأولاد في الاولى
وامن اثالث والرابع وهكذا في الثانيه وحجوه بالاستعمال كقوله « يا سي
آدم » « يا سي اسرائيل موصكم الله في أولادكم » وغير ذلك من الايات ،
وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « ارموا بني اسماعيل فان اياكم كان واما »^١ ،
وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « ارموا بني اسماعيل فان اياكم كان واما »^٢ ،

وقال الشيخ وابن الحيد بخلاف ديت في تماس ، لان اسم بولد لا
يصدر حقه الاعلى من ولد من صله ، فان أطلق على وساولد فمجر لصحة
صله عنه ، تقول « هذا ابن ولدي بن ولد ودي » ، ولا يحمل الكلام على المجر
الامع القرينة .

وبه يحجب عن حجة المعبود ، من لأطلاق فيما ذكره محار للقرينة .
واخبار المصنف في مذهب السعد والعلاقة مذهب السبح ، « خوافي » .
(الثانية) اذا لما تدخل أولاد الأولاد هل تدخل أولاد « اب » الحق ذلك
وبمع الفرق من قوله « اولاد أولادي » وقوله « من اسم لي » تدخل أولاد
البيت في الاول وفي الثاني خلاف تقدم .

(١) سورة النساء : ١١

(٢) ابن ماجه ٢/٢٤١ في « ما سي اسماعيل فان اياكم كان » ما أخرجه البخاري

— شرح الكرماني ١٦٤/١٦٤ .

(٣) قاله صلى الله عليه وآله وسلم مرراً « نظر كثر المال ١١٢/١٢ ، ٦٥٨/١٣ »

وما بعدهما

(الرابعة) اذا وقف على الفقراء انصرف الى فقراء البلد ومن يحضره .

وكذا كل قبل مشدد كالعلوية والهاشمية والتميمية .

ولا يجب تتبع من لم يحضره .

(الخامسة) لا يجوز اخراج الوقف عن شرطه ، ولا بيعه الا أن يقع خلف يؤدي الى فساد على تردد .

(الثالثة) اذا أطلق الاولاد وأولاد الاولاد ، اشترك المذكور والامات بالسوية عند اكثر الاصحاب ، لاصالة عدم التفصيل . وقال من الحبيد للذكر مثل حظ الانثيين كالارث . والحق الاول كالوصية والافرار .

(الرابعة) لو وقف على أولاده والمسوق اليه دخل الحشى قطعاً ، أما لو دل على السبب والنيات بحمل عدم تدخول . ولا قرب القرعة ، لانها في نفس الامر من أحد الصنفين .

قوله : ولا يجب تتبع من لم يحضره

أي في جميع الصور بل يصرف الى الحاضر في وقت القسمة ، لاصالة استحسانهم واصالة عدم وجوب السع . وهما مثل

(الاولى) هل يجوز ائتمن لي بعد آخر ، هل الشهيد لوسعه حار ولاصدا في الاقرب ، والاولى أنه مع وجود نسحق لايجوز ائتمن ويجوز مع عدمه ولاصدا . (الثانية) لايجوز اعطاء أقل من ثلاثة مراعاة لأقل الجمع .

(الثالثة) لايجب التسوية في اليفف لعدم المشتربل يجوز ولومعوتنا ، أما الخاص لمحصن فيجب فيه التساوي ، خصوصاً على القول بملكهم .

قوله : ولايجوز اخراج الوقف عن شرطه ولا بيعه الا ان يقع خلف فيؤدي الى فساد على تردد

أما الأول فقد تقدم من حر العسكري عنه السلام ، فلو حارب لمسجد
لم نخرج العريضة عن لوقف لرحاء عمارته وعمارة غيره وصلاح لمدته ،
وكذا لو خربت الدار أو القرية .

وأما الثاني - وهو عدم حوار بيعه - فصل أسس درس لأحور بيعه مطلقاً
سواء حارب أو لا وسواء وقع قتله من نفسه أو لا . محله برواية أبي علي بن
راشد عن الكاظم عليه السلام : لا يجوز شراء الوقف^١ .

وقد دللنا على ذلك بحوار بيده دال على الحرمة ، وراى المفيد والمرصفي وسائر
واى حمزة أو يكون بهم حاجة ضرورية رغبة في بيعه . واحجوا برواية عبي
ابن مهران عن أبي حمزة عليه السلام^٢ : أنه كتب بخطه جواباً لواءه أن رأى
له أن كان قد علم الاختلاف من بين أصحاب الوقف ، مع الوقف أمثل فانه
ربما جاء في الاختلاف تلف الاموال والنفوس .

وفصل ثقي والناصري وسماويه قدوات كان مؤيداً لأحور محل و
كان حياً حار بيعه بالشرط الذي ذكره واحجوا برواية حمزة بن حبان عن الصادق
عليه السلام : أنه روى كلهم وكان السع حبر الله . وهو من معومها يدل
على عدم التأيد وبأنه جمع بين الروايتين الأولى .

ومشأ تردد المصنف الخلاف المذكور ولحق أنه في صورة الحسن لا
يجوز للمحموس سلبه لسع ، لأنه من ملكهم لما تقدم اللهم الا اذا يعو

(١) الكافي ٣٧/٧ ، التهذيب ١٢٩/٩ .

(٢) التهذيب ١٣٠/٩ ، الكافي ٣٧/٧ ، الاستبصار ٩٧/٤ .

(٣) التهذيب ١٣٠/٩ ، الفقيه ١٧٨/٤ ، الكافي ٣٦/٧ ، المستدر ٩٨/٤ .

(٤) التهذيب ١٣٣/٩ ، المستدر ٩٩/٤ ، الكافي ٣٥/٧ ، وهو عن حمزة بن حبان

الفقيه ١٧٩/٤

(السادسة) اطلاق الوقف يقتضى التسوية ، فان فصل لزم .

مع لحدس أو رنة على بيع ، فيه حثرتقائه على ملك الحدس أو وارثه .
وأما المؤبد فلا يحوز بعه قطعا في صورة كونه نفع ، لما فاتته قصد الوائف
ومعهوم الوقف وعدم خصاصهم بسلوكه من حوملت أيضاً لدى البطون ، والرواية
مستحبة فلا يعمل بها . وأما د آل الى ، بحراب لاجل الاحلاف بحيث تعطل
ولا يستمع به اصلا فمحور بيده والالكان انعؤد اتلافاً وصاعدة للمال وهو مهني
عنه شرعاً .

ثم هنا فوائد :

(الاولى) اذا بيع وتمكن شراء غيره بكون وهما وحب بكونه أوفى لفصد
الوقف ، فيه اذا لم يكن بأدده بحسب السخص فليكن بحسب النوع .
(الثانية) اذا تمكن شراء مثله بكون أو بى ، لما قلناه من كونه أشبه بعرص
الواقف .

(الثالثة) ان كان ثمن ماطر شرعي فولى البيع و شراء المذكورين والا
فالحاكم .

(رابع) من سحرد الشراء ، لعين بصروها أو بغيرها الى ابيع صبيعة شرعية
الظاهر الثاني .

(الخامسة) لو سكرت حشنة من لوقف بحيث لا يمكن لابعاع بها لالبار
جاربيها واشترى بشمها ما بصبروقفاً كما قلناه .

قوله : اطلاق الوقف يقتضى التسوية فان فصل لزم

نقدم خلاف اس الحدس ، ثم لوقول «عنى كتاب الله» فيه يكون للذكر سهمان
وللأنثى سهم ، ولومض معه الواقف على العكس جاز .

(السابعة) اذا وقف على الفقراء وكان منهم جازان يشرکہم

قوله : اذا وقف على الفقراء : وكان منهم جازان يشرکہم
هنا أقوال :

(الاول) قول الشيخ في المبسوط اذا وقف عاملاً من أن يقف على المسلمين
جار له الانتفاع به ، لا خلاف ، لانه يعود الى أصل الانتفاع فيكون هو وعبره
فيه سواء .

(الثاني) قال ابن الحيد : اذا وقف ولم يخرج من دونه حارله أن يأكل
ويستفح به ويكون رجوعاً ، وإن لم الوقف بالاجراء أو كان في واحد سبه
وكان ما نصق به غير محصور من أحد بل عام كالسجد حارله أن يأكل فيه
وأن يأكل عند الحاجة اليه من وكرة له الاكل مع غيره .

(الثالث) قول ابن ادریس الذي يفوق عندي أن الواقف لا يجوز له الانتفاع
بما وقفه على حاله ، لانه لا يصح أن يقف الانسان على نفسه بالاجماع وقد خرج
عن ملكه فلا يجوز عوده اليه بحال .

وقول الشيخ حق ، لأن الوقف العام كالحق وحده لا يملكه الملك
لا تملك العير فكون حكمه حكم سائر المباحات الواقف وعبره فيه سواء ،
لا خلاف الوقف الخاص كسي فلا فيه ملك لهم فلا يجوز لموقوف أن يدخل
معه .

أما قول المصنف : وكان منهم جاز أن يشرکہم ، فيه نظر ، لانه قد تقدم
في كلامه أنه اذا وقف على فقراء يصرف اى فقر ، بله ، فانه حشد يكون
قد ملكهم اياه ، فلم يعد له ولا يدخل فيهم ، وإن عبه اللفظ لخروجه بالقربة
- وهو مباح وقف لا يملك على نفسه - سواء حصل نفسه أو روجه بحسب العام .

ومن الواحق : مسائل السكنى والعمرى .

قوله : مسائل السكنى والعمرى (١)

يعرض هذا الحكم بثلاث عبارات :

« ١ » السكنى ، وهي مشتقة من الاسكان ، ويحصن بالدار والبيت ، فان لم يفيد مده كفى في حصولها صدق مفهومها ، وان قدمها مده لزم قدرها .
« ٢ » لعمرى ، وهي مشتقة من العمر ، ولا تختص شيئاً بل بكل عين يتمتع بها مع بقائها ، وصورتها أن تقول « أعمرت هذه الدار مدة حياتك أو مده حياتي » ويقتصر .

« ٣ » الرقبي ، وصورتها « أرفقت هذه الدار أو هذا المدة مده كذا » واشتغالها امامس الارقاب أو من رقه الملك ، وبجمعها كذا حد واحد ، وهو تملك الغير منفعة عين معينة مدة مخصوصة بغير عوض .

وهنا فوائد :

(لاوى) لا بد من نفس المدة في غير العمرى ومطلق السكنى ، لما عزم من فاعده اشرع أن كل ما يكون لى أجل لا بد أن يكون معيأً مصصاً حالما ذلك في العمرى بحكم لاشفاق . نعم لو قال « أعمرت » وأطلق بطل بحجانه صرفه الى عمر أحدهما ويحمل كونه كالاسكان المطلق والاول أقوى للفرق

(تنبيه) لا تحرح لعين ولاعمار أو الاسكان أو الارقاب عن ملك صاحبها ،

(١) قيل في الفرق بين السكنى والعمرى والرقبي . العمرى ان يجعل منفعة داره او صفة لغيره مدة حياته ، و الرقبى ان يجعلها مدة معلومة . والسكنى ان يجعل سكنها لغيره مدة عمر حده . ومن العمرى ان يسكنه فيها طول عمر المحرم اى الغير والرقبى ان يسكنه بها مدة . والملك ، والسكنى ان يجعل منفعة سكنها لغيره مدة معلومة .

وهي تنفقر الى الايجاب والقول واقبض .
 وفائدتهما التسييط على استيفاء المنفعة تسرعاً مع بقاء الملك
 للمالك وتلزم اوعين المدة ، وان مات المالك .

من ترجع به اولى ورثته بعد نفق . الامد اسحق به ذلك
 (الثانيه) لو دل « هي بك عمرك ولعقلك » ثم يملكها الم عمر ، لاحاله بقاء
 الملك كما فده وترجع بعد موت الغيب الى المالك . فظاهر الشيخ عدم
 الرجوع لحضر حاضر عن ابي صبي الله عليه وآله رساله . ابي رجل أ عمر عمرى
 له ولعمه دما هي لى اظاها لا ترجع للدي أعظمه . فانه أسطى شرطه ووسم
 فيه المواردك .

قوله : وهي تنفقر الى الايجاب والقول واقبض
 هنا فوائد :

(الاولى) بشرط في الايجاب والقول كونهما لفظين متطابقين ، ومحدرة
 الايجاب بعدم والقول « قلت » و « رخصت » وشبههما
 (ثانية) اذا حصل الانحاب والقول والعص لزم المبدء ، وقال الشيخ^١
 لا يبرء ، وقال الباقي بلزم مع العربة والاول أشهر لرويه حطبي عن نصادق
 عليه السلام^٢ .

(١) أخرجه في كثر المال ١٦ / ٢٤٤

(٢) قال في الخلاف ٢ / ٢٣٤ المصري عندما حائره وبماها اذا قال لرجل بعيره
 اعمر بك هذه الدار مدة حياتك ودمه حي من اوسكك و جعل لك هذه الدار في حياتك
 فان هذه الاماظ اذا لم يبرأ من احد منها وعده فقد اراد للمرى وقال « من عبد ايضاً
 مكنتي

(٣) الكافي ٣٤ / ٧ . الفقه ١٨٦ / ٤ تهذيب ١٢٠ / ٩ الاستبصار ١٠٤ / ٤
 نوسائل ٣٢٥ / ١٣

وليس له أن يسكن معه غيره إلا بادن المالك .

وليس له أن يسكن غيره إلا بادن المالك

هذا قول الشيخ في النهاية والقاضي، وقال ابن ادريس : للسكن الاجارة
واسكان العرود ثم يكن ولداً ولا راحة سواء ادب له سكن أولاً ، لأنه من
السعة وسارت من حموه وله استعانة كما يشاء ، بهـ وبغيره .

والشهور قول الشيخ ، وعليه لموى لان السعة من كل وجه كانت للسكن
ولاديين على ابقالها من كل وجه ، فان معهود سقـ المكي جعل عبر ساكناً
في الدار ، فلا يملك عرودك من لاجارة واسكان الا حسي

ان قلت : لو لم يسكنها السكن من كل وجه لكان للمالك أن يسكن معه
غيره ، لعدم المنافاة بين الساكنين ، فلو كان الارام باطل حرام فكذا
لملروم ، والملازمة طاهره ، فان الملك من وجه لا يفي عدم تملكها من
وجه آخر .

قلت : منع الملازمة ، وانما يصح لو لم يستلزم ذلك اصرار الساكن ، أما
معه فلا . والفرق قاضي بالاضرار .

ولتتم البحث بفوائد :

(الاولى) هل للسكن ادخال الصيف ؟ الظاهر نعم ما لم يطل زمانه بحيث
بعد عرفاً أنه غير ضيف .

(الثانية) هل له أن يحرر فيها طعاماً أو رجالاً به أو دواباً ؟ لظهور في الطعام

(١) النهاية ١٠٩ : لم يجوز الساكن ان يسكن معه غيره الا ولده وبنه ولا يجوز له
سواهم ولا يجوز للساكن ايضاً ان يؤجره ولا ان ينتقل عنه فيسكن غيره لا بادن صاحب
المسكن

(٢) احرر المتاح : جعله في الحرز اي المكان الذي يحفظ فيه

ولو باع المالك الاصل لم تبطل السكنى ان وقتت بآمد أو عمر.

حوار حرار ودر حاجة لا عبر . واما الدامة فان كان ذلك الممكن جعل لنفسها
حاروا الا فلا .

(الثاني) لو عمره أو رقه أرضاً شأنها الررع أوداه شأنها الحوث أو لعمل
عنه . أو حاد كان للمعمر ان يؤخر أمثال ذلك للمرف القاصي بذلك وأصالة
الجواز .

(الرابعة) لو أحاز المالك في موضع المنع جاز ، أو شرط له التخصيص
موضع الجواز لزم .

قوله: ولو باع المالك الاصل لم تبطل السكنى ان وقتت بآمد أو عمر
فإنه قوله : ان وقتت ، أي أحرقها ، إذا لم يوقت بآمد أو عمر بل سكنه
معه ، يكون بيعها كبيع رجوياً ، بخلاف الاول فانها متى مضت سنة العین
بالمد ، لم تشتري لكان عتقاً فلا خيار له ووجب عليه العسر والأتعير بين
الفسخ والعسر ، وهو اجماع ومثله رواية الحسين بن نعيم عن الكاظم عليه
السلام عن الصادق عليه السلام عن لياق عليه السلام
(قوله) :

(الاولى) زاد ابن أحمد أنه ادفع المالك الى الساكن عوضاً عما بقي
من المدد حر ذلك وهو بيع الارضى سكنى للروم العقد .
(الثانية) سكنى بعلقه صحة البيع لو كانت معلقة بالعمر ، لجهالة وقت
الانقضاء ولأنهم معوا بيع المسكن الذي بعد منه المصلحة بالافرة لجهالة وقت
الانقضاء وهذا المعنى موجود هنا .

(١) الكافي ٣٨/٧ ، التهذيب ١٢١/٩ ، الفقيه ١٨٥/٤ ، الاستيعار ١٠٤/٤ .

ويجوز حبس الفرس والبعر في سبيل الله ، والعلام والحارية
في خدمة بيوت العبادة .

ويلزم ذلك مادامت العين باقية
وأما الصدقة : فهي التطوع بتملك العين بغير عوض
ولا حكم لها ما لم تقص بادن المالك

وده نظر ، لأن بيع الأصل غير مشروط بعلم قدر منفعته بل بعلم الأصل وإن
جهل منافعه كبيع الشاة ذات سن مع جهالة قدر حلب
ويمكن أن يحاط بامرق سن لعلمه ، فإن العلم بالكم من حيث الرمان
شرط لا العلم بمقدار المنفعة به .

(الثاني) هل تصح حاربها من معلومه على لقول بحور تأخر لمدة عن
العقد أم لا ؟ الطهراؤه مع بديرها ، لمدة بصح ، فما مع بديرها بغير فلا ، لأن
لأحارة تملك منفعته معلومه والفرص عدمه ، ولا به يحب فيها تسليم المنفعة وهو
غير معلوم زمان القدرة عليه

قوله : وبحور حبس الفرس . إلى قوله : ويلزم ذلك ما دامت العين
باقية

هذا صحيح لأعاز عليه . نعم يقع الفرق بين الحبس المذكور وبين
الحبس على الإنسان أو الأول بحرج عن ملك الحائس بحلاف الثاني بل يعود
له أو إلى وارثه ، لما رواه محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام أن علياً
سأله السلام قضى مرد الحبس وانقاذ الموارث^(١) .

قوله : وأما الصدقة فهي التطوع بتملك العين بغير عوض

(١) الكافي ٣٤/٧ ، التهذيب ١٤٠/٩ ، الفقيه ١٨١/٤

وتلزم بعد القبض وان لم يعوض عنها .

في هذه العبارة مسخلة ، فان لبطوع لا تصدق الاعلى مسدود ، لم تقرر في الاصول انه مرادوه ، ومراده هنا اعم من ذلك بحيث يشمل تعرض ، لقوله فيه : بعد ، ومفروضها محرم - الح - ولأولى أن يقال هي إعطية المقرورة بالقرينة .

قوله : وتلزم بعد القبض وان لم يعوض عنها

وجه اللزوم حصول الثواب في مقابلتها ، وهو عوض أخروي ثابت دائم ، فيكون أقوى في اللزوم من العوض الدسوي الرائث .

قوله : وان لم يعوض عنها

عوض دسوي ولا خلاف في ذلك في المفروضة ، وأما المدونة فقال الشيخ "بحور فيها الرجوع كالمسألة في موضع بحور الرجوع والأقوى عدم كالمفروضة ، لرواية الحلبي عن الصادق عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : "ما مثل الذي يرجع في صدقة كالمسألة التي يرجع في فتنه" ، والرجوع في حق حرام فكذلك الرجوع في الصدقة .

وقال الشيخ : المقيد أيضاً لا يجوز رجوعها إلى بيع ولا هبة ، لرواه منصور ابن حازم عن الصادق عليه السلام : "إذا تصدق رجل بصدقة لم يحل له أن يشتريها

(١) في محكي الموطأ : ان صدقة التبرع عندما يصره الله في جميع الأحكام - لن أن قال - ذلك من أنه الرجوع في الله له الرجوع في صدقة عليه سبي وقال في النهاية ٦٠٣ : وما تصدق الإنسان به لوجه الله فلا يحل له أن يعيد إليه بالبيع أو الهبة أو الصدقة ، وإن رجع إليه بالميراث كان جائزاً ، وإذا أخرج الإنسان شيئاً لوجه الله يتصدق به ففاته من يريد عسده فليتصدق به على غيره ولا يرد في ماله

(٢) التهذيب ١/١٥٥ ، الامتصار ٤/١٠٩

ومفروضها محرم على هـ نبي هاشم هـ الا صدقة أمثالهم أو مع
الضرورة هـ ولا بأس بالمندوبة .

والصدقة سرّاً أفضل منها جهراً إلا أن ينهم .
وأما الهبة . فهي تمليك العين تبرعاً مجرداً عن القرينة .
ولا بد فيها من الإباحات والقول والقبض .
ويشترط اذن الواهب في القبض .

ولا يتوهمها ولا تستردّها إلا في مرتبة واحدة على كراهية وبإقل في الخلاف
ومنع ابن اديس لتمليك العين لله يبيعها على من شاء .
أما الانتقال بميراث فلا خلاف في جوارحه . لأنه تمليك من عرف قصد ، ولما
ذكر في الرواية .

قوله : ومفروضها محرم على نبي هاشم
أما الزكاة فلا كلام فيها ، وهل تحرم الواحده بدر أو عهد أو ميسر ؟ الظاهر لا
لمصادره لا أولى ، لكونها أوساح ليس ، ولا أصالة الحل مع الحصة
قوله : وأما الهبة فهي تمليك العين تبرعاً مجرداً عن القرينة
التمليك حسن وممنوع بالفسخ مخرج منه الأحار ، ويعد التبرع حرج لبيع
وشبهه ، وبعد التجرد عن القرينة حرج المصدّقة . ويتنقص الوصية ، فكان سمي
أن يزداد « منجزاً » .

قوله : ولا بد فيها من الإباحات والقول والقبض . ويشترط اذن الواهب
في القبض

هنا فرائد :

(الأولى) يحاط هذا العقد « ومكث » و « مكث » و « حديث المكث »

(التهذيب ١ / ١٥٠)

ولو وهب الاب أو الجد للولد الصغير لرم ، لانه مقبوض
بيد الولي .

وهبة المشاع جائزة كالمقسوم

حتى يقضى ، واما أراد الناس ذلك فأخطأوا^١ .

وبه نظر أم الزوجين الأولان فلاهما قدس لأقول به . ولا تعاض الأول
بالصرف و لهما بهما نصيبان سلك وبشترط بعض في صحتهما وثالث
فلا له لاسم من حرجه عدم كونه شرط في الصحة ، وثم روايه ولا دلاله فيها
على المدعى وإنما هي حكاية قول من رخطأهم فيه ولم يسن فيها الحق
(ثالثة) لاند في بعض من ادن الوهب ، ولو قصص لمهبت من غير ادن
لم يقع موقعه ، ولها كراهه لاصاله بقاء الميث ، خصوصاً على اشراطه في
الصحة .

(الرابعة) هل بشرط فوربه أم لا ؟ أم على القول بأنه شرط في المروم فلا
يشترط الفورية ، وأما على القول بشرطه فاستشكله العلامة في القواعد^٢ من
حيث أصله عدم الاشراط ، ومن أنه لا يمكن معاً بيني وبين الآخر مع عدمه
والحق اشراط فوريته .

(الخامسة) لو وهب المعصوب للعاصب أو لودعه للمسودع أو وهب الولي
الطفل شيئاً في يده لا بشرط تحديد قص ، وهل بشرط مضي زمان يمكن فيه
القبض لو أراد ؟ يظهر من كلام الشيخ في المسوط ذلك ، ولحق عدمه .

(١) المختلف ٢٨/٢ ورويه في التهذيب ٥٦/٩ . لا مسودع ١١٠/٤

ولعلته أي أعطيته شيئاً من غير عوض بطيب نفس

(٢) راجع القواعد المطلب الثالث من بعض ثلث في لهما . وهل فيه ولا
يشترط فورية الاقباض على اشكال .

ولا يرجع في الهة لأحد الوالدين بعد القبض ، وفي غيرهما
من ذوي الرحم على الخلاف .

قوله : ولا يرجع في الهة لأحد الوالدين بعد القبض ، وفي غيرهما
من ذوي الرحم على الخلاف

كل موضع لا يصح الرجوع في هة الأحيى كذا لا يصح في هة القريب ،
وأما ما يصح فيه الرجوع فهو ينقسم في القريب إلى قسمين :

١ « ما لا خلاف في عدم الصحة فيه ، يقال إن حمرة أسه للعمودان معاً
علواً أو برأوا ، وكلام المصنف يشعر بأنه الوالدان فقط ، وكلام العلامة في
المختلف^١ يدل على أنه لأولاد فقط . والعري على قول إن حمرة ، ولا سمي
ذلك نقل الفاضلين .

٢ « ما فيه خلاف ، وهو ما عدا ذلك من ذوي الرحم ، فقال الشيخ في
المسوط والخلاف^٢ والتهذيب^٣ والمرئسي وابن الحسد وابن إدريس للواهب
الرجوع وإن أفحص ، لرواية داود بن الحصين عن الصادق عليه السلام قال
سألت هل لأحد أب يرجع في صدقه أو هنته^٤ قال : أما من تصدق به لله فلا ، وأما
الهنة ولحمه فرجع فيها حارها أو لم يحرها وإن كانت لذوي قرانه^٥ ومثله رواه
المعلى بن خنيس عنه عليه السلام^٦ .

(١) لمختلف ٢٦/٢ قال في إدارته لاب ولده الصغير أو الكبير وفيه لم
يكن لأب الرجوع في الهة أجماعاً

(٢) الخلاف ٢٣٧/٢ ، التهذيب ١٥٧/٩

(٣) التهذيب ١٥٧/٩ ، الاستبصار ١٠٦/٤

(٤) التهذيب ١٥٨/٩ ، الاستبصار ١٠٧/٤

وقال المعبد واشيخ في الهدية 'وسلار' ولفصي بس له ذلك ، واحدا
العلامة . وعليه الفتوى .

أما أولا فلو جود العلة في الأولاد وهو الصلة .

وأما ثانياً فلان المنته ملك العين بالاجماع فعودها الى الواهب ينقصر
الى دليل .

وأما ثالثاً فالروايت ، كرواية محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام قال :
'الله والحق ير جمع فيهما صاحبهما ان شاء حرب اوله تحزب الذي رحمه فانه
لا يرجع فيه'^١ . وروايه عبد الرحمن بن ابي عبد الله وعبد الله بن مسان^٢ عن الصادق
عليه السلام قال . سألته عن الرجل يهب الله امرجعه وها ان شاء؟ قل . تحوز
الله بدوي العربي والذي يثبت من هبه ويرجع في عودك ان شاء^٣ . ومراذه
عليه السلام بقوله « تحوز » أي تلزم ، لوجوه :

١ « ان السؤال وقع عن الرجوع فلو لم يرد به ذلك لتأخر الدين عن وقت
الحاجة .

٢ « انه فرق بين العنق من الاولين ومن عرهما وأحب في الذي يحوز
الرجوع فيكون الاول بحلوه والآخر يبق للنقصان معنى .
٣ « انه مع ثبوت اثبات لاجل في الروم وقد شره مع هبه القرب
فيكون حكمهما واحداً قضية للمطابق .

قال بعض الفضلاء - يحتمل ان يرد من طرف المنته لاطراف الوهب

(١) الهدية ٢ ٦ قال فيه كين هه وهه الانسان الذي رحمه ولذا كان اوعيره ليس
له فيه رجوع و كان مقوصاً . وقال العلامة في رقم عدد . كان رحمه بم بحر الرجوع
بعد الانقاص

(٢) التهذيب ١٣٥/٩ ، ١٥٦ ، الكافي ٣١/٧ . الاستبصار ١٠٨/١٠١/٤

(٣) التهذيب ١٥٥/٩ به . وعبد الله بن سبطان . (استبصار ١٠٨/٤) وايضاً في

التهذيب ١٥٨/٩ عن عبد الله بن مسان وليس في عبد الرحمن بن ابي عبد الله

ولو وهب أحد الزوجين الآخر ففى الرجوع تردد أشبه :
الكراهية .

ويرجع فى هبة الاجننى مادامت العين باقية مالم يعوض عنها .
وفى الرجوع مع التصرف قولان . أشبههما الحواز

فكأنه عليه سلام قسم الهبة الى حائز من الطرفين وهو القسم لثبتي والى حائز من
طرف المنتهب وهو الاول

وبه نظر ، لان الرجوع من طرف المنتهب لا معنى له فى القسمين ، لحصول
ملكه فلا يرد له الا ما كان شرعي . ولان سؤال وقع عن رجوع الواهب
لا المنتهب .

قوله : ولو وهب أحد الزوجين الآخر ففى الرجوع تردد أشبه
الكراهية

أما الرد من أصله عنه الرجوع لحصول لملكه بالعقد الصحيح .
ولرواه ابن محبوب عن علي بن رباب عن زرارة عن الصادق عليه السلام أنه
لا يرجع الرجل اذا وهب بوجه ولا للمرأة فيما وهب زوجها . ومن كونها
ليست بذي رحم فحوز الرجوع ، لما تقدم من روايات . وبه قال الشيخ ، في
النهاية ، وحاربه ابن ادرس ، ولم يصف جمع بين الاحتمالين بكراهية

قوله : ويرجع فى هبة الاجننى ما دامت العين باقية مالم يعوض عنها
وفى الرجوع مع التصرف قولان أشبههما الحواز

(١) التهذيب ١٥٢/٩ ، الثاني ٣٠/٧ ، الاستبصار ١١٠/٤

(٢) النهاية ٦٠٣ قال فيه ويكره الرجوع لانه فيما به بوجه وكذلك يكره
للزوجة الرجوع فيما به زوجها

هذه لاحتسب لها أحوال ١٥٠ المعروفة بالقرية ، ٢٣٠ معوص عبيد ،
 ٣٠٠ التالف عبيد ، ٤٤٠ الناقية العين لكن حرب طيبا اعتقد لنافذة ، ٥٥٠
 الناقية لعين ولم يجر عليها القل ولم يصرف المذهب ، ٦٥٠ الناقية وبصرف
 المذهب .

ولاحلاف في عدم حوز الرجوع في الأحوال الأربعة ، وفي حوزة في
 الخمس ، وحلف في سادس فعل سلاز واسمي بحواره وإحاره لمصنف
 لرواية من سنان المتقدمة ورواية الحلبي صحيحاً عن الصادق عليه السلام
 كانت الهبة قائمة بمسما طه أن يرجع ولا فلس له .

وقال لنسج في نهضة والمعدو تعاصي وإن درس وإن حمرة بدم
 جواره ، ولابن حمزة تفصيل ، وهو أن التصرف أن ع العين كالخشب يعمل
 باباً والثوب بقصر أو بفصل قميصاً والقرل بنسج فلارجوع ، والأفلة ذلك كالعد
 برهنه أوبكانبه مكانة مشروطة .

و حذر علامة قول لنسج في نهضة ، وأصح عليه برجوع
 ١٥٠ - أن لمذهب مدح بالعدو و مدح و مدح ثم دك ، لتصرف موى
 و حوز السب فيكون ملكاً بدم و مدح بدم ، في سب حاد و ليس .
 والرجوع ليس ؛ سبب والالكانه سبباً في عذر من العقود
 ٢٠ - أصالة لزوم الملك لانتقاله إلى سبب ، فدخل تحت عموم « ولا
 تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل »^١ .

(١) التهذيب ١٥٣/٩ ، الكافي ٣٢/٧ ، المستدرک ٨/٤

(٢) النهاية : ٦٠٣ .

(٣) المختلف : ٢٨/٢ .

(٤) سورة البقرة : ١٨٨ .

١٣٣ - رايه ابراهيم بن عبد الحميد عن اصادق عليه السلام قال : أنت
بالخير في هذه دمت في ذلك وقد حرجت الى صاحبها فليس لك أن ترجع
فيها . وقال : ول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : من رجع في هبته فهو
كالراجع في قننه

وفي الكل مظهر :

أما الاول - فلان الميت مسلم لكن لروحه مسوخ والارم مع عدم
التصرف ، وكون التصرف سائ للروحه عن المصارغ ، فلا يكون مقدمة ولا لكان
مصادرة على المطلوب

وأما الثاني - فلمنع من كون المروم أصلاً ولا كفى مع عدم التصرف .
وأما الثالث - فلان الرواية ان سم سدها فهي تدل على اللزوم ، والقص
مطلقاً وانتم لا تقولون به .

واضح أن تردد المصنف من تعارض الاحتمالين كما قلناه .

كتاب السبق والرماية

ومستندهما قوله عليه السلام : لاسق الا في بصل أو خف
أو حافر.

ویدخل تحت البصل . السهام والحراش والسیف . وتحت
الحف الابل . وتحت الحافر الخیل والبعل والحمبر . ولا یصح
فی غیرها .

قوله : كتاب السبق والرماية . ومستندهما قوله صلى الله عليه وآله وسلم
لاسق (۱) الا في بصل أو خف أو حافر . ويدخل تحت البصل السهام والحراش
والسیف . وتحت الحف الابل . وتحت الحافر الخیل والبعل والحمبر
ولا یصح فی غیرها
ها فوائد :

(الاولی) لاسق و تمراده كانا في حامييه . وهذا من جمله لارلاء و بعدد
ثم ان شارح سوعهما ووقع الاحماع على مشروعهما . فلا بد من اربعتهما
(۱) في مجمع البحرين : اختلف المعدلون في ان اسبق في هذا الحديث هل هو
يسكون الباء ليكون مصدراً بمعنى المسابقة او يفتحها بمعنى المال المبدول للسابق ، فلي
الاول لاتصح المسابقة في غير هذه الثلاثة وعلى الثاني وهو الاصح نواة على ما نقله بعض
الطهات تصح ولكن اخذ المبر من حرام

عس اقتداح فيمنقر لى من أمرين ١١ « وجه الشئ لئذ ح . ٢٢ » بيان
الفرق .

أما الأول - فلا كثر على أن وجه الشئ يكون كل واحد من المتعاقبين ما أن
يعلم أو يعرف، وكل واحد من المتعاقبين مردد بينهما وقد لا خبر أن هو يكون
كل واحد^١ .

وب الثاني - فاحذف فيه - فعدن هو نفس الشارع على التوزيع لأعبر ،
وعند الشاعري هو دخول المحلل في موضع تكون لدل من المتعاقبين وأما
إذا كان من بيت المال أو من أنت فكيفي ديث في يعرف ولا حاجة إلى المحلل .
وقد لا خبر ما مهم هو أنه إذا سبق أحدهما والمحلل أحدهم - رر السابق
ما نفسه لأعبر وكان ما من المسوق للمحلل ، وكذا إذا لم يسبق معه المحلل
والأصح ما قاله الأصحاب .

(الثالث) يعني أن يكون المأثرت عليهما التأثرت لفعل والمدفعه عن الدس
والنفس والنال والحرمة ، فإن توقف الجهاد الشرعي عليهما وحاجا على الكفارة
لوحوب المتوقف عليهما وسحبنا على الأعداء

(الرابع) مسند لأجماع على مشروعتهما ، لحدثت المذكور ، وكذا قول
أئمتنا عليهم السلام - الملائكة ليسرعد لرهان وتضمن صاحبه ما خلا اجزاء
والحف والريش والصل^٢ .

(الخامس) من الجوهرية لفصل فصل السهم والسيف والسكين والرمح ،
والجمع حصول وفصل ، وبعض السهم إذا حرج من لفصل ، ومنه قولهم « رماء

(١) كذا في الأصل وكتب بهذه : هنا يخاص بقدر نصف السطر

(٢) الوسائل ١٣ / ٣٤٧ .

بأفوق ناضل^١ . ويقال أيضاً نضل السهم دأبت نضله في الشيء فلم يحرج ،
وهو من الأصداو .

واحف و حد أحفاف السمر ، والحافر واحد جوف يدانه ، وقد استعاره
الشاعر في الغدق « على الحريمية سدى وحافره^٢ » والریش للظائر الواحدة
ريشة ويجمع على أرياش ، ولريش ما يفتح مصدر فو لثريش السهم أو الرقت
عليه الريش فهو مريش ، ومنه قولهم « سده قد ولا مريش » أي ليس له شيء ،
ورشت فلاناً : أصلحت حاله وهو على التشبه .

(لخدمة) قال شريح^٣ الذي يحور اسمافة عنه الفصل^٤ والحافر وحاف
فانصل صردان بشاة وهي المعجم والآخر السهم وهو المعروف والدرنق^٥ وهي
الردنيات والرماح والسيوف .

(١) السهم الأفوق ، المكسور لغوي ، لم يروى نضل وهو موضع لوتر من
السهم ومبدعه يقال : نضل السهم أو حرج منه ، النضل فهو ناضل ، وهذا مثل يصرف بمن
استخدم بمن لا يخدمه ومنه قول علي بن عبد السلام ومن رمى بكم بقدر منى بأفوق ناضل :
أي سهم مكسر لغوي لا نضل فيه رجع بهج - الفصل - ٩٣١ - ١٥٤ شرح ابن
في الحديث : ١٠٢/٦ ، ١١١/٢ .

(٢) وهو نضو ، السدى « الأشعبي » نصف صفا طاردا أسرع إليه قال
أبهر ناري وهي شقراء أو قلت بليل فلاحث قلميون الشواظر
ما رقت الولدان حتى رأيت به على الكو يرميه بها فوحافر
مضى يرميه ، حرج ما عتده من الجري وقد استعار من الحافر في القدم ، وقيل .
ويقولون للقدم حاراً إذا أرادوا تقيحها قال الشاعر :

اصور باقة من قول مقولة
كان حافرها في . . غليوب

(٣) المصدر ٢٩ / ١

(٤) نضل و لصلان حديد السهم والرمح و سكر : لست ما لم يكن نه مقص
(٥) المراري جمع المراتق وهو رمح قصير وهو أحف من الصرة ، الردية مصم
الرد ، وقتح المدال وسكون الياء اسم امرأة ، والرماح الردية مسودة لها

وأما الحنف فصرح بان ابل وفيلة ، وأما النعال والحمير فقال قسوم لا تجوز
للمساكين عيب لها ، لا تكرر ولا يعرفها كالكفر ، وقل آخرون وهو حديث وهو لا أقوى
للعوم . وقل من الحيد لمجمع عليه ما يكون به القوة على حرب الأعداء
في يدين والكلية بهم وبرهه وما به فصل المساس اليهم بأي وجه كان الحيل
ولاس من الحيوان وإرمي على الغوس يدي الفصل من السهام ، وقد حاربه قوم
بأسر ذين والسفل والحمير وغيره من الحيوانات . وهذا يدل على نردده في ذلك
قال العلامة والوجه ما قاله الشيخ للعوم .

أقول . حتى ساع لنص ، لا عدم أن هذه لمعاملة على خلاف الأصل ،
فيسع ما دل النص عليه . وحسب ثم يعلم من الشرع غير الآلة ط المذكورة فان
لم تكن لها حد في المعروف حملت على المعاصي اللعوبة وقد عرفها .
نعم في روية الثانية ذكر الرئيس ، والمراد به سباب . وعطف الفصل
عنه لا يدفع ذلك ، لأن إيراد لاصاته في المراماد ، وسماه ربشاً محرراً من تسمية
الشيء بجزئه .

(سادسة) قوله « لا يصح في غيرها » بشر أني المسافة «الطيور» والنسب
والأقدام واحصاؤه ورفع الأحجار ، ولا خلاف في عدم صحة المسافة بها مع
سك . ومن تحريم مع عدم المال ؟ لا يصح نعم ، لأنها لعب وعنت حال عن
قنده ، لأن قوله صلى الله عليه وآله وسلم « لا تسق هروي يسكون الله » وفتحها ،
وهي الأول هل يصح المروعة أي لا تسق مشروع لأنه أقرب إلى الحقيقة
وحشد يكون دالاً على تحريمها ، أو يكون محملاً محملاً للمشروعية والفصلة
وحشد يكون الاحتياط مقصداً لتحريمها نصاً وعلى الثاني وهو فتح الماء يدل
على تحريم الغوص لأعلى تحريمها

(١) راجع المختلف ٢٦/٢ وفيه : الرمي على القسي .

(السابعة) في تفسير الانفاط المستعملة في هذا الباب :

أما في السابعة فالسبب يكون البدء بالمصدر وبالفتح العوض وهو الحظر .
والدب و لرض ، نقل سبق شدد بالاء ، اد أخرج اسبق واد أحررد ، والسابق^١ ،
احتقدم . ويقال المحلى ، كذا في المصلى لانه يحادي رأسه صدى^٢ المحلى ،
و لفلوان عظمى دثن عن يعين ادب وشماه ، و لاني^٣ ثالث ، والدرع
الرابع ، والمرتاح الخامس ، والحظي سادس ، والعاطف السابع ، والمؤمن
الثامن ، والظلم التاسع ، والسكت العاشر ، والعكسل الحبر

(١) لحظر الاشراف على الهلاك وحرف لثب ، واحظر اسبق يدى مر هي غايه
يقال احطرت لمال احتدرا عطبه حطرا بن لمر هين ، لثب بالتحريك كاحظر ورا
ومعا ، وقال ابن الدهري ، السبق واحظر و لثب ، ثرق و لوحه : كله الذي يوضع
في النضال والرهان من سبق احفه - ويقال شدد اذا اخذه .

(٢) في التذكير السابق هو استقدم السابق وانكد سبي اقول وهو بفتح اناه
وكسرها وهو لاني بن صل لثب وانظر ويعبر عنه بالثاكل ويقال له المحلى لانه حنى
في نفسه ي ظهرها او حلى عن صاحبه وظهر فروسيه وحنى همه حيث سبق

(٣) وسط الظهر من لسان ومن كل يدى ربح وفي هو ، سجد من لبركين وقول :
الفرجة بين الجاعرة والدب

(٤) دفين الذي هو الرابع بل ثالث السبي والعاطف هو سادس و يحطى
هو سابع وقول في الثالث والى المحلى هو الثالث ويليه درع لانه ربح ساجر
عنه اي دافقه ، والمراد هو الخامس سمي به لان الدرع لثب دكاته شط لثب بالسواين
ولسادس الحظي مد صاحبه حنى لثب بالسر بن ي صاددو خطوه عنه اي نصب ي
في مال لرض ، والسابع العاطف لانه عطف على لثب بن ي مال لثب وكسريه فحقها
والثامن المؤمن لانه يؤمن بفتح بالسواين ، والتاسع الظلم و لثب لانه بضم دا
اراد الدحوى الى لجره لثامه لثب بن وعاشر السكت مضرا محض ويجوز تشديده
سمى به ليكون له اد قبل لثب هذا ، ولانقطاع بعد عنه وقيل سكت هو لثب
وهو آخر فرس يعنى في الرهاى

والمحلل الذي تدخل بين المراهبين ان سبق أحد وان سبق لم يعزم وسمي
محللاً لأنه يحسن بعدد احتشاً ويجعل المال بسبه أيضاً

والغاية^١ مدى السباق . والمصالحة^٢ المسابقة والمراعاة .

وأما في المراءاة والرشى فتح لراء الرمي وبكرها عسده ، وبوصف
الهم من حاسي وهو وضع من يدي عرض ثم وثب إليه فأصابه وهو المردلف
والمحاصر وهو ما صاب أحد حاسي العرض ومنه المحاصرون ، والمحصل^٣ وهو
المنصب للعرض كيف كان . والحرق وهو ما حرقه ثم وقع بين يديه^٤ ،
والمحاصر وهو ما فتح للعرض وثبت فيه ، والمارق وهو ما نفذ العرض ووقع من
ورائه ، والمحارم وهو الذي يحرم حاشيته .

والمعرض ما يقتصد أصابه . وهو الرقعة المصعدة من عرض أو حلد أو ورق
أو خشب ، والهدف ما يجعل فيه القرض^٥ .

(١) عنه الشيء مسهوا ، والمراد بمدى لساق هنا مسهوا لا مجموع مساهمه كما يظهر
من المعنى

(٢) المصالحة معاصيه من الفصل وهذا الرمي ، قال الجوهري مصبه ي رماه
(٣) هذا الهم من العرض أي يقع على الأرض دون الهدف ثم يمشي إلى العرض
فحسه فأخوذ من حيز للمشي على الأرض فهو حيز وجمعه لحوزي قال في التذكرة الو
أصابه الهم بالأرض ثم وثب منها وصاب للعرض فهو المردلف وقد احتلف للمعناه في
أيه هل بعد انه ولا

(٤) قال في المصباح ٢٩٦ والفواصل اسم للإصابة أي إصابة كانت
(٥) قال في المصباح يقال حرق السهم وحرق إذا أصاب مرة وتعد فيها ، وفي
المصباح حرق السهم فخرطاس عدده

(٦) في المصباح حرق السهم فخرطاس عدده
حرق أو أثبت وهو حرق

(٧) في التذكرة الهدف من جمع أو حائط يبنى ليصيب فيه القرض والقرض
هو حلد أو رس وهو الحلد إلى أو حارس يدور عليه سبع وقيل ما يصيب في الهدف يقال

ويفتقر انعقادها الى ايجاب وقبول. وفي لزومها تردد ، أشبهه :
اللزوم .

ويصح أن يكون المبيع حيناً أوديناً .

ولو بدل السبق غير المتساقين حاز ، وكذا لو بدل أحدهما ،
أو يذل من بيت المال .

قوله : ويستقر انعقادها الى ايجاب وقبول ، وفي لزومها تردد أشبهه
اللزوم
هنا مسائلان :

(الاولى) هل هذا العقد لازم كالأجارة أو حذر كالحمالة ؟ تردد فيه المصنف
من كونه عقداً على عمل مقصود موله تعالى «وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة»^١
وقس النبي صلى الله عليه وآله وصفه بقوة بالرمي ، فيكون أجارة فيكون لازماً
ومن كون العامل عمره معلوم ، العمل عمره معلوم ، حصول وجوب بدل المال من
الاجنبي فيكون جعالة فيكون جائزاً ، واختار المصنف هنا اللزوم ، وهو مختار
العلامة في القواعد^٢ وفي المختلف الجواز^٣ .

له القرض سواء كان من كاعد وحرة أو على من له أو لغيره ، والقرض عظم ونحوه
في وسط القرض وقد يحتمل في الشئ نقض كالبهائم ، قال في الدرر^٤ وفي وسطه نقض بقوله
إمام هذه الدرر هي لغة في الحصة من حصة رمانة إذا عرفت هذا فيجب
بطلب حصة ثلاثه في آخر الهدف أو القرض المصوب في الهدف أو الشئ في القرض أو
الدرر في الشئ والخاص في الدار .

(١) سورة البقرة ٢٠٦ . والحديث في التكمي ١٠٤٩/٥ . وسائل ٣/ ٣٤٨١

(٢) الدرر من كتب الشئ من كتاب لأول من كتب في الرواية

(٣) المختلف ٢٦/٢ قال فيه : أصله لدرر ولأنه لا ينعقد له من قوله من
سبقه كذا هو الجعالة

ولا يشترط المحلل عندنا .

وبحوز حمل السق للسائق منهما ، وللمحلل أن يسق
وتفتقر المسابقة الى تقدير المسافة والخطر وتعيين ما يساق
عليه وتساوى ما به الساق في احتمال السق .

(لثانيه) حل يكفي فيه لاصحاب وحده ثم لابد من القول ؟ ان قلنا بانحوز
كفى الايجاب ، وان قلنا باللزوم لابد من القول .

وفي عدة المصنف مساهله ، لانه ولأولاً انهموها بمصر الى الايجاب
والقول ثم تردد في اللزوم . ولاوجه له ، لان الافتقار الى الايجاب والقول
معلوم اللزوم فلاوجه لتسليم المعلول مع الشك في العلة .

قوله : ولا يشترط المحلل عندنا

قد تقدم انه عند الشافعي شرط في ارجحه هذا المذهب . وأما أصحاب فلا
خلاف عدمه أنه اذا كان السق من أحدهما أو من ثالث أنه لا يشترط المحلل ،
ولما اذا كان من المستيقين وقالوا من - سق فله الموصاف فقال ابن الجنييد لا يصح
الان بالمحلل وكذا شرطه في - محل ، وقال الشح لا يشترط أيضاً . وهو الحق
لاصالة عدم الاشتراط في الاباحة .

قوله : وتساوى ما به الساق في احتمال السق

يريد أنه لو كان أحد ما ساق عليه من المحل أو عود أو من أن يسق وصاحبه
وائق به لا يحير ساق عليه ، لانه صار كما دلت عليه رواه سيده عن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم ، من أدخل فرساً من فرس وهو آمن أن يسق فهو
قمار ، ومن أدخل فرساً من فرس وهو لا يأمن أن يسق فليس له ربح وأما

(١) المبسوط ٢٩٣/٦ .

(٢) سنن ابن ماجه ٩٦٠/٢ .

وفي اشتراط التساوى في الموقف تردد .

ويتحقق السبق بتقديم الهادى .

اذا حمل كل واحد منهما أن يكون سابقاً أو متساوياً لتفاديهما في القوة والعدد جار السباق عليه .

قوله : وفي اشتراط التساوى في الموقف تردد

يشأ من أنه أولاً التساوى في الموقف لتحقق أحدهما وهو الأقرب إلى الغاية أن يكون سابقاً ، ويكون قد رأى انحراف اشتراط تساويهما في حصول السبق ، ومن أصالة عدم الاشتراط ، ولا بد منه على التراضي ، ولعمري كون أحدهما - وهو المسافر - أسرع بهمة من الآخر وحسن رياضة ، ولشجع لقولان ، واختار المصنف في الشرائع الثاني .

قوله : ويتحقق السبق بتقديم الهادى

احتج فيه به بتحقيق السبق على أقوال ١٠٠ هـ لعق ، وهو قول الأكثر .
« ٢ » الأدب ، لقوله صلى الله عليه وآله بعثت و سامة كفرسي رهان كاذب بسبق أحدهما الآخر بأدبه . « ٣ » الكند ، وهو ما من أصل لعق إلى الظاهر ، قاله الشيخ " في المصوط والخلاف " ابن ادريس " ٢٠ هـ أن يحط في النهاية حط معتبر من أنهما خرج بطرف أدبه قبل ما حله حكم بصاحبه بالسبق ، وهو قول ابن الجني ، رواه عن حلي عليه السلام روى صلى الله عليه وآله وسلم . وهو قريب من أقول الثاني بل هو هو .

والأحد أنه حصل شرط عند تعدد وجه ساعه ، وإلا لا يصح حديث

(١) الشرائع : ١٥٣

(٢) أخرجه في السور ٢٩٥/٦ وفي برقمه ١٩١/٤ هذا مثلي ومن السامة كفرسي رهان .

(٣) المصوط ٢٩٥/٦ ، الخلاف ٢٧٣/٣ ، البر ٢٧١

وتفتقر المراماة الى شروط تقدير الرشق وعدد الاصابة وصفتها
وقدر المائة والغرض والسبق .

وفي اشتراط المبادرة والمحاظة تردد .

ولا يشترط تعيين السهم ولا القوس .

ويحوز المناصاة على الاصابة وعلى اشاعه

ولو فصل أحدهما الآخر فقال : اطرح الفصل بكذا ، لم تصح
لانه منافي للغرض من النضال .

الادن فهو لتعيين لصديق الاسم عليه له ، والا رجع الي عرف المتراهين .

قوله : وعدد الاصابة وصفتها

يريد وصفها ما ذكره من الحادي والحاصر وغيرهما ، وفائدة معرفتها أنه

لوشروط أحدها وجب اتباعه

قوله : وفي اشتراط المبادرة والمحاظة تردد

المبادرة هي ان يبادر أحدهما الى الاصابة مع تساوي في الرشق ،

والمحاظة اسقاط ما سوي في الرشق وفصل لاحدهما عدد الاصابة فيكون
باضلا .

ومأ التردد من تفاوت الاعراض في كل واحد منهما ، ولاشتراط يريل

(١) قال في المسالك . المراماة فسمان مبادرة ومحاظة ولتردد من الأول ان يتفاهل

رعي عدد معين كثيرين سهم مثلا من بدر الى صانه عند من بها كحمه هم باصل

لن لم يصح اوصاف مادي . والاد من المحاظه بتشديد الطاء . من صانهما من

العدد المشروعة وي طرح . المشروعة من الاصابات من رد فيها عدد معين كحمه مثلا فاصل

الآخر ليستحق المال المشروط في القدر . الى آخره

المراع . ومن أفضاله عدم الاشتراط . ولأن الحق بالصادرة كان من حصل
له الاصابة المشروطة من صاحبه مع تسديدها في السهم بعد سقته ومع الحق
يستحق المال .

ويؤكد لأول أن هذا العقد إنما شرع لعث العرم على الاستعداد للمصال،
وذلك أنه يكون واقعاً على الوجه الأكمل إذا شرط فيه ، أما المادرة أو
المحاطة ، اذ بهما يحصل بلوغ الغاية في الحدق للرمي على أبلغ نظام ، لكونها
أشق أقسام الرمي .

كتاب الوصايا

وهي تستدعى فصولاً :

(الاول) الوصية تمليك عين أو مفعلة ، أو تسليط على تصرف

بعد الوفاة .

قوله ، الوصية تمليك عين أو مفعلة أو تسليط على تصرف بعد الوفاة

لوصية لغة مأخوذة من وصى وصى إذ وصل ، وسمى بصرف الإنسان

المتنق بموته بذلك لأنه وصل بصرفه حياً تصرفه ميتاً .

وشرعاً يقال على سبيل الاشتراك على معنى محليين ، فذلك تردد المصنف

في تعريفه ، لأن لهما في المحقق لا يجمع في تعريف واحد

١٥ - تمليك عين أو مفعلة بعد الوفاة وهو يعرف له بحديث العائشة كما

يقال ، لكونه يشرب به الماء والقاس ما يحرره ، الخشب ، ولو عرفها بأجرائها

[أو علمها] لقل هي الانحباب والبول الد لأن على تمليك عين أو مفعلة بعد الوفاة

فالتمليك كالجس ، ونقيده بما بعد الوفاة تحريم لهة و ليسكني فانهما يملكان

(١) قال في جرد هـ : و دولي عليها من الوصية معنى مطلق العهد ، يقال : وصاه

دوصاه بوصية عهد له إلى حصوله من بعده الإنسان بعد وفاته من الوصية معنى التملك

المعنى بهذا المعنى من الأول كما هو واضح

ويفتقر الى الايجاب والقبول .
وتكفي الإشارة الدالة على قصد . ولانكفى الكتابة . ما لم
تضم اقرب الدالة على الارادة .

العين أو سمعة حل الحياة . وه أو ه في قولنا « او منعة » للتقسيم للترديد .
« ٢ » - السليط على تصرف بعد الوفاة . فالسليط كالحبس ونفسه بما
بعد الوفاة نحرر . لو كالة والانصاع ^١ ، فان السليط فيهما مقيد بالحياة . وه و
أيضاً تعريف بالغاية ، ولو عرفها بأخرتها وعانتها لقال هي الايجاب والقبول
الدالان على تسليط على تصرف بعد الوفاة .

واعلم أن الوصية مخالفة للاصول من وجوه :

(الاول) انها تعلّق بالتصرف في المستقبل .

(ثاني) انها تعلّق بتصرف المات في المال أو لواله في ولاية حال روال
الملك والولاية .

(ثالث) أن القول فيها لا يشترط في تأثيره اتصافه بالإيجاب حل الحياة

بل عند بعضهم بحسب تأخره الى بعد الوفاة . لأن التملك بعدها فكيف يفعل
قلها .

قوله : وتفتقر الى الايجاب والقول

بحور عود لصمير المسكن في ه تفتقر ، الى الوصية . فيكون همار الكل

الى احرائه . وبحور عوده لى لصمير أو لصمير . فيكون همار لمعلول
الى علته .

(١) الانصاع : هوان يدع الانسان الى غيره فلا يتنازع به متاعاً ولا حصه له من

ربحه بخلاف المضاربة .

وهنا فوائد :

(الأولى) توصية ن كانت في جهة عامة أو الفقراء أو العبيق وشبهه فلا تقتصر إلى القول للمدرك من الجميع وله معين و حد يكتفي بقوله يسقط . ولا فلا بد من القول ، إذ الأصل في العقود ذلك ، ولأنه تمليك لمعبر^١ فلا يسبق ملكه قوله كسائر العقود ، ولأن التوصية له لو رد الوصية بطلت ، فهو ملك بمجرد الإيجاب لم يرل لذلك كما بعد القول هكذا قال العلامة^٢

فإن عيبه أن لصيغة الواحدة لا تختلف باختلاف متعلقها ، وقد ثبت أنها الإيجاب والعقل في حق المعنى ، فيكون كذلك في [حق] غير المعنى ولا يلزم من تعذر بقول في الجهة العامة والفقراء تعذره مطلقاً ، لجوار قول الباطل في سنك المصححة أو الحاكم أو بعض الفقهاء الحاضرين كالطهه الأولى من الوقف .

(الثانية) قال السيد ابن زهره يجب كون القول بعد الوفاة . وحجازه العلامة في المختلف^٣ وسئل عنه بعض المسأجرين بأنه يجب أصل العقود بأحكامها لكونها انشئت فهي عمل ، ولا ريب أن الملك يحصل بعد الموت هكذا شبه ، وإن حصل قبله كان اجباراً عن قبوله بعد الموت لا إنشاء

(١) كذا في آخر وفي بعض نسخ تلخيص معنى وفي بعضها . تمليك الميراث دون . وتظهر به ما نسب للمعبر^٤ مع يسى بملك يقول فلا بد منه كسائر العقود (٢) قال في العقود بعد . وبكاتب الوصية لمعبر معين عن في تمليك لأحد و الموت ولا يترتب على القبول . وقال في المختلف ٥٢/٢ : والمقتضيان قبول . توصية ن كانت لغير معين كالفقراء ... لم يقتصر إلى قبول ولزم بمجرد الموت . . وإن كان للمعبر فنقب إلى القبول ولا يحصل الملك قبله - الح

(٣) في المختلف ٥١/٢ : وهل يترتب وقوع القول بعد الموت نقل ابن ادريس عن بعض عمهات ذلك بخلاف الوفاة لأنها عقد محر في المعدل فصار القول فيها بخلاف

وقال ابن ادريس بجوار حصوله بعد موت وقته ، واحترده لمصنف والعلافة
في غير المحلف^٢ وعاء القوي . لان لاسله انه لو حصل قبله كان اجاراً ولا كان
الايجاب اجاراً وهو باطل .

هذا . وقد رد م مخالفة هذا العقد للاصول ، فجورقه مالا يجوز في غيره .
(الثالثة) حلف في ملك الموصى له مسمى يحصل ، قال الشيخ في المبسوط
والخلاف^٣ يحصل بالموت ، وهو قول الشافعية فابهم قالوا يدخل في ملك الموصى
له غير اجارته كالرث والصول كاشف . وقال ابن ادريس^٤ انه بموت واسول
معاً ، وحكاه الشيخ في المبسوط قولاً

ويظهره في خلاف اجارته ، لانه قال في كتاب عطرقه لو اوصى بعد
ومات قبل الهلال ولم يقبل الموصى له الا بعده - لم يلزم حداً فطرته^٥ . وعلى
الاول فطرته على الموصى له .

وقال في المبسوط قولاً ثالثاً حكاه عن بعضهم انه يكون مراعى أن قبل الموصى

قبل الموصى له فانه لا بعده الا بعد موته لان الوصية تسمى بميتك في ملك الحال
وأخر قبول لها . وعنه فساد بذلك لسيد من رحمه لانه من كلامه قال ابن ادريس ولا
رى بان موته من موت بعده وعلى كل حال فانه لا يمنع منه لو حده عندى الاول
لانه اوجب له بعد موته قبله ليس محلاً للقبول فأشبه قبل الوصية

(١) السرائر ٣٨٣ ونقلنا نص قوله قبل هذا

(٢) قال في القواعد وقبول يفسر في قبول بعد موت ولا يرد له أو
تقدم . وقال في التحرير ٢٩٧/١ ولو قبل قبل وفاة جاز وبعد الوفاة آكل وان تأخر
القبول عن الوفاة جاز ما لم يرد . الى آخر قوله

(٣) الخلاف ٢/٢١٣

(٤) السرائر ٣٨٧ قال فيه والذى يقوى في معنى انه لا يستل بموت من خصم
لقبول من الموصى له لا بمجرد موت . لانه قال . بعد موت يعود الى موته

(٥) الخلاف ١/٣٣٠

ولا يجب العمل بما يوحد بخط الميت .

وقيل ان عمل الورثة ببعضها زهم العمل بجميعها ، وهو

ضعيف .

له علما أنه نقل إليه ، الموت بعد الموت ، فموتوا بموتهم لم يبق علم
أنه انتقل بالموت الى الوارث .

واحذر المصنف في الشرائع الثاني . واحذر العلماء في المختلف
والفوائد الاول وفي ذكره الثالث . وكل فرق استدلال المذكور في المطولات
ذكرنا بعض ذلك في " كنز المرقاة " ، ونحن أيضاً فيما بعد من الشرح .

(ر بعد) لو رد الموصى له الوصية في حياة الموصى فليس بركة ثم سئل
له ان يقر بعد الموت مع بقاء الموصى على وصيته ، وأما لو رد بعد الموت
فله أحق :

١٦٠ - أن يرد قبل القبول ، فتظل الوصية .

١٦١ - بعد القبول والقصد ، فلا أثر للرد اجماعاً بل المثلث له .

١٦٢ - بعد القبول وقبل القصد ، فيه قولان مبيان على أن المصنف شرط

في رد الوصية أو الصحة كالهبة أو ليس شرطاً مطلقاً كالبيع . فقوى الشيخ
الاول ، وهو لطلال . وانحق خلافه لأصالة عدم اشتراط الملك بالقبض .

(لعدم) القبول ، لا يشترط كونه عطاء بل يكفي الفعل ائدال على الرضا

صريح ، كالأخذ والتصرف به لعمه وعرضه على التناهي وشبهه .

قوله : ولا يجب العمل بما يوحد بخط الميت ، وقيل ان عمل الورثة
بعضها لزهم العمل بجميعها ، وهو ضعيف

(الشرائع ١٥٤ دل . ولا ينتقل الموت متفرداً عن القبول على الاظهر .

(٢) المختلف . الحر . الثالث ٥١

(٣) كنز المرقاة ٩٤/٢ .

القول لمشيخ في النهاية اسدأى رويته بر عهد بن محمد الهادي الى
 كنت الى ابي الحسن عنه السلام راجل كتابك ما يحطه و... بل لورثته هذه
 وصني ولم ينس بي قد اوصت لانه كتب كتابا فيه ما أراد ان يوصي به هل يحسن
 على ورثته القيام بما في الكتاب يحطه ولم يأمرهم بذلك ؟ فكيف عنه سلام
 ان كان له ولد ينفذ كل شيء يحذره في كتاب أسهم في وجه البر وغيره^١.
 وقول ابن دريس لوجه ان الورثة ان افرو بما في الكتاب يلزمهم العمل
 به، وان افرو بسعه لم يلزمهم الا العمل بما افرو به دون كنه وهذا هو الصحيح
 والرواية لا يدل على مقاله الشيخ كما يرى وقوله وسعدوه صفة لولد وحوار
 لشرط محذوف تقديره ان كان له اولاد ينفذون ما وجدوه في كتاب أبيهم فلهم
 ذلك أي على وجه الاستصحاب لا اللزوم .

ان قلت . يحتمل أن يكون قوله « سعدون » حراً يرده الامر، مثل قوله
 « والوالدات يرصن اولادهن »^٢ أي لرصن، وكذلك يكون تقديره لينفذوا.
 فبذلك محذوف الاصل عدمه وعلى تقديره هل يدل على وجوب العمل
 بكل ما يجدونه وأم نفس به السمع ولا غيره، فالمنع منها موقوف بالاجماع .
 وما فوائد :

(الاولى) لانكمي لكافة معذور على لفظ وان اشد أو شهد بما فيها من
 وجوب العمل .

(الثانية) لو قال للشاهد « اشهد علي » في هذا الكتاب قاضي عالم به « لم
 يصير محملاً حتى يقرأه عليه فيقره أو يملأه المشهد » .
 وقيل اذا حط المشاهد الكتاب عنه تسلسل على الشهادة في الحياة و الامات .

(١) النهاية ٦٢١

(٢) اوسان ٣ / ٤٣٧

(٣) سورة البقرة ١٣٣

ولا تصح الوصية بمعصية كمنع عمدة الطالم . وكذا وصية
المسلم للبيعة والكيسة .

(الثاني) في الموصى . ويعتبر فيه كمال العقل والحرية .

وفي وصية من بلغ عشرين في الترتيد . والمروى : الحوار .

وهو بعيد لانه عسر وحظر لجوار عقله الكاتب حال كتابته فبريد حرفاً أو كلمة
أو يقصهما بحيث يختلف المعنى المراد له .

(الثالثة) لأحلاف أنه لو كان أحرس أو عجزاً عن النطق تصح الشهادة عليه
بالكتابة أو الإشارة مع القرينة الدالة على فهمه وإرادته .

قوله : وفي وصية من بلغ عشرين في الترتيد ، والمروى الحوار
بشأن من الحجر عليه مطلقاً فلا يمضى تصرفه برأى أو جبره ، ومن فتوى
الشيخين^(١) وابن بابويه والقاضي وسائر بجواز وصيته في البر إذا بلغ عشرين
اعتماداً على الروايات^(٢) .

واعلم أن في تصرفات العصى في المعروف أقوالاً :

١١ - قول ابن إدريس^(٣) بالسبع مطلقاً .

١٢ - قول ابن الجيد إذا وصى العصى وله ثمان سنين والجارية ولها سبع
سنين بما يوصى به البالغ الرشيد جار .

١٣ - قول الشيخ بجواز تصرفه في المعروف من وقف وربة ووصية
وصدقة^(٤) .

(١) النهاية : ٦١١ .

(٢) راجع الوسائل ٢٨/١٣ الباب ٤٤ من كتاب الوصايا

(٣) السرائر : ٣٨٨ .

(٤) قال في النهاية : ٦١١ . وكذلك بحر صدقة لسلام . راجع عشر سنين وربة وعنفه
إذا كان بالمعروف وفي وجه البر . ولم يذكر فيه « الوقف »

« ٤٤ » - مثله قول المفيد^١ الآلهة .

« ٤٥ » - قول سلالر مثله الآلهة والوقف .

« ٤٦ » - قول النقي لاصفي وصية من لم يبلغ عشرين والمحجور عليه
الآ ما تعلق بأنواب السر .

وأما الروايات فالأولى رواية ابن بابويه عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله
عن الصادق عليه السلام : إذا بلغ العلام عشرين جازت وصيته^٢

« الثانية » رواية عن النضر عليه السلام : إذا أتى على العلام عشرين فله
بحوره في ماله ما اعتق أو تصدق أو وصى على حد معروف وحتى فهو حُرٌّ^٣ .

« الثالثة » ابن مبرور عن الصادق عليه السلام صحباً : إذا بلغ علام عشرين
سنتين فأوصى بثلث ماله جازت وصيته . وإذا كان ابن سبع سنين فأوصى من ماله
باليسر في حق جازت وصيته^٤ .

« الرابعة » محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام صحباً : إذا بلغ العلام
أداه حصره لموت فأوصى ولم يدرك جازت وصيه بدوي الأرحاء ولم يحرق
للمرءاء^٥ .

وروى الشيخ روث آخر : محمد بن أبي ذر عن العلام : هذه الروايات
وال كانت منطوقة والأول مشهورة لكن لا حوط سده بقاد وصيه مطلقاً حتى
يلغى لعدم كونه أهلاً للتصرف في الأموال^٦ .

(١) المقصود : قوله : وإذا بلغ لصفي عشرين : عشرين سنة في المعروف
من وجوه البر - إلى أن قال : ولا يجوز وصية النسي : المحجور عنه فيما يخرج من
وجوه البر والمعروف وهما باطلان ووقتهما وحدقتهما كوصيتهما جائزة إذا وقع موقع
المعروف .

(٢) الوسائل ٤٢٩/١٣ .

(٣) المختلف ٩٢/٢ .

وأوجرح نفسه بما فيه هلاكها ثم أوصى أم تقبل، ولو أوصى
ثم جرح قات .

أقول : لحسن ما أن قوة التمييز والتعقل ليس حصولها مشروطاً بزمان
لبوع شرعي ، وهو أحد الثلاثة المستوردة ، لجواز الحصول قبل ذلك ، ولابد
كان الدين متعدياً بحكمه ، كالموت ، فإنه عند حصول ذلك نفوذ واستحقاق
الثواب في مقابل أيام بيت كالكيف ، وإذا كان كذلك فلم لا يجوز أن يحصل
له داع عقلي أي من جرح في ذلك الزمان ، فلو مضى مع جرح عليه حال
حياته من تصرف زعم لمع من الاطراف المقررة إلى تحصيل الثواب ، وهو
قبيح عقلاً ، فإذا قول الشيعين لأبي ، وتعصده الروايات المتطابقة .

وقول الملا « الأحرط عليه انقاذ وصيه » ممنوع ، بل الاولى أن تنفذ
حصولاً إذا كانت لجهة عامة ، فيبني إوارثه انقاذها احتياطاً لمرأه دمه ، إذ
الروايات تقتضي ذلك ، فيكون الأحرط له الانقاذ .

قوله : « ولو جرح نفسه بما فيه هلاكها ثم أوصى لم تقبل ، ولو أوصى ثم
جرح قبلت »

أما الحكم الاول فهو مذهب السجس والفتي والقاضي ، ومستند رواية
أبي ولاد عن أبي عبد الله سلام . أن كان أوصى بوصية بعد ما حدث في نفسه
من جرحه ، فمن له الموت لم تحز وصيته .

و حذف في نسخة . قيل إن الصحيح لمكان سنده ، لا يصدر من ذلك عن
عائز ، بل لعدم استقرار حياته .

(١) المسألة ١٠٣ ، التهذيب ٢٠٧/٩ .

(٢) الفقيه ١/٤ ، كافي ٤٤/٧ ، تهذيب ٢٠٧/٩ .

وتظهر المائدة في من أوصى وهو رشيد لكنه غير مستقر الحياة، فان وصيته
تبطل على الثاني لا الأول .

لكنه ممنوع ، فان أكثر الوصايا بصدور حال المرض اهدف يدي بحصل
معه لاشراف على الموت عدلاً ، ولان الرواية اعم من ذلك .

وقال من درس ' ان كان عطاء ثانياً واوجه صحة وصيته كما يصح في باقي
تصرفاته ، ولعموم وجوب العمل بالوصية وبحريم مخالفتها ، بدلالة قوله تعالى
وفمن بدل بعد ما سمعه فانما اثمه على الذين بدلوه^١ .

قال العلامة في المختلف ولا بأس بذلك^٢ .

وفيه نظر ، لا بما سلمنا ان ثبت عقله هو المناط لصحة تصرفاته ، لكن ثبات
عقله هنا ممنوع فان جراحه نفسه بما فيه هلاكه ومن على حلال عقله . واما
الحكم الثاني - أعني انه لو أوصى ثم جرح نفسه تصح وصيته - فلا يصح صحة
تصرفاته والاختلال انما حصل بعد ذلك .

وهنا فوائد :

(الاولى) هل تصح وصية السفيه ؟ طاهر من حمرة عدم الصحة . قطعاً والمعد
وسلار والفاصي حوارها في الر كالحسي . - دلالة معهارة مطلقاً وأحارده أخرى
مطلقاً . والاولى الصحة في المعروف خاصة .

(١) السر ٣٨٦ دل عليه . ولدى يعضيه اصولك وشهد بصحته ادب ان وصيته
ماضية صحيحة اذا كان عقله نابياً ثابت عليه .

(٢) سورة البقرة : ١٨١ . وراجع السر ٣٨٠

(٣) المختلف ٥٧٢ قال : ونقول ابن ادريس لا بأس به . وقال قبل هذا : والوجه
الاول - اي وصيته مردودة - ثانياً - فيه فلا يتفق تصرفه ، ولانه في حكم الاموات فلا
يتصرف في مال غيره ، ولانه قاتل نفسه فلا يتصرف في - به - كالوارث لو قتلته منع منه ،
ولما رواه ابو ولاد عن الصادق عليه السلام .

وللموصى الرجوع فى الوصية متى شاء .

(الثالث) فى الموصى له : ويشترط وجوده . فلا تصح للمعدوم ،

ولا لمن ظن بقاؤه وقت الوصية فبان ميتاً .

وتصح الوصية للوارث - كما تصح للأجنبي ، وللحمل بشرط

وقوعه حياً .

(الرابع) سطر تصح وصية طفل - من مصاديق المال المحجور عنه ،

ولأنها بعد أداء الدين اجتماعاً .

(الخامس) لا يشترط فى الموصى لاسمائه ، تصح من الكافر لئله مطلقاً والمسلم

لكن بما يجوز تملكه له .

قوله : وللموصى الرجوع فى الوصية متى شاء

لأنها بعد حيز ثم الرجوع قد يكون بعد ما صريحاً كرحت ولا تعطوه

ثبت وأمثاله ، أو لروماً كالوصية أسره بذلك الشيء ، أو صدور تصرف يستلزم

ثبات ملكه عليه كالبيع والهدى والهبة وغيره لم يكمل يستلزم تغيير اسمه ، كما

لو أوصى بحبه ورءه أو بفض فأحضته^١ أو بقيق فخبزه أو بغير فدفقه فتيثاً .

قوله : وللحمل بشرط وقوعه حياً

شرح هذه الجملة بمسائل

(الاولى) أنه بشرط مع وقوعه حياً يكون لدون سنة أشهر من حين الوصية

ليستحق وحده حياها . ووصية من السه إلى السه وهي حاله من روح

أو مولى صاحب الوصية ومالك ولو كان لها أحدهما . وإن لا يستحق لأحدهما

١ حضن فطَّر يقيد : ضمه تحت جناحه . حضن الطائر يقيد : إذا جثم عليه .

تحده، وقيل بل يستحق عملاً بالعادة العامة من الوضوح في هذه المدة . وهو اختيار المصنف ، ولذلك أطلق هنا وفي الشرح^١ .

(ثانياً) الحمل المدكور سواء كان له أو غيرها ، وسواء كان لرشدته^٢ ولغيرها الآن يقصد كونه للزنا فتطلى .

(ثالثاً) ان اتحاد الحمل فذلك له ، وان تعدد قسم بالسوية ، وان حلقوا في المذكورة والاثوثة .

(الرابعة) قال ابن ادريس : بشرط قبول ولده بعد انعصانه حياً^٣ قال العلامة في المختلف^٤ : يمكن عدم اشتراطه لوجوب ذلك على الولي مع المصلحة ، وقد امتنع سقط ولأبيه وصار الولاية للشارع وقد حصل بالانجاب . قال الشهيد : وفي هذه المقدمات منع ظاهر . أقول : يريد بالمقدمات :

١ - وجوب القول على الولي ، ومستنده وجوب الاكتساب عليه ، ووجه المنع أصالة عدم وجوب التكسب عليه .

٢ - كونه إذا لم يعمل سقطت ولأبيه وهو ممنوع بل بحره الحاكم . أو العرصر ، أن القول واجب عليه ، وكل من أحسن مواعظ أحسن على فعله .

٣ - كون إيجاب الشارع قولاً مدبوعاً ، إذ لا دليل عليه .

(١) اشرائع ١٥٨/١ قال : ويصح إرضيه للحمل ، موجد وسنقر بأفعاله حياً ولو وضعت ميتاً بطلت الوصية

(٢) في المصباح : وهو لرشدته أي صحيح النسب بكسر الراء والفتح لغة . والشهيد لمحمد الحكيم أمير داماد في هذه الكلمة وحتمها عليه ، حقق من شرط الإطلاع عليه طبر حجب كتابه ، لروايع المساوية ، ٨ . وعنده أيضاً في سيقنت على ، عند القرعة من ٢٨٠ .

(٣) المراتب : ٣٩٠ .

(٤) المختلف ٦٠/٢

وللذمي ولو كان أجنبياً، وفيه أقوال

ويمكن - يحدث عن الأول بأن الكسب واجب قدر الحاجة فيمكن أن تكون حصة جيشه، وعن الثاني أن ذلك موجب لنفسه، يحفظ لولائه، وعن الثالث بأنه لم يصرح بكونه قولاً - نعم يكون حشد كالتوصية لمحبه العامة .
(لحمته) لومات الحمل بعد سهله سهل ما أوصى له به لى وارثه ان
من يولي أوطاناً لأحد - لى القول ويمكن أن يقال فصل الوارث على أحد
الاحتمالين .

(سادسه) قال في الميسوط : اذا أوصى لحمل المرأة من فلان فأكره
ومناه باللعان صححت الوصية ، قيل عليه أنه إنما أوصى لامن فلان ولم يثبت كونه
له فتكون الوصية لمعدوم - ولا تصح والتحقيق أن تعلق غرض الوصى بالانتساب
الى الأب المذكور فتناه بطلت والا ولا .

قوله : وللذمي ولو كان أجنبياً ، وفيه أقوال

(الأول) قول شيخ في الميسوط لا يصح الوصية للكافر الأجنبي^١ .
(لذي) قوله في خلاف^٢ لا يصح للحربي وبحور للذمي . قال : وما من
بعدها يدي القرابة خاصة .
(ثالث) قوله في النهاية^٣ بحور لأحد - ابوه وبعض قرابه وان كانوا
كفاراً .

(١) الميسوط ١٣/٤

(٢) الميسوط ٦٢/٤ قال : وعندما يصح للذمي اذا كانوا ذرية . وقال في ص ٦٣ :
تصح توصية للذمي ذرية القارب ولا تصح لأهل الحرب وفيه خلاف

(٣) الخلاف ٣١٦/٢

(٤) النهاية : ٦٠٩ .

(الرابع) قول لعبد بن رافع بن موسى بن أبي لموصى له ولو كان كافراً .

(الخامس) قول الله تعالى الصحيح أن لا يؤمن الكافر .

(السادس) سائر لاجور الوصية للأحبي يصل عن حسن

(السابع) لعبي بن جاور الوصية للكافر ن كانت مكافأة عن مكرمه وبيوته أومبتداً بها .

(الثامن) قول ابن ادريس^١ الوصية بصحح لمكافداً رحم كان أو احباً ، لا بها عطية وليس من شرطها القرابة .

وعادة المصنف تؤيد بأن الخلاف في الدمي دون الحرابي . وليس الامر كذلك ، لما تلوذ من هذه الأقوال الدالة صريحاً على أن الخلاف في مطلق الكافر . المهم الآن يكون المراد من الكافر في عبارته هو دمي مطلقاً لتمام عنى لخاص واستسلاف . معرر عنهم أن ما لحرابي غير مصوم وأنه لا يدخل في ملكه مال المسلم ، فهو صاحب الوصية له بوجوب دفعها به عملاً بقوله تعالى « فمن يذله بعدما سمعه فبما نمه على الدين تداونه »^٢ لكن لا يحب ، لما قلنا من الاجماع على جواز الاستيلاء عليه .

و عرف هذا فوجه ما فيه المصنف من رد ما وجد من مسلم عن أحمد بن علي بن سلاه في رجل أوصى بماله في سبيل الله . قال : سطر من وصي له به وإن كان يهودياً . بصواب ، أن الله يقول « ومن يذله بعدما سمعه » الآية^٣

(١) لعبد بن رافع

(٢) سورة البقرة : ١٨١

(٣) سورة البقرة : ١٨١

(٤) الكافي ١٤/٧ ، التهذيب ١/٩ - ٢ ، المعية ١٤٨/٤ ، الاستيعار ١٢٨/٤

ولا نصع للحربي ، ولا لمملوك غير الموصى ولو كان مديراً
أو أم ولد .

نعم لو أوصى لمكاتب قد تحرر بمصه مصت الوصية في قدر
نصيبه من الحرية .

قوله : ولا لمملوك غير الموصى ولو كان مديراً أو أم ولد . نعم لو أوصى
لمكاتب قد تحرر بمصه مصت الوصية في قدر نصيبه من الحرية
هنا مسائل :

(الأولى) مملوك العبر لا نصع الوصية له إجماعاً ، ولعموم قول أحدهما عليهما
السلام . لا وصية لمملوك . ولا . الموصى له بملك ولا شيء من المد يملك على
الأقوى فلا نصع الوصية له .

ان قلت : الكبرى منقوضة بعيد الموصى .

قلت : خرج ذلك بالإجماع فتبقى الباقي على أصله .

(الثانية) مدير العر حوز المعبود^(١) وسائر الوصية له ، وحمله الشيخ في المسوط
حكم ابن في المص ، وكذا ابن حمزة وابن ادرسي وهو لا شيء
(الثالثة) أم ولد للعبيد ولا تعرف خلافاً في مص الوصية لها .

(الرابعة) مكاتب العر حوزها المعبود^(٢) وسائر مطلقاً ، وبظاهر من " لشهيد احتياط
هذا لأنها نوع اداس والمكاتب غير ممنوع منه وهو قوي وسعها الشيخ وابن
حمزة وابن ادرسي مطلقاً ، وفصل المصنف بالمصع للمشروط و سطلق غير

(١) التهذيب ٢١٦/٩ ، الاستبصار ١٣٤/٤

(٢) المقنع ١٠٢

(٣) الدروس : كتاب الوصية

وتصح لعد الموصى ومديره ومكاتبه وأم ولده .
 ويعسر ما يوصى به المملوكه بعد خروجه من الثلث
 فان كان بقدر قيمته أعتق ، وكان الموصى به للورثة
 وان زاد أعطى العبد الرائد ، وان نقص عن قيمته سعى في
 الباقي .

وقيل : ان كانت قيمته ضعف الوصية بطلت ، وفي المستند
 ضعف .

المؤدي ، وأم لمؤدي فتصح له بقدر ما تحرره وسطا بقدر الرقيبه ولحمته
 في ذلك كله ما تقدم .

قوله : وتصح لعد الموصى ومديره ومكاتبه وأم ولده ، ويعتبر ما أوصى
 به المملوكه بعد خروجه من الثلث فان كان بقدر قيمته أعتق وكان الموصى
 به للورثة ، وان زاد أعطى العبد الرائد ، وان نقص عن قيمته سعى في
 الباقي . وقيل ان كانت قيمته ضعف الوصية بطلت . وفي المستند ضعف
 لاختلاف في صحتها لهؤلاء الاربعه ' أم الولد فسأني حكمها ، وكذا
 المكاتب ، بقي الفن والمدير ولهما أحوال ثلاثة :

« ١ » - أن تكون الوصية بمدرستها فصرف ذلك الى عفيها ويكون
 ما أوصى لهما به للورثة .

« ٢ » - أن تزيد على القيمة ، وحكمه كما تقدم لأن الرائد يكون للعد .

« ٣ » - أن تكون فيسهما رائدة عن توصية فعتق منه بقدرها وسعى في
 الباقي من قيمته وعتق ، وهو مذهب الشيخ في الخلاف ' والسعي وعني من دونه

(١) الخلاف : ٢/٢٢٢

وامن ادريسي^{١١} واختيار المصنف ،

وقال الشيخ في النهاية^١ والمعه : ركابت نفية صعب الوصية بطلت
ومسدهما روى به الحسن بن صالح بن يحيى عن الصادق عليه السلام في رجل
أوصى لمملوك له ثلث مائة - فقال : يقوم المملوك بقيمة عادلة ثم ينظر ما ثلث
الميت وإن كان اثنتي أقل من قيمة العبد بعد ربع القيمة استعفى العبد في ربع
قيمة وإن كان الثلث أكثر من قيمة العبد أعتق العبد ودفع إليه ما فضل من الثلث
بعد القيمة^٢.

وهي دله مفهومها على المدعى ، وذلك لانه عليه السلام حكم بالاستسقاء
اذا كان يفت ذر - ثلاثة ارباع - عند واثاق واعطاء الفصل ان فصل ، وذلك
بسلطه الدعوى ان ساوى ولاسحقه ارباع - على ثلاثة ارباع الطريق الاولى وعدم
الاستسقاء ان بعض عن ثلاثة ارباع - ذلك بسلطه بطلان الدعوى لان الاستسقاء
لارم لعق بعض العقد في الاكثر ، واستسقاء الارام بدل على استفاء الماروم فيسفي
عق ذلك بعض - وقد مراده - عني الذي - لعدم احوال المال .

وهذا كله ان لم . الا انه لا يلزم من السجود ما ذهب . وانه منى بقص عن
ثلاثة الارباع كل واحد بالسهوم .

وهذا الاستدلال ضعيف : أما أولا فلان المحس بن صالح زندي . وأما ثانيا فلما ثبت في الأصول من «طلاب دلالة المعهود

والعلامة ^١ هذا، مفصل، وهو أنه إن أوصى له بحره مشاع من مركبة كسدس
أربع مثلاً صحت الوصية والحكم كما تقدم، لأن الجزء المشاع يتناول نفسه

- (١) السرائر: ٢٨٦
(٢) النهاية: ٦١٠
(٣) تهذيب: ٦٩٠
(٤) المحقق: ٥٧/٢

ولو أعتقه عند موته وأيس غيره وعبه دين . فان كان قيمته
يقدر الدين مرتين صح العتق . والا بطل وفيه وجه آخر ضعيف .

أربعه ، لانه من حمله الثلث الشئ والوصه له نفسه صحيحة . فالحاصل
يستحقه بالوصه ، لانه يصير حراً فملك الوصية ببصر كانه قال اعتقوا عدي من
ثلاثي واعطوه ما يفصله . وتؤيده الرواية المذكورة

واب أوصى له شئ . مع بطل الوصه . لانه قصد إعطاء عبي ولا يجوز
الحط أي عرها ، لانه تبدل وهو غير جائز للإيه^١ . ولانه عند ائس به
أهلية التملك .

ولا يجوز به أن يحرر من قيمته نفس . لانه تبدل نفساً ، ولقول أحدهما
عليهما لسلام لاوصه لهما ولك^٢ . وهو أعم من أن يكون بموصى أولقره .
وهو تفصيل حسن .

قوته : ولو أعتقه عند موته وليس له غيره وعليه دين فان كانت قيمته
يقدر الدين مرتين صح العتق والابطال وفيه وجه آخر ضعيف

بريد صحه ، مع عدم بطلانه مطلقاً ، ولا لو كان صحه مطلقاً لم يستعمل
العد في قسر الدين وفي ثلثي الدين بعد الدين .

ومحبر بحثها أن يكون : اذا جرد حق العبد المتنوع لتركه وعليه
دين وقدره . فحراب من الأصل صح العتق مطلقاً ولاحق للدين فيه ولا استبعاد
وإن قل هي من ثلث . كما هو المسمى . وإن كان الدين أكثر من القيمة ومساوياً
فالمعنى من قطعها ، وإن كان أقل . نصف . كما لو كان الدين ثلاثين والقيمة

١ سورة البقرة ١١٨

٢ تهذيب ٩/٢١٦ ، الامتياز ٢/١٣٢

ستين - فانه بعد المئ في سدسه وهو مقدار عشرة ويسمى في خمسة اسداسه وهي
خمسون ثلاثون للديان وعشرون للوارث .

وهذا مما لا خلاف فيه ، أن د . كان أقل ماثلث أو الربع أو السدس مثلاً ؛
فقال الشيخان في الهدى والمقدمة بطل المئ مطلقاً ، ومسندهم رواية جميل
عن زرارة عن الصادق عليه السلام : كانت قيمته مثل الذي عليه ومثله جار
عقده والالم بحر ^٢ وروايه عبد الرحمن بن الحجاج عن الصادق عليه السلام :
قال : قلت رجل مات وترك عبداً ولم يترك مالا غيره وقيمة العبد ستمائة درهم
وديه خمسمائة فأعفه عبد الموت كيف يصنع منه ؟ قال : يباع بأحد العرماء
خمسمائة وبأحد الورثة مائة . ثم قل : قلت فان كانت قيمته ستمائة ودية أربعمائه ؟
قال : كذا يباع العبد فيأخذ الفرماء أربعمائة وتأخذ الورثة مائتين ولا يكون للعبد
شيء . قال : قلت فان كانت قيمته ستمائة ودية ثلاثمائة ؟ قال : فصحك ثم قال
بعد كلام : فالآن يوفى العبد ويسمى ، ويكون نصفه لعرماء وثلاثة للورثة
ويكون له السدس ^٣ .

والوجه هنا أن يحصل عن ائدس منه يستحق المريض فيه ثلثه فصرف ذلك
الى ائعتق المذكور ويسمى العبد في لرائد من ذلك نوارث وهذا هو بوجه
المشار اليه بالضعف ، ويسبب الى ابن ادریس
وأما وجه ضعفه فقل لاسي به بوهم أنه وصيه وليس في الرواية دلالة على
ذلك بل هو منجز .

أقول . وهذا ليس مما يوجب ضعفه . لأن المصحح ان عرص خروجها

(١) النهاية ٦١٠ ، المقدمة ١٠٣

(٢) التهذيب ٢١٨/٩ ، كافي ٢٧/٧ ، لقيح ١٦٦/٤ ، الاستبصار ٧/٤

(٣) الكافي ٢٦٧/٧ ، التهذيب ٢١٧/٩ ، الاستبصار ٨/٤

ولو أوصى لام ولده صح، وهل تعتق من الوصية أو من نصيب
الولد؟ قولان.

فإن اعتقت من نصيب الولد كان لها الوصية.
وفي رواية أخرى تعتق من الثلث ولها الوصية.

من الثلث فلا فرق بينها وبين الوصية في التأخر عن الدين وصرفها إلى ثلث
الباقى.

والحق ما قاله ابن أديس، وتأييده الأدلة المنظورة بصرف المسجرات
والوصايا إلى ثلث الباقي بعد الدين.

قوله: ولو أوصى لام ولده صح، وهل تعتق من الوصية أو من نصيب
الولد؟ فيه قولان، فإن اعتقت من نصيب الولد كان لها الوصية، وفي رواية
أخرى تعتق من الثلث ولها الوصية

لا خلاف عند من مع هذه الوصية مع من يدعي الولد، ثم مع وجودها
فقال الشيخ^(١) هو أيضاً كذلك وتعطى الوصية، واحتج عليه بما في كتاب العباس
أنه يعتق من نصيب ولدها وتعطى من ثلث ما وصى لها به^(٢)

(١) النهاية: ٦٦٦

(٢) في كتاب العباس - إلى آخره - دبل الحديث الذي في الكافي ٢٩/٧، التهذيب

٢٢٤/٩ عن جميل بن صالح عن أبي عبد الله عليه السلام عن رجل
كانت له م ولد وله منها غلام فلما حضره الموت وصى بها رضى درهم و كثر الورثة
من سرقوها قال قد نزلت من ثلث حب وتعطى من ثلث ما وصى لها به وفي
كتاب العباس: تعتق - إلى آخره - وقال في الحواهر: وكان المراد أنه قد روى الخبر
المزبور في كتاب العباس على هذا النحو

واطلاق الوصية تقتضي النسوة ما لم ينص على التخصيص .

واختاره العلامة محتجا بأن التركة تنتقل بالنسبة الى الوارث فيثبت ملك
الولد على جرمها فيها فتعق عليه

وقال ابن دريس^١ من تعق من الوصية لأخر استحق الوارث عن الوصية
والدين فملك قبل^٢ ولدها فيصرف الى عتقها ، كما لو أوصى لبيده بشيء
فانه يصرّف الى سيده

وحدث به علامة بان استقرار ملك الوارث متأخر لأصل ملك^٣ .
وقال ابن الحنفية فتحقر الوارث فانه قال الوصية لام ولد جائزة وتعق
من وصيته ، ومن نصيب ودها وتعطى بمعة الوصية ، يرد إليه ان عفت من الوصية
وفصل منها فتعطي ذلك الباقي .

قوله : وفي رواية أخرى - الى آخره

اشهره الى ربه اي عبده عن الصادق عليه السلام^٤ ، عن رجل كانت
لده ولد له منها غلام فلما حضرته الوفاة أوصى لها بألف درهم أو كثر أنتورته
أن يسرقها ، قال ابن تعق من ثلث الممت وتعطى ما أوصى لها به^٥ .
وسمعته رواية أحمد بن محمد بن أبي بصير عن الرضا عليه السلام^٦ . وهذا
صحيح

١ - محض ٥٨/٢

٢ - لم يثر . ٣٨٦ .

٣ - جمع لمحض ٥٨/٢ . المذكور في بحث الثاني في كفاية للعبد وشبهه من
كتاب الوصية ، مسألة بفتح ب يوصى لاسان (م) ولده

٤ - قبل هذا

٥ - خرجه في كفاية ٢٩/٧ . لهذا ٢٢٤/٩

وفي الوصية لآخواله وأعمامه رواية بالتفصيل كالميراث والأشبه التسوية .

وأولهما علامة بأنه عفاها وأوصى بها متعلق من حيث حسنة ولها بوصية
وأولهما غيره بأن يراد بغيره « متعلق من حيث » أي من الوصية ويعطى ما فصل
من الوصية على تقدير الفصل

والحقيق أن الأولين هو مرجع لأحتمال المرحوح بدليل ، فإمام بحسبه
اللفظ لا يجوز التأويل به ولا ثبت بالتأويل المذكور من أصل يعطى لرواية
عنه ولا له اللهم إلا أن يقال إنما اضطرب إلى الأولين بفقد الإجماع على
عدم العمل بهما ، لكنهما صحيحان ، واضطربا إلى أحدهما على وجه مائع

قوله : وفي الوصية لآخواله وأعمامه رواية بالتفصيل كالميراث .
والأشبه التسوية

الرواية ذكرها الصدوق في عبيه وأصح في الحديث عن زرارة عن الإمام
عبيه السلام في رجل أوصى بنت ماله في حوالة وأعمامه ولأعمامه ثلثين
ولآخواله الثلث^(١)

وأما ما اشترح في « عبيه » ، ومنه من درس^(٢) وقد هي من لاجد
والاحتمال على الخبرين وس. عليه الفتوى. أما لو قال « على كتاب الله » أو علم
من قصده التفصيل مع

(١) تاجي ١ / ٢٠ تهذيب ٢ / ٢٤٤ عقه ٤ / ٤٠ - ج ٣ - ٤٥٤

(٢) له ٤ / ٦ قد وإذا أوصى الإنسان بشيء معين لأعمامه وآخواله كل لأعمامه
ثلثين ولآخواله ثلث

(٣) أسرار ٣٨٩

وإذا أوصى لقربته فهم المعروفون بنسبه .
وقيل لمن يتقرب اليه بآخرا ب في الاسلام

قوله : ولو أوصى لقربته فهم المعروفون بنسبه . وقيل لمن يتقرب
اليه بآخرا ب في الاسلام

ذكر الشيخ في المبسوط^١ أنه سئل لأصحابنا نص عن الأئمة عليهم السلام
هنا ، وحكى أقوالاً أربعة :

(الأول) سئل عن من ياتى بآخرا ب في الاسلام دون من تقرب اليه بأب في
الكفر . قوله صلى الله عليه وآله وسلم : قطع الاسلام أرحم المعاملة^٢ . واختاره
في النهاية^٣ .

وقد نظر لمجمع صحة السند أولاً والدلالة ثانياً ، ومجمع مسنده ، وفي إمام
الكفر بكفر حامسة ، ولهذا دل في الدرر^٤ وهو غير مسند الى شاهد^٥ .

(الثاني) للمحرم من ذوي الأرحاء لأعبر المحرم كسي الأعمام

(الثالث) للوارث دون غيره من الأقارب

(الرابع) لمن صدق عليه عرفاً أنه من قومه وإن لم يكن وارثاً ولا محرمًا

واختاره في المبسوط والخلاف^٦ ، وهو مذهب الشافعي واختاره ابن إدريس^٧

(١) المبسوط ٤٠ / ٤

(٢) لم أجده بهذا الطلب من معانيه . وهو الهادي

(٣) له به ٦١٤ دل . وإذا أوصى بثلاث مائة لقربته ولم يسم واحداً كان ذلك في

جميع ذوي النسب لأرحم من ياتى بآخرا ب في الاسلام ويكون ذلك من الجماعة
بالتوبة

(٤) الشرائع ١٥٨ / ١

(٥) المبسوط ٤٠ / ٤ ، الخلاف ٣١٥ / ٢

(٦) الرائد : ٣٨٩

ولو أوصى لأهل بيته دخل الأولاد والأبناء .

والقول في العشرة والحيران والسبيل والسر والفقراء كما مر
في الوقف .

وعليه يسرى ، للقاعدة الأصولية ، وهي الحمل على العرف ، له يكن نص
شرعي .

ولأس المعبد قول خامس ، وهو أن لا يحوز بالمعركة ولد لأب الربيع ، لأن
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يحار ذلك في عرقه منهم ذي العرس
من الخمس .

قوله : ولو أوصى لأهل بيته دخل الأولاد والأبناء

وكذا لو قل لأهل بيت فلان كان لأولاده وآلته وقال لمصنف في شرائع
والعلامة في التحرير ' يدخل في أهل النسب الأبناء والأولاد والأحفاد

وفي نظر ، فإن عباً عنه - لا من سدد أهل النسب وليس من الأعمام الثلاثة
الأولى أصافاة الأعمام والأحوال كما نقل العلامة في القواعد '

وبدخل في ذلك الذكور والإناث سر ، فربوا لأب أو لأم أو لهما معاً
واحتصاص أهل البيت بالخمس في النص القرآني لمكان اختصاصهم بأذهاب
الرجس والظهير لبعضي ذلك حصصهم عليهم السلام والصلاة^{١٣} .

(١) الشرائع ١/١٥٨ ، التحرير ١/٣٠١

(٢) القواعد ، المطلب الثالث في الوصى له من كتب الوصية ، قال به
والأعمام والأحوال والأولادهم

(٣) الآية ٣٣ من سورة الاحزاب وهي قوله تعالى : وما يريد الله ليذهب
عنكم الرجس أهل البيت ويظهركم تطهيراً

وإذا مات الموصي له قبل الموصي انتقل ما كان الى ورثته ،
 ما لم يرجع الموصي على الأشهر .
 ولو لم يخلف وارثاً رجعت الى ورثة الموصي ، وإذا قال :
 أعطوا فلاناً دفع اليه بصنع به ما شاء

قوله : وإذا مات الموصي له قبل الموصي انتقل ما كان للموصي
 له الى ورثته ما لم يرجع الموصي على الأشهر ، ولو لم يخلف وارثاً رجعت
 الى ورثة الموصي

هذا فوائد :

(الأولى) لا خلاف أنه مع رجوع الموصي سئل الوصية . سواء كان قبل
 الموت أو بعده .

(الثانية) الأكثر على أنه إذا لم يكن للموصي له ورث فانه يرجع الى الموصي
 أو ورثته ، وقال ابن ادريس تكون للامام لا . وارث مع عدم الوارث .
 (الثالثة) لو مات وله ورث ولم يرجع الموصي قال الأكثر يكون لوازمه
 مع عدل ربه . كان موصيه من موصي و غيره ، أو به محمد بن قيس عن النضر
 عليه السلام في قصة علي عليه السلام

و قال ابن ادريس سئل الوصية و حازر العلامة في المحصف ٢ ، صحيحاً
 برواية أبي بصير ومحمد بن الحسن عن الصادق عليه السلام صحيحاً قالاً : مثل
 عن رجاء موصي يرحل فمات موصي ، قال ليس بشيء ٣ ومثله
 في رواية منصور بن حرز مرفوعة عليه السلام ٤ . وبأما قد قلنا ان الوصية تفتقر

(١) الكافي ١٢ / ٢ ، الفقيه ٤ / ١٥ ، التهذيب ٩ / ٢٣٠ ، الاستبصار ٤ / ١٣٧ .

الوسائل ١٣ / ٤٠٩

(٢) المحصف ٢ ، ٦٥

(٣) التهذيب ٩ / ٢٣١ ، الاستبصار ٤ / ١٣٨ ، الوسائل ١٣ / ١٠

الى القبول ولا اعتبار به الا بعد موت الموصي .

وفي القولين نظر :

أما الاول فلان محمد بن قيس مشرك بن صعيب وعمره وذلك ما ضعف الرواية ، ولان الورثة امان باقي لملك عن موصي له وهو باطل بعدم دخوله في ملكه لا بالقول ولوقوعه لم يحصل ، وعن الموصي وهو من جهة عدم قصدهم بالوصية

وأما الثاني فبحوار حمل برؤاس بنى عام ورت أو عني علم قوله أو على رجوع الموصي وبمع عدم قدر القول قبل الموت ، بحوار حصول الملك به متارالا ، لحوز رجوع الموصي كما للمنتزعي الرجوع في مدة الخيار سلمت له بعد الموت ، لكن لم لا يكون قول الوارث فاما مقدم قول مورثهم ويكون القبول موروثا كالخيار .

(الرابع) حيث ظهر ضعف القولين مطعاً قال المصنف في دوره بأنه إذا مات قبل الموصي بطلت وصاياه بعده قبل القول فقام الوارث مقامه . ويمكن أن يقال أيضاً : ان حكمه بان عرض الموصي بالموروث بطلت بموته والا فلا ويقوم الوارث مقامه .

(الخامس) اذا مات قبل الموصي لم يدخل الموصي به في ملكه ، وبذلك بعده فهي دخوله وحيا على ما حصل به الثالث وقد تقدم حكاية الخلاف .

فعلى القول بدخوله في ملكه وارثه أحكامه من قضاء ديونه ووصاياه وبقائه على ملكه موصي به من يعنى عنه والارث أيضاً و الشيخ منع الارث والالزام بالدوريات على القول بأنه من استبرأ الميث معتبر بقوله والارث معتبر بملكه بقوله في دور .

ويستحب الوصية لذوي القرابة ، وارثاً كان أو غيره .

(الرايع) في الاوصياء : ويعتبر التكليف والاسلام .

قال الشهيد : اجيب بأن المشرق قول الوارث في الحال .

هذا وعلى القول بأنه لا محل في ذلك الا بالوفاة والقول معاً لا يثبت شيئاً

من ذلك .

قوله : وتستحب الوصية لذوي القرابة وارثاً كان أو غيره

كان ذلك واحداً في هذا الاسلام ثم مسح بانه لا يرث ، وقد نفرد في الاصول

أن الوجوب اذا لم يقع بقي الحوار مع أنه جمع بين الصلة والوصية ، وسواء

كان القريب وارثاً أو غيره للعموم .

وأما الحديث المروي عنه صلى الله عليه وآله وسلم وهو لا وصية لوارث

فما كان له ، ولو صح حمل على أبي الوجوب المسحوق تأكيده أي لا وصية

واحدة .

قوله : ويعتبر التكليف والاسلام

هذا ليس على إطلاقه بل التكليف شرط في الوصي المبرور ، لما يأتي من

صحة الوصية إلى الوصي موصياً إلى موصي ، وكذا الاسلام شرط اذا كان الموصي

مسلياً أو الموصي عنه مسلياً ، فلو أسلمت أروحة نعلها ولدها في الاسلام ولا

يصح لأبيه الكافر أن يوصي عليه كافر أو مسلياً .

(١) من مادة ٩٠٥/٢ ، سنن الترمذي ٤٢٣/٤ . أقول : وروي من الشيعة

الحسن بن شعبة في نهج القول : ٨ صحح السابق و٣٤ الطبع الجديد من التي

صلى الله عليه وآله وسلم في حديثه المودع أنه قال : يا أيها الناس إن الله قد قسم لكم الوارث

صبيه من الميراث ولا تجوز دعيه . ثم قال : ثم قال : كما قال الصدوق : والخبر

الذي روي أنه لا وصية لوارث معناه أنه لا وصية لوارث ذكر من التمسك كما لا يكون لغير

الوارث يأكل من ثلثه .

وفي اعتبار العدالة تردد ، أشبهه أنها لا تعتبر .

أما لو أوصى الى عدل ففسق بطلت وصيته .

قوله : وفي اعتبار العدالة تردد أشبهه أنها لا تعتبر

يشأ من كونها امانة ولا شيء من العاسق بأهل لآمانه ، ومن أنها مستندة بأمانة
لاختيار المستنيب فمحور الى العاسق كما يحور بكونه وايدعه واحذر المصنف
الثاني لاهالة عدم الاشتراط .

والحق اشتراطه ، لانه متركون اليه في الابدق على الطعن وفي اخرج
الحقوق ، ولا شيء من العاسق متركون اليه لقوله تعالى « ولا تتركوا الى
الذين ظلموا »^(١) .

وبمع مساوئها للوكالة والابداع ، لانهما حق يحتص بالموكل والمودع
بحالاف الوصية من لعبيرها بعلناً ، اذ هو ما لبس المولى عليه أو أرباب الحقوق
والامانات فيجب اعتماد المصلحة في ذلك

قوله : اما لو أوصى الى عدل ففسق بطلت وصيته

هذا قول الشيخ في المبسوط^(٢) وهو حق ، لان الظاهر انه لم يوص الى
الامكان عداله فمروا الوصية برون الاعداء ، ولانه اذا حذف المشروع في
تصرفاته عزل واستبدل به غيره فكذا اذا فسق .

وقول ابن ادريس^(٣) بعدم بطلان وصيته ، لان بطلانها تبديل مهني عنه خطأ
لان فسقه دواعي التبديل لمخاضه عرض محروص في بطلان وبطلان غيره رفع
لتبديل المهني عنه ورفع لمهني عنه لا يكون مهنياً عنه .

(١) سورة هود : ١١٣ .

(٢) المبسوط ٥٢/٤

(٣) راجع الرائدة : ٣٨٤ .

ولا يوصى الى المملوك الا باذن مولاه .
ويصح الى الصبي منصفاً الى كامل لامنفرداً .
ويتصرف الكامل حتى يبلغ الصبي ، ثم يشتركان .

وهنا قوائد :

(الاولى) لوفى ثم عادت عنه بالدوية هل تعود وصيته ؟ الحق لا ، لان حدوث الوصية يقتضى الى فاعل ولا فعل الا الحاكم وبولته ليست وصية
(الثانية) لوفى ولما بعثه فسفه هل تكون تصرفاته ماضية في نفس الامر أم لا ؟ يظهر من كلام العلامة^١ واشهد المطلاق . وعدي لو تصرف و لحالة هذه حجة نفذ في الضروريات لا غيرها .

(الثالثة) لو أوصى الى وصي فمات من موته استمرت وصيته ، سواء علم فسفه أولاً لحصول الشرط حال المباشرة

قوله : ولا يوصى الى المملوك الا باذن مولاه

لا فرق بين المملوك والمدر في اشتراط اذن المولى ، أما لو أوصى الى عبد نفسه أو مدره أو مكاتبه فصح^٢ وجوزها المقدس^٣ وسار الى المدر والمكاتب مطلقاً وليس ذلك بعيداً من الصواب ، لحرمة المدر حال المباشرة ولزوم الكتابة وجواز تصرف المكاتب من غير حجر عليه .

(١) انظر عدد . الفصل الرابع من الوصية بالولاية . قال في شروط الوصى شرط الرابع لعدله وفي غيرها خلاف الاقرب ذلك الى نال نعم لو أوصى الى العليل فسق بعد موته عزله الحاكم ونصب غيره

(٢) بسوط ٦١/٤ دار فـ د وصى لمعد نفسه ، ولجذورته صححت بوصية عندنا لأن الوصية للورث صحيح

(٣) المقعة ١٠٣ ، ١٠٤

وليس له نقص ما أنفذه الكامل بعد بلوغه .
ولا تصح الوصية من المسلم الى الكافر وتصح من مثله .
وتصح الوصية الى المرأة .
ولو أوصى الى اثنين وأطلق ، أو شرط الاجتماع ، فليس
لاحدهما الافراد.

قوله : وليس له نقص ما أنفذه الكامل قبل بلوغه
هنا فوائد :

(الاولى) بشرط في ما أنفذه الكامل بمشروعه، فلو كان عبر مشروع كان
للوصى نقضه .

(لثانية) لو مات لوصى أوسع عرائل لوصيه من يعقد الكامل؟ هل نعم
لثبوت ولايه وعدم حصول مبرئتها وهو حسن، لأن الموصى رضي به مفرداً
ويحتمل لعدم ، لدلالة لفظ الموصى على العزم في وقت إمكانه عدده
(الثالثة) عكسه ، أي لو بلغ الوصى رشداً ومات الكامل أوصى لاولى ما
عدم انفراد البالغ الرشيد بل يصم اليه الحاكم .

قوله : وتصح الوصية الى المرأة

نقل الشيخ^١ الاجماع ما على ذلك . وروى السكوبي عن عبي عليه
السلام^٢ المص من الوصية اليها وهي مع صحتها محموله على الثقة أو الكراهة .
قوله . ولو أوصى الى اثنين وأطلق أو شرط الاجتماع فليس لاحدهما
الافراد

(١) المسود ٥٢/٤ ص ١٠٠٠ امرأة مصحح من يكون وصياً فلا خلاف لأمي عطية
بأنه لم يجزها

(٢) التهذيب ٩/٢٤٥ ، الفقيه ٤/١٦٨ ، الاستبصار ٤/١٤٠ ، الوسائل ١٣/٤٤٢

ولو تشاحا لم يمض الا ما لا بد منه ، كمؤونة اليتيم .
 وللحاكم جبرهما على الاجتماع .
 فان تعذر جاز الاستبدال ، ولو التمس القسمة لم يحز ، ولو
 عجز أحدهما ضم اليه .
 أما لو شرط لهم الافراد تصرف كل واحد منهما ، وان انفرد ،
 ويجوز أن يقتسما .

ولو تشاحا لم يمض الا ما لا بد منه كمؤونة اليتيم وللحاكم جبرهما
 على الاجتماع ، فان تعذر حار الاستبدال . ولو التمس القسمة لم يحز ، ولو
 عجز أحدهما ضم اليه . أما لو شرط لهما الافراد تصرف كل واحد منهما
 وأن انفرد ، ويجوز أن يقتسما
 شرح هذا الكلام يتم بفوائد :

(الأولى) يجوز كون الوصي واحداً واكثر : أما لأول فلامكان قيامه بالفرض
 المقصود منه ، فهو عدم عدم قيامه بحدث لغيره أو ببلائه أو سعيه لم فخر الوصية
 اليه . وأما الثاني فلامع اعون وأوسط بمصحه لتركه والابن .

(ثانياً) لو وصى لى كثر من واحد وخصص كل واحد نوع من التصرف
 لم يتعد أحدهم ما عين له ولم يداخل غيره اجماعاً .

(الثالث) اد كانوا جماعة وشرط عليهم الاجتماع في كل تصرف لم يحز
 لو حد الافراد شىء وكان تصرفه مفرداً باطلاً . وهو اجماعى أيضاً

(لرابعة) لو لم يعق هؤلاء لم يمض بصرف أحد منهم الا فيما كان ضرورياً
 كعققة ليتيم وحفظ المال من سلف وبحصيه من عريم ماضل أوسى . لمعاملة
 وأمثال ذلك .

(الحامسة) مع الشاح المذكور قال الشح^١ وتنازع بحرهم لحاكم على
الاتفاق على التصرف فيما تظهره المصلحة ، وهو المشهور وعليه الفتوى
وقال التفي بردهم لحاكم لى رأي علمهم بذلك التصرف وأقوهم فيه .
قال العلامة^٢ أنه شكك من حيث أنه خصص لأحدهم بالتصرف وقد معه
الموصى .

وفيه نظر ، إذ لا مصادفة بين القولين ، لأن ردهم إلى رأي العلم الأقوى ،
هو نفس الآخر على الإجماع . وفيه حكم لمادة الاختلاف .

(السادسة) لو وصى لى الجماعة أو لانيس وأطلق فهل حكمه حكم مال الوصى
على الاجتماع أم لا ؟ قال الشح^٣ في المسبوط والخلاف والفتي وابن حمزة
وابن ادريس^٤ وعلي بن بابويه نعم ، وهو اختيار المصنف والعلامة^٥ وعينه
الفتوى ، لأن لشريك في الوصية يستلزم عدم جوار الأبرار ، وتؤيده رواية
محمد بن الحسن الصغير عن العسكري عليه السلام قال : كنت إليه : رحيل
أوصى إلى رحيلين أبخوور لأحدهما أن يعرد نصف التركة والآخر بالنصف

(١) انبهاه ٦٠٦ قال : واد وصى الأبرار لى نصيب وشروط أن لا يصيب بوصية
الأبعد أن يحصيا لم يكن بكن واحد منهما لأحد منهما نصيبه ، من شاح في الوصية
والاجتماع ثم بعد شي مما تصرف به إلا ما يعود بمصلحة بورنه ولا يكون لهم لما كقول
وعلى أنظر في امر المصيب حملهم على الاجتماع على تنفيذ الوصية أو لأحد من
رأى ذلك صحيح في الحال ، وإن لم يكن الموصى قد شرط عليهم ذلك حار لكن واحد
منهما أن يشتد بما يصيبه ويطالب صاحبه بقسمة الوصية

(٢) المختلف ٦٤/٢ .

(٣) المسبوط ٥٤/٤ ، المختلف ٣٢٠/٢ ، الرار ٣٨٤ :

(٤) المختلف ٦٤/٢ .

الآخر؟ فوقع عليه السلام : لا يحور لهما أن يحكما الميت وأن يعمل على حسب ما أمرهما إنشاء الله^١.

وقال الشيخ في تهيه^٢ ونعمه القدسي لابل يحور لكل مذهب أن يستند بما يصيبه وبطلان صاحبه بالمسمة ، معتمداً على رواية يزيد بن معدوية : ان رجلاً مات وأوصى لي واني آخروا إلى رجلين ، فقال أحدهما حد نصف ما ترك واعطني النصف من تركه ، فأبى عليه الآخر ، فسألو أبا عبد الله عليه السلام عن ذلك فقال : ذلك له^٣.

و بحواب أن قوله « ذلك له » إشارة إلى مصدر « أبى » أي لانه له ، أي للمطلوب له منه ، وليس إشارة إلى الطلب ولا الصمير في « له » عائداً إلى الطلب كذا قدله الشيخ في النهاية^٤ ولا يصح وهو حسن .

ولي فيه نظر ، فان « في اسم الإشارة تليد لا لتقريب كما نص عليه أهل اللغة ، فيكون عائداً إلى طلب .

(السمع) قد عرفت أن حكم الإطلاق حكم النص على الأجماع ، ولو نشاجر بالحكم ما تقدم ، ولو وكل أحدهما الآخر هل يصح ؟ لا فوى لا . أما مع النص على الأجماع فظاهر . وأما مع الإطلاق فلما قلنا من أن حكمه حكمه .

(١) الكافي ٤٦/٧ . تهذيب ١٨٥/٩ . المعتمد ١٥١/٤ . الوسائل ٤٤٠/١٣ .

(٢) النهاية : ٦٠٦

(٣) الكافي ٤٦/٧ ، تهذيب ١٨٥/٩ ، المعتمد ١٥١/٤ ، الاستبصار ١١٨/٤ .

ابو مائل ٤٤٠/١٣ قال شيخ في التهذيب ذكر ابن حنبل محمد بن علي بن الحسين بن بابويه رحمه الله ان هذا رجل لا يعمل عليه ولا يقضي به وإنما يعمل على الآخر لأول ظناً منه بهما متقاربين وليس الأمر على ما نحن لأن فيه له عليه السلام ، ذلك له ، ليس في صريحه ان ذلك للمطالب انتهى طلب الاستدلال بتركه وليس يصح أن يكون المراد بقوله عليه السلام « ذلك له » يعنى الذي بين علي صاحبه لا يقاد إلى ما زاده فيكون تلخيص الكلام ان له ان يأتي عليه ولا يحبه إلى متمسك وعلى هذا الوجه لأن في بهما على حال

وللموصى تغيير الاوصياء ، وللموصى اليه رد الوصية ، ويصح ان يبلغ الرد .

ولو مات الموصى قبل بلوغه لزمّت الوصية ، واذا ظهر من الوصى خيانة استبدل به .

والوصى أمين لا يضمن الا مع تعدد أو تفريط .

(الثامنة) لو تعذر احماعهما خارجا لحاكم عزلهما ونصب غيرهما ، أم واحداً أو أكثر بحسب ما يراه من نصب من فيه كفاية وبه عزل أحدهما ويضم إلى الآخر أميناً وليس له جعله منفرداً .

(التاسعة) لو عجز أحدهم أو مات أو فسق هل يضم إلى الآخر أميناً أم لا ؟ جرم المصنف هو وفي الشرائع بالنص مع العجز . وتردّد في الموت والفسق من حيث أن العدل أو النجس وصي فلا ولاية للحاكم معه . ومن أن لم يمس لم يوص اليه معزداً بل مع آخر فثبت النص ، فيكون مقوصاً إلى تعيين الحاكم لأنه منصوب للمصالح ، وهو الأقوى .

(العاشر) انه ظهر مما قرره أنه ليس لأحدهم الامراء الامع النص عليه ، فيجوز حينئذ قسمه الزكاة والاسم بينهم ، ويجوز اسد واحد بكل ولو جعل لأحدهم الامراء دون الباقيين فالحكم كما تقدم .

قوله : ولو مات الموصى قبل بلوغه لزمّت الوصية
ها قوائد :

(الاولى) لأخلاف أنه لا يجب قول الوصية بل يجوز لرد في جبه الموصى .

(١) الشرائع ١/١٥٩ .

بعم يستحب ذلك لمن يثق من نفسه بالكفدية ولامانة ، لانه من باب التعاون والتناصر .

(الثانية) لا خلاف انه اذا رد الوصة وبلغ لرد الموصى انه لا يلزمه القيام بها .

(الثالثة) لا كلام انه مع عجزه وعدم كفيته انه لا يجب عليه بل ولا يستحب لعدم حصول العرض ، خصوصاً اذا لم يثق من نفسه بالامانة وبها تحرم قطعاً .
(رابعة) د لم يعلم بهورده ولم يبلغ الرد الى الموصى من موته وكان لوصي داكفده وأمانه من يحب عليه انعام بها ويحرم ردها ؟ المشهور بين الاصحاب ذلك ، ومستندهم رواية منصور بن حازم عن الصادق عليه السلام قال داأوصى لرحل الى تحبه وهو عاتق فلس له أن يرد عليه وصيه لانه لو كان شاهداً فأبى أن يقبلها طلب غيره^(١) .

ورواية محمد بن مسلم عنه عليه السلام أيضاً قال . اذا أوصى لرحل الى رحل وهو عاتق فلس له أن يرد وصيته ، وان أوصى ليه وهو في البدن فهو له خيار ان شاء قبل وان شاء لم يقبل^(٢) .

وقد العلامة في المختلف^٣ الوجه عندي ذلك ان كان قبل الوصة أولاً وان لم يكن قبل ولا علم حازه الرجوع . للاصل ولاراله الضرر غير المستحق الوصل اليه بالحمل . دل . وبحمل الاحاديث على حصول القبول أولاً ، لانه عقد لابد فيه من قبول . قل . وقد نه الشيخ^٤ عليه في المبسوط والحلاف ،

(١) الكافي ٦/٧ ، التهذيب ٢٠٦/٩ ، نفعه ١٤٥/٤ ، ابواب ٣٩٨/١٣ .

(٢) الكافي ٦/٧ ، التهذيب ٢٠٥/٩ ، نفعه ١٤٢/٤ ، الوسائل ٣٩٨/١٣ .

(٣) المختلف ٦٤/٢ .

(٤) المبسوط ٣٧/٤ .

قال: اذا قيل الوصية له أن يردها ما دام الموصي حياً، فإن مات فليس له ردها
استدل باجماع الفوعة وبأن الوصية قد لزمه بقول .

وفي كلام العلامة نظر :

أما أولاً فلأن الأصل يرجع عنه للدليل وقد بيّنه
وأما ثانياً فلأنه إن أراد بالضرورة مطلق استغنى فلاسفه أن ذلك موجب للرد
فإن التكليف كونه مبروراً مستغنى، وإن أراد ما يؤدي إلى تنفيع نفس ومال فذلك
داحل في قسم المعزوق فبينا عدم الوجوب معه .

وأما ثالثاً، فلأن حمله الأحاديث عزموجه بأنه ما لا يحتمل لفظ الحديث
لأن لو وفي قوله « وهو عائب » للحال، فيبعد لأبصاره بحسب وصي فلا يبعد
فوله قبل الموت « على الظاهر »، وما يتقدر لو كان حاضراً فأوصى له وفي
ثم سافر ورد في عيته، لكن ذلك لا يحتمل لفظ « حديثين » .

والتحقق أن يقول، إن تحقق الإجماع على ذلك فذلك هو المعتمد، فلعل
مستنده غير ما ذكر، والأدلة والروايات فصرح عن الدلالة على وجوب القول .
أما الرواية الأولى والامكان حمل نهى فيها على الكراهية، كما به عنه فيها
بأنه لو كان شاهداً لطلب غيره. وأما الثانية فلأنها دلت على أن يقول حال لحياته
غير واجب وأنه محير في ذلك فيكون كذلك بعد الموت، إذ لحكم الواحد لا
يختلف « بخلاف الأحوال، غاية ما في ذلك أنه يدل على سحب القول بعد
الموت وكراهية الرد .

(لحامه) قال الصدوق^١ إذا وصي إلى ولده وجب عليه القول، وكذا
إلى اجسي إذا لم يجد غيره . وهذا مرويان ومذهب فوعة : أما لأول فلأن خلافه

(١) المقنع ١٦٤ قال فيه : وإذا دعا رجل ابنه إلى قبول وصيته فليس له أن يأبى .
وليس فيه « وكذا إلى جسي » أي آخره ثم بعده علامة في لمختلف عنه .

ويحوز أن يستوفي دينه مما في يده، وأن يقوم مال اليتيم على نفسه ، وأن يقترضه اذا كان مليئاً .

عقوق ، وأما كذاي فإلا حبه يحب عباً مع عدم قيم لغيرها إجماعاً (السادسة) صيغة الوصية «أوصيت اليك» أو «وصيت» أو «جعلت وصياً» أو «أفنتك مقامي في أمراؤ لادي» وحفظ أمواله «أو كذا وكذا» . ولو قل «أنت وصي» وقصر ولم يذكر المولى ، فإن كان هناك قريبة حال حبس عليه، وإن لم تكن أمكن البطلان لاحتماله أموراً متعددة من غير مرجح . وحمل التصرف فيما لا بد منه كمؤنة اليتيم وحفظ المال من المتلفات .

قوله : ويحوز أن يستوفي دينه مما في يده

يريد سواء أمكن إثباته عند الحاكم أولا وقبل الشرح في الهابة^(١) لا يجوز أن يأخذ من تحت يده لا ما نعوم به اليه . ونحوه القاصي ودل ابن ادريس^(٢) أن كان له بنة فلا يجوز لامع نية عند الحاكم والأجر .
و بحق الاول، أعني قول المصنف لا به بأحد حقه محس وما على المحسب من سبيل^(٣) ، سواء أمكن إثباته أولا .

وهل له بعد دين حرد اذا كان عالماً به؟ قبل لاس لا بد من إثباته عند الحاكم وحكم الحاكم به . والحق أنه لا يفتقر الى الاثبات إذا كان الوصي عالماً به . نعم لا بد من حلافه على تمام الحق أن كان ممكناً في حقه الفص أو الإبراء ، أما من لا يمكن في حقه كانهسى و لمحوون فلا يفتقر الى الاحلاف بل يكفي حسه، لأن علمه يقينى وشهادة الشاهدين ظنية .

قوله : وإن يقوم مال اليتيم على نفسه وإن يقترضه إن كان مليئاً

(١) له ٦٠٨

(٢) السرائر ٣٨٤

(٣) سورة التوبة : ٩١ .

وتختص ولاية الوصي بما عين له الموصي ، عموماً كان أو
خصوصاً .

ويأخذ الوصي أجره المثل ، وقيل قدر الكفاية ، هذا مع الحاجة .

هنا مسائلتان :

(الاولى) حوار شرائه مال البيم وسع ماله عليه ، وهو مذهب تشيع في
النهاية^١ والقاضي ، وحاربه العلامة في المختلف^٢ ، لانه بيع صدر من أهله
في محله فيكون حائراً ، وللملزمة طاهرة . و^٣ ، المقدمة الاولى فلانه حائر
لتصرف يصح أن يسع على غيره قطعاً فيحور على نفسه ، إذ لا مانع ومنع ذلك
أن ادريس^٤ واللائك موحاً فاملاً ووثق عبر حائر اللات أو الحد له بالجماع
فلا يقاس عليه غيره . وهو قول تشيع في الخلاف^٥ والاجود الاول ، لأن
المديره بالأعسر كافية ، وليس الحمل على الأب قياساً بل من اتحاد لطريق
(الثانية) هل يحور أن يقرض مال البيم^٦ اختلاف هناك في الاول وحق
فيه أنه إذ لم^٧ يكن مبيعاً فلا يحور ذلك ، وإن كان مباحاً جعل الرهن وأشهد به
والاملا .

قوله : ويأخذ الوصي أجره المثل وقيل قدر الكفاية هذا مع الحاجة
هنا فوائد :

(١) النهاية : ٦٠٨ .

(٢) المختلف ٦٣/٢

(٣) السرائر ٣٨٥ قال الذي يقتضيه مذهبه لا يحور به بشرطه بعه به حال
لأن الإنسان لا يكون موجباً قابلاً في عقد واحد . إلى آخر ما قال

(٤) الخلاف ١٤٦/٢

(٥) في ب : أن لم يكن .

وإذا أذن له في الوصية جاز، ولو لم يؤذن فقولان، أشبههما :
أنه لا يصح .

(الأولى) إذا جعل الموصي للموصي شيئاً لحق معه ، فإن كان أجره مثله
من عسر زيادة صح ، لاختلاف ، وإن زاد فإن خرجت الزيادة من الثالث صح أيضاً
والاعتبرت إجازة الوارث .

(الثانية) لو أطلق ولم يعين له شيئاً وهو مبي هل يجوز أن يأخذ أحده المثل
إذا لم يسرع بعمل أم لا ؟ قال ابن دريس لا يجوز ويحب العفة للابن والأصل
عدم إسحاقه مال غير لا بدليل وليس . وقال الشيخ وابن أبي عمير يجوز على
كرهه وتستحب العفة ، واختاره العلامة لعريضة العفة . والحق الأول ، لقوله
تعالى « ولا تفرخوا مال اليتيم إلا إلى هي أحسن »^١ ، ولأنه أن التصرف
قرعاً أحسن .

(الثالثة) المسألة محلها لكنه محتاج ، واختلاف في جواز أحده شيئاً .
واختلف في قدره على أقوال . ١ « أحده المثل ، قاله الشيخ وحذره المصنف ،
وبدل عنه رواه ابن أبي عمير عن هشام بن الحكم عن الصادق عليه السلام^٢
« ٢ » وراى كعبه ، قال ابن دريس « ٣ » أقل الأمرين ، نقله الشيخ في الخلاف
وهو أولى ، لأنه أحسن .

قوله : وإذا أذن له في الوصية جاز ، ولو لم يأذن فقولان أشبههما أنه
لا يصح

هنا مسائلتان :

(١) سورة الاسام : ١٥٢

(٢) التهذيب ٢/٢٤٣ ، الوسائل ١٢/١٨٦

ومن لاوصى له فالحاكم وصى تركته .

(الأولى) للوصي أن يستيب في حال حياته في مباحث العدد في دالاسه
اجماعاً ، وهل له ذلك في ما يمكنه مباشرة عادة ؟ قبل لا ، لاصالة علم الجواز
ولا قوى الحوار ، لعدم عدم الولي في كل ماله مباشرة .

(الثانية) هل له أن يوصي الى غيره فيما كان وصياً فيه ؟ بما مع الادن فحائر
اجماعاً ، ومع المسع لايجوز اجماعاً . ولخلاف مع لاطلاق ، فقال الشيع في
النهاية^(١) ولفاضى وابن العبد للجواز وحمه في لخلاف رواية . ولظاهر
أنها رواية اصدر عن عسكري عنه سلام . وقد كتب انه رحل كان وصي
رجل فبات وأوصى الى رجل من لرم الوصي وصيه لرجل الذي كان هذا
وصيه ؟ فكيف عنه لسلام . لرمه بحقه ان كان له فله حق بناء الله تعالى^(٢)
وليست صريحة في المطلوب .

قال في لنهاية . لمراد بالحق حق لامن^(٣) وليس بشيء . بل انطاهر أن
المراد بالحق الادن في الابعاء .

وقال سعيد^(٤) والشيخ وسادريس^(٥) المسع وهو لاشه ، لاصمة مع التصرف
في مال غير الادمه ولم يحصل الادن الالاول ، وهو غير مسيرم للادن والالكان
اذا شرط عليه أن لا يوصي منافقة وليس .

قوله : ومن لاوصى له فالحاكم ولي تركته

(١) انهاء ٦٧ قال ود حصر الوصي الادمه ورد ب الوصي الى غيره جار
نه ان يوصى اليه بما كان يتصرف فيه من ادمه ولرم الوصي له لقام بذلك

(٢) تهذيب ٢١٥/٩ ، الفقيه ١٦٨/٤

(٣) لم اثر عليه به بعد الفحص

(٤) المقنة ١٠٣ ، الراثر ٣٨٤ .

هنا فوائد :

(الاولى) قل من لحيد للام الرشيدة لولاية بعد الاب . وهو شاد ، ولو
أوصب كانت وصيته في اولاية لاية وفي غيرها من احوار حق وقضاء ديس
أوصدقة جائزة .

(ثنية) قل لشبح من أوصى بولاية على ولده وله ثب كانت لاية ،
قبل ويحصل صحبه في ثب ما به ، لأن له حراجه في اولاية فيه لمن شاء .
وليس شيء . نعم لو أوصى باخر ح حقوق أوقضاء ديون الى غير أنه جدر
(ثالثة) قل لشبح في لاية : اذا مات احد من عير وصية كان على الناظر
في أمور المسلمين أن يقيم له ما طرأ بطر في مصلحة الورثة فان لم يكن السلطان
بدي بولي دك حدر لمعص المؤمنين . نظر في ذلك من قبل معه ويستعمل
فيه الامانة ويكون عمله صحيحاً .

ومثله قال القاضي ، وقال من ادرس : الصحيح أنه اذا لم يكن سلطان
ببولى ذلك ولا مرفيه الى معه شيعته من ذوي الرأي والصلاح ، فيهم عليهم
لسلام قد ولوهم هدد لأمور . ولا يحور لمن ليس معه أن يتولى ذلك وان
كان ثقة .

والحق أنه ن كان مرد الشبح ببطر في أمور بمسلمين لامام لمعصوم
فالحق ما به من ادرس ، وان كان مراده نعم ما هو أو بوبه قد حل المقه فيهم
وحينئذ يقول مع عدم مقه وعدم تمكنه من نصب بطر في أمور الا يدم يحور
للثقة غير الفقيه بولى ذلك حسة .

وعلم أنه د كان الامر الى احكام فله نصب ثمين اما دائماً وفي وقت

(١) النهاية : ٦٠٨

(٢) المرائر : ٣٨٥

(الخامس) في الموصى به ، وفيه أطراف :

(الاول) في متعلق الوصية : ويعتبر فيه الملك

فلا تصح بالخمير ولا بآلات الله . ويوصى بالثلث فما نقص

ولو أوصى بزيادة عن الثلث صح في الثلث وبطل الزائد .

معين أو شغل معين ، ويشترط عدمه وكفائه ، ولحاكم عونه وسد له غيره متى شاء .

قوله : ويوصى بالثلث فما نقص ، ولو أوصى بزيادة عن الثلث صح في الثلث وبطل في الزائد
هنا فوائد :

(الاولى) ان ما ذكره من بطلان الرائد فيه مشكلة في العارضة ، بل كان ينبغي ان يقول وقع في الرائد على الاحارة لا انه باطل .

(الثانية) انعقد الاجماع على ما ذكره المصنف ، ولم يحالف فيه أحد لا علي بن محبوب ، فانه قال ان أوصى بالثلث فهو العاية فهي الوصية ، فان أوصى بماله كله فهو أعم ومبطل له ويلزم الوصي بعاد وصته ، ومستنده رواية عمار الساماطي عن الصادق عليه السلام ، ورواية أخرى رواها ابنه في المقنع مرسل .

وهذا قول باطل ، لان اعتماد الاجماع على خلافه وانقرص القائل به . وأيضاً ضعف عمار ، فانه فطحي معوي وكذا شاذ مع قولهما للأويل ، فان الوصية بجميع المال جائز لكن موقوفة على حرة الورثة ونها حائره مع عدم لوازم حول نفية كذا تأوله الصدوق . هذا مع انهما معارضان بروايت كثيره تنبع الثواتر .

(١) لکافي ٧/٧ . تهذيب ١٨٦/٩ . لعيه ١٤٩/٤ . وسائل ٣٧٠/١٣

فإن أجاز الورثة بعد الوفاة صح ، وإن أجاز بعض صح في حصته .

وإن أجازوا قبل الوفاة ففي لزومه قولان ، المروى : اللزوم .

(الثالث) ن لوصيه كلما كانت أم كان أفضل ، فالحكمس أفضل من الرابع وبالربع أفضل من الثلث ، والثلث هو العدة . كما ورد عن علي عليه السلام .
وقال ابن حمزة : إن كانت لورثة ثعبه فثلث أولى ، وإن كانوا أقراء فبالحمس أولى ، وإن كانوا متوسطين فالربع . وليس له مستند في هذا التفصيل مع وجود النص على خلافه .

قوله : ولو أجازوا قبل الوفاة ففي لزومه قولان المروى اللزوم

لأخلاف في اللزوم مع الأحرار بعد الموت ، واحتج في الواقع قبل الموت : فعلى الشيخ " لزومه لرواية محمد بن مسلم في الحسن " ومصورين حرم في الصحيح " ، وهو مذهب ابن الجسد ويفهم من إطلاق الحسن . وقال البغدادي لا يلزم لعدم ملكهم حسنة وحرمهم كإحارده لأحيي .

والأول قوى ، وعليه سوى ويكفي مشرقه لاسحقاق وأيضاً المعنى في إحارة مطلق لاسحقاق ، وسمي هو لاسحقاق في الحال وهو استحقاق خاص بعبه لاسحقاق بعبه المطلق ، ولهد يحوز الإبراء من الذين المؤجل وإن

(١) كتابي ٧ ، ١ . تهذيب ١٩٢/٩ ، لمعه ١٣٦/٤ ، الاستبصار ١١٩/٤ .

(٢) في نهاية ٦٠٨ : فإن الوصي بأكثر من ثلث ورعي به الورثة لم يكن لهم بعد ذلك امتع من أملاكها لا في حال حياته ولا بعد وفاته

(٣) كتابي ٧/٧ ، تهذيب ١٩٣/٩ ، الاستبصار ١٢٢/٤ ، لمعه ١٤٧/٤ و١٤٨

(٤) لمعه ٢٠٢ ، قال فيه : إن أمضوه في حد ذلك لهم الرجوع به بعد الموت وإن أمضوه بعد الموت لم يكن لهم الرجوع به بعد ذلك .

ويملك الموصى به بعد الموت .

لم يستحفظ الميرى : فحصل الفرق بينه وبين الاجنبي
وهنا فوائد :

(لاولى) هل لاجاره مطعماً تعدد فعل الموصى وأداء عطية؟ الاكثر على
الاول ، وقال بعض الشافعي فظهر العتده في مواضع .

« ١ » - فقارها الى الابطاح و لقول على في دون الاول
« ٢ » - عدم الولاء لورثته على لاول في اجارة لعق وثبوته لهم على
الثاني .

« ٣ » - لو كان لمحرر مريضاً لا يسر في اجارته جروحها من ثلث على
الاول ويعتبر على الثاني . وقد اعلانه ومع ذلك اسر الجروح من الثلث
في المريض ، وكأنهما متتابعان^١

(لثالثة) لو أحرر بعض دون بعض بعد في قدر حصه من حرودون صاحبه ،
فلو كان له اس دست ، أو وصى بالنصف فان أجاز خمس ستة وان ودافس تسعة ،
وان أجاز واحد ضربت الوقتي من احدهما . وهو ثلث - في الاخرى ثلث
نعاية عشرة ، وان شئت ضربت نصيب من آخر في وفق مسألة الرد ونصيب من رد
في وفق مسألة الاجارة .

(لثالثة) اعتبر بالمثل من الوفاة لا حين الوصه ولا من من العائش ،
فلو اقرروا سمي فالاعد رجال ووجه لانه حال اسرار سلك لكل من الورث
والموصى له

قوله : ويملك الموصى به بعد الموت

(١) في الهامش بعدم دخول ملك الموصى به في ملكه . يحزر على تنفيذ واد لم
يدخل في ملكه فكيف يعتبر الثلث في حقه

وتصح الوصية بالمضاربة بمال ولده الاصاغر.
ولو أوصى بواحد وغيره، أخرج الواحد من الاصل والباقي
من الثلث.

واو حصر الجميع في الثلث بدين بالواحد

وقد تقدم الخلاف فيما به يحصل ملك الموصى به ، وعاره المصنف بها
بشمل الكل، لان تمسكه بعد الموت عدم من أن يكون بالموت وحده أو به وباقبول
اذ العام لا ينافي الخاص .

حجة الاول: ان ملك الميت والناصوت والوارث بأحرم ملكه عن الوصية
للاية^(١) ، فلو لم يدخل في ملك الموصى له بقي مالا ملكا ، وهو محال .
وحجة الثاني : أن القول اما سب الثلث أو جزء السب أو شرطه ، وعلى
التقدير لا يقع لملك قلة . وبمع عدم ملك الميت ، وانه يملك الله لو قتل أو
الصيد لو وقع في الشك بعد موته ، ولذلك نفى مهما دية والاية فيها اصار
أي وصية مقولة .

قوله : وتصح الوصية بالمضاربة بمال ولده الاصاغر

هذا مدلوله وحالده من كبير الطويل قال دعائي أبي حنيفة حصرته الوفاة
فقال : بأبي اقص مال اخوتك الصغار واعمل به وحدك نصف اربح واعطهم
النصف وليس عيت صمد . الى أن قال : فدخل على أبي عبد الله عليه السلام
فقص عليه قصتي فقال : أما فما بيتك وبين الله فليس عيت صمد^(٢)
ومثله رواية محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام أنه سئل عن رجل

(١) سورة النساء : ١١

(٢) الكافي ١/ ٦١ ، تهذيب ٢٣٦/ ٩ ، الفقه ١٦٩/ ٤ ، لوسائل ٤٧٨/ ١٣

ووصى الى رجل مولده وسأل لهم فاذن له عند الوصية أن يعمل بالمال ويكون
الربح بينه وبينهم. فقال: لا بأس به^١.

وعمل بذلك الشيع في نهاية^٢، لأنه لم يقيد مورثه بالمصدر بل قال: اذا
أمر الموصي الوصي أن يصرف في تركته لورثته ونجر لهم بها وبأحد نصف
الربح كان جائزاً. وتبعه القاضي.

قال ابن دريس^٣: الوصية لا تعد الا في ثلث المال قبل موته والربح محدد
بعد موته فكيف تعد وصيته فيه. قال: وفي الرواية نظر.

قال العلامة في المختلف^٤ الوصية ماقاله الشيع عملاً بالرواية المأمنة للأصول
فان العادة قاضية بهذه المعاملة فأشبهه أجره المثل.

قلت: لا شك أن ماقاله الشيع صحيح، اذ الوصية بالمسقة والأسماع حائزة
وهذه المسألة من ذلك القسم الآن التحقني أن الوصية بالمصارف ان كان فيها
نوع محدد، فالرائد عن المعاد يكون من الثلث، كما أنه لو كان في العادة أن
الحصة في مثل ذلك المال وفي مثل تلك المحررة يكون بالربح مثلاً وأوصى
الثلث بالنصف فان لرائد يكون من الثلث، ولم يكن فيها محاماة كانت
جائزة مطلقاً، اذ لا يصدر على الورثة في ذلك، والربح حصل بعمل الوصي
العامل فليس محرراً من التركة حتى يكون معسراً من الثلث مطلقاً.

ثم هنا فوائد:

- (١) لكافي ٦٢/٢ نهيت ٢٣٦، ٩ تحقيقه ١٦٩/٤، وسأله من اجل ان اياه
قد اذن له في ذلك وهو حي
- (٢) النهاية: ٦٠٨
- (٣) السرائر: ٣٨٤.
- (٤) المختلف ٦٣/٢

ولو أوصى بأشياء تطوعاً ، فإن رتبة يدىء بالاول فالاول حتى
يستوفى الثلث ، وبطل ما زاد .

وان جمع أخرحت من الثلث ووزع النقص .

(الأولى) الوصية المذكورة حائزة ولو كان العامل عراوصي لكن بالشرط
المذكور في مراعاة المحابة

(الثانية) لاشك أن الوصية المذكورة حال الولد لأصغر حائزة لمكان الولاية
عليهم ، أما عرا الأصغر فبراعى الثلث من قدر رأس المال وفي قدر لمجمل ،
فأيهما اتفق من الثلث كان جائزاً .

(الثالثة) إذا كان الورثة صغاراً فالوصية دفعة واحدة أو صغاراً ، ومع النوع
فلا تصرف إلا بهم ، وان كان كذا وأصغر صديق اسم المعاملة عرفاً ، وان
يبد بزمان اتبع ما لم يستلزم زيادة على الثلث

(الرابعة) في قوله لصديق سبه السقاء في رواية حاشية « أما فيما بينك وبين
أفد فليس عليك ضمان »

(فائدة) هي حوزة عمل الوصي لا يعملها لنفسه أو لغيره وان لم يعلم به
أحداً أما مع اظهار ذلك ، عدة صدق الوارث فلا بد من السنة

(الخامسة) المصاريف الواقعة من المائت في مرض موته براعى فيها عدم
المحابة كما قلناه ، ومع المحابة براعى الثلث .

قوله : ولو أوصى بأشياء تطوعاً فإن رتب يدىء بالاول فالاول حتى
يستوفى الثالث وبطل ما زاد ، وان جمع أخرحت من الثلث ووزع النقص

لأخلاف في أنه لو وصى بوجع كحج أو ركاة أو خمس أو دين أنه يقدم
مطلقاً ، وان أخر عن الصدقة وسرحت اما مع عدم الوجع والوصايا كلها

مدونة وذكر مرتبة فالعشهور الربيع . بأن بدأ حرج الاول فالاول حتى
يستوفي الثلث ويضع لرائد على احده الوارث و يستند في ذلك رواية حمران
ابن أعين عن الصادق عليه السلام أنه ساء عن رجل أوصى عند موته اعموا فلاناً
وفلاناً وفلاناً حتى ذكر حصة فطرب في ثلثه فلم يسمع أسان لسمائك الحصة
التي أمر بعتهم . قال : بيطر الى الدين سماهم وبدأ بعتهم فيقومون ويطر الى
ثلثه فيعتق منه أول [من] ثلثي ثم ثلثي ثم الثلث ثم الرابع ثم الخامس . وان
عجز لثلث كان ذلك في الذي سعى أجيراً لانه أعنى بعد مبيع الثلث ما لا يملك
فلا يجوز له ذلك^١.

واعلم أنه لا فرق في ذلك بين أن يكون الربيع نهياً أو ثم أو لواء . ولا
خلاف في الاول ، وقد بعثهم مع الوارث بل هو جميع لانه كذلك لغة
والاصح خلافه ، لدلالة لرواه المذكورة والشرح بسبع منه

هذا ، وقال ابن حنبل ان ربهم في دف واحد بواو المظف وهو كذلك ،
ون أعنى كل واحد يعني دف - مثل أن يعنى وحدا عدوه و لآخر صحوه
والآخر ظهراً وهكذا - ولم يخرج الجميع من ثلثه ، فليس الحكم كذا بل
يقدم الأخير

وقال العلامة^٢ . ان نص على الشرط قسم موصى به عليهم بالسهة لثلاث
لزم محالها توصيه وسلبها وموصيها عنه ، والا قدم الاول فالاول

(١) في الكافي والتهذيب ٥٠٥٠ وفي الوسائل برودة وذكره

(٢) الكافي ١٩٧ ، تهذيب ٢٢١ ، الوسائل ١٣ / ٥٥٧ ، نسخة ١٥٧ / ٤

(٣) راجع مختلف ٥٧٢ وفيه راجع ان يكون . ان نص لموصى على عدم
لتقديم الاول و مر . بريت قسم الموصى به عليهم بالسهة وان لم يكن على ذلك قدم
الاول دون . ان النصيب على بريت يوجب عدم التقديم . ان حرمان قال

وإذا أوصى بعق ماله في ذلك المنفرد والمشارك .

و لتحقق "أن يقول" ، ما مع عدم اتحاد الوقت والمعط فلا كلام في الترتيب
لأن الظاهر أن لاراده واحده مستمره . وأما مع اختلاف الوقت وعلم الموصي
بقدر ماله وقيمة ما أوصى به وفصولا نلت عن لملك وعلمه بأنه ليس له تصرف
في الرائد على البتة ، فإن لقول ما فيه ابن حمزة ، لأن الظاهر أن مع العلوم
المذكورة يكون الأخير موقفاً للاول ، فكون رجوعاً عنه وتعبيراً لارادة
الاولى

وهنا فوائد :

(الاولى) مع اشاء الترتيب بقرع فقدم ما تخرجه الفرعة .

(الثانية) مطوق الرواية و . كان في حق لكن حكمها شامل له ولغيره
للاجتماع .

(الثالثة) لو دعي "خدمهم القدم ولاسة فلا عسار وصدق الوارث لانهم به .
بهم له على السكر اليمين

(الرابعة) اد جمع من الوصايا . بأن يوصى على الشريك وعدم الترتيب
اتباع ووزع النص على الكل بالنسبة .

(الخامسة) لو علم الموصي ثم لم يوصي "أرحى" استبعد الرجاء . سذكر ، فإن أبين
منه أقرع .

قوله : وإذا أوصى بعق ماله في ذلك المنفرد والمشارك
يريد أنه أمر وصيه ببقاء صبيه الحق . وحيث أن "ماله" جمع مضاف

(أ) في يهاتين . ما يتأني هذا لتحقيق مع توصيه بالنس ما لم يوصى عن الاول
بلا توقف وقد صرح . قول ابن حمزة في الحق والعلامة في المختلف حكى قول ابن حمزة
أنه الوصة "لحق لا يثنى" ولعله من سهو القلم .

(الثاني) في المهمة : من أوصى بجزء من ماله ، كان العشر ،
وفي رواية السبع ، وفي أخرى سبع الثلث .

وقد تقرر في الأصول أنه للعموم فسح المحص والمشارك ، لكن إذا اعتقت
الحصة من الشريك هل يري على المعنى مع احتمال اثنتي عشرة أم لا . قال
الشيخ في النهاية^١ وتبعه القاضي نعم ، وأصح له علامة^٢ بأنه أوجد السبب ،
إذا التفت في الحقيقة مسد إليه ولذلك كان ولاؤه له فيوجد السبب وهو السراية
ولرواية أحمد بن رناد عن الكاظم عليه السلام قل : إن كان ما له يحتمل ثم فهم
أحرار^٣ .

وقال ابن ادريس^٤ إلا لأنه لا يملك بعد موته شيئاً .

وهذا أقوى ، وسع إبعاد السبب للسراية ن على التام ، إذ من تمامه إفساد
المعنى والعرض عدمه بعد الموت ، وإن على السبب القصص معراف والرواية
لا تدل على المطلوب صريحاً ، لاحتلال إصراف المعنى إلى ما يحصه ، ضرورة
أنه إذا لم يحتمل لثنت جميع عتد المحنصة والمشاركة لم يعنى الأبعد
الثلث . نعم لو أوصى بعنق الباقي من ماله من العشر والسبع والثلث وحسب
إعادة .

قوله : من أوصى بجزء من ماله كان العشر ، وفي رواية السبع ، وفي
أخرى سبع الثلث

(١) النهاية ٦١٦ قل : إذا أوصى الإنسان بجميع ماله وله ماله
بخصومه وماله له وبين غيره اعتق من كان في ملكه وقوم من كان في الشركة وأعطى
شريكه حقه إن كان ثلثه يحتمل فإن لم يحتمل اعتق منهم بقدر ما يحتمله
(٢) المختلف ٦١٢ .

(٣) الكافي ٧/٧٠ . تهذيب ٩/١٢٢ . لفتحه ١٥٨/١٠١ .

(٤) السرائر ٣٩٠ قال : والذي بقوى ضلتي أنه لا يقوم من في الشركة بل يفتق

الأول قاله الشيخ في التهذيب والاستبصار وعلي بن محبوب أسأداً إلى رواية
عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام ، وفيها : ان الله أمر إبراهيم عليه السلام
وقل واحمل عني كل حل مني حرمه وكانت الحبل عشرة^١ . ومنه روي به ابن
ابن تغلب عن الباقر عليه السلام^٢ .

والثاني قول الشيخ " في الصلوة والنهاية والمفيد^٣ راس الحسد وصلار
والقصي وأن حمزه ، أسأداً إلى روايه ابن أبي بصير صحيحاً قال : سألت أبا
الحسن عليه السلام عن رجل أوصى بحره من ماله فقال : واحد من سبعة ، ان
الله يقول ولها سبعة ثواب لكن باب مهم حره مقسوم^٤ . ومنه روايه سماعة بن
ابن همام عن الرضا عليه السلام^٥ .

والثالث رواه الحسين بن خالد عن لقاظم عليه السلام^٦ .
والمصفى حرم الأول . لانهاء ، ماء الملك عني الورثة ، حولف في العشر
مهم بعد ما يمكنه ولا يعطى شريكه من حصه و ان كان ثلثه محتمل ذلك لأن بعد موته
لا يستأثركم د لم يوص به ان يوص يردون به ملكه ، لا ما شئ من ثلثه وهذا ما
شئ شيئاً

(١) التهذيب ٨/٩ ، ٢ ، الاستبصار ٤ ، ١٣

(٢) التهذيب ٩/٩ ، ٣٠٩ ، الاستبصار ٤/٢ ، ١٣٢

(٣) الصلوة ٨/٤ قل فيه : وصحاحاً قالوا في اجرة انه سهم من سبعة وقالوا
ايضا سهم من عشرة وراجع لنهاية ٦١٣ وروى فيه اذا وصى لاسان بحره من ماله
وهم يبيحون ذلك . ما من ماله وقد روي به يكون عشر الأول وصح .

(٤) المصنف : ١٠٣

(٥) ليه الشريف ١٥ من سورة بقره ولحمديب في التهذيب ٩/٩ ، ٢٠٩

الاستبصار ٤/٢ ، ١٣٢

(٦) التهذيب ٩/٩ ، ٢٠٩ ، الاستبصار ٤/٢ ، ١٣٢

(٧) التهذيب ٩/٩ ، ٢٠٩ ، الاستبصار ٤/٢ ، ١٣٣ ، الفقيه ٤/٢ ، ١٥٦

ولو أوصى بهم كان ثمناً ، ولو كان بشيء كان سدياً .

للا رواية فهي لم يعل على أصله . ولولا لروايته لحمله على أن ما يسمون ، كما
لو أوصى بمثل يصب أحد الورثة حمل على أهلهم يصب .

والعلامة حرم في الموعود والارشاد الثاني . وفي المحقق " بالاول .
وشرح به النص القرآني " على كونه سدياً والشيخ حسن لمع على
الاستصحاب ، بمعنى أنه يسحب للورثة اعطاه ذلك لحصول نفس لزمه معه . وهو
أيضاً جمع بين الروايات .

وهنا فوائد :

(الاولى) ان هذا لحلاف ، هو في الوصية ، وأما في الافراد فالله - رلى
المقرأ وورثه .

(الثانية) لو أضيف الحرم إلى شيء كان حكمه كما ذكر . كقوله حرم شيء
أوجره هذه الدار .

(الثالثة) لو قل بحرمة جرم كان ، موصى به ، ما عر لغيره وسيع لسبع

قوله : ولو أوصى بهم كان ثمناً ، ولو كان شيء كان سدياً
أما الاول فهو أقوال :

« ١ » - التمس ، قاله الشيخان ^(١) وابن الجبيل والقاضي وملا رواين ادريس
روى به بسكوني عن لصادق عنه - لام ^(٢) ومثلهما روى صفوان عن لرضا
عليه السلام ^(٣) .

(١) اقراعه ، المطلب الثاني في الاحكام الختوية .

(٢) المختلف ٥٣/٦

(٣) اي للاية الشريفة ٥ من سورة الحجر

(٤) راجع المقصود ٠٢ . نهاية ٦١٣ - سرر ٣٨٨

(٥) الخفيه ١٦٥٢/٤ ، كافي ٤١٧ - تهذيب ٢١٠/٩ - الاستبصار ١٣٣/٤

وأوصى بوحوه فبني الوصي وجهاً صرف في البر. وقيل :
يرجع ميراثاً .

٢٢ - العشر ، لرواية طحفة من ردد عن الناصر عليه السلام^(١) وطلحة
ضعيف .

٢٣ - العشر ، قاله الشيخ^(٢) في المبسوط والخلاف ، وروى قال علي بن
بابويه .

٢٤ - ولله صدوق في العبد^(٣) ان كل سهم من سهام الميراث فالعبد
والأفلس .

ولا ظهر لأول ، وركب حرم به المصنف وإنما تاتي فلم أقبله على مستند
المهم الا أن يحمل على أسهم الحسن ، وفيه ما فيه .

قوله : ولو أوصى بوحوه فبني الوصي وجهاً صرف في البر. وقيل
يرجع ميراثاً

الأول مروي عن الحسن^(٤) والقاضي وابن بابويه ، واحرازه المصنف والعلامة^(٥)
وعنه نسوي . حكاه لهادي عليه السلام إلى محمد بن ريان^(٦) ، ولأنه قد علم
خروجه عن ملكه الوارث فلا مورد لا بدليل ، ولأن الغالب قصد القرية فيصرف
إلى أسر والأرامل لتدليل منهي عنه . وتعذر خصوصية لا يستلزم تعذر غيرها .

(١) التهذيب ٢١١/٩ ، الاستبصار ١٣٤/٤ .

(٢) المبسوط ٨/٤ ، الخلاف ٣١٠/٢ وقال في الأول : وفيه خلاف

(٣) العبد ١٥٢/٢ قال فيه : متى أوصى بهم من سهام الزكاة كان لهم واحداً من
ثمانية ، ومتى أوصى بهم من سهام الميراث فالسهم واحد من ستة .

(٤) المغتلة : ١٠٣ ، النهاية : ٦١٣

(٥) المختلف ٩/٢ .

(٦) التهذيب ٢١٤/٩ ، القنية ١٦٢/٤ ، الكافي ٥٨/٧ .

ولو أوصى بسيف وهو في حمن وعليه حلية . دخل الجميع
 في الوصية على رواية ، يحدّر ضعفها الشهرة .
 وكذا لو أوصى بصدوق وفيه من . دخل المال في الوصية .
 وكذا قيل : لو أوصى بسقية وفيها طعام استناداً إلى فحوى رواية .

ولثاني قول ابن ادریس ، وبقي عن شيخ في الحائزات ، قال ونعم ما
 قال وأحدث ، فإن كان على الورثة شي ذكرها في نهاية إجماع والأولوية أن
 تعود الباب المتبعية مبرراً ، وفيه ضعف ظاهر .

قوله : ولو أوصى بسيف وهو في حمن ، وعليه حلية دخل الجميع
 في الوصية على رواية تخرصها الشهرة . وكذا لو أوصى بصدوق وفيه
 مال دخل المال في الوصية ، وكذا قيل لو أوصى بسقية وفيها طعام استناداً
 إلى فحوى رواية

أوصى بمصنوع هذه الأحكام مستحباً ، وإن لم يكن ربه وأبني
 والفاسي ، ومستخدم في ذلك أما في السيف والصدوق فرواية ابن أبي حمزة
 عن لرح عنه السلام قال سأله عن رجل أوصى لرحل سيف وكان في حمن
 وعليه حلية فقد نه الورثة استألك المصل وليس لك مال ، قال لا بل لسيف
 بما فيه له قال فكتب به رجل أوصى لرحل بصدوق وكان فيه مال فعاد

(١) السرائر : ٣٨٩ قال : قال ١٠٠٥ ما في جواب الحائزات إذا أوصى الوصي جميع
 إيراد الوصية فانها تعود مبرراً للورثة نعم ما قال وأجاب رحمه الله بأن كان على تلك
 الرواية إجماع والأولوية أن تعود الباب المتبعية مبرراً للورثة

(٢) الجي : عطاء المير من أعلامها واسفلها ، وجن السيف : خلاه

(٣) المقطعة : ١٠٣ ، النهاية : ٦١٣

الورثة اسالت لصدوق وليس لثالث . قال . هذا ابو الحسن عليه السلام .

الصدوق بما فيه ^١

وأما في السفة مرواه عفة بن خالد عن الصادق عليه السلام قال : سألته
عن رجل قال : هذه سفة لعل ولم أسم ما فيها وفيها طعام أبعطها لرجل
ومما فيها ؟ قال : هي سدي أوصى به لها لأن يكون صاحبها متهما وليس
للورثة شيء ^٢ .

« وابوجملة » ضعيف كان يصح الحديث ، واسمه « الحفص بن صالح » .
وه عفة « لا عرف حده نعم قال لعل في السلف ^٣ لم يثبت عدي صحه
شيء من هذا الروايات ، والمصنف رافى لجماعه في السب والصدوق . أما
أولا ضعف الروايات بحرفان شهره والعمل . وأما ثانياً فضعف العادة بأن الحسن
يكون لأصحاب السب وكذا الصدوق يكون بما فيه لصاحبه .

وأما السفة فكأنه يستعمل حكمها أما ولا فلضعف لروايه لجهالة « عفة
ابن خالد » وثالثاً فلعدم دلالتها على الحكم صريحاً ، فإن قوله « هي للذي
أوصى له بها » ما يدل على السفة فقط بالمطابقة ، وأما بوجه دخول ما فيها
في الحكم فعوى الكلام لأن السؤال وقع عما في السفة لا عن مملها ، وأما
ثالثاً فلا لاكثر في مدركه . يكون ما في سفة غير صاحبها ويكون هي مستأجرة
أو مستعارة أو منصوبة

إذا عرفت هذا فهنا فوائد :

(١) الكافي ٤٤١/٧ ، التهذيب ٢١١/٩ ، الفقيه ١٦١/٤ .

(٢) الكافي ٤٤١/٧ ، التهذيب ٢١٢/٩ ، الفقيه ١٦١/٤ .

(٣) المصنف ٦٠/٢ .

(الاولى) قال الشَّيْخُ في النهاية^١ بعد حكمه بدخول لاشاء المذكورة ما هذه عبارته : هذا اذا كان الموصى عدلاً مأموناً ، فان لم يكن عدلاً وكان متهماً لم تنفذ الوصية في شئ من فائه من الصندوق وسفيه والسيف وحراب وما فيها . وكان منشا حكمه هذا رواية وعقبة^٢ المذكورة

ودرج^٣ من درجس في ذلك^٤ . واحق معه ، لان تعدله غير معبره في الوصية مع أن الوصية لاتنصفي في اكثر من ثلث سواء كان الموصى عدلاً مأموناً أولاً . واعتذر العلامة^٥ بلشيخ بأنه لو ادنا وصية الاقارب اوصى بتسليم ذلك اليه لأنه ابتداء عطية .

(الثانية) ويد بعد^٦ صندوق بكونه مفعلاً واحراب بكونه مشدوداً والوعاء بكونه مختوماً ، وكذا النقي

(الثالثة) استكمل العلامة في المختلف^٧ دخول هذا لاشاء ، لانها ليست أجزاء من الموصية اليه ولا لارعة لمعناها ، وحكم أنه لا يحدث فرصة حاله أو مقابلة تقتضي دخول ما ذكر دخل والا فلا .

(الرابعة) النص قد عرفت أنه ورد في السيف والصندوق والسعينة ، وهل

(١) النهاية : ٦١٤ .

(٢) الرائر ٣٩٨ قال كان بما فيه للموصى به سواء كان الموصى عدلاً وفاسقاً متهماً على الورثة او غير متهم لاما لافراحي في انصافي لعدله بان ثبت له فعل فادنا كان عاقلاً تنصفي وصيته في ثلث ماله ولا تنصفي في شئ من ثلث ماله سواء كان عدداً او فاسقاً . الى آخر ما قال

(٣) المختلف ٦٠/٢ .

(٤) الثقة : ١٠٣ .

(٥) المختلف ٦٠/٣ .

ولا يجوز اخراج الولد من الارث ولو أوصى الاب ، وفيه

رواية مطرحة.

يعم الكيس والحراة و لحمه و رُسل و أمثال دث، و كذا يعم المركب المعلى
والمسكن دث غراب " لا " شكل من لافصاري مخصوص على محله ومن
أطراف العلة .

قال من لحظه اذا أوصى سىء يشتم اسمه على أعيان مصيبة به كان جميعه للموصى به وعنه لامور المدكوره وراد اذا أوصى بدارله روشن دجبل ، وليقال ما هي الحوائى لم يكن الحوائى به قال. وقال ابو محمد الحسن لو أوصى بمصعبه ولله ماء من وادى كان له ماء لمصيبة ومثل ذلك قال العاصم وناسع الشيخ فى القول بالعدالة كما تقدم .

(العمه) لحكم في لافز كالحكم في الوصية من غير فرق والحق فيه أيضاً العمل بالفريضة كما قاله العلامة .

قوله : ولا يحوز اخراج الولد من الارث ولو اوصى الاب ، وفيه

رواية مطروحة

أما لأول ولادة ، فخاف بعض عرآبي في قوله «بوصيكم الله في أولادكم»^١
ولأنها وصية بخلاف المعروف ، وإنما أراد به وهي في كتاب الصدوق عن وصي
علي من السري ولـ «كنت لأبى الحسن عليه السلام ، أن علي بن السري توفي
فأوصى أبي فقال رحمه الله قلت وأباه جهنم من علي وقع علي ثم ولد
به فامرسي»^٢ «خرجه من ميراثي»^٣ فقال لي : «أخرجه فإن كنت صادقاً فبصيه

١. من كثر به المكثل وهو بكسر الميم : الزميل وهو ما يعمل من الخوص
يحمل فيه الشعر وغيره

١٤٤٠ هـ (١٩٢٠ م)

(الطرف الثالث) في أحكام الوصية وفيه مسائل

(الاولى) اذا اوصى بوصية ثم عطفها بمصادرة لها عمل بالاجرة

ولولم يضادها عمل بالجميع

فمن قصر الثالث ، يندىء بالاول ، الاول حتى يستوي الثالث .

حل ١. قال : فرحمت قدمي الى بي يوسف لعصي فقال له : أصلحك الله
أما جعفر بن السري وهذا وصي أبي حمزة فليدفع الي ميراثي. قال : يا يعقوب
فقلت : أريد أن أكلمك. قال : فأتى ، فحدثني حيث لا يسمع أحد كلامي فقلت
له : هذا وقع على أم ولد لأمه فأمرني أبوه وأوصى بي أن أخرج من الميراث
ولا أوريثه ، فأتيت موسى بن جعفر عنهما السلام فحدثته فأخبرته وسأله فأمرني
أن أخرج من الميراث ولا أوريثه شيئا فقال الله يا الحسن مراك فقلت :
بعم فسألتني فلانا ثم قال : انهد ما أمرك به يا الحسن فاقول قوله ؟

فحكم الصدوق بمصمونها إذا حصل الحدث أحد كوروالأولا. وقال الشيخ
في الاستصار أنها مقصورة على الوفاة فلا تبعد.

ومهم من حصص العمل بها في البيت، لانه التصرف فيه كعشاء، والاولى
البطالان، لان حراجه اعم من الوصية لفي التوراث، والعام غير مملوم للخاص،
ولان القصد معتبر في الوصية وهنا لا قصد.

قوله : اذا اوصى بوصية ثم عقها بمصادة لها عمل بالاخيرة ، ولو لم يصادها عمل بالجميع ، فان قصر الثالث بدىء بالاول فالاول حتى يستوفى الثالث

هذا الحكم مما لا خلاف فيه عند الاصحاب الا ان تحريره يفرس مسائل

ثلاث :

(١) الخيل : الجيوت وشبهه كالهرج والبله

(٢) الكلامي ٦١/٧ - التهذيب ٢٣٥/٩ - لفتيه ١٦٢/٤ - الاستصار ١٣٩/٤ -

(الاولى) ما هو مصاد اجماعاً كقوله «عدي فلان يريد» ثم يقول هو بعينه
 لعمره ، أو يقول «ثنت مالي لريد» ثم يقول «ثالث لموصى به لعمره ، أو
 يصعب ثنت الى بعينه لا ي «مال كقوله «ثاني لريد» ثم يقول «ثاني لعمره .
 (الثانية) ما هو غير مصاد اجماعاً ، كأن يقول «سدس مالي لريد» ثم يقول سدس
 مالي لعمره . أو يقول «عدي قير لريد» ، ثم يقول عدي سعيد لعمره ، ولم تزد
 قيمتهما عن ثلث ماله .

(ثالثة) « حذف فيه ، كأن يقول «ثنت مالي لريد» ثم يقول ثنت مالي
 لعمره ، وله ينص على أن ثنت الثاني هو الاول أو غيره . فقال الشيخ «في
 المبسوط والحلاف» ثمة مصاد الاولى بالحق به ، ثم يفرق بينها وبين قوله
 «عدي عدي» وصفت به لريد اوصى الان به لعمره . وفي أن التامة رجوع
 عن الاولى قال : ومهم من قول لا يكون رجوعاً ، وكأنه اشارة الى ابن الحيد
 وينفرع على الحلاف فرعان :

(الاول) لو أحرر الورثة يكون لكل واحد ثلث على قول الثاني اجماعاً
 لا الاول ، وقول الشيخ " لكل ثلث .

(الثاني) لو رد الموصى به الاول فعلى قول الشيخ لانائره لادها وصية
 بطله بدون رد ، وعلى قول ابن الحيد له دائر . ولو رد الثاني فعلى قول الشيخ
 لاوصيه في أن لطلان الاولى بالتامة وبطلان التامة بالرد ، وعلى قول ابن
 الحيد الاولى باقية المحكم .

إذا عرفت هذا فاعلم أن ابن ادريس^٢ احتار قول الشيخ ، محتجاً بأنه لا يثبت حق

(١) المبسوط ٤/٤٢ ، الحلاف ٢/٣١٢

(٢) راجع المبسوط ٤/٤٢

(٣) البراير ٣٨٥ .

من ماله بعد وفاته الثالثة ، فادأ أوصى به لاسان ثم أوصى به لآخر فدرجع عن
الاول . ثم قال : أما اذا أوصى بعين ولم يقل ثلثي ثم أوصى بشيء آخر ولم
يذكر الثلث ، فان مذهب اصحابنا أن يبدأ بالاول فالاول والنقص يلحق بالآخر ،
لانه من أن ثلثه يعني بالكل لانه رجع عن الاول

واختار العلامة ^١ قول من ائحد عملاً بالاستصحاب وعدم لضافه ، لانه
لادلالة له الا المطابقة أو النقص أو اللزام ، والثلثة مستعنة هنا بدلالة متعينة .
وأجاب عن قول من ادريس بأن كونه لا يملك أريد من اثبت غير مضاف
لجوار الوصية بل رائد عنه ، فان مع اجارة لورثة تعدد اجزاء ، لان الاجارة
ليست اسداء عطية بل تعيد ليعمل الموصي قال : ولو قسم كونه لا يملك أريد
من الثلث فكونه رجوعاً مسوع ، لانه يعلم أن مع الاجارة بعد الوصية فيجوز
أن يوصي مستنداً الى تحوير الاجارة . وقرقه ^٢ بين المطلق والمعين ضعيف ،
الا أن يعلم اتحاد الثلث .

ثم ان العلامة استشكل قول الشرح بأن مع لاجارة يكون لكل واحد ثلث
فانه لو أوصى لزيد شيء ثم رجع رجوعاً عاماً وأحار لورثة ثم يملك الموصي
له ما أوصى به ، فكذلك لو كان رجوعاً لكل الموصي له الاول ثم يملك شيئاً
ولم يقع الاجارة لانها بعد ، فادأ رجع فكأنه لم يفعل

ثم حكى عن الشرح في المسوط ولخلاف ما يدل على رجوعه ، وهو
قوله . لو أوصى لرجل بكل ماله ولآخر ثلث ماله فأحار لورثة أحد الاول جميع
لعمال وسقط الآخر ، ولو بدى بمصاحب الثلث وأحاروا أعطى الاول ثلث ومصاحب
الكل الثلثين .

(١) المختلف ٥٦/٢

(٢) في به : وتفرقه

(الثانية) تثبت الوصية بالمال بشهادة رجلين ، وبشهادة أربع

نساء ، وبشهادة الواحدة في الربع .

وفي ثبوتها بشاهد ويمين تردد .

أما الولاية فلا تثبت الا بشهادة رجلين .

(الثالثة) لو أشهد عبدين له على أن حمل المملوكة منه ثم ورثهما

قوله : وفي ثبوتها بشاهد ويمين تردد

جرم في الشرائع^١ ثبوتها «بشاهد ويمين» وجعل التردد في ذلك في الوصية بالولاية . وهو كلام حسن موافق للذعده الشرعية من أن كلما هو مال أو المفضود منه مال فهو يثبت «بشاهد ويمين» فتردده هنا لأعرب له وجهاً . نعم استشكل العلامة في القواعد^٢ في ثبوت النصف أو الربع في شهادة الرجل الواحد من غير يمين من قيامه مقام امرأين فيثبت النصف ، ومن أن الحكم بشهادة الواحدة هنا خلاف الأصل وحديث لولم يثبت بشهادته شيء لزم زيادة مرتبتها فيثبت الربع ، أدل أقل من المساواة .

وأما مردده في الشرائع فيشأ من أن ذلك حكم شرعي فيقف على دليل وليس ، ولأنه ليس مالا ولا يفسد به المال ، ومن أنه أرفاق وتيسير فيكون مراداً للآية والحديث ، ولأنه قد يسهل مالا كما لو كان فقيراً ليأخذ الأجرة .

قوله : لو أشهد عبدين له على أن حمل المملوكة منه ثم ورثهما

(١) الشرائع ١٥٧/١ قال فيه . ونقل في الشهادة بالمال شهادة واحد مع اليمين أو بشاهد وامرأين . لى ان قال . ولا تثبت الوصية بالولاية الا بشاهدين ولا تقبل شهادة النساء في ذلك وهل تعمل شهادة شاهد مع ليمين فيه تردد . ومهره السع
(٢) القواعد ، الفصل الخامس فيما به تثبت الوصية .

غير الحمل فأعتقا فشهدا للحمل بالنسوة صح وحكم له . ويكره له تملكهما .

(الرابعة) لا تقبل شهادة الوصى فيما هو وصى فيه ، وتقبل للموصى في غير ذلك .

(الخامسة) إذا أوصى بعق عبده ، أو أعتقه عند الوفاة وليس له سواء أعتق ثلثه .

ولو أعتق ثلثه عند الوفاة وله مال ، أعتق الباقي من ثلثه

غير الحمل فأعتقا فشهدا للحمل بالنسوة صح وحكم له وكره له تملكهما
هذه المسألة مبينة على حكم شهادة العبد هل هي مقولة أم لا ؟ ولما كان ذلك المبحث يأتي في باب الشهادات وكما ذكرها إلى ذلك الباب وسيأتي
إشياء الله تعالى .

قوله : لا تقبل شهادة الوصى فيما هو وصى فيه وتقبل للموصى في غير ذلك

لا خلاف في قولها فيما ليس له فيه ولاية ، أما ما له منه ولاية فنقل - كما
لو شهد مال النبي - فالمشهور عدم القبول وقال ابن الحيد نقل ، ودفع ما به
متهم بالولاية على المال .

قال الشهيد . وفي مآثر هذه التهمة نظر ، وخصوصاً في حال لا أجرة له
على حظه .

قلت : مشأ النظر من أن لولاية بيعه للملك فليست مقصودة بالذات ، ولأنها
قد لا تنفي بعد الاستبراء فهي كشهادة الغرماء للمدين قبل لحجر ، ومن أن التبع
مساو لمتبوعه وظاهر الفتوى عدم القبول .

قوله : ولو أعتق ثلثه عند الوفاة وله مال أعتق الباقي من ثلثه

ولو أعتق مماليكه عند الوفاة أو أوصى بعقدهم ولا مال سواهم
أعتق ثلثهم بالقرعة .

ولورثتهم أعتق الاول والاول حتى يستوفى الثلث ، وبطل ما زاد .
(السادسة) اذا أوصى بعق رقبة ، أجزأ الذكر والاشئ ،
الصغير والكبير .

ولو قال : مؤمنة لزم ، فان لم يحدد أعتق من لا يعرف نصب .

الصمري ثلث الاول عند ابي لعد قطعاً وفي ثلثه الاحرف يحتمل امرين :
« ١ » - عوده الى المال ، ولا كلام فيه ، وهو الظاهر في العارة . ومعناه
ان الباقي من العبد معتق كله ان وصعه الثلث والاعتق منه بقدر تمام الثلث شيء
بالمباشرة وشيء بالسراية سواء على أن التبرعات الواقعة في مرض الموت من
الثلث ، ولو قبل بها من الاصل عتق كله ثلثه بالمباشرة وثلثاه بالسراية .

« ٢ » - عوده الى العبد كما قال بعض المصنفين . وخرج عليه أنه ان قلنا ان
التبرعات من الاصل فلا كلام في عتق الباقي بالسراية ، وان قبل بها من الثلث
روعي في الباقي ما تقدم .

وفي هذا الاحتمال نظر :

أما أولاً : فلان ثلثه يعتق قطعاً بالمباشرة فلم يبق منه شيء حتى يحكم عيه
بالعتق ، أي من العبد لا ما ذكر .

وأما ثانياً . فلان رأي المصنف هنا ليس هو اعاق الباقي مطلقاً بل من
الثلث لا غير ، ولذا في بعد الثلث موكول الى بعد ان شاء سعى في فكه وان
شاء بقي متبعضاً كما يجي .

قوله : فان لم يحدد أعتق من لا يعرف نصب

ولو طهها مؤمنة فأعتفها ، ثم بانث بخلافه أجزأت .
 (السابعة) اذا أوصى بعنق رقعة بضمن معين ، فان لم يجد توقع ،
 وان وجد بأقل أعتفها ودهم اليها الفاضل .

قيل في تعريف الناصب^١ وحده :

- « ١ » - انه الحارحي لدي يقول في علي عليه السلام ما قل .
 « ٢ » - انه الذي يسب الى أحد المعصومين عليهم السلام ما يثلم العدالة .
 « ٣ » - من اذا سمع فضيلة علي عليه السلام أو لعنه من المعصومين
 أنكرها .

- « ٤ » - من اعتقد أفصلية غير علي عليه السلام عليه .
 « ٥ » - من سمع لعن علي عني عليه السلام من النبي صلى الله عليه وآله
 وسم أولاده نوابراً أو بطريق يعتقد صحبه فأكرهه .
 ولحق صدق النصب على الجميع ، أما من يعتقد امامة غيره للاجماع أو
 لمصلحة ولم يكن من أحد الأقسام الخمسة فليس ناصب ، والمرتبى رحمه
 الله وابن ادریس أطلقاه على غير الاثنين عشرية .

(١) في الجميع : النصب أيضاً للمعاد ، يقال نصب فلان نصباً ادعاديته ومنه
 ناصب وهو الذي يظهر بعبادة أهل البيت أولمو ليهم لاحق متابعتهم لهم وفي الاموس :
 في النواصب والناصبية وهل النصب المنسوب بمعية علي عليه السلام لانه يفسر له في
 صدوه . وقال أيضاً في الجميع : اخضع في تحقيق ما يسمي برغم لعن ان لم يرد من
 نصب لعنه ولا من ليس عليهم السلام ورغم آخرون به من نصب بعده لشعنتهم وفي
 الأحاديث ما يصرح بالثاني من لصدق عليه السلام به ليس الناصب من نصب لنا هل
 البيت لانه لا يجد رجلاً يقول ما انص محمد وآل محمد ولكن الناصب من نصب لكم وهو
 يعلم انكم تولوا ما وانتم من شيعتنا

(الثامنة) تصرفات المريض .

ان كانت مشروطة بالوفاة فهي من الثلث ، وان كانت منجزة وكان فيها محاباة وعطية محضة فقولان ، أشبههما : أنها من الثلث .

قوله : تصرفات المريض ان كانت مشروطة بالوفاة فهي من الثلث وان كانت منجزة وكان فيها محاباة او عطية محضة فقولان أشبههما انها من الثلث

شرح هذا الكلام بتين بمسائل :

(الاولى) أنه لا خلاف أن كل تصرف علق بالوفاة منه من الثلث .

(الثانية) لا خلاف أنه اذا برىء المريض فان تصرفاته لازمة من الاصل وأنه لا خيار له ولا لورثته فيها وان مات في مرض آخر .

(الثالثة) أنه لا خلاف في صحة بيع المريض جميع تركته بنفس مثله أو بغيره لاغن عرفاً .

(الرابعة) كل حاته ليست مرضاً وان كانت محوفاً كحال المراماة وطلق المرأة وهيجان الحر والنحام الحرب فانه لاحكم فيها ، لكون الحكم موطاً بوصف المرض فلا يكفي وجود الحكم بدونه ، كما لو لم يشئت القصر في الحصر من عرجوف وان حصلت لشفقة ، وكذا لو وجد المرض وانتعت الحكمة ، كما لو لم يكن له وارث فان الحكم أيضاً ثابت .

(الخامسة) هل يشترط في المرض كونه محوفاً غالباً أو يكفي حصول الموت فيه وان لم يكن محوفاً . قال في المسوط^(١) بالاول ، لما فهم من رواية اسن بقطيب^(٢) من قوله « عند الموت » ، وذلك لا يكون الا بأمارات الموت . وقال

(١) المسوط ٤٣/٤ .

(٢) نقل مرده الرواية التي حرجها الشيخ في التهذيب في زيادات ٢٤٧/٩ من

المصنف والعلامة^١ ، الثاني . وهو الحق للعموم في لفظ الروايات فبعم الحكم ودلالة المفهوم صعبة مع أن ذكر بعض افراد العام لانتحاص^٢ .

(السادسة) محل الخلاف في الشرعيات المحصنة كالهبة و لوقف والاسكان وأمثال ذلك ، أو ما كان فيه محاباة كبيع الشيء بأقل من قيمته عرفاً بحيث يوجب حيار النفس أو الشراء للشيء بأكثر من ثمنه كذلك لا غير .

إذا عرفت هذا فعول : قال الشيخان في الهبة والمقنعة والقاضي وابن ادریس تلك التصرفات من الأصل والاحبار للورثة فيها ، لوحوه .

(الاول) أصالة الجواز .

(الثاني) قوله صلى الله عليه وآله وسلم . الناس مسلطون على أموالهم^٣ .

(الثالث) لولا صحتها من الأصل لما لزمت دبره ، ولتأتي ناطل فكدا

المقدم .

(الرابع) رواية عمر : الرجل "حق" ماله مادام فيه الروح ان أوصى به كله

فهو جائز^٤ .

(الخامس) رواية سماعة عن أبي بصير عن الصادق عليه السلام قال : قلت

له : الرجل يكون له الولد أبسه أن يحمل ماله لفرسه ؟ قال : هو ماله يصح به

ما شاء . لى أن تأتيه الموت ، ان لصاحب المال أن يعمل بماله ما شاء مادام حياً

على من يقطع قال قال سألت أبا الحسن عليه السلام الرجل من ماله عد مونه ؟ قال لئنث واثلت كثير .

(١) المختلف ٦٦/٢ .

(٢) اى لانتحاص له .

(٣) البحار ٢٧٢/٢ .

(٤) الكافي ٧/٧ ، التهذيب ١٨٧/٩ ، لقيه ١٥٠/٤ ، الاستبصار ١٢١/٤ ،

الوسائل ٣٧٠/١٣ .

ان شاء وهدى وان شاء تصدق به وان شاء تركه الى ان يأبى الموت، وان أوصى به فلس له الا الثلث لأن لفصل في أن لا يصيح من يعوله ولا يصير يورثه .
وفيه نظر ، دلائل عدل عنه للدليل ، وعموم مخصوص ، ولا يبرم من الصحة اللزوم .

ان قلت : لو اصبحت في الحال لما لمبت بالره . قلت : جركون الموت كاشفاً عن الفساد والره كاشفاً عن الصحة ، والروايتان صفتان لفساد عقيدة عمار فانه طمحي وصناعة فانه واقفي

وقال لشع^١ في المسود والخلاف وابن الحبيد والصدوق هي من لثالث واختاره المصنف والعلامة^٢ ، لوجوه :

« ١ » - ان حكمة حصر الوصية في لثالث موحودة لها وهو الاضرار بالورثة فوجب اتحاده الحكم فيها لثالث تختل الحكمة .

« ٢ » - لو اذلك لاسحاً كل من يريد اضرار ورثته الى المسحرات في مرصه فتقوت فائدة حصر الوصية في الثالث .

« ٣ » - الروايت كرواية علي بن عفة عن الصادق عليه السلام في رجل حصره الموت فأعق مملوكاً ليس له غيره فأبى الورثة أن يحبروا ذلك كيف انفصاه فيه ؟ قال : ما يصدق منه لآلئنه وصائل ذلك الورثة أحق بذلك ولهم ما بقي^٤ .

(١) لكافي ٨/٧ ، التهذيب ١٨٨/٩ ، عني ١٤٩/٤ ، (استبصار ١٢١/٤) قال عني لو في يميني ما لنفس في مثل هذه الميراث اني هي مظنة لفصل من ابيه و لصدقة و لوصيه لثالث دايم بتقسيم صياح . قال وخبرنا الورثة ودا نصير شيئاً من ذلك فلا يصل فيه بل هو حرام كحرام و جاز للوصي رده الى الحق .

(٢) المسود ٤٣/٤ ، الخلاف ٣١٢/٢ .

(٣) قواعد ، لفصل الثالث في تصرفات الميراث ، المختلف ٦٦/٢ ، ٦٦ ، ٦٩ .

(٤) التهذيب ١٩٤/٩ ، الاستبصار ١٢٠/٤ ، واحرجه أيضاً في التهذيب ٢١٩/٩

بطريق آخر عن عفة بن حاتم عن ابي عبد الله عليه السلام لا انه ليس فيه وصير ذلك

أما الاقرار للاجنبي فان كان متهماً على الورثة فهو من الثلث.
والا فهو من الاصل .

وللوارث من الثلث على التقديرين .

ومنهم من سوى بين القسمين .

وعن ابي ولاد قال : سألت الصادق عليه السلام عن الرحن يكون لامرأته
عليه الدين فبهرته منه في مرضها . قل : من نهه له فيجوز هنتها له ويحتسب ديت
من ثلثها ان كانت تركت شيئاً^(١) .

وعن علي بن يقطين عن الكاظم عليه السلام^(٢) والقول على هذا
قوله : اما الاقرار للاجنبي فان كان متهماً على الورثة فهو من الثلث
والا فهو من الاصل وللوارث من الثلث على التقديرين ، ومنهم من سوى
بين القسمين
هنا أقوال :

(الاول) قول الشيخ في النهاية^(٣) به مع انه من ثلث ومع عدمه

لورثة رحن بذلك ولهم ما بقي ، وفي نسخة عده من الاستعداد بزيادة للورثة ، بين
ذلك - ومع لورثة - يكون هكذا . وسائر ذلك لورثة والورثة رحن بذلك ولهم ما بقي
وبما بقي . فلهذا لورثة ، ليس في التهذيب وعنى تقدير وجودها يحصل ان يكون
كلاماً مستأنفاً استمهلاً ويكون لاسارة راجعه الى لورثة ويحتسب ان يكون متعلقاً بالقبض
فما لم .

(١) التهذيب ٩/ ١٩٥ ، الاستبصار ٤/ ١٢٠ .

(٢) التهذيب ٩/ ٢٤٢ .

(٣) نهاية ٦٠٨ . قل . فان كان غير مؤثوق به وكان متهماً طول سمع له مدينة
ان تاب معه بيه عصى من صل ساد وان لم يكن معه بيه اعطى من ثلث ان بيع ذلك
فان لم يبلغ فليس له اكثر منه

(التاسعة) أرش الجسراح ودية النفس ، يتعلق بهما الديون والوصايا كسائر أموال الميت .

يكون من الاصل ، سواء كان المقر له وارثاً أو اجبياً استناداً الى رواية منصور
ابن حارم عن الصادق عليه السلام قال : سألت عن رجل أوصى لبعض ورثته ان له
عليه ديناً . فقال : ان كان الميت مريضاً فاعطه الذي أوصى له ^(١) . وتعه القاضي
(الثاني) قول المعيد ^(٢) انه مع التهمة لم يقل اقراره مطلقاً ومع عدمها يكون
من الاصل ، سواء كان المقر له وارثاً أو اجبياً .

(الثالث) قول سلاز وابن ادريس ^(٣) انه من الاصل مطلقاً ، أي لو ارث
كان أولغيره منهم أو غيرهم ديناً كان المقر له أوعياً ، لقوله صلى الله عليه وآله
وسلم : اقرار العقلاء على أنفسهم حائر ^(٤) . ووقع الاجماع على عمومته .

(الرابع) قول المصنف رحمه الله ، وهو انه من الثلث ان كان لو ارث منهم
أو غيرهم . وان كان لا يحسب قمع لتهمة من الثلث ومع عدمها من الاصل .
ولم يعرف له قائل غير ، وكأنه نظري طرف الوارث الى رواية اسماعيل بن
جابر عن الصادق عليه السلام . عن امرأة استودعت رجلاً ما لا فلما حصرها
الموت قالت له ان المال الذي دفعته اليك لفلاة فماتت المرأة فأتى أولياؤها

(١) لكافي ٤١٧/٧ ، التهذيب ١٥٩/٩ ، الاستبصار ١١١/٤ ، الفقيه ١٧٠/٤ .

(٢) الفتحة : ٩٠١ ، باب الاقرار في المرض .

(٣) السرائر : ٣٩١ قال : ويكون ما اقر به من اصل المال سواء كان عدلاً أو غاصباً منهم
على الورثة أو غيرهم وعلى كل حال سواء كانت مع المقر له يمة أو لم تكن لاجماع اصحاب
المعتمد ان اقرار لفلاة حائزاً يوجب حكماً في شريعة الاسلام

(٤) الوسائل ١٣٣/١٦ وقال : وذكر جملة من علمائنا في كتب الاستدلال عن ابي
صلى الله عليه وآله وسلم انه قال : اقرار العقلاء على أنفسهم حائر ، وظهر هذا الكلام يشعر
ان هذا ليس في كتب الحديث .

الرجل فدلو له انه كان لصاحبا مال لا يراد لاعذك فاحلف لا مال قبلك شيء
 أيجف لهم؟ قل ن كانت مأمونة عنه فليحلف وان كانت متهمة فلا يحلف
 ويصح الامر على ما كان من لها من مالها ثلثه'.
 وهنا فوائد :

(الاولى) قول المصنف «ومهم من سوى بين القسمين» يحتمل أن يكون
 اشارة الى قول الشيخ «نه لافرق بين الوارث والاجس» والى قول ابن دريس
 لافرق بين التهمة وعدمها ، وان يكون اشارة اليهما معا ، فان العبارة محتملة
 للجميع .

(الثانية) المراد بالتهمة هو العلم أو الظن المتأخم له بقربة حالبة أو مقالية
 بدادة تحصيل المقر له دون لوارث ، و نه ليس الاقرار على ما هو في نفس
 الامر .

(الثالثة) لاحلاف أبصا في يعود الاقرار المذكور لوضع في لصحة ثم
 عرض الموت ومات فيه ، وكذا لو بر ثم مات في غيره
 (الرابعة) لو احتلف في التهمة فادعاهما الوارث وأبكرها المقر له فاصل عدمها
 فعلى المدعى له نية وعلى المسكر اليمين مع عدمها .
 (الخامسة) يكفي يمين المقر له أنه لا يعلم التهمة لأنها ليست حاصلة في نفس
 الامر ، لاستدعاء الاقرار على ظاهر ونحوير حصول نسب بمقتضى شوب
 الاستحقاق .



وليكن هذا آخر المحلد الاول من «تفحج لرائع» وسأني في لمجلد

(١) الكافي ٤٦٢/٧ ، التهذيب ٢٩٤/٨ ، الفقه ١٧٠/٤ ، لا مشور ١١٢/٤

كلهم جرحوها عن عبد الله بن مسكان عن علاء بن يباغ عن البري عن الصادق عليه السلام .

الثاني كتاب الكاح انشاء الله تعالى ، وسأل الله التوفيق لاتمامه واكماله بمحمد
 وآله . وكتب في ليلة التاسع والعشرين من شهر رمضان من سنة أربع عشر
 وثماني مئة على يد مصنعه العبد المقدر بن عبد الله السيوري عم الله عنه بسمه
 وكرمه . والحمد لله وحده ، والصلاة على محمد وآله الطاهرين .

فهرس الكتاب

(كتاب التجارة ٣ - ١٦٢)

٣	فبما بكتسب به وتعريف التجارة
٥	ما يمسع ببعه من الاعيان المسجة
٨	الالات المسجرة وما يقصد به المساعدة على المسجر
٩	ما لا يتففع به لا يجوز ببعه
١١	أجرة الاعمال المسجرة
١٥	الاجرة على الاعمال الواجبة
١٨	مسائل فبما بكتسب به
٢٢	فب بعض آداب الببع
٢٢	ما يشترط فب الببع
٢٢	يشترط فب المتبايعن العقل والاحتبار
٢٨	يشترط فب الببع الكفل أو الوزن أو العدد
٣١	يشترط فب الببع تقدير الثمن وجنسه

٣٥	يشترط في البيع القدرة على تسليم المبيع
٣٧	آداب البيع المستحبة والمكروهة
٤٣	في خيار المجلس
٤٤	في خيار الحيوان
٤٦	في خيار الشرط
٤٧	في خيار الفين
٤٨	في خيار القبض والرؤية
٥٠	بعض أحكام الخيارات
٥٢	أحكام النقد والنسيئة
٥٨	أحكام بيع المرابحة
٥٩	أحكام بيع الصعقة
٦١	أحكام المبيع
٦٤	القبض في البيع وأحكامه
٦٩	في شروط البيع
٧٧	العيوب في السلعة المباعة
٧٩	التدليس في البيع وأحكامه
٨١	البكارة والسيوبة في المرأة
٨٢	مسائل متفرقة من أحكام الرد في البيع
٨٥	تحريم الربا وبعض أحكامه
٩٧	الصرف وأحكامه
١٠٠	مسائل من الربا والصرف
١٠٤	بيع الثمار وأحكامه
١١٥	في بيع الحيوان

١٢٠	مسائل من بيع الحيوان
١٤٠	بيع السلف ومعناه وأحكامه
١٤٣	شروط بيع السلف وأحكامه ولواحقه
١٥٠	دين المملوك على من هو ؟
١٥٣	أحكام القرض وثوابه ومسائله
١٦١	أجرة الكيال ووزان المتاع

(كتاب الرهن ١٦٣ - ١٧٧)

١٦٣	معنى الرهن وما يشترط فيه
١٦٨	الحق وثبوته في الدمة
١٦٩	الراهن وما يشترط فيه
١٧١	المرتهن وما يشترط فيه
١٧٣	مسائل النزاع من أحكام الرهن

(كتاب الحجر ١٧٨ - ١٨٢)

١٧٨	الحجر وأسبابه
١٧٩	زوال حجر العصى بالبلوغ والرشد
١٨١	حجر السفيه
١٨٢	حجر المملوك
١٨٢	ولاية الأب والمجد على الطفل

(كتاب الضمان ١٨٣ - ١٩٨)

١٨٣	معنى الضمان وبيان أقسامه
١٨٣	الأول - ضمان المال
١٩١	الثاني - الحوالة

(كتاب الصلح ١٩٩ - ٢٠٦)

- ١٩٩ مشروعية الصلح لقطع المنازعة
٢٠٠ ما يصح فيه الصلح وما لا يصح
٢٠٢ صلح الشريكين على كيفية تقسيم الأرباح
٢٠٤ الشركة في بعض الأموال والصلح عليها

(كتاب الشركة ٢٠٧ - ٢١٢)

- ٢٠٧ معنى الشركة
٢٠٨ ما يصح فيه الشركة
٢١١ الشركة عقد جائز من الطرفين
٢١٢ من يكره معه المشاركة

(كتاب المضاربة ٢١٣ - ٢٢٧)

- ٢١٣ معنى المضاربة
٢١٣ يجوز الرجوع في المضاربة
٢١٦ ما يشت للعامل في عقد المضاربة
٢٢١ يشترط في مال المضاربة أن يكون عيأ
٢٢٥ لأبداً المضارب جارية القراض
٢٢٦ لا يصح المضاربة بالدين حتى يقبض

(كتاب المزارعة والمساقاة ٢٢٨ - ٢٣٦)

- ٢٢٨ معنى المزارعة والشروط المعتبرة فيها
٢٣٠ ما يكره في المزارعة
٢٣٠ معنى المساقاة وأحكامها

٢٢٤ ما يشترط في المساقاة

٢٣٥ الشرائط المكروهة في المساقاة

(كتاب الوديعة والغارية ٢٣٧ - ٢٥١)

٢٣٧ معنى الوديعة والشرائط المعتبر فيها

٢٣٩ الوديعة جائزة من الطرفين

٢٤٠ بعض أحكام الوديعة

٢٤٧ معنى الغارية وما يشترط في الممير

٢٥١ الاستعارة والرهن من غير إذن المالك

(كتاب الاجارة ٢٥٢ - ٢٧٧)

٢٥١ معنى الاجارة ولزوم عقدها

٢٥٤ هل تبطل الاجارة بالموت

٢٥٨ أحكام اجارة المشاع وشرائطها

٢٧٧ في منافع العبد

(كتاب الوكالة ٢٧٨ - ٢٩٨)

٢٧٨ معنى الوكالة

٢٨٠ شرائط الوكالة

٢٨١ عزل الوكيل وتصرفاته

٢٨٤ ما تصح فيه الوكالة وما لا تصح

٢٨٧ كيفية تصرف الوكيل في ما وكل فيه

٢٩٢ الموكل وشرائطه

٢٩٣ الوكيل وما يشترط فيه من العقل وغيره

٢٩٥ مسائل متفرقة من أحكام الوكالة

(كتاب الوقوف والصدقات والهبات ٢٩٩ - ٢٤٦)

٢٩٩	معنى الوقف وصيغته
٣٠١	ما يعتبر في الوقف من القبض وغيره
٣٠٢	شرائط الوقف وأحكامه
٣٠٦	شرائط الموقوف والواقف
٣٠٨	في الموقوف عليه
٣١٣	بعض النحل الاسلامية
٣٢١	الشرط في الوقف والاطلاق فيه
٣٢٤	مسائل من أحكام الوقف
٣٢٢	مسائل السكنى والعمرى
٣٣٧	الصدقة وبعض أحكامها
٣٤١	بعض أحكام الهبة

(كتاب السبق والرماية ٢٤٧ - ٢٥٧)

٢٤٧	مستند السبق وما يتسابق فيه
٢٥٣	ما يعتبر في انعقاد عقد السبق
٢٥٤	تفننر المسابقة الى تقدير المسافة
٢٥٥	بعض شرائط السبق وأحكامه

(كتاب الوصايا ٢٥٨ - ٤٢٨)

٢٥٨	في معنى الوصية
٢٥٩	ما يتحقق به الوصية
٣٦٢	ما يوجد بخط الميت من الوصية
٣٦٤	ما يعتبر في الموصي

٣٧٣	ما تصح فيه الوصية للعييد وأمثالهم
٣٧٨	إطلاق الوصية تقتضي التسوية فيها
٣٨٤	في الأحكام المتعلقة بالأصبياء
٣٩١	موت الموصي قبل بلوغ الوصية إلى الموصي
٣٩٤	استيفاء الوصي دينه مما في يده
٣٩٧	من لا وصي له فالحاكم وصي تركته
٣٩٩	في أحكام الموصى به
٣٩٩	ما يعتبر في متعلق الوصية
٤٠٧	شرح الوصايا المبهمة
٤١٥	في أحكام ومساائل الوصية
٤١٨	تثبيت الوصية والأشهاد عليها
٤١٩	في شهادة الموصي
٤٢٠	كيفية الوصية بعنق الرقبة
٤٢٢	في تصرفات المريض ووصاياه
٤٢٦	أرض الجراح ودية النفس المتعلقة بالميت

وہ کیا ہے۔ شہیدانہ شہادت پر اور شہادت	۹۶۶
توہین اور شہادت پر شہادت پر شہادت	۹۶۷
شہادت پر شہادت پر شہادت	۹۶۸
شہادت پر شہادت پر شہادت	۹۶۹
شہادت پر شہادت پر شہادت	۹۷۰
شہادت پر شہادت پر شہادت	۹۷۱
شہادت پر شہادت پر شہادت	۹۷۲
شہادت پر شہادت پر شہادت	۹۷۳
شہادت پر شہادت پر شہادت	۹۷۴
شہادت پر شہادت پر شہادت	۹۷۵
شہادت پر شہادت پر شہادت	۹۷۶
شہادت پر شہادت پر شہادت	۹۷۷
شہادت پر شہادت پر شہادت	۹۷۸
شہادت پر شہادت پر شہادت	۹۷۹
شہادت پر شہادت پر شہادت	۹۸۰
شہادت پر شہادت پر شہادت	۹۸۱
شہادت پر شہادت پر شہادت	۹۸۲
شہادت پر شہادت پر شہادت	۹۸۳
شہادت پر شہادت پر شہادت	۹۸۴
شہادت پر شہادت پر شہادت	۹۸۵
شہادت پر شہادت پر شہادت	۹۸۶
شہادت پر شہادت پر شہادت	۹۸۷
شہادت پر شہادت پر شہادت	۹۸۸
شہادت پر شہادت پر شہادت	۹۸۹
شہادت پر شہادت پر شہادت	۹۹۰
شہادت پر شہادت پر شہادت	۹۹۱
شہادت پر شہادت پر شہادت	۹۹۲
شہادت پر شہادت پر شہادت	۹۹۳
شہادت پر شہادت پر شہادت	۹۹۴
شہادت پر شہادت پر شہادت	۹۹۵
شہادت پر شہادت پر شہادت	۹۹۶
شہادت پر شہادت پر شہادت	۹۹۷
شہادت پر شہادت پر شہادت	۹۹۸
شہادت پر شہادت پر شہادت	۹۹۹
شہادت پر شہادت پر شہادت	۱۰۰۰

